

الشرح المختصر على نظم الأجرومية

الشيخ أحمد بن عمر الحازمي

ملاحظة : الشيخ - حفظه الله - لم يراجع التفريغ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

كما علم بأنه سيكون ثمّ دروس تتعلق ببعض المتون، وهي خاصة بعلوم الآلة من النحو والصرف والبيان، ويلحقه شيء من المنطق _ إن شاء الله تعالى _ في هذه الأسابيع الأربعة المتتالية، وكل أسبوع نأخذ فيه متناً، ويكون فيه شرح على جهة التقعيد والتأصيل، وسنسعى _ بإذن الله تعالى _ أن يكون ثمّ شرح مختصر يليق بطالب العلم؛ لكن على جهة التقعيد والتأصيل كما ذكرنا، وليس على ذكر المعاني فحسب؛ لأن العلم إنما يؤخذ بالقواعد، ويؤخذ بالأصول، لا بالمعاني التي تكون على جهة الإجمال.

ومثل هذه الدورات التي تقام في مثل هذه الإجازات الصيفية، المقصود بها أن يعمر طالب العلم وقته بالعلم الشرعي، وليس المراد اختصار العلم كما قد يظنه طلاب العلم، هذا غلط في الفهم؛ إذ اختصار العلم يؤدي إلى تفويت العلم؛ لأن ثمّ خلل يقع فيه في الاختصار، المسائل لا بدّ من إيضاحها على جهة التفصيل فيما يحتاج إلى تفصيل، وبعض المسائل لا تُفهم إلّا بذكر قيودها وشروطها، حينئذ لا بدّ من ذكر ما يتعلق بالمسألة من جهة المنطوق والمفهوم، وأما الاختصار قد يكون مخللاً، وإذا وقع الخلل حينئذ لا يمكن أن يقال بأن طالب العلم قد درس هذا الفن، أو درس هذا الكتاب؛ لأن أهل العلم لهم مغزى في اختصار العلم في هذه المختصرات، وهي وسيلة إلى ضبط العلم؛ بمعنى أنه يقلل لك الألفاظ التي تحمل المعاني الكثيرة، ولذلك يعرفون الاختصار والمختصر بأنه: "ذو اللفظ القليل والمعنى الكثير"، يعني ما قلت ألفاظه وكثرت معانيه، فإذا أخذ اللفظ القليل مع المعنى القليل حينئذ لم يأت على سنن أهل العلم.

هل المختصرات كلها في العلوم؟

قاعدة فيها عند أهل العلم أن الطالب لا يمكن أن يحصل العلم الشرعي إلّا بتحصيل هذه المتون، فهي وسيلة إلى ضبطه، وهي وسيلة إلى فهم العلم كلّ، سواء كان علوم آلة أو

كانت علوم مقاصد، لا يمكن أن يصل إلى العلم وتحقيق العلم وضبط العلم من حيث التأصيل والتفصيل إلا بالعناية بهذه المتون على الطريقة التي عناها أهل العلم، ولذلك قالوا المختصرات ثم عرّفوا المختصر بأنه: "اللّفظ القليل ذو المعنى الكثير"، حينئذ لا يمكن أن يؤخذ اللفظ القليل بالمعنى القليل، بل لابد أن يكون ماذا؟ أن يكون الشرح موازيا للفظ أو لهذا المصطلح عند أهل العلم، وإذا تقرر ذلك حينئذ نعلم أن الغاية أو الأصل في وضع مثل هذه الدورات ليس الاختصار المخلّ لشرح العلم أو لشرح الكتاب، وإنما المراد به إعمار وقت طالب العلم، حيث يقرأ في الصباح ويقرأ في المساء على نهج أهل العلم القدماء، الذين كانوا يعمرّون أوقاتهم بالعلم كلّ صباحا ومساء، ولا يعطى العلم فضول الأوقات، كما قد يظنه من يظن بأن العلم إذا أعطي ساعة أو ساعتين في اليوم حينئذ كفاه وقد حصل مهما حصل.

والهمة التي تكون عند طلاب العلم لا بدّ أن تكون منضبطة على ضبط ما أراه أهل العلم، بمعنى أن الهمة قد تكون منطلقة عند طالب العلم، يريد أن يكون عالما، يريد أن يكون ضابطا للعلم الشرعي، ونحو ذلك، ولكن تجده عند التطبيق يخالف تلك الهمة، لا يمكن أن يريد طالب العلم أن يكون عالما واعيا للفقهِ والحديث والتفسير ونحو ذلك ثم لا يعطي للعلم كلّ؛ ولذلك اتفقوا على أن العلم إذا أعطيته كلّ أعطاك بعضه، فكيف إذا أعطيته بعض البعض؟ لن تأخذ منه شيئا البتّة، يعني إذا أعطيت العلم كلّ وقتك صباحا و مساء تنال شيئا من العلم، قليل؛ لأن العلم لا يحيط به أحد، حينئذ إذا أعطيته بعضك أو بعض بعضك _ يعني بعض الوقت _ إذن لن تنال شيئا البتّة.

ولذلك نقول الوصية في مقدمة شرح هذا الكتاب أن يعتني طالب العلم بحفظ وقته ولا سيّما في مثل هذه الإجازات، طالب العلم قد يكون متفرّغا نوعا ما هذه الثلاثة أشهر _تزيد أو تقل_ وإذا عمرها بعلم شرعي وتحصيله حينئذ سينال حظا وافرا، ولا يكن همّ طالب العلم كالعوام، سهر اللّيل للصباح ونوم النهار ثم لا يحصل، تمرّ عليه الأيام والساعات والدقائق ولم يحفظ شيئا ولم يُنهِ شيئا، ولا فرق بين طالب العلم والعوام في مثل هذه المسائل، الوصية أن يحفظ طالب العلم وقته، وأن يجعله في العلم؛ إذ العلم أفضل وأحسن وأجمل ما تعمر به الأوقات، ولذلك قيل: "قيمة كل امرئ ما يحسنه"؛ فالذي تحسنه من العلم الشرعي

هو قيمتك وإلا كنت كالبهيم؛ لأن الله (عزّ وجل) جعل في الإنسان عقلاً يدرك به الحقائق ويميز بين الحق والباطل، وأنت ما خلقت في هذه الحياة إلا من أجل تحقيق العبودية لله تعالى، قال عزّ وجل: **{وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ}**، والعبادة توقيفية، طريقها الوحي، والوحي والعلم به هو العلم الشرعي، وإذا لم يكن علم حينئذ كيف تعلم العلم الشرعي؟ وإذا لم تعلم العلم الشرعي حينئذ كيف تحقّق العبودية لله _عزّ وجل_؟ ولذلك نصّ ابن القيم (رحمه الله تعالى) على أن من أجمل ما يقرب به فضل العلم أن أهل العلم أجمعوا على أن العبادة لا تصح إلا بتحقيق شرطين اثنين، وهما الإخلاص والمتابعة، وكل منهما لا يمكن أن يتحقق إلا بالعلم.

فما هو الإخلاص؟ وما حقيقة الإخلاص؟ وما هي ضوابطه؟ وما هي عوائقه؟
هذا لا بدّ من علم شرعي، ولا بدّ من نظر في كتاب وسنة، وكذلك المتابعة للنبي (صلى الله عليه وسلم) كيف تتحقق؟ كيف تصلي؟ كيف تزكي؟ كيف تصوم؟ كيف تحجّ؟ كيف تدعو إلى الله _عزّ وجل_؟

كل هذه متعلقة بالعلم الشرعي، وقوله (ﷺ) في ذلك ميزان: **"مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ"**؛ إذن العلم الشرعي يتحقق به صحّة كل عبادة، تصور أنك تعبد الله _عزّ وجل_ صباح مساء، والإنسان المكلف بالأوامر والواجبات العامة، فروض العيان أو فروض الكفايات أو المستحبات = لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالتحقق بالعلم الشرعي؛ إذن هذا يدل على أن العلم الشرعي مطلب وغاية.

بحثنا في النحو وهو وسيلة بل من أعظم الوسائل لفهم الشريعة، الشريعة موقوفة على فهم، فهمها موقوف على فهم لسان العرب، لا يمكن أن يكون ثمة فهم للكتاب والسنة إلا بفهم لسان العرب، ولسان العرب المراد به (لغة العرب)، ولغة العرب أنواع؛ لكن الذي يحتاجه طالب العلم من حيث الفهم أربعة علوم: (النحو، والصرف، والبيان، وفقه اللغة)، فقه اللغة يعني: "معرفة الألفاظ ومعانيها ودلالاتها" هذه إنما تعرف بالنظر في المعاجم، وممارسة كتب التفسير، وما ذكره أهل العلم عند كلّ لفظة من ألفاظ القرآن أو من ألفاظ السنة، والنحو أهمها وأبوها (كما يقول بعض المحشّين)، ثم تأتي مرتبة الصرف، ثم يأتي بعد

ذلك علم المعاني، فهذه العلوم حينئذ ينتظم لطالب العلم أو تكون له القاعدة في علم أصول الفقه؛ إذ مبناه على لسان العرب، وإذا حصلت له القاعدة في أصول الفقه مع هذه العلوم الثلاثة= حينئذ صحّ وجاز أن ينظر في الكتاب والسنة نظر مجتهد، بمعنى أنه لا يقلد أحداً، وإنما ينظر فيه نظر استقلال مع الاستعانة بمفهوم أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين، إذن العلم إنما يكون مبنيًا على فهم لغة العرب، وهذا أمر مجمع عليه لا خلاف بين أهل العلم المتقدمين— فيمن كتب وصنّف— أن لسان العرب شرط في الاجتهاد، ومعنى الاجتهاد أن ينظر في كلّ مسألة وينظر في دليلها ثم يقول: (والرّاجح كذا)، هذا هو الاجتهاد، ترجيح على حسب ما يقتضيه الدليل، وهذه مرحلة الاجتهاد أو مرتبة الاجتهاد لا تحلّ لكل أحد من الناس ولو كان طالب علم، بل ولو كان عالماً، لماذا؟ لأنه موقوف على ضوابط، هذه الضوابط من أساسها وما تبنى عليه هو فهم لسان العرب، وذكرنا أن إجماع أهل العلم أن لسان العرب شرط في صحة الاجتهاد، فإذا كان كذلك حينئذ لا بدّ من العناية بالنحو عناية فائقة، طلاب العلم قد يبدأ بالتفسير، قد يبدأ بالفقه، قد يبدأ بالحديث، ثم تذهب الأعمار، ثم هو هو مقلّد، ولسبب فوات العناية بعلوم الآلة يقع طالب العلم في تخبط لأنه يسير— يعني— بلا قائد، هذا الذي ضيع طلاب العلم الآن؛ لأنهم يسرون على أهوائهم، لأنهم يسرون على ما تشتهيهم أنفسهم، ويظن أن موافقة الواقع وما عليه الناس هو الصحيح، لا ليس الأمر كذلك، بل لا بدّ من نظرٍ في كلام أهل العلم المتقدمين، الذين صنّفوا وكتبوا في العلم واختصروا وشرحوا ونظموا، كلّ ذلك ويذكرون في مقدّماتهم من هو الذي يدرس هذا الكتاب وهذا النظم و... إلى آخره.

قسّموا طلاب العلم إلى مبتدئين ومتوسّطين ومنتهين، وجعلوا متونا خاصة بالمبتدئين، ومتونا خاصة بالمتوسّطين، ومتونا خاصة بالمنتهين، وشرحوا هذه المتون وحشّوا عليها، ومنها المنثور ومنها المنظوم، كلّ ذلك يدل على أنه قد ضبطوا الأمر، وليس لطالب العلم حينئذ الخيار إلّا أن يسلك ما سلكه العلماء السابقون، وليس عندهم إلّا طريقا واحدا= وهو أنه يعتني طالب العلم بهذه المتون المشهورات، لكل علم ثمّ متون مشهورة، لا يأتي للغرائب وإنما ينظر إلى ما اشتهر عند أهل العلم، فمثلا في النحو اشتهر الآجرومية والملحة والقطر، حينئذ

يسلك هذا المسلك، وهذه المتون الأربعة مثلاً لها شروحات، وكلّ شرح له ميزته التي تختلف عن الشرح الآخر، وكذلك الحواشي، كذلك ما يتعلق بالمتن؛ حيث إعراب الشواهد ونحو ذلك، حينئذ هذه مرحلة أولى (العناية بالمختصر)، ثم لا علم إلاّ بحفظ، طالب العلم تختلف المهتم بعض طلاب العلم يريد أن يرفع بالعلم جهله، هذا لا إشكال فيه، هذا قد يكتفي بالنظر في مفهومات العلوم _ يعني يفهم العلم_ وله ذلك، وطالب علم يريد أن يحقق العلم الشرعي؛ بمعنى أنه يكون في طبقة أهل العلم وجهاد العلماء، وأن يجتهد ويفقه المسائل التي يُعَنَوُّ لها بالنوازل ونحو ذلك، يعني يريد أن يكون عالماً، هذا باختصار.

_ كيف تكون عالماً؟

لابد من مختصرات، ولا بد من حفظها، لا علم إلاّ بحفظ، وإذا لم تحفظ حينئذ لن تكون شيئاً البتة، النحو من المنظومات المشهورات أو من الكتب المشهورة على جهة التأسيس نظم أو نثر ابن آجروم يسمى بالآجرومية، وله نظم للعمريطي، وله نظم لعبيد ربه مُجَدِّ ابن آب الشنقيطي، والثاني أجود من الأول لميزتين، الأول: أنه لم يطل و إنما نظم النثر كما هو، وأما العمريطي فقد زاد وقد سمّاه كالشرح للكتاب؛ بمعنى أنه فصل في بعض المسائل وهذا قد ينافي، ثم جاءت في ربع المئة، لا جاءت في ربع ألف (مئتين وخمسين بيتاً)، حينئذ هذا العدد يعتبر كبيراً بالنسبة لطالب العلم المبتدئ، وخاصة إذا أراد أن يحفظ الملحّة، حينئذ لا داعي لحفظ مثل هذا النظم الذي فيه شيء من الطول، أما المتن الذي معنا فهو أقل عدداً، وثانياً: هذا المتن أو النظم يعتبر سهل العبارة؛ بمعنى العبارات واضحة تحتاج إلى شيء من التعليق والإيضاح لمن أراد مصنفًا كغيره، وكذلك فيه شيء من الأمثلة، وكذلك زادوا ثالثاً: بأنه قد اشتهر في هذا الوقت، حينئذ يعتني به طالب العلم إما بالنثر _ إن استطاع أن يحفظ النثر _ وإما بالنظم وهو أجود، وعلوم الآلة _ كقاعدة _ علوم الآلة الأولى أن يشتغل بها طالب العلم من جهة الحفظ بالمنظومات، ولا ينظر في المنثورات؛ لأن هذه العلوم لا تطلب لذاتها، ليست هي المقصودة، المقصود هو علم الوحي، والنحو ليس بعلم الوحي، وإنما هو وسيلة؛ إذن هو وسيلة لغيره، والنثر حفظه فيه شيء من الصعوبة، بل هو صعب، فإذا كان كذلك حينئذ يوفر طالب العلم جهده وقوته وحفظه وذهنه في حفظ المقاصد، لو حفظ في الفقه نثرًا هذا

هو الأصل ولا يحفظ نظماً، كذلك في باب المعتقد يحفظ النثر ولا يحفظ النظم، وكذلك في باب الحديث يحفظ النثر ولا يحفظ النظم، لأنها مقاصد، هي الشريعة، لأنها كلام الله وكلام رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأما ما كان وسيلة لفهم العلم الشرعي هذا الأولى أن يشتغل بالمنظومات، علم النحو من أجل معرفته وهذه القواعد أهل العلم أنه لا يشرع طالب العلم حتى يعرف ماهو العلم الذي يطلبه، العلم له أو [علم النحو]: يطلق في "اللغة" يراد به القصد، (نحوت جهة كذا) أي: (قصدتها)، وهذا هو المشهور (معنى القصد).

وأما في "الاصطلاح": فالنحو "علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء". علم واضح يراد به الإدراك، علم بماذا؟ قال: بأصول، والأصول جمع أصل، والمراد به هنا القاعدة؛ لأن العلوم _ علوم الآلة _ قواعد، يعني عندك قاعدة (الفاعل مرفوع)، هذه قاعدة من قواعد العلم _ علم النحو _ فكل فاعل مرفوع، (المفعول به منصوب) إذن كلّ مفعول به منصوب، وإذا جاء بك أو مرّ بك فاعل فارفعه، وإذا جاء بك أو مرّ بك مفعول به فانصبه، حينئذ نقول: تطبيقاً لهذه القواعد تجري الأحكام على الآحاد والجزئيات، "فعلم بأصول" أي بقواعد، إذن علم النحو علم قواعد، لذلك يسمى في الدراسات الآن قواعد (وهو كذلك)، القواعد هذه يعرف بها _ أي بواسطتها _ ويميز أحوال أواخر الكلم _ يعني الكلمات _، (كلمة) في لسان العرب لا تخرج عن ثلاثة أنواع: إما اسم وإما فعل وإما حرف، فكل كلام العرب _ ولو نظرت في القرآن أو نظرت في السنة _ لا يخرج عن هذه الثلاثة أنواع بالاستقراء والتتبع، وهو دليل قطعي لفائدة أن الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام إما اسم وإما فعل وإما حرف، هذه الكلمة مؤلفة من حروف، ك (زيد) مؤلفة من ثلاثة أحرف: (ز، ي، د) كلّ حرف منها محرّك _ له حركة _ الحرف الأول والحرف الثاني لا علاقة بالنحو به البتّة، لا يبحثون فيه وإنما يبحثون في آخر الكلمة _ الحرف الأخير _ (زيد) يبحثون في حركة الدال، (بيت) يبحثون في حركة التاء وهكذا، ولذلك قال: "يعرف بها أحوال" جمع حال _ أي صفة _، والمراد بالصفة هنا الرفع والتّصّب والخفض والسكون، إذا تجاوزنا حينئذ "أحوال أواخر الكلم" يعني رفعه أو نصبه أو خفضه، فأواخر الكلم لأن مبحث النحاة إنما يتعلق بأخر الكلمة، وما قبله يكون مبحثاً للصرفين كما سيأتي، وقد

يشارك النحاة والصرفيون في الحرف الأخير؛ لكن من جهة ماذا؟ يبحث النحاة في حركة الحرف الأخير من حيث الإعراب والبناء _ يعني كون هذه الكلمة معربة وحركتها الضمة أو الفتحة أو الكسرة أو السكون أو هذه الكلمة مبنية وبنائها يكون على الفتح أو الضم أو الكسر أو السكون _ حينئذ انحصر بحث النحاة، انظر؛ علم كبير جليل انحصر في حرف واحد، ما حركته؟ الضمة أو الفتحة أو الكسرة أو السكون، إذن؛ علم بأصول _ بقواعد _ هذه القواعد نستفيد بها ماذا؟ معرفة أحوال (يعني صفات)، والمراد بالصفات الرفع والنصب والخفض والجزم، متعلق هذه الصفات ماهو أواخر الكلم إعرابا وبناء، يعني الضمة قد تكون للإعراب وقد تكون للبناء، والفتحة تكون للإعراب و تكون للبناء، الذي يميز هذا عن ذلك إنما هو مبحث النحاة، هذا حده.

_ [موضوعه]: الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء، الكلمات العربية لا من حيث أوزانها _ (فَتَحَ) على وزن (فَعَلَ) _ هذا لا يبحث فيه النحاة، و(اسْتَغْفَرَ) على وزن (اسْتَفْعَلَ)، و(قَالَ) أصل (قَوْلَ) حُرِّكَتِ الواو وفتح ما قبلها وقلبت ألفا، لا يبحث النحاة في ذلك وإنما يبحثون في الكلمة العربية من حيث الإعراب والبناء، هي معربة وسبب إعرابها كذا، وهي مبنية وسبب بنائها كذا.

_ [مسائله]: ما سيأتي بحثه من الأبواب أهميته كما سبق فهم الشريعة (انتبه لهذه)، فهم الشريعة فهما صحيحا دون تقليد مبني على فهم هذه العلوم، شئت أم أبيت، أجمع أهل العلم على هذا، فهم الشريعة موقوف على هذا العلم ثم صيانة اللسان عن الخطأ في من الوقوع في اللحن، وليس الثاني هو الغاية، بعضهم يذكر إذا ذكر أهمية النحو قال: (من أجل أن تصون لسانك عن الخطأ في الكلام) ليس هذا غاية طالب العلم، يعمر وقته بما يقربه إلى الله تعالى فلا بد أن تكون النية صالحة، وإذا كان نية طالب العلم بدراسة النحو إقامة اللسان فقط ما أجر على ذلك، يؤجر؟ لا يؤجر على ذلك، لماذا؟ لأن إقامة اللسان ليست مقصدا شرعيا، وإنما يكون مأجورا إذا نوى بتحصيل هذا العلم أن يكون معينا له على فهم الشريعة، وإذا كان كذلك حينئذ صار قرينة وطاعة إلى الله تعالى، حكمه فرض كفاية، ليس مستحبًا، وإنما هو فرض كفاية، وعلى المجتهد الذي يجتهد في المسائل الشرعية والنظر فيها يكون فرض

عين، بمعنى إنه إذا اجتهد دون أن يكون عالماً بهذا الفن فهو آثم، وإذا تكلم في التفسير وقد نص أهل العلم على ذلك أن المتكلم في التفسير لا يحل له الكلام حتى يكون ملياً بعلم اللسان، وأهمها علم النحو؛ فلا يحل لمسلم أن يتكلم في كلام الله تعالى إلا إذا أتقن هذا العلم.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

	بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
	قال عبيد ربه محمد في بعض النسخ:
اللَّهِ فِي كُلِّ الْأُمُورِ أَحْمَدُ	قال ابن آبٍ واسمه محمد
وآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الثَّقَى	مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ الْمُنتَقَى
تَسْهِيلُ مَنْشُورِ ابْنِ آجُرُومِ	وَبَعْدُ فَالْقَصْدُ بِذَا الْمَنْظُومِ
عَلَيْهِ أَنْ يَحْفَظَ مَا قَدْ نُتِرَا	لِمَنْ أَرَادَ حِفْظَهُ وَعَسْرَا
إِلَيْهِ قَصْدِي وَعَلَيْهِ الْمُتَّكِنِ	وَاللَّهُ أَسْتَعِينُ فِي كُلِّ عَمَلِ

البدء بالبسملة كثر في منظومات أهل العلم، وهو جائز بالإجماع وإن كان شعرا، إلا أنه جاء في بيان ما يتعلق بالشريعة، وإذا كان كذلك صار طاعة، وإذا صار طاعة جاز الابتداء بالبسملة، وأما قول الشعبي والزهري أجمعوا أن لا يكتبوا أمام الشعر (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)؛ فليس المراد به المنظومات العلمية، وإنما المراد به ما عداها، قول الزهري: "مضت السنة أن لا يكتبوا في الشعر (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)" كذلك محمول على غير ما يتعلق بالعلم الشرعي، وأما ما يتعلق بالعلم الشرعي فمحلّ وفاق بين أهل العلم أنه يستحب أن يفتتح بالبسملة.

قال عبيد ربه محمد: [قال ابن آبٍ واسمه محمد] هذا أو ذاك، اختلفت النسخ في أول شطر، والخلاف سهل، الناظم هو (محمد ابن آبٍ) القلاوي الأصل، قبيلة الأقالال الشنقيطية مولده ومسكنه في مدينة أتوات قيل المغربية، توفي سنة ألف ومئة وستين، فهو متأخر، [قال عبيد ربه محمد] هذا عطف بيان، عبيد ربه: هذا الفاعل، [قال عبيد ربه محمد]: يعني يقول، قال بمعنى يقول، هذا كقوله تعالى {أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ}، ومن سند العرب أنهم يطلقون الفعل الماضي مراد به المستقبل، ماذا قال؟

[اللَّهُ فِي كُلِّ الْأُمُورِ أَحْمَدُ]: (الله) بالنصب على التعظيم، وهو مفعول به مقدم، والعامل

فيه (أحمدُ)، كأنه قال: (أحمدُ الله)، وقدم المفعول به لقصد الاختصاص الفصل كما تحفظون {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} أصلها (نعبدك) لما فصل وقدم؟ يعني (لا نعبد إلا إياك)، {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} قال أهل العلم فيها معنى (لا اله إلا الله) إثباتا ونفيا، ووجهه أنه قدم ما حقه التأخير، {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} إذن لا نعبد إلا إياك، (الله أحمد) يعني لا أحمد إلا الله، منصوب على التعظيم، [في كلِّ الأمور] جمع أمر، والمراد به الشأن والحال، يعني في كلِّ الشؤون، وهو كذلك سواء كانت سرًّا أو كانت ضرًّا؛ فيحمد المسلم ربه _جلَّ وعلا_ على السراء كما يحمده على الضراء، وهذا شأن المسلم، [أحمد] هذه جملة فعلية، والحمد هو "ذكر محاسن المحمود مع حبه وتعظيمه وإجلاله"؛ لأن ذكر محاسن المحمود إما أن تكون مع الحب والتعظيم فهو الحمد، وإلا فهو المدح، فيشترك الحمد مع المدح.

[مصليا على الرسول المنتقى] أولا حمد الله تعالى، وهذا شأن المسلم أن يحمد الله تعالى مطلقا، ثم يأتي بالمرتبة أشرف الخلق _وهو نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم)_ وحقه بعد حق الله تعالى، مصليا على الرسول، (أحمد) حال كوني مصليا، وحال مقابلة ومقارنة كلِّ شيء بحسبه، يعني أحمد الله تعالى أولا (تكلم بلساني)، ثم بعد الإنتهاء من الحمد أصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، و [مصليا] أي طالبا من الله صلاته، والصلاة من الله (ثناؤه على عبده في الملأ الأعلى)، وصلاة الملائكة عليه هي (ثناؤهم عليه)، والآدميون سؤالهم من الله أن يثني عليه ويزيده تشريفا، [مصليا] أي طالبا من الله صلته وهي ثناؤه على عبده في الملأ الأعلى، كما قال أبو العالية وعلقه البخاري عنه، [مصليا على الرسول] والرسول في اللغة: (هو الذي يتابع أخبار الذي بعثه)، وأما في الشرع: (فهو إنسان ذكر حرّ أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه)، [المنتقى] يعني المختار، [الرسول] جاء ب (أل)، وإذا أطلق الرسول في أمة محمد (صلى الله عليه وسلم) فهو عَلمٌ بالغلبة على نبينا (عليه الصلاة والسلام) فلا يحتاج إلى أن ينص عليه بذكر اسمه، فقليل (اللهم صلِّ على النبي أو على نبينا) صار علما بالغلبة، و [الرسول] هذا جنس يطلق على نوح ومن بعده إلى نبينا (صلى الله عليه وسلم)؛ ولكن إذا كان الناطق من أمة محمد (صلى الله عليه وسلم) انصرف إلى نبينا، إذن [المنتقى] أي المختار. [وآله] أي أتباعه على دينه في هذا المقام، أي مصليا على الرسول ومصليا على آله، أي

أتباعه على دينه، والنص دلّ على أن الصلاة تكون تابعة على الأتباع، كما جاء في الحديث: "اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ"، إذن الصلاة على الآل بالنص.

[وصحبه] اسم (جمع صاحب) كراكب وركب، صاحب: (هو من اجتمع بالنبي صَلَّى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على ذلك)، وهنا الصلاة عليهم على جهة التبعية لا استقلالا، لما لهم من شرف حفظ الشريعة.

[ذوي التقى]: تقى والتقوى بمعنى واحد، يعني مصدر، و[ذو] تجمع على ذوي، ولذلك جمع [ذوي التقى] يعني أصحاب التقوى، يعني المتصفين بهذه الصفة العظيمة وهي التقوى، وحقيقتها: (امتثال المأمور واجتناب المحذور).

[وبعد]: والأصل فيها على السنة أن يقال: (أما بعد)، و لكن توسع أهل العلم فأقاموا الواو مقام (أما)، الأصل (أما بعد)، قالوا: [وبعد]، **[وبعد]:** هذا من ظروف الغاية، ظرف مبهم مجهول المعنى، ولا يفهم إلا إذا أضيف إلى غيره، يعني مثل (أما بعد حمد الله تعالى والثناء كذا).

[فالقصد]: الفاء واقعة في جواب الشرط، أي المقصود، (قصد) هنا مطلب بمعنى اسم المفعول، (والقصد) هو: "إتيان الشيء"، يعني لماذا جئت ونظمت؟ أو ما الذي تريده من متعلق النية بنثر ابن آجروم؟

قال: **[فالقصد بذا المنظوم]:** [بذا] هذا اسم إشارة، والمشار هنا المرتب الحاضر بالذهن، [المنظوم] يعني الذي نظمه، منظومته هذه ما القصد بها؟

قال: **[تسهيل]:** يعني تيسير، **[منثور]:** نثر، ما يقابل الشعر، **[ابن آجروم]:** وهو (أبو عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن داوود الصنهاجي) معروف بابن آجروم، توفي سنة ثلاثة وعشرين وسبع مئة، و(آجروم) قيل: المراد به "الفقيه الصوفي"، إذن النظم إنما قصد به الناظم، وجعل النثر نظما _وهو ما يسمى بالعقد عند أرباب البديع_ قصده تسهيل ابن آجروم، لماذا؟ لأن النظم أسهل من حيث الحفظ من النثر، والنثر فيه شيء من الصعوبة، ولذلك قال بعضهم:

وبعد فالعلم إذا لم ينضبط ... بالحفظ لم ينفع ومن ماري غلط

وأسهل المحفوظ نظم الشعر ... لأنه أحضر عند الذكر

إذن [تسهيل] أي تيسير، هذا خبر قصد، [فالقصد بذا المنظوم تسهيل] هذا مصدر، المراد به التيسير لمن أراد حفظه وعسر عليه أن يحفظ ما قد نثر، إذن حفظ المنثور فيه عسر قديماً وحديثاً، وهو مشتهر عند أهل العلم بأن النثر فيه شيء من الصعوبة، ولذلك نقل النثر إلى النظم، وما أكثر المنظومات في العلوم على جهة العموم، يعني في العلوم على جهة العموم سواء كانت علوم آلة أو مقاصد.

[لمن]: اللام لتعليل، **[لمن أراد حفظه]:** يعني استظهاره عن ظهر قلب، **[وعسرا]:** الألف للإطلاق، يعني شقّ على الطالب، **[عسر]:** ضد يسر، **[عليه]:** متعلق بعسر، **[أن يحفظ]:** يعني (أن) وما دخلت عليه تأويل مصدر نائب فاعل لـ (عسر)، **[ما قد نثرا]:** يعني الذي قد نثرا، الألف للإطلاق، إذن قصده بهذا النظم أن يسهل على طالب العلم، فإذا أراد حفظ النظم حينئذ اشتغل بدرسه، يعني بدراسته، وإذا لم يرد فلا يشتغل به، لماذا؟ لأن النظم وإن كان سهلاً من حيث الحفظ إلا أن فيه شيئاً من الصعوبة من حيث الفهم، لأن فيه تقديماً وتأخيراً، وفيه بيان للمتعلق ونحو ذلك، وقد يضطر إلى التقديم والتأخير، قد يغلق المعنى؛ ولذلك يحتاج إلى تأنُّ في الفهم، بخلاف المنثور؛ فالضرورات لا تدخل النثر وإنما تدخل المنظومات، وهذا الذي يجعل بعض المنظومات _بل كثير منها_ فيها شيء من الصعوبة من حيث الفهم فحسب، وأما من حيث الحفظ فهي أسهل، والعكس في المنثور؛ لأنه من حيث الحفظ فيه شيء من الصعوبة، ومن حيث الفهم فهو أسهل، تقرأ الشطر أو الشطرين أو البيت والبيتين من النظم وفيه شيء من الإغلاق، إذا رجعت إلى النثر فإذا به واضح تقرأه كما هو، ولكن هذا لا يجعل أن يكون المفهوم غاية فحسب، بمعنى أنه يجمع طالب العلم بين الحفظ والفهم.

[والله أستعين في كلّ عمل]: أستعين الله، **[الله أستعين]** يعني: الاستعانة متعلقة بالله تعالى، **{إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}** أي: لا نستعين إلا بك، الاستعانة عبادة ولا تكون إلا بالله تعالى، والله _جلّ وعلا_، (أَسْتَعِينُ = اسْتَفْعَلُ) من العون، أي: أطلب العون في كلّ عمل، يعني في عملي كله ظاهره وباطنه.

[إليه قصدي]: إليه سبحانه قصدي، قصدي إليه لا إلى غيره، (وَقَصَدَ قَصْدَهُ = نَحَا

نَحْوُهُ).

[وعليه المتكل]: عليه سبحانه المتكل، (اتَّكَلَ على فلانٍ في أمرِهِ) إذا اعتمده.

هذا ما يتعلق بالمقدمة ، ثم قال رحمه الله تعالى:

	باب الكلام
لَفْظٌ مُرَكَّبٌ مُفِيدٌ قَدْ وُضِعَ	إِنَّ الْكَلَامَ عِنْدَنَا فَلْتَسْتَمِعْ

الكلام معرفته مهمة في أول فهم علم النحو، ويبدأ النحاة في المختصرات والمتوسطات والمنتهيات بعلم أو بتعريف الكلام؛ لأنه مقصود بالذات (هذا أَوْلًا)، ولأنه الذي يقع به التفاهم والتخاطب، لا تفهم ما يكن في صدور الناس إلا إذا تكلموا، وإذا كان كذلك حينئذ لابد من معرفة ما هو الكلام.

[الكلام] في اصطلاح النحاة: "ما اجتمع فيه أربعة أركان"؛ ولذلك قال: **[إن الكلام**

عندنا] أي: في حكمنا، في حكمنا نحن معاشر النحاة، وهنا يتكلم عن نفسه وعن غيره من النحاة.

[فلتستمع]: (الفاء) عاطفة، **[تستمع]:** جملة معترضة؛ لأنه أراد بها التثمين، **[لفظ]:**

هذا خبر إن، **[مركب مفيد قد وضع]:** أربعة أركان إذا وُجِدَتْ على وفق ما قيده به النحاة فهو الكلام، إن عُدِمَتْ كلُّها أو بعضها حينئذ انتفى وصف وصفك، هذا شأن الأركان، ركن كالفاتحة والركوع والسجود، إذا وجد حينئذ مع بقية الأركان وجدت الصلاة، وإذا انتفت الأركان أو انتفى بعضها انتفت الصلاة، كذلك هنا الكلام لا يكون كلاما نحويا إلا باجتماع هذه الأربعة أركان.

[اللفظ]: له معنيان: (المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي)، والمعنى اللغوي المراد باللفظ

هو: "الطرح والرمي"، قالوا: (أكلت التمرة ولفظت نواها) أي طرحتها.

وأما في "الاصطلاح": فاللفظ هو "الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء"، لابد أن يكون اللفظ صوتا، ولا يكون لفظ بدون صوت، ثم الصوت يشتمل على بعض الحروف لا جميع الحروف_ التي أولها الألف وآخرها الياء، يعني

الحروف الهجائية، ف (زيد، وقام، وإلى) نقول: هذه ألفاظ، لماذا؟ لكونها اشتملت على صوت إذا نطق به، وهي مؤلفة من حروف، _مهمل_ مستعملا كان أو مهملًا.

"اللفظ نوعان": (لفظ مستعمل، ولفظ مهمل)، [المستعمل]: "هو الذي نطقت به العرب"، يعني وضعته العرب، ولقن عليه العرب ك (زيد، وقام، وإلى، ومن، وكتب، وجاء، .. ونحوه) كلها ألفاظ وضعتها العرب، نسميه لفظا مستعملا إذن، ما وضعته العرب هو المستعمل، اللفظ الثاني من نوعي اللفظ ما يسمى بـ [المهمل]، والإهمال المراد به: "الترك"، يعني: "لفظ لم تضعه العرب"، قالوا: ك (ديز) مقلوب زيد، (زيد) نطقت به العرب، و(ديز) مقلوب زيد، يعني نقرأه بالعكس، (ديز) هذا لم تضعه العرب، لم تنطق بهذا اللفظ، كذلك (جعفر) وضعته العرب ونطقت به، و(رفعج) _بالعكس_ ما وضعته العرب؛ إذن ليس كل لفظ يكون عربيا؛ لأن [اللفظ العربي] هو: "ما نطقت به العرب"، وما لم تنطق به العرب فليس بلفظ عربي، وإن كان لفظا لأنه صوت مشتمل على بعض الحروف الهجائية، إذن الركن الأول أن يكون الكلام لفظا، فإذا لم يكن لفظا حينئذ لا يكون كلاما، ولذلك الكتابة إذا لم تنطق بها قرأتها _الكتابة_ ليس بلفظ؛ لأنها ليست بصوت، إذن الكتابة لا يسمى كلاما عند النحاة، الإشارة قال له، أفاد أو لم يفد، أفاد الإشارة من أسفل إلى علو (يعني قم)، أو من أعلى إلى أسفل (يعني اجلس)، أفادت أم لا؟ أفادت، لكن هل تسمى كلاما؟ لا تسمى كلاما، لماذا؟ لانتفاء القيد الأول أو الركن الأول، وهو كونه لفظا، إذن اللفظ هو الصوت، لا بد أن يكون منطوقا به، فإذا أفاد ولم يكن منطوقا به _كالكتابة والإشارة_ فلا يسمى كلاما.

[الثاني: مركب]: التركيب في اللغة: "وضع شيء على شيء مطلقا".

والمراد به في "الاصطلاح": "ما تركب من كلمتين فأكثر"، يعني كلام تركب من كلمتين فأكثر، أقل ما يصدق عليه أنه كلام عند النحاة أن يكون مؤلفا من كلمتين _ثنتين_، وما زاد على ذلك لا بأس به، قد يكون لكن المراد أنه لا يقل عن كلمتين، فكلمة (زيد) وحدها هي لفظ؛ لكن هل هي كلام؟ وُجِدَ القيدُ الأوَّلُ، وهو كونها لفظا؛ لكنها ليست بكلام، لماذا؟ لأن الكلام لا يتحقق إلا إذا كان مركبًا، وما المراد بالتركيب؟ أن يكون مؤلفا من

كلمتين فأكثر، و(زيد) كلمة واحدة، إذن لو قال: (زيد) أو قال: (قام) فقط، أو (إلى) أو (من) ولم يذكر كلمة أخرى يضمها إلى هذه الكلمة = لا يسمى كلاما، إذن الكلمة الواحدة لا يسمى كلاما، لماذا؟ لكونه غير مركب، وجد الركن الأول وهو كونه لفظا؛ ولكن انتفى الركن الثاني وهو كونه مركبا، إذن كلّ كلام يشترط فيه أن يكون مركبا، وإذا أردت بالتركيب هنا أو فسر التركيب بما ذكر حينئذ من باب التقريب أن يقال: (المراد بالمركب هنا المركب الإسنادي التام)، واختصارا أن يقال: (الجملة الاسمية المؤلفة من مبتدأ وخبر، والجملة الفعلية المؤلفة من فعل وفاعل أو فعل ونائبه) يعني كلمة "مركبة" هذه فيها إجمال، ما المراد بها؟ المراد به المركب الإسنادي التام، ما المراد بالمركب الإسنادي؟ مبتدأ وخبر (زيد قائم)، هذا أقل ما يقال بأنه كلام، (قام زيد)، جملة فعلية، إذن من باب الإيضاح والتفصيل في هذا المقام نقول: [المركب المراد به: الجملة الفعلية والجملة الاسمية]، "والجملة الفعلية" المراد بها المؤلفة من فعل وفاعله، أو فعل ونائب فاعل، (ضرب زيد) هذه جملة فعلية، (قام زيد) هذه جملة فعلية، عندنا كلمتان كذلك (زيد قائم)، (مُجَّد مسافر) تقول هذه مؤلفة من كلمتين، إذن المركب ما تركب من كلمتين فأكثر، قد يكون التألف هنا من كلمتين ملفوظا به، (زيد قائم) ملفوظ به _يعني لفظت بالكلمتين_، وفي بعض المواضع قد تحذف إحدى الكلمتين، تقول (من جاء؟) زيد، هنا (زيد) ليست كـ (زيد) السابقة، (زيد) السابقة في ابتداء الكلام، و(زيد) ليست بكلام، لماذا؟ لأنه وإن كانت لفظا إلا أنها ليست بمركبة، أما إذا قيل في جواب لسؤال (من جاء؟) زيد، (زيد) هنا كلام، كيف؟ (جاء) كلام، وهو لفظ واحد، نقول لا، هو مركب من كلمتين، إحدى الكلمتين ملفوظ بها، والأخرى محذوفة، فـ (زيد) فاعل لفعل محذوف، والأصل: (من جاء؟) تقول: (جاء زيد)، حينئذ (زيد) في هذا المقام نقول: هي فاعل لفعل محذوف، ولذلك نقول: [المركب: ما تركب من كلمتين فأكثر حقيقة أو حكما]، بمعنى أنه لا يشترط في التركيب أن يلفظ بالكلمتين، لا قد تكون إحدى الكلمتين ملفوظا بها، وقد تكون الأخرى محذوفة؛ لكن لا بدّ من قرينة، ويأتي معنا _إن شاء الله_ في المبتدأ والفاعل، قد يحذف الكلمتان (هل جاء زيد؟ نعم)، هذا حرف، هل يحصل الكلام بالحرف؟ قطعاً لا، لماذا؟ لكونه ليس مركبا، حرف، قلنا لا بد أن يكون مركبا، والمراد به الجملة الاسمية

مبتدأ وخبر، والجملة الفعلية فعل وفاعل؛ إذن الحرف ليس داخلا في مفهوم الكلام، فإذا قيل: (هل جاء زيد؟) قلت: (نعم)، (نعم) هذا حرف، (نعم جاء زيد)، إذن (جاء زيد) جملة فعلية محذوفة، حذف الفعل وحذف فاعله، إذن [لفظ مركب] المراد بالتركيب ماهو؟ [ما تركيب من كلمتين فأكثر حقيقة]، بأن تنطق بالكلمتين، (زيد قائم)، (قام زيد) نطقت بهما، [أو حكما] بأن تحذف إحدى الكلمتين، كأن يكون في جواب السؤال (من جاء؟ زيد)، (زيد) فاعل لفعل محذوف، نطقت بكلمة وحذفت الأخرى، وقد تحذف الكلمتين، (هل جاء زيد؟ نعم، لا) لا الجوابية ونعم الجوابية، التي تقع جوابا لسؤال، يحذف بعدها الجزئان، يعني الكلمتان، فتركيب حينئذ كله يكون مقدرًا، هذا الركن الثاني وهو التركيب.

[مفيد]: مُفِيدٌ أصله مِنْ أَفَادَ يُفِيدُ، [والمفيد]: المراد به هنا "ما أفاد فائدة يحسن السكوت عليها من المتكلم"، ما أفاد فائدة يحسن السكوت عليها من المتكلم، بحيث لا يبقى السامع منتظرا لشيء آخر، وهذا إنما يتحقق بماذا؟ فيما زاد على كلمتين، قلنا المركب ما تركيب من كلمتين فأكثر، هل كلما وجدت الكلمتان وجد الكلام؟ الجواب: لا، واضح السؤال؟ قلنا: المركب ماهو؟ [ما تركيب من كلمتين فأكثر]، ثلاث، أربع، عشر، هل كلما وجد الكلمتان وجد الكلام؟ الجواب: لا، إن قلت: (إن قام زيد) لفظ، هل هو لفظ؟ نعم، صوت سمعته بأذنك، هل هو مؤلف من كلمتين؟ فيه كلمتان؟ بل ثلاث، (إن هذا حرف، (قام) هذا فعل، (زيد)، هل حصلت به الفائدة؟ الجواب: لا، لأن السامع ينتظر شيئا آخر بعده، (إن قام زيد)، (إن جاء عمر)، (إن حضر الطالب)، يحتاج إلى ماذا؟ يحتاج إلى جواب، إذن لم تحصل الفائدة من هذا التركيب، هل هو كلام؟ الجواب: لا، إذن المركب الذي لا تحصل به الفائدة لا يسمى كلاما، إذن [مفيد]: "ما أفاد فائدة يحسن السكوت عليها من المتكلم بحيث لا ينتظر السامع لشيء آخر"، كالمثال السابق الذي ذكرناه.

[قد وضع]: يعني: "موضوع"، هذا الركن الرابع، واختلف النحاة _شرح الأجرومية_ في معرفة المراد بالوضع هنا، هل المراد به القصد _بأن يكون الكلام مقصودا منويا من المتكلم_؟ أو يكون المراد به المعنى الثاني _موضوعا بالوضع العربي_؟

وينبغي على هذا خلاف مهم، وهو أنه إذا فسر بالقصد (والقصد: هو إرادة المتكلم إفادة

السامع) بمعنى أنه إذا تكلم لا بد أن ينوي بقلبه أنه أراد إفادتك = فخرج بهذا القيد _ إذا فسر بالقصد _ كلام النائم، فلو تكلم النائم _ النائم كاسمه لا يدري ما يحصل _ فلو تكلم بكلام نقول: هل قصد النائم بهذا الكلام إفادة السامع؟ الجواب لا، إذن لا يسمى كلاما، لو قام من النوم وقال: (لزيد عندي ألف ريال) هل يعتبر إقراضا؟ لا يعتبر، هل يسمى كلاما؟ لا يسمى كلاما، لماذا؟ (لزيد عندي ألف ريال): لفظ مركب مفيد، أليس كذلك؟ (لزيد عندي مال)، لكن لكونه لم يقصد _ لأن النائم لا قصد له _ انتفى عنه وصف الكلام، كذلك الساهي والمجنون إذا تكلم واعترف بشيء ما لا يعتبر كلاما.

[النوع الثاني أو التعريف الثاني = الوضع المراد] المراد بالوضع هنا "الوضع العربي" فيحترز به عن كلام البربر والإنجليز والفرنسيين ونحو ذلك، حينئذ سواء كان اللفظ المركب المفيد مقصودا أو لا فهو كلام، فإذا قام النائم وتكلم نقول: هذا كلام عربي، وجدت فيه الأركان الأربعة (لفظ، مركب، مفيد، وموضوع بالوضع العربي)، بمعنى الكلمات عربية نطق بها العرب، يعني لم يتكلم بالإنجليزي فلو تكلم بالإنجليزي لو جاء بلفظ مركب مفيد = قلنا: هذا ليس بكلام عربي، لماذا؟ لأنه ليس موضوعا بوضع العرب، وهذا هو الصحيح، أن يفسر الوضع هنا بالوضع العربي، حينئذ خرج به كلام البربر، وكل كلام أجنبي ليس بكلام العرب فلا يسمى كلاما في اصطلاح النحاة البتة، فدخل معنا كلام النائم والساهي والغافل والمجنون ومن جرى على لسانه مالا يقصده يسمى كلاما، فالنائم إذا قام وتكلم وقال: (زوجتي طالق) قل: هذا كلام عربي، نعم، هو كلام عربي؛ لكن لا يترتب الحكم الشرعي، وفرق بين البحث اللغوي والبحث الشرعي، الفتوح في شرح المختصر رجح أن يكون الوضع المراد به القصد؛ لإخراج ما قد يترتب على كلام النائم، فإذا طلق زوجته وهو نائم _ أو المجنون طلق زوجته _ هل يقع الطلاق؟ يقع أو لا يقع؟ لا يقع، لماذا؟ لا لكونه كلاما عربيا أو لا، وإنما لانتفاء القصد، لأنه نائم، **"رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ"**، إذن الحكم شرعي، فلم تترتب الثمرة على كلامه، لا لكونه ليس بكلام عربي، وإنما لمجيء الحكم الشرعي وأنه غير مكلف كالنائم والمجنون والساهي والغافل، الصحيح أن المجنون بالإجماع أنه غير مكلف، كذلك النائم غير مكلف، حينئذ عدم ترتيب الأحكام الشرعية على كلام هؤلاء لا يلزم منه أن لا يكون

كلاماً، بل هو كلام عربي، والأحكام منفية لوجود الدليل الرافع لها، إذن **[لفظ مركب مفيد قد وضع]** يعني بالوضع العربي، متى ما وجدت هذه الأركان الأربعة حكمنا عليه بأنه كلام في اصطلاح النحاة، وإذا انتفت أو انتفى بعضها حكمنا عليه بكونه ليس بكلام عند النحاة.

ثم قال رحمه الله تعالى:

اسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ مَعْنَى	أَقْسَامُهُ الَّتِي عَلَيْهَا يُبْنَى
-------------------------------------	---------------------------------------

[أقسامه]: عرفنا أن الكلام مركب، أليس كذلك؟ **[والمركب]** ما هو؟ "ما تركب من كلمتين" هذا فيه إجمال، حينئذ الكلام له أجزاء، ماهي هذه الأجزاء التي يتألف منها الكلام؟

عرفنا أن الكلام لا بد من ضم كلمة إلى أخرى "ما تركب من كلمتين فأكثر"، إذن لا بد من أجزاء، لأنه كلٌّ، فإذا كان كذلك يَرِدُ السؤال: ماهي أجزاء الكلام التي يتألف منها الكلام؟

فقال رحمه الله: **[أقسامه]** أي: أقسام أجزائه التي يتألف منها.

[التي عليها يبني]: يبني عليها، احترز به من نوعه الذي إليه ينقسم.

[اسم وفعل ثم حرف معنى]: والدليل على أن أجزاء الكلام أو أقسام الكلمة _تعبير أدق_ محصورة في هذه الأجزاء الثلاث = هو التتبع والاستقراء، يعني نظر النحاة في كلام العرب، بحثوا وبحثوا فلم يجدوا إلا أن الكلام مؤلف من:

[اسم]: وهو كلمة دلّت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان.

أو **[فعل]:** وهو كلمة دلّت على معنى كالاسم؛ إلا أنها فارقتها باقترانها بأحد الأزمنة الثلاثة.

أو **[حرف]:** وهو ما دلّ على معنى في غيره، لا في نفسه.

حينئذ حصروا الأجزاء في ثلاث وهذا محل وفاق بينهم.

[اسم وفعل ثم]: هذه بمعنى الواو، **[حرف معنى]:** قيّد الحرف بكونه حرف معنى

احترازاً عن حرف التهجي، لأن الحرف عند النحاة نوعان: (حرف معنى، وحرف مبنى)، "حرف معنى" = كلمة، مثل ماذا؟ (مِنْ) حرف، (إلى، بلى)، نعم هذه حروف، كل واحد منها حرف، يسمى ماذا؟ حرف معنى، "وهو الذي يكون جزءاً من أجزاء الكلام، مجازاً أو على التوسع"، الثاني: "حرف مبنى": "وهو الذي تبنى منه الكلمة"، (زيد)، (ز) هذا يسمى ماذا حرف مبنى، (ي)، (د)، أجزاء كلمة (زيد)، كل حرف يسمى حرف مبنى، يعني بنيت الكلمة من هذا الحرف.

الذي يعتبر قسيماً للاسم والحرف، يعتبر قسماً من أقسام الكلمة، هل هو (ز) أو (من)؟ الأول أو الثاني؟ الثاني، إذن إذا قلت "حرف" حينئذ دخل معك حرف المبنى، فلا بد من إخراجها، "حرف معنى" احترازاً عن حرف المبنى، أي وضع ليدل على معنى.
ثم قال:

دُحُول (أَل) يُعْرِفُ فَأَقْفُ مَا قَفَّوْا

فَالِاسْمُ بِالْحَفْظِ وَبِالتَّنْوِينِ أَوْ

لما ذكر الاسم والفعل والحرف_وهي داخلة تحت مسمى الكلمة_ حينئذ نحتاج إلى تمييز الاسم عن الفعل عن الحرف، بمعنى أنه متى يحكم الناظم بأن هذه الكلمة اسم؟ ومتى يحكم الناظم بأن هذه الكلمة فعل، أو أنها حرف؟ ما مميزات كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة؟ كل واحد منها له حدّ وله علامة، [حدّ]: يعني تعريف، فالاسم يتميز عن الفعل بحقيقته، يعني بتعريفه، وتعريف [الاسم]: "هو كلمة_والكلمة جنس يدخل تحت ثلاثة أشياء الاسم والفعل والحرف_ دلّت على معنى بنفسها"، يعني في نفسها دون ضميمة كلمة أخرى، (زيد) عرفت أن المراد به شخص معين، (بيت) عرفت المراد به، (مسجد)، (قلم)، (ساعة)، كل لفظ من هذه الألفاظ إذا أطلق دل على معنى تفهمه بالإطلاق اللفظي، إذن فيها معنى، دلّت على معنى بنفسها دون ضميمة كلمة أخرى، ولم تقترن بزمان، يعني بأحد الأزمنة الثلاثة التي هي الماضي والحال والاستقبال، (زيد) ليس به ماضٍ، ليس به دلالة على المستقبل أو الحال، وكذلك (بيت)، و...، هذا هو حقيقة الاسم، وأما من حيث العلامة فذكر له أربع علامات.

[فالاسم]: (ف) هذه تسمى (ف) الفصيحة، [الاسم بالخفض يعرف] فالاسم مبتدأ، وجملة (يعرف) متأخرة، هذه في الشطر الثاني، خبر المبتدأ، وقوله: [بالخفض]: متعلق به، ترتيب الكلام هكذا: (فالاسم يعرف) يعني يميز عن ماذا؟ عن الفعل والحرف، عندنا ثلاثة أقسام، نريد تمييز الاسم عن قسيميه الفعل والحرف، فالاسم يعرف بماذا؟ قال: [بالخفض] وعطف عليه [التنوين] أو [دخول (أل)] [وبحروف الجر] عطف على ما سبق، إذن ذكر أربع علامات، [الخفض] المراد به مسمى الخفض، [يعرف بالخفض] أي: بمسمى الخفض، يعني ليس بلفظ الخفض وإنما بمسماه، ماهو مسماه؟ هو الكسرة التي يحدثها عامل الجرّ، فمتى ما رأيت الكسرة؛ لكن بشرط ليست كلّ كسرة، وإنما الكسرة التي يقتضيها عامل الجرّ، بمعنى: عامل الجرّ منحصر في اثنين لا ثالث لهما على الصحيح، وهما: "حرف الجر" كلّ حرف جر ما بعده يكون مجرورا، وجره يكون بالكسرة، الكسرة هذه أوجدتها وأحدثها عامله وهو حرف الخفض، "الثاني المضاف" فإذا قلت: (خرجت من المسجد) نقول: (المسجد) هذا اسم، والذي دل على كونه اسما وجود الخفض وهو الكسرة، هل كلّ كسرة تكون علامة على اسمية الكلمة؟ الجواب: لا، هل وجد ضابط الكسرة الذي يكون علامة في هذا التركيب؟ نقول: نعم، لماذا؟ لأن (من) حرف جر، بمعنى أنه يقتضي أن يكون ما بعده مجرورا، فإذا قلت: (خرجت من المسجد) بالكسر، هذه الكسرة أحدثها (من) وهو عامل الجر، (جاء غلام زيد) نقول: (زيد) هذا اسم، ما الذي دلّ على أنه اسم؟ وجود الكسرة، ما الذي أحدث هذه الكسرة؟ من أين جاءت؟ من لفظ (غلام) لكونه مضافا، إذن كلّ تركيب إضافي الثاني يكون ماذا _ المضاف إليه _؟ يكون مجرورا، لماذا؟ لكونه اسما، إذن المضاف والمضاف إليه، أما المضاف _ كما سيأتي _ على حسب العوامل، المضاف إليه وهو (زيد) بقولك (غلام زيد) لا يكون إلّا مخفوضا، وإذا كان كذلك فلا يكون إلّا اسما؛ لأن الاسم من علامته الخفض، عرفنا هذا إذن.

[يعرف بالخفض]: يعني بالكسرة التي يحدثها عامل الجر { يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ * قُمْ اللَّيْلُ }، (قُمْ) اسم؟ والكسرة هذه هل هي علامة على اسمية الكلمة؟ الجواب: لا، إذن قولنا ليس كلّ كسرة تكون علامة على الاسمية احترازا من هذه الكسرة { قُمْ اللَّيْلُ }، (قُمْ) وجدت

الكسرة، لو كان الطالب ظاهرياً لقال (قم) هذا اسم لماذا؟ لوجود الكسرة، إذن وجود الكسرة لا يدل على أن مدخولها يكون اسماً، لماذا؟ لكون هذه الكسرة لم يقتضيتها عامل الجر، يعني هذا اللفظ (قم) لم يدخل عليه حرف جر، وليس مضافاً، (إِنْ امْرُؤٌ هَلْكَ)، (إِنْ امْرُؤٌ؟) أجيئوا، (إِنْ) دخلت عليه الكسرة هنا (إِنْ امْرُؤٌ) هذه الكسرة ليست علامة على اسمية الكلمة؛ لأن (إِنْ) بالإجماع على أنها حرف، وهذه الكسرة لم يقتضيتها عامل الكسر _عامل الخفض_ وهو حرف الجر والمضاف، إذن هذه الكسرة للتخلص من التقاء الساكنين، كقوله: {قُمْ}، إذن فالاسم يعرف بالخفض، والخفض المراد به هنا الكسرة التي يحدثها العامل _عامل الخفض_، ليست كل كسرة، ليس كل من رأى كسرة حينئذ يقول هي مدخول اسم.

[وبالتونين]: هذه العلامة الثانية، **[التونين]** مصدر نَوَّنَ يُنَوِّنُ تَنْوِينًا، وهو في اللغة: "التصويت"، والمراد به في أصح تعريف يذكر للتونين: "نون تثبت لفظاً لا خطأً"، ما هو التونين؟ نون تثبت لفظاً لا خطأً، فكلما وجد التونين _وهو مشهور بأنواعه_ كلما وجد التونين حكمت على الكلمة بكونها اسماً، (جَاءَ زَيْدٌ)، (زَيْدٌ) هذا اسم، لماذا؟ لكونه منوناً، (رَأَيْتُ زَيْدًا)، (زَيْدًا) اسم لكونه منوناً، (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، (زَيْدٍ) اسم لكونه منوناً، إذن التونين "نون تثبت لفظاً لا خطأً"؛ احترازاً من التونين الذي يثبت خطأً _يعني يُكْتَبُ_، (زيد) ما تكتب التونين، (زيد) عندنا ضممتان هنا، الضمة الأولى: هي حركة الإعراب، والضمة الثانية: نائبة عن النون الساكنة، وأما إذا كتبت التونين نون ساكنة، هذا لا يكون تنويناً علامة على الاسم وهو قليل، فلا يذكر إذن، العلامة الثانية **[التونين]** فمتى ما كانت الكلمة منونة رفعا أو نصبا أو خفضاً فحكم على الكلمة بكونها اسماً.

[أو دخول (أل)]: يعني كلما وجدت (أل) فما بعدها يكون اسماً، فأطلق الناظم هنا (أل) تعميمها سواءً كانت معرفة أو زائدة أو كانت موصولة، حينئذ كلما وجد لفظ (أل) حكمت على كون مدخولها اسماً، لكون (أل) لا تدخل إلا على الأسماء، ولا تدخل على الأفعال ولا على الحروف، وقال الناظم هنا (أل) ولم يقل: (الألف واللام) كما قال صاحب الأصل في النشر، قال: (دخول الألف واللام)، والصحيح أن يقال: (أل)؛ لأن (أل) مثل

(هل)، يعني مؤلفة من حرفين، نطق العرب _قاعدة العرب_ أن الحرف إذا كان مؤلفاً من حرفين نطق باسمه _نطق بالمسمى_، فيقال (مِنْ) ولا يقال الميم والنون، ويقال (هل) ولا يقال الهاء واللام، لماذا؟ لأنه مؤلف من حرفين فينطق بالمسمى، وإذا كان مؤلفاً من حرف واحد فينطق بالاسم، فباء الجر تقول (مررت بزيد)، (ب) أو (الباء)؟ تقول الباء، (اللام) حرف جرّ فتأتي بالاسم، إذن ما كان على حرف واحد تنطق بالاسم، وما كان على حرفين ينطق بالمسمى، و(أل) على الصحيح أنها مؤلفة من حرفين الهمزة _وعلى الصحيح أنها همزة قطع_ واللام، إذن (أل) مثل (هل)، ولذلك أصاب هنا، قال: دخول (أل)، **[أو دخول (أل)]**: مطلقاً كما ذكرنا، حينئذ البيت مثلاً تحكم على كون هذا اللفظ اسماً لوجود الياء.

[فافف]: أيها الطالب، **[ما قفوا]**: (قفوا) المراد به المتابعة، قَفَوْتُ قَفْوًا وَقُفُوًّا = تَبِعْتُ، يعني تَبِعَ ما ذكره النحاة في هذه المسائل.

العلامة الرابعة، قال: **[وبحروف الجر]**: يعني بواحد من حروف الجر، وليس المراد كل حروف الجر، وإنما المراد بواحد من حروف الجر، فمتى ما وجد حرف الجر حكمت على مدخوله بكونه اسماً، **{سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ}**، (عبده) اسم أو فعل أو حرف؟ اسم، ما الدليل؟ الكسرة (هذا واحد)، والكسرة لا تدخل إلا على الاسم، أليس كذلك؟ الكسرة التي أحدثها عامل الخفض وهو موجود هنا وهو الباء، ثانياً: دخول حرف الجرّ وهو الباء، (إِلَى الْمَسْجِدِ)، (مسجد) اسم أم فعل؟ اسم، ما الدليل؟ الكسرة وحرف الجرّ والألف واللام، إذن كم علامة؟ ثلاث علامات، (إلى المسجد)، (مسجد) تقول: هذا اسم، الدليل (إلى) دخلت عليه، و(إلى) لا تدخل إلا على الاسم، (أل) دخلت على مسجد ولا تدخل (أل) إلا على الأسماء، كذلك (المَسْجِدِ) بالكسر، الكسر لا يدخل إلا الأسماء.

ثم استطرده الناظم بذكر بعض حروف الجر ليعرف طالب إذا قيل حروف الأن ما هي حروف الجر؟ لا بد أن يحفظ بعض حروف الجرّ المشهورات عند أهل العلم من أجل أن يقف على بعض المواضع التي يحكم عليها بكونها حرف جر، فذكر خمسة عشر حرفاً، والنظر فيها من جهتين: "الجهة الأولى في المثال" وهذا الذي يكفيننا، "والجهة الثانية في معانيها" يعني معناها كذا، هذا لا يعيننا إنما نذكر مثلاً لما ذكره.

[وهي]: أي حروف الجر، **[مِنْ]:** إذن (مِنْ) حرف جر، كلما وجدت (مِنْ) فاحكم عليه بكونه حرف جر، وأن ما بعده اسم مجرور، {مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ}.

[إِلَى]: يعني (وإِلَى) {إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى}، (إِلَى) حرف جر.

[وَعَنْ]: (رَمِيَتْ الْقَوْسَ أَوْ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ)، ف (القوس) هذا اسم لدخول (عن)، و(عن) حرف جر.

[وَفِي]: (الْمَاءُ فِي الْكَاسِ)، (في الكؤوس) في تقول هذه حرف جر، وما بعدها يكون اسماً.

[وَرُبُّ]: وهي حرف جر، والمشهور أنها للتقليل، قد تأتي للتكثير، (رُبُّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيْتُ)، (رُبُّ) هذه حرف جر، فدل على أن ما بعدها يكون اسماً مجروراً.

[وَالْبَاءُ]: انظر هنا، قال: **[من إلى وعن وفي ورب]** حكاها بالمسمى، ثم قال: **[والباء]** حكاها بالاسم، الفرق أن الأول منه ما هو على حرفين أو ثلاث **ك (رُبُّ)** فيحكى بالمسمى، **(والباء)** على حرف واحد فيحكى بالاسم، (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ): (بزيد) هنا الباء هنا حرف جر، وما بعده اسم مجرور بها.

[وَعَلَى]: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ} نقول هذا اسم لدخول (على) وهو حرف جر.

[وَالْكَافُ]: يعني مسمى الكاف، وكذلك مسمى الباء فيما سبق، وحكاها بالاسم، **[الكاف]:** (لَيْلَةٌ كَالْبَدْرِ، كَالْقَمَرِ)، (الكاف) حرف جر وما بعده اسم.

[وَاللَّامُ]: أي مسمى اللام، (الْمَالُ لَزَيْدٍ)، (الْحَصِيرُ لِلْمَسْجِدِ) ونحو ذلك.

[وَالْوَاوُ، وَالتَّاءُ]: الواو والتاء ومثلها الباء هذه حروف الخفض، ولكنها الباء قد تستعمل في القسم، وكذلك الواو والتاء، يعني يُقْسَمُ بها، (وَاللَّهِ، تَاللَّهِ، بِاللَّهِ) فيقسم بها مع كونها حروف خفض، بمعنى أنها تزيد على غيرها من جهة أنها قد يقسم بها، معلوم القسم واليمين لشأن البشر عندما يقسمون بالله تعالى، {وَالْفَجْرِ} الواو هذه حرف قسم، وهي تفيد ما تفيد (مِنْ، وَإِلَى) بمعنى أنها تجر ما بعدها {وَالْفَجْرِ}، {وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ}، (بالله)، (الله لفظ الجلالة) نقول جُرَّ بالباء وهو حرف خفض، وهو في نفس

الموضع حرف قسم، يعني يقسم به.

[والتاء]: التاء هذه خاصة بـ (تالله)، يعني **{ تالله لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ }** (الله) تقول هنا اسم دخل عليه حرف جر وهو التاء، وهو في نفس الوقت حرف قسم، إذن الباء والواو والتاء مع كونها حروف خفض هي كذلك حروف قسم، فيقسم بها.

[وَمُنْدٌ، وَمُنْدٌ]: هذه ذكرها ابن آجروم في آخر المخفوضات؛ لكن نقلها المصنف، وهو نقل حسن في معرض ذكر حروف الجرِّ، (مُنْدٌ، وَمُنْدٌ) لا يدخلان إلا على الأسماء فقط، زمن يعني كيوم و نحوه، وهما يدلان على معنى (مِنْ) إن كان ما بعدهما ماضيًا، يعني الزمن الذي يكون بعدهما قد يكون ماضيًا _يعني مضى وانتهى_، وقد يكون حاضرًا، (مَا رَأَيْتُهُ مُنْدٌ أَمْسٌ، أو مُنْدٌ أَمْسٌ)، (أمس) اسم زمان، وهو زمان ماضٍ، حينئذ تفسر (مذ ومنذ) هنا بمعنى (مِنْ) يعني الابتداء، (ما رأيته مذ أمس) يعني من أمس، (ما رأيته مذ يوم الجمعة _أمس_، ما رأيته مذ يوم الجمعة) يعني من يوم الجمعة، هذا إذا كان ما بعدهما ماضيًا، وإذا كان حاضرًا (ما رأيته مذ يومنا، أو منذ يومنا) يعني في يومنا، إذن (مذ ومنذ) تفسر بـ (مِنْ)، وبـ (فِي) متى نفسرها بمن؟ إذا كان ما بعدهما زمن ماضٍ، ومتى نفسرها بمعنى في؟ إذا كان ما بعدهما زمن حاضر، هذا إذا دخلت على الاسم وجرته، وأما إذا دخلت على الفعل فهي اسم.

[وَلَعَلٌّ، وَقَلَمًا]: ذكر (لعل) في هذا الموضع، وهي لغة عقيل يعني الجرِّ بها لغة عقيل، وسيأتي أنها من النواصب (إِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلٌّ)، (لعل) من أخوات (إِنَّ) فينصب بها، لكن في لغة شاذة _وهي لغة عقيل_ قد يجر بها، (لَعَلَّ اللهُ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا).

[حَتَّى]: **{ حَتَّى مَطَّلَعِ الْفَجْرِ }**، (مطلع) نقول هذا اسم مجرور بدخول حتى.

إذن حروف الجرِّ _كما ذكرنا_ ينظر فيها من جهتين: "من جهة المعاني" ولا بحث لنا فيها، وثانيا "من جهة الأمثلة" وهي أن يقف طالب العلم على أن هذا حرف جر.

إذن الاسم يميز عن أخويه الفعل والحرف من جهتين: "[الجهة الأولى: التعريف]، وتعريفه: "كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان" يعني بأحد الأزمنة الثلاثة، وهي الماضي أو الحال أو الاستقبال، [ويميز بالعلامة]، وذكر المصنف أربع علامات، متى ما

وجدت واحدة منها حكمتنا على مدخولها بكونه اسما، وهي: (الخفض) والمراد بالخفض ماهو؟ الكسرة، أي كسرة؟ لا، إنما الكسرة التي يحدثها عامل الخفض، وعامل الخفض محصور في اثنين: حرف جر و مضاف، إذن كل كسرة عن حرف جر فهي علامة، كل كسرة يقتضيها المضاف فهي علامة، ما عداه فلا، لأن الكسر قد يكون للتخلص من التقاء الساكنين؛ فيدخل الحرف ويدخل الفعل، "فعل" مثل: (قُمِ اللَّيْلُ) (قم) دخلت عليه الكسرة وليس باسم، لأن هذه الكسرة للتخلص من التقاء الساكنين، كذلك (إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ) (إن) ساكنة في الأصل، وهنا تخلصنا من التخلص من التقاء الساكنين بتحريك الأول وهو النون بالكسر، إذن (العلامة الأولى: الخفض)، (العلامة الثانية: التنوين) وهو: "نون تثبت لفظا لا خطأ"، فمتى ما رأيت التنوين فاحكم على كون مدخوله اسما، (ثالثا: أل) دخول (أل) فمتى ما دخلت (أل) نحكم عليه بكونه اسما، (رابعا: دخول حرف من حروف الجر) واعلم أن المراد هنا بقبول العلامة المراد إمكانية ذلك، يعني لو قلت (جَاءَ رَجُلٌ) (رجل) هذا اسم أم فعل أم حرف؟ اسم بدليل التنوين، هنا نقول التنوين علامة دخلت بالفعل يعني نطقت بها، وهل يقبل (رجل) كلمة (أل)؟ نعم يقبل كلمة (أل)، إذن وجدت فيه علامتان، علامة بالفعل يعني نطق بها، وعلامة بالقوة؛ لكون رجل يقبل (أل)، هل يقبل الخفض؟ (رجل) هل يقبل الخفض؟ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ)، (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ) إذن قَبِلَ (أل) وَقَبِلَ حرف الجر، لكنه بالقوة، إذن المراد بالعلامات هنا كون الكلمة قابلة، ليس المراد أن تدخلها، فإذا قلت (جاء رجل) العلامة الموجودة المنطوق بها هي التنوين، والعلامات الأخرى يقبلها اللفظ ولكنها بالقوة.

ثم شرع في بيان ما يتعلق بالفعل، الذي يميز به عن الاسم والحرف.

ونقف على هذا، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

طبعاً أوقات الدرس ستكون بعد الفجر مختلفاً بثلاث ساعة وبعد المغرب وبعد العشاء؛ من أجل أن تنتهي في هذا الأسبوع — إن شاء الله تعالى — من هذا المتن (متن فيه شيء من الطول).

الأسئلة متعلقة بالدرس فقط، لا أجيب شيئاً آخر.

إذا كان إعراب كلمة (عندنا): (إِنَّ الْكَلَامَ عِنْدَنَا)، (عندنا) في الأصل طبعاً نحن نختصر، ما نقف على كل كلمة على التفصيل، الشرح هذا مشروحاً، والكتاب هذا مشروح بشرح مفصل، من أراد فليرجع، نحن نختصر بالزبدة والخلاصة، فقط القواعد والأصول، ف (عند) في الأصل أنها ظرف زمان أو مكان، (جئتك عند العصر) يعني وقت العصر وهو ظرف زمان، (بيتك عند المسجد) هذا ظرف مكان، لكن في مثل هذا التركيب لا يمكن حملها على الظرفية الزمانية ولا المكانية، قد ذكر بعض أرباب المعاجم بأنه في مثل هذا التركيب يفسر بالحكم، تقول مثلاً: (زيدٌ عندي أفضلٌ من عمي) عندي هنا لا يمكن أن تكون ظرفية لا زمانية ولا مكانية، (زيدٌ عندي) يعني في حكمي؛ إذن (عند) قد تستعمل والمراد بها الحكم (إِنَّ الْكَلَامَ عِنْدَنَا) يعني في حكمنا معاشر النحاة، حينئذ تكون متعلقة بمحذوف حال من الكلام، (إن الكلام حال كونه في حكمنا).

والمتن هذا ما شرح إلا النظم في ما نعلمه، وشرح بعض الشرحات لكنه ليس ممزوجاً، والشرح الذي لا يكون ممزوجاً — بمعنى أنه مسبوك مع المتن — الفائدة منه قليلة، ولكن بالنسبة لهذا الشرح الذي نسير عليه — إن شاء الله — بهذه الطريقة التحفة السنوية تكفيك — إن شاء الله تعالى — الطالب الجديد على النحو التحفة السنوية تحضر منها وتذاكر، مع حفظ المتن، ومع التعليقات التي تعلقها فيما يتعلق بألفاظ المتن، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فلا زال الكلام من الباب الأول "باب الكلام"، حيث ذكر فيه المصنف رحمه الله تعالى تعريف الكلام، عرفنا حده أن: "هو لفظ مركب مفيد بالوضع"، ثم بين الأقسام التي يتألف منها الكلام وهي محصورة في ثلاثة: الاسم والفعل والحرف، ثم أراد أن يبين لنا علامات كل جزء من هذه الأجزاء الثلاثة؛ إذ لا يمكن التمييز بين بعضها عن بعض بتجربتها. إلا بمعرفة حدّها، ومعرفة العلامة التي تميز الاسم عن الفعل عن الحرف، كذلك الاسم عن الحرف، وذكرنا حقيقة الاسم، وذكر له المصنف أربع علامات، وهي: [الخفض] علامة أولى، الثانية [التنوين]، الثالثة [دخول أل]، الرابعة [دخول حرف من حروف الجر]، ثم استطرده ببيان بعض حروف الجر وهي مشهورة، ذكر منها خمسة عشر حرفاً، وكلها من المشهورات، وبقي عليه خمسة، وهي ذكرها ابن مالك رحمه الله تعالى. ثم قال رحمه الله تعالى:

فَاعْلَمْ وَتَا التَّائِيثِ مَيِّزُهُ وَرَدُّ

وَالْفِعْلُ بِالسِّينِ وَسَوْفَ وَبِقَدِّ

هذا هو الجزء الثاني من أجزاء الكلام، أو الأجزاء التي يتألف منها الكلام، من مجموعها لا جميعها.

[الفعل]: والفعل كالاسم له حقيقة يعني تعريف وهو أضيف، وله علامات، فحقيقة الفعل هو: "كلمة دلت على معنى في نفسها واقتربت بأحد الأزمنة الثلاثة"، ومراد النحاة بالأزمنة الثلاثة هي الماضي والحال والاستقبال؛ إذ لا يخلو الكلام إما أن يقع ويكون الحدث قد سبق أو يكون مقارناً أو يكون مستقبلاً، (كلمة) هذا جنس، يعني يشمل أفراداً، فدخل فيه الاسم والفعل والحرف، أردنا إخراج الحرف فقال: "كلمة دلت على معنى في نفسها" والحرف لا يدل على معنى في نفسه، حينئذ خرج الحرف لأن الحرف لا يدل على معنى في

نفسه، واقترن وبقي الاسم معه لأن الاسم يدل على معنى في نفسه، والفعل كذلك يدل على معنى في نفسه، هذا قيد مشترك فيه، الاسم يدل على معنى في نفسه كما ذكرنا اليوم بأن لفظ (بيت) إذا أطلق انصرف إلى المعنى المراد، كذلك كلمة (زيد) انصرف إلى المعنى المراد، فلفظ (زيد) لوحدها تدل على معنى، كذلك الفعل يدل على معنى (قام) يدل على القيام، و(يقوم) يدل على القيام، و(قم) يدل على القيام، و(كتب) و(ضرب) و(قتل) و(مات)، كلها تدل على معنى بنفسها لا نحتاج إلى كلمة أخرى، فإذا أطلقت لفظ (قام) حينئذ علمت منه القيام وأنه وقع في الزمن الماضي، إذن اشترك الفعل والاسم في أن كلاً منهما يدل على معنى، والفرق بينهما أن دلالة الاسم على المعنى لا يقترن بها دلالة على زمن من الأزمان الثلاث، وأما الفعل فيزيد على الاسم بأنه يدل على المعنى، وهذا قدر مشترك، إلا أنه يزيد عليه بأنه يدل على زمن من الأزمنة الثلاثة، ف (قام) يدل على قيام وقع في الزمن الماضي زيادةً على القيام، (يقوم) يدل على معنى وهذا المعنى هو القيام، ودلالته مع اقتترانه بزمن وهو زمن الحال، وكذلك (قم) إذن كلمة دلت على معنى في نفسها واقتترنت بأحد الأزمنة الثلاثة، فالاسم والفعل يشتركان في الدلالة على المعنى، وينفرد الاسم عن الفعل بكونه لا يقترن بأحد الأزمنة الثلاث، ولذلك إذا قلت (زيد) - قلت (مسجد) = لا يفهم منه الدلالة على زمن البتة؛ لكن إذا قلت (كُتِبَ) تفهم منه وقوع الكتابة في الزمن الماضي، و(يَكْتُبُ) يعني الآن، و(يَقْرَأُ) يعني الآن، و(اُكْتُبُ) يعني في الزمن المستقبل، إذن قاعدة: أن الفعل والاسم يشتركان في الدلالة على المعنى، إلا أن الاسم لا يدل على أحد الأزمنة الثلاثة، والفعل يدل على أحد الأزمنة الثلاثة.

[علامته]: وهي أسهل من حيث الفهم، [والفعل بالسین، وسوف، وبقد، وتا

التأنيث]: ذكر أربع علامات فعل مبتدأ وقوله [ميزه ورد] مبتدأ وخبر.

[مَيِّزُهُ]: يعني تمييزه، عن ماذا؟ عن الاسم والحرف، نحن نريد أن نميز ماذا؟ أن نميز

الفعل، نميزه عن أي شيء؟ عن أخويه وهما الاسم والحرف، [مَيِّزُهُ]: أي ميز الفعل، تمييزه

عن أخويه الاسم والحرف، [وَرَد]: بالسین، إذن بالسین متعلق بقوله [وَرَد]، وجملة [مَيِّزُهُ

وَرَد]: مبتدأ وخبر، هي خبر مبتدأ الفعل، [بالسین]: المراد بالسین هنا _انظر: حكاها

بالاسم ولم يحكها بالمسمى لأن السين هي، سيقول (س)، لم يقل: يُعرف الفعل ب (س) أو ب (سا) يعني حكاها بالمسمى وإنما حكاها بالاسم؛ للقاعدة التي ذكرناها اليوم، وهي أن العرب ما كان على حرف واحد تنطق باسمه وما كان على حرفين وأكثر من الحروف تنطق بالمسمى ولذلك قال (سين)ـ، ومراده سين الاستقبال، [بالسين]: أي سين الاستقبال، (فأل) للعهد الذهني، والمراد بالاستقبال: "الدلالة على تأخير زمن الفعل من الحال"، بمعنى أن قول المتكلم (زَيْدٌ يُصَلِّي) (يُصَلِّي) عند النحاةـ عند جمهور النحاةـ أنه يدل على معنى وهو الصلاة، ويدل على زمن، ماهو هذا الزمن؟ الحال والاستقبال، فهو محتمل، فهو يحتمل النوعين، (زيدٌ يصَلِّي) الآنـ يعني أثناء الصلاةـ أو أنه من صفاته أنه يصلي، فإذا أردت أن تدل على أنه لا يصلي الآن وإنما يصلي في المستقبل تقول: (زَيْدٌ سَيُصَلِّي)، إذن آخرتها، أخرت ماذا؟ أخرت دلالة الفعل (يصلي) عن كونه واقعا الآن إلى الزمن المستقبل، لكنه زمن قريب وليس بزمن بعيد، بخلاف (سوف)، (سوف) أخت [السين]، بل (السين) أخت (سوف)، وقيل إنها مقتطعة من (سوف)، كلاهما [السين وسوف] يدلان على التنفيسـ يعني الاستقبالـ، يعني تؤخر دلالة الفعل عن الحالة الآن إلى المستقبل؛ فتقول: (زيد يصلي) الآن ويحتمل أنه في المستقبل، فإذا أردت التعيين بأنه يصلي في المستقبل حينئذ إذا أردت المستقبل القريب بعد التكلم بقليل تقول (زيدٌ سَيُصَلِّي)، وإذا أردت الزمن البعيد في المستقبل تقول (زيدٌ سَوْفَ يُصَلِّي)، إذن كلا الحرفين دلا على أن الفعل لم يقع الآن، وإنما يقع في المستقبل، (زيد سيصلي)، (زيد سوف يصلي)، {سَيَقُولُ} الشَّفَهَاءُ}، {سَوْفَ نُصَلِّيهِمْ نَارًا} بكلام من القرآن، و[السين وسوف] مختصان بالفعل المضارع، بمعنى أنهما لا يدخلان إلا على الفعل المضارع لأن هذه العلامات تميز الكلمة بكونها فعلا.

ثم الفعل ثلاثة أنواع: (ماضٍ، مضارع، أمر)، بعض العلامات مشتركة بين الماضي والمضارع، وبعض العلامات مختصة، هذه العلامات الأولية [السين وسوف] مختصة بالفعل المضارع، يعني لا تقل (سَقَامَ)، ولا (سَوْفَ قَامَ)، نقول هذا لم يسمع من كلام العرب، وإنما

تقول (سَوْفَ يَفْعُلُ)، (سَيَفْعُلُ)، تدخلها على الفعل المضارع، فلا تدخل على الفعل الماضي، إذن (السين وسوف) مختصان بالفعل المضارع دون الماضي ولا الأمر.

[وَقَدْ]، [وَبَقَدْ]: [قَدْ]، هذه حرف، وهي مشتركة بين الفعل الماضي والفعل المضارع، يعني تدخل على الفعل الماضي فتقول: (قَدْ قَامَ زَيْدٌ)، (قد قام) (قَامَ) فعل ماضٍ، (زيدٌ) فإذا وجدت (قد) فاحكم على أن ما بعدها فعل، فكلما وجدت (قد) فما بعدها فعل، لكن يحتمل أنه فعل ماضٍ ويحتمل أنه فعل مضارع، فنحتاج إلى علامة أخرى، يعني (قد) تميز الكلمة بأنها فعل، ما نوع الفعل الذي يقع بعد قد؟ قطعاً أنه ليس بأمر؛ لأنها لا تدخل على فعل الأمر، ماذا بقي؟ إما أنه فعل ماضٍ وإما أنه فعل مضارع، بخلاف (السين وسوف) فإذا دخلت على الكلمة فاحكم عليها بأنها فعل مضارع، فعل لأنها من خصائص الفعل، وكونه مضارعاً لأنها لا تدخل إلا على الفعل المضارع، وأما (قد) فهي مشتركة، فإذا دخلت على الفعل الماضي _على المشهور_ أفادت أحد المعنيين: إما التحقيق وإما التقريب، التحقيق كقوله تعالى: **{ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ }** دلت على أن ما بعد (قد) محقق، يعني واقع سيقع، والتقريب كقولك: (قَدْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ) وهي بعد لم تغرب، أو قول المقيم للصلاة: (قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) ما قامت الصلاة بعد، إن دخل في الصلاة بعد حينئذ نقول قد قامت الصلاة، (قد) أفادت التقريب _يعني قرب قيام الصلاة_، وإذا دخلت على الفعل المضارع حينئذ تفيد أو تدل على أحد المعنيين: إما التقليل وإما التكثير، التقليل يعني كون ما بعد (قد) قليل، مثل ماذا؟ (قَدْ يَصْدُقُ الْكَذُوبُ) (كذوب) كاسمه، (كذوب) يعني كثير الكذب، ولكنه قد يَزِلُّ لسانه فَيَصْدُقُ، وتقول (قد يصدق الكذوب) وإذن (قد) هنا أفادت ماذا؟ أفادت التقليل، (قَدْ يَجُودُ الْبَخِيلُ) البخيل بخيل لا يجود لكنه قد يجود، (قَدْ يَجُودُ الْكَرِيمُ) للتكثير، (قَدْ يَفْعَلُ التَّقِيُّ الْحَيْرَ) للتكثير، إذن (قد) حرف وعلامة تدل على أن ما بعدها فعل، ثم يحتمل أنه فعل ماضٍ ويحتمل أنه فعل مضارع، ثم إذا دخلت على الفعل الماضي أفادت أحد المعنيين: إما التحقيق وإما التقريب، وإذا دخلت على الفعل المضارع أفادت أحد المعنيين: إما التقليل وإما التكثير.

[فَاعْلَمْ]: جملة معترضة.

[وَتَا التَّأْنِيثِ]: يعني (وتاء التأنيث)، هذه العلامة الرابعة، وهي تخص الفعل الماضي، يعني لا تدخل على فعل الأمر ولا الفعل المضارع، حينئذ ذكر لك علامة مشتركة بين الماضي والمضارع وهي **(قد)**، وذكر لك علامة مختصة بالفعل المضارع وهي **(السين وسوف)** وعلامتين، وذكر لك علامة مختصة بالفعل الماضي وهي (تاء التأنيث الساكنة أصالة)، **(تاء التأنيث)** يعني تاء تدل على تأنيث ما أسند إليه الفعل، انظر **(السين وسوف وقد)** تدخل على الفعل وتكون علامة من أوله، (وتاء التأنيث الساكنة) تكون علامة من الأخير، **(قَالَتْ عَائِشَةُ):** (قَالَتْ) أين لحقت التاء هنا؟ الأخير، إذن تتصل بالأخير، هذه التاء تفيد وتدلل على أن ما أسند إليه الفعل _يعني ما بعده = أنه مؤنث، ولذلك نقول (تاء التأنيث) يعني التاء الدالة على تأنيث ما بعدها، تأنيث ما بعدها _يعني ما أسند إليه الفعل، سواء كان الفعل تاماً أم ناقصاً، فتقول (قالت عائشة) أم المؤمنين _رضي الله تعالى عنها_، (عائشة) هذا مؤنث، وهنا لما كان الفاعل مؤنثاً لحقت التاء _تاء التأنيث_ الفعل، ف (قالت) نقول هذا فعل، لماذا قلنا هو فعل؟ لاتصال تاء التأنيث الساكنة به، ودلت على ماذا؟ دلت على أن الفاعل مؤنث، (قالت هند) حينئذ تقول (قالت هند) مثله، وكذلك تقول (ضربتُ هند) هذا مغير الصيغة، **{وَكَاثَتْ مِنَ الْقَانِئِينَ}**، (كانت) هي اسم كان، إذن قد يكون الفعل مبنيًا للمعلوم وقد يكون مبنيًا أو مغيرًا للصيغة، وقد يكون اسم كان، (تاء التأنيث) نقول الساكنة؛ لأن تاء التأنيث على نوعين: تكون متحركة وتكون ساكنة، متحركة مثل ماذا؟ هي التي تكون من خصائص الأسماء، (عائشة) هذه التاء تاء التأنيث مربوطة، والمراد هنا تاء التأنيث المفتوحة، (تَكْتُبُ) (ت) حينئذ نقول هذه التاء المربوطة (عائشة) (شجرة) (بقرة) نقول هذه تاء التأنيث كذلك؛ لكنها ليست علامة للفعل بدليل أنها في الاسم، فإذا كان كذلك فالميز بين التاءين أن نقول (تاء التأنيث الساكنة أصالة) هي التي تلحق الفعل، وتاء التأنيث المتحركة أصالة _بمعنى ليست ساكنة_ (عائشة) تاء مربوطة قد تكون مضمومة إذا وقعت في محل رفع أو تكون منصوبة أو مخفوضة، و(شجرة) و(بقرة) (هذه شجرة) و(رأيت شجرة) و(نظرت إلى شجرة) تاء هنا تحركت = متحركة، إذن نقول هذه التاء تدخل الاسم وهي من خصائص الأسماء، إذن (تاء التأنيث الساكنة) احترازًا من

تاء التأنيث المتحركة، فإنها تدخل الأسماء وتكون حركتها حركة الإعراب، (الساكنة أصالة) بمعنى أنه قد يلتقي ساكنان، فتتحرك _يعني هي في أصلها في أصل وضعها ساكنة_ فيلتقي أو تلتقي مع ساكن آخر؛ حينئذ نقول يجب تحريك الأول بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين على الأصل، تقول **{قَالَتْ امْرَأَةٌ فِرْعَوْنَ}** (قَالَتْ) الأصل أنها ساكنة، (قَالَتْ ام) في الوصل همزة الوصل تسقط، حينئذ يلتقي عندنا ساكنان (التاء والميم) فوجب تحريك الأول، (قَالَتْ ام) حركت الأول بالكسر، هي ساكنة في الأصالة ولكنها حركت للتخلص من التقاء الساكنين، (قَالَتْ اخْرُجْ)، **{قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ}** هنا لما اتصلت تاء التأنيث الساكنة بالفاعل وهو _ألف ساكنة_ التقى ساكنان، حينئذ حركنا التاء بالفتح لأن الألف لا يناسبها ما قبلها إلا الفتح؛ فتعذر تحريكها بالكسر، قال تعالى: **{قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ}**، (قَالَتَا) أي السموات والأرض، وهنا حركت التاء وهي (تاء التأنيث الساكنة أصالة) حركت للتخلص من التقاء الساكنين، ولم يكن كسرةً وإنما كان فتحةً، لأن الألف لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مفتوحاً.

إذن هذه أربع علامات تدل على أن مدخولها فعل، ثم هي على ثلاثة أقسام: "مشاركة" ك (قد)، و"مختصة" ك (السين وسوف) وتدخل على المضارع، و(تاء التأنيث الساكنة) مختصة وتدخل على الفعل الماضي، لم يذكر علامة فعل الأمر لأنه كوفي، ويرى أن فعل الأمر مقتطع من المضارع كما سيأتي.

حينئذ نقول: علامة فعل الأمر:

أولاً: [فعل الأمر]: نقول: "كلمة دلت على طلب حصول الحدث _أو حدث_ في الزمن المستقبل"، حينئذ قال "دلت على طلب حدوث"؛ إذن تدل على حدث، ف (قُمْ) يدل على حدث وهو القيام، وهو المعنى الذي دل عليه الفعل الماضي أو المضارع، لكن هذا الحدث لم يوجد وإنما يطلب حصوله _إيجاده_ في المستقبل، ف (قُمْ) لم يوجد القيام بعد، وإنما طلب من المخاطب إيجاد هذا القيام في الزمن المستقبل.

[علامته]: مركبة من شيئين: [أولاً]: "دلته على الطلب بالصيغة"، يعني يدل على

الطلب، (قُمْ) تفهم منه ماذا؟ الطلب، "مع قبوله ياء المخاطبة أو نون التوكيد الثقيلة أو

الخفيفة"، ف (قُمْ) نقول هذا فعل أمر، لماذا؟ لأنه دلّ على الطلب بالصيغة، يعني بدون واسطة، ثم "يقبل ياء المخاطبة"، إذا خاطبت امرأة تقول لها ماذا؟ (قُومِي) هذه ياء (ياء المخاطب) قِيلَ؟ نعم قِيلَ، إذن هو فعل أمر، أو "نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة"، (قُومَنَّ يَا زَيْدُ)، (قُومَنَّ) هذا فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، إذن علامة فعل الأمر مركبة، مركبة من شيئين: الشيء الأول كونه دالا على الطلب بالصيغة، الشيء الثاني واحد من أمرين: إما قبول ياء المخاطبة، أو نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، قولنا "يدل على الطلب بصيغته" احترازا مما لو دلّ على الطلب بواسطة، قوله تعالى: {لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ}، (لِيُنْفِقْ) هذا أمر، أليس كذلك؟ دلّ على الطلب أو لا؟ دلّ على الطلب، هل هو فعل أمر؟ الجواب لا، ليس فعل أمر، لماذا؟ لأن دلالاته على الطلب بواسطة وهي اللام، (لِ) هذه اللام لام الأمر، (يُنْفِقْ) هذا فعل مضارع، ولذلك تقول (سَوْفَ يُنْفِقُ زَيْدُ)، (سَيُنْفِقُ زَيْدُ)، إذن دخلت (السين وسوف) على (ينفق)، ومع ذلك دلّ على الطلب، لماذا؟ دلّ على الطلب ليس بالصيغة _ يعني ليس بالهيئة _ وإنما بواسطة (لام الأمر)، وأما فعل الأمر إنما هو على صيغة (افعل)، فالوجوب حَقَّق.

ثم قال _ رحمه الله تعالى _ مبينا الجزء الثالث:

لِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ دَلِيلًا كَبَلَى

وَالْحَرْفُ يُعْرِفُ بِأَلَّا يَقْبَلَا

[حرف]: كلمة دلت على معنى في غيرها، يعني بنفسه لا يفهم منه المعنى، وإنما يفهم منه المعنى متى؟ إذا دخل جملة مفيدة، (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، نقول (الباء) (بِ) هذا لا يدل على معنى في نفسه، ليس كزيد، وليس كقام ويقوم وقم، وإنما يدل على معنى، ويظهر هذا المعنى وينكشف متى؟ إذا ركبته في الجملة، و(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) الباء هنا للتعدية أو للإلصاق، تقول (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ) الباء للتعدية، (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) الباء للإلصاق، (بِي دَاءٌ) الباء للإلصاق، (بِعَثُ الْبَيْتِ بِأَثَائِهِ) الباء للمعية، بمعنى، إذن هذه المعاني متى ظهرت؟ بعد التركيب، أما الباء لوحدها هكذا فنقول: لا تفيد معنى، لا تدل على معنى، وإنما تدل على معنى إذا كان لها

متعلّق أو متعلّق، بمعنى أنّها دخلت جملة مفيدة، هذا هو الحرف.

[علامته]: عدم العلامة.

[وَالْحَرْفُ يُعْرَفُ]: ويميز عن قسيميه الاسم والفعل.

[بِأَلَّا]: هذا نفي عدم.

[أَلَّا يَقْبَلَا]: الألف هذه للإطلاق.

[لِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ دَلِيلًا]: (أَلَّا يقبلا دليلًا) (دليلاً) هذا مفعول، (لا يقبل دليلًا) يعني

علامة لاسم ولا فعل، يعني لا يقبل علامة الأسماء ولا يقبل علامة الأفعال؛ لأن الأقسام

ثلاثة إذا ميزت الأول وميزت الثاني إذن الثالث ما لا يدخل عليه ما يميز الأول والثاني، فإذا

مرّ بك لفظ حينئذ أدخل عليه علامات الأسماء فإن قبل واحدا منها فاحكم عليه بأنه اسم،

إذا لم يقبل هذا اللفظ شككت فيه هل هو اسم أم فعل أم حرف؟ تقول أدخل عليه

علامات الأسماء، جرب الكسر، التنوين، أل، دخول حروف الجر، إن لم يقبل، حينئذ تقول

نجرب علامات الأفعال، فأدخل عليه علامة من علامات الأفعال، فإن قبل فهو فعل، فإن لم

يقبل فاحكم عليه مباشرة بأنه فعل— إذن بأنه حرف، لما حكمت عليه بأنه حرف؟ لأنك

جربت علامات الأسماء— أدلة الأسماء— فلم يقبلها، وجربت أدلة الأفعال فلم يقبلها، وليس

عندنا إلا اسم وفعل، فإذا انتفى الاسم والفعل تعين الحرف، "والحرف ما ليست له علامة؛

فقس على قولي تكن علامة"، ولذلك قال [بِأَلَّا يقبلا] حرف لا يقبل دليلًا لاسم ولا فعل،

[كَبَلَى]: كقولك: (بلى)، (بلى) حرف، كنعم جوابية لا تقبل علامة من علامات الأسماء،

لا الخفض ولا التنوين ولا دخول أل ولا حرفًا من حروف الجر، وكذلك لا يقبل السين ولا

سوف ولا قد ولا تاء التأنيث الساكنة، إذن امتنعت هذه العلامات كلها— وغيرها مما لم

يذكرها الناظم— فتعين أن نحكم على (بَلَى) أنّها حرف وليست باسم ولا فعل، هذا ما يتعلق

بالباب الأول.

ثم قال— رحمه الله تعالى—: [باب الإعراب]:

عرفنا فيما سبق أن موضوع فن النحو الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء،— لا

سؤال في الدرس، (من حيث الإعراب والبناء)، إذن لا بد أن نعرف ما هو الإعراب، ولا بد أن نعرف ماهو البناء، غالب البناء أنه يترك لأنه إذا فهم الإعراب فهم البناء، لأنه نقيضه.

[باب الإعراب]: المصدر: (أَعْرَبَ يُعْرَبُ إِعْرَابًا)، وله معنيان: (المعنى اللغوي، والمعنى

الاصطلاحي)، (المعنى اللغوي): المراد به "الإظهار والإبانة والإفصاح"، (أَعْرَبَ عَمَّا فِي نَفْسِهِ) إذا أبانه وأظهره، وهذا الشأن كذلك في الإعراب الاصطلاحي، أنه يظهر ويبين المعنى؛ لأن الإعراب هو الذي يكشف المعاني، هو الذي يكشف إذا قلت (ضرب زيد عمر) من الضارب؟ من المضروب؟ ما تدري، نعم صحيح، لا تدري إلا إذا قلت (ضرب زيد زَيْدًا عَمْرًا) عرفت أن (زيد) هو الضارب و(عمر) هو المضروب، وأما إذا قلت (ضرب زيد عمر) ما تدري من الضارب ومن المضروب، لأنه يجوز تقديم المفعول به، يحتمل أن (زيد) مضروب، ويحتمل أنه ضارب، ويحتمل أن (عمر) مضروب، ويحتمل أنه ضارب، إذن الذي يميز ويكشف المعنى هو الإعراب، ولذلك الباب هذا فيه أصول وضوابط سنمر عليها بتؤدة، من فهمه يفهم كثيرا من مسائل النحو، من يحفظ قواعد هذا الباب وأصول هذا الباب يسهل عليه الإعراب من كل وجه، لم يبقَ عليه إلا أن يعرف الحدود التي يذكرها النحاة في باب المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل ... إلى آخره.

[الإعراب]: قال: (الإعراب) تخفيف _يعني_ الهمزة هذه للوزن، أصل (الإعراب) لأن

الهمزة همزة قطع؛ ولكن خففها بحذفها من أجل الوزن.

تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا فَذَا الْحَدَّ اعْتَنِمَ	الإِعْرَابُ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ
عَوَامِلٍ تَدْخُلُ لِإِعْرَابِ	وَذَلِكَ التَّغْيِيرُ لِإِضْطِرَابِ
رَفَعٌ وَنَصَبٌ ثُمَّ حَفْضٌ جَزْمٌ	أَفْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ تُؤْمٌ
فِي الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَعًا	فَالأَوَّلَانِ دُونَ رَيْبٍ وَقَعَا
قَدْ حُصِّصَ الْفِعْلُ بِجَزْمِ فَاعِلَمَا	فَالِإِسْمُ قَدْ حُصِّصَ بِالْجَزْمِ كَمَا

ذكر مسألتين فقط، الأولى: [حد الإعراب] تعريفه عند النحاة ماهو، ثانيا: أنواع

الإعراب، ماهي؟

أربعة كما سيأتي.

[الإعراب]: قال: **[تغيير]** هذا قيد جنس، **[أواخر الكلمة لاضطراب عوامل]**: تقديرا أو لفظا، عرفنا أن النظم يقدم ويؤخر، ولذلك ابن آجروم _ في الأصل _ آخر تقديرا أو لفظا، **[تغيير]**: هذا مصدر، والمراد به أثره، يعني التغيير، ومضى الناظم هنا وذهب على طريقة الكوفيين ونمشي معه، **[تغيير]**: نقول المراد بالتغيير هنا أثره وهو التغيير، (انتبه لقاعدة مهمة في طلب العلم يذكرها أهل العلم، وهي أن بعض الألفاظ أو بعض المسائل التي تذكر في الدروس والشروح قد لا يفهمها الطالب، لكنه يقيدها، وقد يفهمها في المستقبل)، **[تغيير]**: المراد به التغيير، تغير ماذا؟ سبق معنا أن حدّ النحو "علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم"، إذن متعلق ببحث النحاة هو آخر الكلمة، والبحث هنا من جهة الإعراب والبناء، إذن الإعراب والبناء، الإعراب إنما يكون محله أواخر الكلم، ولذلك قال هنا **[تغيير]** يعني تغيير، تغير ماذا؟ أواخر _ جمع آخر _ الكلم، هذا اسم جمع للكلمة، يعني كلمة تجمع على كلم، اسم جمع، اسم جنس، اسم جمع، حينئذ نقول الكلمة تجمع على كلمات، وسبق أن الكلمة ثلاثة أنواع: (اسم وفعل وحرف)، الإعراب ماهو: قال: "تغيير أواخر الكلم" حينئذ خذ مثلا ك (زيد)، (زيد) يتغير حال آخره، قد يكون مرفوعا إذا ركب مع عامل يقتضي الرفع، وقد يكون منصوبا إذا ركب مع عامل يقتضي النصب، وقد يكون مجرورا إذا ركب مع عامل يقتضي الجر، تقول (زيد)، قد ترفعه تقول (جاءَ زيدٌ) بالرفع، (جاء زيدٌ) إذن آخر الكلمة الدال ما حكمها؟ ما صفتها؟ مرفوعة، لماذا؟ لأن (جاء) فعل، والفعل يقتضي فاعلا، والفاعل مرفوع، إذن رفعت (زيدٌ) لماذا؟ لكونه فاعلا، فاعلا لأي شيء؟ ل (جاء)، إذن (جاءَ) عامل فيقتضي _ يعني يطلب _ يطلب ماذا؟ يطلب فاعلا، رفعت (زيدٌ) على أنه فاعل، إذن (زيد) في هذا التركيب مرفوع، آخر الدال عليه ضمة، (رَأَيْتُ زَيْدًا) تغير أو لا؟ تغير، تغير من الرفع إلى النصب، (زيد) كما هي، (ز) (ي) (د)، الدال كما هو لم يتغير، وإنما تغير ماذا؟ حركته، كانت ضمة صارت فتحة، لماذا؟ هل هو بسبب أو بلا سبب؟ بسبب، ماهو السبب؟ تغير العامل، العامل السابق (جاء) يطلب فاعلا فقط، فرفع (زيدٌ)

على أنه فاعل، ورأى يطلب مفعولا به، فوجد (زَيْدًا) حينئذ نصبه على أنه مفعول به، (رَأَيْتُ) فعل وفاعل، (زَيْدًا)، (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) تغير أو لا؟ تغير، إذن تغير إلى الخفض، صار مكسورا، لماذا؟ لوجود عامل يقتضي ويطلب الخفض وهو الباء، هذا التغيير من الرفع إلى النصب إلى الخفض هو الإعراب الذي عناه الناظم، تغيير، حصل التغيير أو لا من رفع إلى نصب إلى خفض؟ ما الذي دلنا على هذا التغيير؟ الضمة دلت على الفاعلية، والفتحة دلت على المفعولية، والكسرة دلت على كونه مخفوضا، ولذلك تعلق الحكم هنا بآخر الكلمة، تقول الدال هي محل ظهور الإعراب، هل الدال تغير بذاته؟ الجواب لا، لا يتغير بذاته، وهذا هو الغالب أنه لا يتغير بذاته، إذن نقدر تغيير أواخر يعني أحوال، والمراد بالأحوال الصفات، والصفات المراد بها الرفع والنصب والخفض، وكذلك الجزم في الفعل، لأن الحكم كما هو في الأسماء كذلك في الأفعال، تقول (يَقُومُ) بالرفع، (يَقُومُ زَيْدٌ)، (يَقُومُ) بالرفع، لماذا رفعته؟ لأنه لم يتقدمه ناصب ولا جازم، وهو التجرد، إذن (يَقُومُ) فعل مضارع مرفوع، لماذا رفع؟ لكونه لم يتقدمه جازم ولا ناصب، فاقترضى رفعه، (لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ)، (يَقُومُ) تحركت بالفتحة، كان مضموم الميم، صار مفتوحا، لماذا؟ لوجود عامل، ما هو العامل؟ (لَنْ) يطلب ماذا؟ يطلب أن يكون الفعل منصوبا، فقال (لَنْ يَقُومَ)، (لَمْ يَقُمْ) سكنت الميم لماذا؟ لكونه ركب مع عامل يقتضي الجزم فجزم، إذن هذا التغيير (يقوم، يقوم، يقم) نقول هذا يسمى إعرابا، الدليل عليه الضمة في (يقوم) والفتحة في (يقوم) والسكون في (يقم)، يسمى ماذا؟ يسمى إعرابا، قد يتغير الآخر بذاته وهذا قل ما ذكره النحاة، لكنه هو الواقع، (جاء أبوك) (رَأَيْتُ أَبَاكَ) (مَرَرْتُ بِأَبِيكَ)، (أبوك) = (أبو) الواو هذه أصل، (جاء أبوك) (أبوك) هذا بالرفع لأنه من الأسماء الستة، إذن هذه الواو هي لام الكلمة، هي الحرف الأخير، مثل الدال من (زيد)، لما انتقل وركب مع عامل يقتضي النصب، (رَأَيْتُ أَبَاكَ) تغير بذاته أو لا؟ تغير بذاته، (مَرَرْتُ بِأَبِيكَ) (أبي) الياء هي لام الكلمة، كالدال من (زيد) تغيرت من الألف إلى الياء، إذن أواخر _ وإن ذكر في التحفة عندكم أن المراد به الذات _ لا يتغير، هذا ليس على إطلاقه، وإنما هو في بعض الأحوال، يعني إن لم يكن من الأسماء الستة ولا المثني ولا جمع المذكور السالم، لأن هذه تعرب بماذا؟ تعرب بالحروف، فما كان إعرابه بالحروف يتغير آخر

الكلمة، وما لم يكن كذلك حينئذ يبقى على أصله، إذن تغيير أواخر الكلمة، إذن الآخر بذاته لا يتغير إلا إذا كان إعرابه بحرف، وأما إذا كان إعرابه بضمّة أو فتحة أو كسرة هذا يبقى على حاله، فдал من (زيد) باقية كما هي، (جاءَ زيدٌ) (رأيتُ زيدًا) (مررتُ بزيدٍ) فلم تتغير، لكن (أخوك، أخاك، أخيك) نقول هذا تغير فيه الآخر.

قوله **[الكلم]**: المراد به نوعان: (الاسم المتمكن، والفعل المضارع الخالي من النونين)، إذا قلت الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام (الاسم والفعل والحرف) _ هذا المبحث مهم جدا (الاسم والفعل والحرف)_، الحرف مبني لا حظّ له من الإعراب، هل هو نوع من أنواع الكلمة؟ نعم هو نوع من أنواع الكلمة، هل هو داخل في هذا الحدّ؟ نحن نعرّف ماذا؟ نعرّف الإعراب، إذن ما يدخله الإعراب هو الذي يجب إدخاله في الحد، وما لا يدخله الإعراب يجب إخراجها، فالمبني لا يدخل معنا، المبني الذي يلزم حالة واحدة لا يدخل معنا، (ضربَ) هذا فعل ماضٍ، وسيأتي أنه مبني على الفتح، مبني إذن ليس معربا، وإذا كان كذلك نحن نحّد ماذا؟ نحّد الإعراب، ونبين محله أين يظهر، فيظهر في ماذا؟ فيما يكون قابلا للإعراب، وما لا يقبل الإعراب لا يدخل معنا في الحد.

الحاصل نقول: الاسم نوعان: منه "معرب"، ومنه "مبني"، المبني ليس داخلا معنا، طيب الفعل نوعان: "معرب" و"مبني"، المبني نوعان: (الماضي والأمر)، وليس داخلا معنا، الفعل المضارع قد يكون معربا وقد يكون مبنيًا، في حالة الإعراب يدخل معنا، وفي حالة البناء يخرج من الحد، إذن الاسم منه معرب ومنه مبني، المبني خرج، لا دخول له معنا البتة، ولذلك نقول الاسم المتمكن، يعني المبني يسمى غير متمكن، والمعرب هو الذي تمكن في باب الإعراب، النوع الثاني من الأفعال "الفعل المضارع"، وأما الأمر فهو مبني على الصحيح، وأما الفعل الماضي فهو مبني، حينئذ ماذا بقي؟ بقي معنا الفعل المضارع، هل كل فعل مضارع يكون معربا؟ الجواب لا، الخالي من نوني التوكيد والإناث، إذن المراد بالكلم هنا شيان: (الاسم المعرب المتمكن، والفعل المضارع الخالي من نوني الإناث والتوكيد)، هذا مهم جدا، حينئذ نقول: "الاسم المتمكن" ما المراد به؟ الاسم المفرد، ك (زيد، وهند) إذا كان منصرفا، وكذلك الاسم المفرد غير المنصرف ك (أحمد، وعُمر، ونحو ذلك)، ثالثا: "الأسماء الستة"، رابعا:

"المثنى" داخل معنا، "جمع التوكيد" سواء كان منصرفاً أو غير منصرف، كذلك "جمع المؤنث السالم" فهو داخل معنا، حينئذ نقول هذه كلها، (الاسم المفرد المنصرف، الاسم المفرد غير المنصرف، جمع التوكيد المنصرف، جمع التوكيد غير المنصرف، الأسماء الستة، المثنى، جمع المؤنث السالم، جمع المذكر السالم)، هذه كم؟ ثمانية، إذن الاسم المتمكن المراد به هذه الثمانية، ماعداه ليس بداخل معنا، هذه تحفظها يسهل عليك باب الإعراب، النوع الثاني: "الفعل المضارع الخالي من نوني الإناث والتوكيد"، يعني المعرب، هذا له ثلاثة أنواع: [إما أن يكون صحيح الآخر] ك (يَضْرِبُ)، (يَضْرِبُ) صحيح الآخر، [أو يكون معتل الآخر] ك (يَدْعُو، وَيَخْشَى، وَيَرْمِي)، [الثالث أن يكون من الأمثلة الخمسة]، ثمانية، وثلاث = أحد عشر نوعاً، إذن المراد بالكلم أحد عشر نوعاً، لا يدخل معنا الاسم المبني مطلقاً، ولا الفعل المبني مطلقاً، سواء كان ماضياً أو أمراً، ولا الفعل المضارع المتصل به نون الإناث أو نونا التوكيد.

[تغيير أواخر الكلم]: التغيير هذا لأي سبب؟ قلنا لاختلاف العوامل، ولذلك قال: **[وذلك التغيير لاضطراب عوامل]:** اضطراب، قالوا (اضطرب الشيء = تَحَرَّكَ وَمَاجَ فاضطرب)، يعني اللام هنا للتعليل، **[لاضطراب]** أي لأجل تغيير، هذا ما حصل هكذا، وإنما حصل من أجل اختلاف العوامل الداخلة على المعمول؛ لأن الاختلاف قد يكون لغير عامل، (حيث) في لسان العرب تنطق بثلاث لغات على المشهور (حيث، حيث، حيث) تغيير آخر الكلم أو لا؟ تغيير آخر الكلم؛ لكن تغييره لأي سبب؟ لاختلاف العوامل، ك (جاء زيد، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ)؟ الجواب لا، وإنما لاختلاف اللغات، إذن لا بد أن يكون هذا التغيير من رفع إلى نصب إلى خفض إنما يكون لاختلاف العوامل، ولذلك قال: **[وذلك التغيير لاضطراب]:** يعني لاختلاف العوامل، وهي علة لتغيير أحوال أواخر الكلم، **[لاضطراب عوامل]:** بالخفض، وهو ممنوع من الصرف من أجل الوزن، (عوامل) جمع (عامل)، عندنا (عامل) وعندنا (معمول) وعندنا (عمل)، ماذا؟ عامل ومعمول وعمل؟ العامل ك (جاء) من قولك (جاء زيد)، (جاء) هذا عامل، و(رأى) من قولك (رأيتُ زيداً) هذا عامل، و(إنَّ زيداً) (إنَّ) عامل، أليس كذلك؟ والمعمول هو (زيد) من قولك (جاء زيد)

يعني المكان الذي ظهر فيه الإعراب نقول هذا معمول، العمل هو الرفع أو النصب أو الخفض أو الجزم، إذن (العوامل) جمع (عامل)، وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو خفض أو جزم، والمعمول هو ما يظهر فيه الإعراب تقديراً أو لفظاً، والعمل هو ما يحدثه العامل وتختلف بسببه أحوال آخر المعرب، تدخل هذه العوامل للإعراب، يعني مجيئها لما تقتضيه من الفاعلية والمفعولية والإضافة هذا يتضح بيانه على جهة الأفراد والآحاد بمعرفة الأبواب الآتية _ إن شاء الله تعالى _ باباً باباً.

قوله: **[تقديراً أو لفظاً]** هذا تقسيم للإعراب، يعني هذا التغيير قد يكون ملفوظاً به، وقد يكون مقدّراً، يعني لا يظهر، وإنما يُنَوَى إذا قلت (جاءَ زيدٌ والفتى) و(رأيتُ زيداً والفتى) و(مررتُ بزيدٍ والفتى)، (جاءَ زيدٌ) ظهر الرفع فيه، (جاءَ) فعل ماضٍ يقتضي فاعلاً، (زيدٌ) فاعل رُفِعَ، إذن معرب ظهر فيه الإعراب على أنه فاعل، علامة إعرابه أو رفعه الضمة، منطوق بها أو لا؟ نطقت بها، (والفتى) الواو حرف عطف، و(الفتى) معطوف على المرفوع، والمعطوف على المرفوع مرفوع، أين الرفع؟ (فتى) ليس عندنا رفع، وإنما هو مقدر، يعني منوي، منوي في القلب: **"إنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"**، حينئذ تنوي بقلبك أن ضمةً هنا على الألف (الفتى) لكنها لا يمكن إظهارها فتقدرها، حينئذ تقول (الفتى) معطوف على (زيد) والمعطوف على المرفوع مرفوع، ورفع ضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها التعذر، (رأيتُ زيداً والفتى)، (زيداً) نطقت بالفتحة، (والفتى) قدرت الفتحة، (مررتُ بزيدٍ) نطقت بالفتحة، إذن يكون الإعراب ظاهراً، (والفتى) قدرت فيه الكسرة، إذن لا يظهر.

الإعراب التقديري على المشهور _ من أجل ضبط المسألة _ يكون في أربعة صور:
[الاسم المقصور]، والاسم المنقوص، والمضاف إلى ياء المتكلم، والفعل المضارع المعتل الآخر].
[الاسم المقصور]: ك (الفتى)، وهو ما آخره ألف لازمة، كل اسم معرب آخره ألف لازمة، (جاءَ الفتى)، و(الأسارى).

[الاسم المنقوص]: كل اسم معرب آخره ياء لازمة، (جاءَ القاضي)، و(الجواري).
[المضاف إلى ياء المتكلم]: _ كذلك _ كل اسم معرب أضيف إلى ياء المتكلم، ك (غلامي).

[الفعل المضارع المعتل الآخر]: ما كان آخره _لامه_ حرف من حروف العلة الثلاث.

الواو والياء جميعا والألف - قلنا حروف الاعتلال مختلف .

كما قال الحريري في الملحة .

إذن هذه المواضع الأربعة يكون الإعراب فيها تقديريا، يكون الإعراب فيها مقدرًا، يعني لا ينطق بالحركة، أما المقصور فجميع الحركات الرفع والنصب والخفض نقول هذا ماذا؟ يكون مقدرًا، (جاء الفتي، رأيت الفتي، مررت بالفتي)، حركات كلها مقدره، منع من ظهورها التعذر، يعني لا يمكن أن ينطق بالحركة البتة، المنقوص يقدر فيه الضمة والكسرة، وأما الفتحة فتظهر، تقول (رأيتُ القاضي) الفتحة ظهرت، ليس مقدرًا، بخلاف (جاءَ القاضي)، و(مررتُ بالقاضي) فتكون الحركة حينئذ _الضمة وكذلك الكسرة_ تكونا مقدرتين، والمانع من الظهور هنا الثقل لا التعذر، الثالث المضاف إلى ياء المتكلم تقدر فيه جميع الحركات، (جاءَ غلامي، ورأيتُ غلامي، ومررتُ بغلامي) هذه ثلاثة مواضع تكون الحركات فيها كلها مقدره، والمانع هو التعذر العرضي، الفعل المضارع (يُخشى، ويدعو، ويرمي)، أما (يخشى) ما كان آخره ألفا لازمة فتقدر فيه جميع الحركات، يعني الضمة والفتحة والكسرة، الكسرة لا تقدر، لماذا لا تقدر؟ لا تدخل الفعل، نعم إذن (يخشى) تقدر فيه الضمة والفتحة، وأما الجزم فيظهر لأنه بحذف آخره، وأما (يرمي) و(يدعو) فيقدر فيه الضمة، والفتحة تظهر لخفتها، هذا ما يتعلق بالتقدير، إذن الإعراب تغيير أواخر الكلم تقديرا أو لفظا.

[فذا الحد اغتتم]: يعني (فذا) المشار إليه (الحد) السابق (اغتتم) يعني عده غنيمة،

وذلك التغيير سببه ماذا؟ قال للاضطراب، يعني لأجل اضطراب العوامل، يعني لاختلاف العوامل تتردد على الاسم الواحد، تدخل هذه العوامل بالإعراب، يعني مقتضية للإعراب، هذا ما يتعلق بحدّ الإعراب، والضوابط هذه مهمة، تعينك على ضبط الإعراب، الذي لا يضبطها ولا يميز بين الإعراب التقديري ولا اللفظي إذا جاء يعرب يخلط، والذي لا يميز بين ما يظهر فيه الإعراب من المعربات أو المبنيات إذا جاء يعرب يخلط.

رَفَعٌ وَنَصَبٌ ثُمَّ خَفَضٌ جَزْمٌ

أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ تُوْمٌ

الإعراب أنواع أربعة، له أنواع أربعة، هو جنس يدخل تحته أربعة أنواع.

[أقسامه]: أي الإعراب، **[أربعة]:** لا زائد عليها، يعني بطريق التتبع والاستقراء، **[توْمٌ]:**

يعني تُقْصَدُ، من أمّه، **{آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ}** يعني قاصدين البيت الحرام، **[توْمٌ]:** أي تُقْصَدُ،

[رَفَعٌ]: هذا الأول، **[وَنَصَبٌ]:** هذا الثاني، ثم يحتمل أن هذه الترتيب لأن ما بعده دون ما

قبله، **[ثُمَّ خَفَضٌ جَزْمٌ]:** يعني وجزم، هذه الأربعة منها ماهو مشترك ومنها ماهو مختص، منها

ماهو مشترك بين الاسم والفعل، أي اسم؟ الاسم المعرب، وأي فعل؟ الفعل المعرب يعني

الفعل المضارع الخالي من النونين، ومنها ماهو مختص بالفعل، ومنها ماهو مختص بالاسم،

فقال: **[فالأولان]:** فاء الفصيحة، ما هما الأولان؟ (رفعٌ ونصبٌ)، سابق أقسامه أربعة (رفع

ونصب ثم خفض جزم)، **[فالأولان]:** وهما الرفع والنصب، **[دُونَ رَيْبٍ]:** يعني من غير

شك، **[وَقَعًا فِي الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَعًا]:** يعني يدخل الرفع الاسم، ويدخل الرفع

الفعل المضارع، فالاسم يكون مرفوعا، والاسم يكون منصوبا، والفعل المضارع يكون مرفوعا،

والفعل المضارع يكون منصوبا، فليس الرفع من خصائص الأسماء، بل يدخل الأسماء ويدخل

الفعل المضارع، وليس النصب من خصائص الأسماء، بل يدخل الأسماء ويدخل الفعل

المضارع، ولذلك قال: **[فالأولان]:** أي الرفع والنصب، **[دُونَ رَيْبٍ]:** يعني بلا شك، لأنه

محل وفاق، **[وَقَعًا]:** هذه الألف فاعل يعود على الأوّلين، **[فِي الْأِسْمِ]:** هل كل اسم يدخله

الرفع والنصب؟ لا، وإنما بعض الاسم، وهو الاسم المتمكن، حينئذ تقول في "الاسم المعرب"،

لا بد أن تقيده، لأن الاسم المبني لا يدخله الرفع ولا النصب، **[وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَعًا]:** يعني

الفعل المضارع مطلقا، أو الخالي من النونين، الخالي إذن قيده الخالي من النونين، (زَيْدٌ يَقُومُ)

(زَيْدٌ) اسم، و(يقومُ) فعل، (زَيْدٌ) مرفوع ورفعه ضمة، و(يقومُ) مرفوع ورفعه ضمة، إذن

الضمة دخلت الاسم ودخلت الفعل، و(يُخَشَى الْفَتَى)، (يُخَشَى) هذا فعل مضارع خالٍ من

النونين، إذن لا يكون مبنيا، يكون معربا، ولم يتقدمه ناصب ولا جازم، حينئذ يكون مرفوعا،

ما رفعه؟ بماذا يرفع؟ بالضمة، أين هي؟ مقدرة، (الفتى) فاعل ل(يُخَشَى)، والفاعل مرفوع

ورفعه الضمة، أين هي؟ مقدرة، إذن قدرت الضمة في الفعل كما قدرت في الاسم، (يَخْشَى الفَتَى)، وظهرت في الاسم كما ظهرت في الفعل، في قولك (زَيْدٌ يَقُومُ)، (إِنَّ زَيْدًا، لَنْ يَقُومَ)، (زَيْدًا) وهو اسم، دخله النصب، لماذا؟ لوجود العامل المقتضي للنصب وهو (إِنَّ)، (لَنْ يَقُومَ) بالنصب، إذن دخل الفتح _النصب_ الفعل المضارع كما دخل الاسم.

قَدْ حُصِّصَ الْفِعْلُ بِجَزْمٍ فَأَعْلَمَا

فَالِاسْمُ قَدْ حُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا

من خصائص الأسماء كونها تدخلها حروف الجر، أليس كذلك؟ مرَّ معنا [وبحروف الجرِّ]، حينئذ مقتضى حرف الجر هو الكسر لما اختص العامل بالاسم اختصاص أثره بمدخوله، إذن الخفض خاص بالأسماء، لا يجز إلا الاسم، لا يدخل الكسر الذي يقتضيه العامل إلا الأسماء، إذن الأفعال لا تجر، ولذلك قال: [فَالِاسْمُ قَدْ حُصِّصَ بِالْجَرِّ]: يعني الكسر، سواء كان ظاهراً أو مقدراً.

[كَمَا قَدْ حُصِّصَ الْفِعْلُ بِجَزْمٍ]: [كَمَا قَدْ حُصِّصَ الْفِعْلُ]: يعني المعرب، فالاسم أي المعرب، والفعل أي المعرب، والمراد به الفعل المضارع، [بِجَزْمٍ]: ظاهراً كان أو مقدراً، (مررتُ بزيِّدٍ وَالفَتَى) (مررتُ) فعل وفاعل، والباء حرف جر، و(زيِّدٍ) مجرور بالباء، وجره كسرة ظاهرة نطقت بها، فالاسم دخله ماذا؟ الجر، وهو من خصائصه، يعني لا يدخل على الأفعال البتة، وهذا الجر في (زيِّدٍ) ظاهر، (والفَتَى) _كذلك_ معطوف على المجرور، والمعطوف على المجرور مجرور، وجره كسرة مقدرة على آخره لأنه مقصور، والمقصور لا تظهر عليه الحركات، {لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا} (يَكُن) فعل مضارع، ودخلت عليه (لم)، و(لم) من الجوازم، حينئذ يكون الفعل مجزوماً وجزومه سكون، أين السكون؟ (لَمْ يَكُنِ) لو وقفت هكذا رجع السكون، (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ) التقى ساكنان (ال، يَكُن) النون ساكنة، واللام من (ال) ساكنة، فالتقى ساكنان، إذن حركنا الأول، إذن (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ) (يكن) نقول هذا فعل مضارع مجزوم وجزومه سكون مقدّر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، {لَمْ يَلِدْ} (يلد) فعل مضارع مجزوم ب (لم) وجزومه سكون ظاهر، إذن الخفض من خصائص الأسماء ولا

يدخل الأفعال، وقد يكون الخفض ظاهراً وقد يكون مقدراً، كذلك الجزم من خصائص الفعل المضارع ولا يدخل الأسماء البتة، وقد يكون هذا الجزم الذي هو السكون قد يكون ظاهراً وقد يكون مقدراً، **[فَاعْلَمًا]**: أي فاعلَمَنْ، هذه الألف بدل عن نون التوكيد الخفيفة، إذن عرفنا أن الإعراب حده ما ذكره المصنف، ثم أقسامه أربعة: (رفع، ونصب، وخفض، وجزم) وهي عند التقسيم على ثلاثة أقسام: منها (مشترك بالاسم والفعل)، ومنها (خاص بالاسم)، ومنها (خاص بالفعل).

ثم قال: **[بَابُ عِلَامَاتِ الرَّفْعِ]**: أراد أن يبين كل نوع من الأنواع الأربعة، عندنا أنواع أربعة: (الرفع) له علامات وله مضان، يعني محالّ يكون فيها، و(النصب) له علامات وله مضان، و(الخفض) له علامات، و(الجزم) له علامات، فقال: **[بَابُ]**: أي هذا باب معرفة **[عِلَامَاتِ الرَّفْعِ]**: الرفع له أربع علامات بالاستقراء والتتبع، (علامة أصلية واحدة) وهي الضمة، و(ثلاث علامات فرعية) يعني نائبة تنوب عن الضمة، الأصل في هذا الموضع أن يعرب بالضمة، لكنه ما أعرب بالضمة، وإنما أعرب بنائبة، وهي ثلاثة الواو والألف والنون، ولذلك قال الناظم:

عِلَامَةُ الرَّفْعِ بِهَا تَكُونُ

ضَمٌّ وَوَاوٌ أَلِفٌ وَالتُّونُ

[ضَمٌّ]: الأصل عند النحاة أن يفرقوا بين الحركات، فيقال الضمة بالتاء إذا كانت للإعراب، ويقال الضم بدون تاء في البناء، فتقول مثلاً (مُنْدُ) حرف جر مبني على الضم، وتقول (زَيْدٌ) فاعل مرفوع ورفعه ضمة، من باب الاصطلاح، فقوله: **[ضَمٌّ]**: أي ضمة، لأنها هي المتعلقة بالإعراب، **[وَاوٌ]**: يعني وواو، **[أَلِفٌ]**: يعني وألف، **[والتُّونُ]**: هذه أربع علامات، الأولى أصلية وهي الضمة، والثلاثة الثانية فرعية نائبة عن الضمة، **[ضَمٌّ]**: هذا مبتدأ، **[عِلَامَةُ الرَّفْعِ]** هذا خبر، ويجوز العكس، (علامة الرفع) هذا مبتدأ مؤخر، و **[ضَمٌّ]** هذا خبر مقدم، و هذا الثاني أولى، **[عِلَامَةُ الرَّفْعِ بِهَا تَكُونُ]**: (تكون بها) يعني توجد وتحصل بها، أي بهذه العلامات الأربعة، أراد أن يبين لنا العلامات الأربعة هذه أين تكون،

الضمة لها مواضع، والواو لها مواضع، وكذلك الألف، وكذلك النون، متى نعرب المرفوع لكونه مرفوعاً بضمة؟

قال:

كَجَاءَ زَيْدٌ صَاحِبُ الْعَلَاءِ	فَارْفَعُ بِضَمِّ مُفْرَدِ الْأَسْمَاءِ
جُمِعَ مِنْ مُؤَنَّثٍ فَسَلِمًا	وَارْفَعُ بِهِ الْجَمْعَ الْمَكْسَّرَ وَمَا
شَيْءٌ بِهِ كَيْهْتَدِي وَكَيْصِلُ	كَذَا الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ

هذه أربعة مواضع، إذن الضم إنما يكون في أربعة مواضع، الموضع الأول: (الاسم المفرد)، الموضع الثاني: (جمع التكسير)، الموضع الثالث: (جمع المؤنث السالم)، الموضع الرابع: (الفعل المضارع الذي لم يتصل به شيء ولم يدخل عليه ناصب ولا جازم).

[فَارْفَعُ بِضَمِّ:] (ف) هذه فاء الفصيحة، **[فَارْفَعُ بِضَمِّ]** سواء كان الضم ظاهراً أو مقدراً، **[مُفْرَدِ الْأَسْمَاءِ:]** يعني المفرد من الأسماء، هل عندنا مفرد الأفعال؟ الجواب لا، وإنما الأسماء هنا لبيان الواقع، عند النحاة المفرد له استعمالات، سيأتينا إن شاء الله في المستقبل، المفرد في باب الإعراب يعني في هذا الموضع يعرف بأنه: "ما ليس مثني ولا مجموعاً ولا ملحقاً بهما، ولا من الأسماء الستة"، يعني قيود عدمية، مثل ماذا؟ (زَيْدٌ) ليس مثني ولا مجموعاً ولا ملحقاً بهما، ولا من الأسماء الستة، بعضهم يعرف المفرد هنا: "ما دلّ على واحد أو واحدة"، ما دلّ على واحد كـ (زيد)، أو واحدة كـ (هند)، وهذا جيد، لكن يدخل فيه (أبوك، وأخوك) لأنه دلّ على واحد، إلا أن يزداد بأن يقال: "ما دلّ على واحد أو واحدة، وليس من الأسماء الستة"، حينئذ يحسن الإعراب، إذن الاسم المفرد في باب الإعراب "ما ليس مثني" لأنه لو كان مثني حينئذ يعرب بالحروف، "ولا مجموعاً" بأنواع الجمع كلها إلا المؤنث - سيذكره المصنف - وجمع التكسير، "ولا مجموعاً" المراد به جمع التصحيح، يعني الجمع المذكر السالم، "ولا ملحقاً بهما" بالمثني أو الجمع، "ولا من الأسماء الستة" مثل ماذا؟ مثل (زيد) و(هند)، وهذان مصروفان في المذكر والمؤنث، ومثل (أحمد) و(زينب)، وهذان

ممنوعان من الصرف،

تقول **(جاءَ زيدٌ)** (زيدٌ) هنا يعرب بالرفع، يعني الضمة، لماذا؟ لكونه فاعلاً، ولم أعرب بالضمة؟ لكونه فاعلاً، لكونه اسماً مفرداً، والاسم المفرد: "ما ليس مثني... إلى آخره"، و(زيدٌ) كذلك، حينئذ يعرب بالضمة، كذلك (قَالَتْ هِنْدُ) تقول (هند) هنا يرفع بالضمة لأنه فاعل، ولماذا رفع بالضمة وهو فاعل ولم يرفع بنائب؟ تقول لأنه اسم مفرد، ويصدق عليه حدّ المفرد، إذن **[فارفع بضم مفرد الأسماء]:** مثلاً له الناظم: (كجاءَ زيدٌ) يعني كقولك **(جاءَ زيدٌ)**، (جاءَ زيدٌ والفتى) (زيدٌ) فاعل مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره، وهو اسم مفرد، يعني لو قيل لم أعربته بالضمة؟ تقول لأنه اسم مفرد، ماهو الاسم المفرد؟ تأتي بحده، (والفتى) معطوف على (زيدٌ) وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره، لم أعربته بالضمة؟ تقول لأنه اسم مفرد، لما قدرت الضمة؟ لأنه اسم مقصور وهكذا.

[كجاءَ زيدٌ صاحبُ العلاء]: (صاحبٌ) هذا نعت لـ (زيد)، وهو كذلك مفرد، وهو

مضاف، و(العلاء) مضاف إليه، علاء في كسماء، المراد به الرفة.

الموضع الثاني: "جمع التكسير"، و أشار إليه بقوله: **[وَأَرْفَعُ بِهِ الْجَمْعَ الْمَكْسِرَ]:** [وارفع

به]: (به) ضمير يعود إلى الضم سواء كان ظاهراً أو مقدرًا، (الجمع المكسر): ويقال له "جمع التكسير"، يقال له جمع التكسير، إذا **[وارفع به الجمع المكسر]:** المراد به جمع التكسير، هذه عبارة المتقدمين، قالوا الجمع المكسر، عبارة المتأخرين جمع التكسير، (ضابطه): "ما تغيّر عن بناء مفرده"، "جمع تغيّر عن بناء مفرده"، ولا شك أن الجمع ما دلّ على ثلاثة فأكثر، إذن مدلول جمع التكسير من حيث العدد والآحاد يدل على ثلاثة فأكثر، وهذا الأصل في كل جمع سواء كان جمع تصحيح _مذكر سالم_ أو كان جمع مؤنث سالم أو كان جمع تكسير، أقل ما يدل عليه ثلاثة فأكثر على الصحيح، "إذا ما تغيّر عن بناء مفرده" يعني عن صيغة واحده، يعني لم يصح فيه الواحد، وهذا فيه احتراز عن جمع التصحيح، نقول كـ (مسلم) جمعته بواو ونون، قلت ماذا؟ (مسلمون)، المفرد كما هو صح (مسلم، مسلمون)، إذن صح واحده في الجمع، أما جمع المكسر فلا، يتغير، كما تقول مثلاً: (رجل) تجمعه جمع تكسير نقول (رجال)، زيد الألف على المفرد، إذن تغيّر، ثم (رَ)، (ر) كانت مفتوحة، (رَ)،

(ر)، كذلك (رَجُل) الجيم مضمومة، تقول (رَجَا) (جَا)، إذن تغيرت حركة الجيم، إذن لم يصح فيه واحده، بمعنى أنه تكسر إما بتغيير الشكل حركة وإما بزيادة حرف وإما بنقص حرف، ولذلك وجوه التغيير محصورة في ستة بالاستقراء، إما بالزيادة فقط ك (صِنُو) هذا فرع الشجرة (صِنُو) يجمع على (صِنَوَان)، زيد فيه الألف والنون، لا يقال أنه مثني، وإنما أنه جمع تكسير، (صِنَوَان) هذا جمع تكسير ل (صِنُو)، ما وجه التغيير هنا؟ نقول التغيير بزيادة حرفين، أصله (صِنُو) وزيد عليه الألف والنون، الوجه الثاني بالنقص، مثل ماذا؟ قالوا (تَحْمَة) مفرد، (تَحْمَة) جمع على (تُحْم)، حذفت التاء، (تَهْمَة) (تُهُم)، حذفت التاء، إذن نقص منه حرف، أو الثالث بالشكل فقط، ك (أَسَد) يجمع على (أُسُد)، إذا خففت، ولك أن تقول أسد بضمين (أسد) هذا مفرد، إذا جمعت تقول (أُسُد) بالتخفيف، الألف أو الهمزة كانت مفتوحة وصارت مضمومة، إذن تغير، كذلك (نَمْر) يجمع على (نُمْر)، تغيرت النون، أو بالزيادة والشكل معاً ك (رَجُل) و (رَجَال)، تغيرت الحركات وزيد فيه الألف، و (سَبَب) يجمع على (أَسْبَاب)، زيد فيه الألف، كذلك تغيرت الحركات، أو بالنقص والشكل ك (سَرِير) يجمع على ماذا؟ على (سَرَر)، (سَرِير، سُ) تغير الشكل، كذلك (سَرِير) أين الياء؟ حذفت، إذن بالشكل والنقص، و (رَسُول) و (رَسَل) مثله، أو بها الثلاثة، ك (غَلَام) و (غُلْمَان) هذا تغير فيه الشكل وزيد ونقص، هذه وجوه التغيير في جمع التكسير، إذن **[وارفع به]**: أي بالضم، **[الجمع المكسر]**: وعرفنا أنه ما تغير فيه صيغة واحده، أو ما تغير فيه بناء واحده، أو عن بناء واحده، حينئذ يرفع بماذا إذا جاء في محل رفع؟ يرفع بالضممة سواء كانت الضمة ظاهرة أو مقدره، (جَاءَ الرَّجَالُ وَالْأَسَارَى) (الرَّجَالُ) هذا فاعل مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره، لماذا رفعته بالضممة؟ لأنه جمع التكسير، لماذا كانت ظاهرة؟ لأن الحرف الأخير حرف صحيح، يعني ليس من الأربعة الأنواع، لا مقصور ولا منقوص، (وَالْأَسَارَى) هذا معطوف على (الرَّجَال) وهو مرفوع، والمعطوف على المرفوع مرفوع، ورفعه ضمة، يقال حينئذ لما رفعته بالضممة؟ فتقول ماذا؟ لأنه جمع تكسير، ما نوع الضمة هنا ظاهرة أو مقدره؟ تقول هذه مقدره؛ لأن آخره ألف، إذن **[ارفع به الجمع المكسر]**: مطلقاً سواء كان مذكراً ك (جَاءَ الزَيْدُ) أو مؤنثاً ك (جَاءَتِ الْهُنُودُ).

ثم قال: **[وَمَا جُمِعَ مِنْ مُؤَنَّثٍ فَسَلِمًا]**: هذا الموضوع الثالث الذي إذا رفع إنما يرفع بالضمة سواء كانت الضمة ظاهرة أو مقدرة، لكن لا تقدر الضمة في الجمع المؤنث السالم إلا في حالة واحدة، وهي إذا أضيف إلى ياء المتكلم، قيل: (هَذِهِ شَجَرَاتِي) و(بَقَرَاتِي) و(مُسْلِمَاتِي) و(عَرَفَاتِي) ونحو ذلك، وأما ماعدا ذلك فلا تقدر فيه الضمة، **[وما جمع]**: ما يعني جمع؟ جمع هذا الجمع من مؤنث، يعني من مفرد مؤنث، فأصله المفرد أن يكون مؤنثا، **[فسلما]**: يعني صح فيه واحده، وهذا التعبير: "جمع المؤنث السالم" منتقد، يعني فيه نظر، والأصح أن يقال: "ما جمع بألف وتاء مزيدتين" وحقيقته _ جمع المؤنث السالم _ هو العنوان الذي ذكرناه، جمع تحققت جمعيته بسبب ألف وتاء مزيدتين، واشترط أن تكون الألف زائدة احترازا مما لو كانت التاء زائدة والألف أصلية، مثلا (قُضَاة) آخرها ألف وتاء، هل هو مثل (فَاطِمَات)؟ فاطمات هذا جمع مؤنث سالم، يعني جمع بألف وتاء، (فَاطِمَات، عَائِشَات، زَيْنَبَات، هِنْدَات)، وهذا جمع بألف وتاء (قُضَاة) آخرها ألف وتاء، هل هو جمع المؤنث السالم؟ الجواب لا، لماذا؟ لأننا اشترطنا أن تكون الألف زائدة، وكذلك التاء زائدة، فلو كانت إحداها زائدة والأخرى أصلية لما كان جمع مؤنث سالما، بل هو جمع تكسير، و(قضاة) التاء زائدة، والألف ليست بزائدة لأنها منقلبة عن أصل، وأصلها (قُضِيَّة) تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت ألفا، الحاصل أن (قضاة) ليس بجمع المؤنث السالم بل هو جمع تكسير، فإن قيل ختم بألف وتاء _ وهذا شرط جمع المؤنث السالم _ نقول ختم بألف وتاء إلا أن الألف أصلية، وشرط تحقيق جمع المؤنث السالم أن تكون الألف زائدة وليست أصلية، (صَوْت) يجمع على (أَصْوَات) جمع المؤنث السالم؟ الجواب لا، بل هو جمع تكسير، لماذا؟ لأن التاء في (أصوات) أصلية، لأن أصله ماذا؟ (صوت)، (مَيْت) (أَمْوَات) حينئذ نقول (ميت) يجمع على (أموات)، إذن (أموات) الألف زائدة والتاء أصلية، متى يكون جمع مؤنث سالم؟ إذا كانت الألف زائدة والتاء كذلك زائدة، إذن إذا رفع إنما يرفع بالضمة، قلنا الظاهرة وهذا هو الأصل، وقد تكون ماذا؟ قد تكون مقدرة؛ لكنها فيما إذا أضيف إلى ياء المتكلم، يعني لا تكون الضمة مقدرة بجمع السالم إلا عند إضافته لياء المتكلم، (هذه شجراتي، وبقراتي).

[فَسَلِمًا]: قلنا الفاء هذه زائدة، و**[سَلِمًا]:** الألف للإطلاق، إذن الموضع الثالث "جمع المؤنث السالم"، فيعرب حينئذ بالرفع بالضمة.

شَيْءٌ بِهِ كَيْهْتَدِي وَكَيْصِلِ

كَذَا الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ

[كذا المضارع]: يعني المضارع مثل السابق في كونه يرفع بماذا؟ يرفع بالضمة سواء كانت ظاهرة أو مقدرة، **[كذا المضارع ... إلى آخره]:** لا بد من تحقق شرطين، لأن الفعل المضارع _ كما سبق _ قد يكون مبنيًا وقد يكون معربًا، أليس كذلك؟ قد يكون مبنيًا وقد يكون معربًا، متى يكون مبنيًا؟ إذا اتصل به نون النسوة أو نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، سيأتي بيني على ماذا؟ إذن بيني الفعل المضارع إذا اتصلت به نون الإناث، **{وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ}** **{يُرْضِعْنَ}** هذا فعل مضارع مبني لاتصاله بنون الإناث، أو اتصل به نون التوكيد، **{كَأَلَّا لِيُبَدَنَّ}** **{يُبَدَنَّ}** هذا فعل مضارع مبني، الحالة الثانية أن يكون معربًا، والإعراب سبق أنه فيما يتعلق بالفعل المضارع إما أن يكون رفعا وإما أن يكون نصبا وإما أن يكون جزما، والحالة التي معنا هنا في حالة الرفع، إذن لا النصب ولا الجزم، قال: **[كذا المضارع]:** أي المضارع، الفعل المضارع، **[كذا]:** أي مثل السابق، في كونه يعرب بالضم ظاهرة أو مقدرة، قيده بقوله: **[الذي]:** أي الفعل المضارع، **[الذي لم يتصل شيء به]:** يعني بآخره، يعني الاتصال إنما يكون بآخر الفعل المضارع، **[الذي لم يتصل شيء به]:** والذي يتصل بالفعل المضارع شيئا، الشيء الأول مما يوجب بناءه عرفنا أنه ماذا؟ محصور بشيئين: نون الإناث ونون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، شيء آخر يتصل بالفعل المضارع فيخرجه عن كونه مرفوعا بالضمة، وهو ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة، إذن الحالة التي يتكلم عنها المصنف ماهي؟ المعرب، ثم أن يكون مرفوعا بماذا؟ بالضمة، وإذا اتصل بالفعل المضارع ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة هل يرفع بالضمة؟ الجواب لا، إذن لا بد من إخراجها، إذن، قوله: **[الذي لم يتصل شيء به]:** **[شيء]:** ما المراد بشيء هنا؟ نقول شيئا: الشيء الأول مما يوجب بناءه كنون الإناث ونون التوكيد، الشيء الثاني مما ينقل إعرابه

كألف الاثنيين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة، هذا شرط واحد ذكره المصنف، وبقي عليه شرط آخر لم يذكره، ماهو؟ لم يتصل شيء به يعني من آخره، إذا لم يتصل به نون الإناث ولا واو نون الإناث ولا نون التوكيد ولا ألف الاثنيين أو واو الجماعة هل يعرب بالضمّة؟ قد يسبقه عامل، إذن يشترط ولم يدخل عليه ناصب ولا جازم، لأنه لو دخل عليه ناصب ما رفع بالضمّة، لو دخل عليه جازم ما رفع بالضمّة، ونحن نريد أن نصل إلى ماذا؟

إلى الموضوع الرابع الذي يرفع بالضمّة على الأصل، إذن لابد أن نشترط فيه شيئين من آخره ومن أوله، من أوله أن لا يدخل عليه ناصب لأن لو دخل عليه ناصب لنصب ونحن نريد حالة الرفع، وأن لا يدخل عليه جازم فلو دخل عليه جازم لجزم ونحن نريد حالة الرفع، كذلك من جهة الآخر إذا لم يتصل شيء به يعني بآخره مما يوجب بناءه كنون الإناث ونوني التوكيد أو ينقل إعرابه كألف الاثنيين وواو الجماعة والياء المؤنثة المخاطبة، ويشترط الشيء الثاني أو الثالث _لا بأس_ ولم يدخل عليه ناصب ولا جازم.

[كيهتدي وكیصل]: عدّد المثال، يعني كقولك (زَيْدٌ يَهْتَدِي) إيش إعراب (يهتدي) هنا؟

وهل تحقق فيه الشرطان؟ نعم، فلم يتصل به شيء مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه.

[وكیصل]: أي كقولك (يَصِلُ زَيْدٌ رَحْمَةً)، (يَصِلُ) فعل مضارع مرفوع لتجرده عن

الناصب والجازم، حينئذ يرفع بالضمّة لتحقيق الشرطين، وهو كونه لم يتصل به شيء من آخره، (يَصِلُ) لم تتصل به نون الإناث ولا نونا التوكيد، ولم يتقدم عليه ناصب ولا جازم، ومثل بالمثالين ليبين لك أن الفعل المضارع يرفع بالضمّة الظاهرة كما في قولك (يَصِلُ)، وكذلك بالضمّة المقدرة.

إذن **[فارفع بضم مفرد الأسماء]:** قلنا العلامات أربعة، (الضمّة) وهي الأصل، (وثلاثة

الفروع)، الضمّة لها مواضع، ولذلك إذا ضبط هذه الأبواب حينئذ يستطيع أن يجيد الإعراب، الضمّة لا تكون إلا في أربعة مواضع، ما عداها لا يرفع بالضمّة، ماهي هذه المواضع الأربعة؟

"الاسم المفرد" وله تعريفه، "جمع التكسير" وله تعريفه، "و جمع المؤنث السالم" وله تعريفه،
"والفعل المضارع" وله ضابطه، غير هذه المواضع الأربعة لا يرفع بالضمة البتة، وإنما الرفع
بالضمة يكون محصورا في هذا النوع.

ثم انتقل إلى بيان الأبواب، ما يسمى بأبواب النيابة، وبدأ بالأسماء الخمسة، ونأتي عليها
بعد الصلاة إن شاء الله تعالى.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

هذا يقول: هل يكون العامل دائما معربا؟

لا، العامل قد يكون _إن كان حرفا_ لا يكون معربا، العامل قد يكون فعلا، وقد يكون اسما، وقد يكون حرفا (إِنَّ زَيْدًا) (زَيْدًا) هذا منصوب ب (إِنَّ)، و(إِنَّ) هي العامل وليست معربة، الحروف كلها مبنية وليست معربة، حروف الجر عوامل تعمل الخفض فيما بعدها، وليست معربة وإنما هي مبنية، كذلك الفعل الماضي (قَامَ زَيْدٌ) (زَيْدٌ) هذا مرفوع والعامل فيه (قَامَ) وليس معربا بل هو مبني، الفعل المضارع قد يكون معربا (يَقُومُ زَيْدٌ) (زَيْدٌ) هذا فاعل والعامل فيه (يَقُومُ) إذن العامل هنا معرب، إذن قد يكون معربا وقد يكون غير معرب.

وهذا يقول: لماذا لم يذكر صاحب المنظومة الموضع الثالث "لم يسبقه ناصب ولا جازم"؟ تركه للمثال، قال: [كيهتدي] من المثال، هذه قاعدة عند النحاة، أن النحاة قد يتركون ذكر الشروط، التنصيص عليها بالمثال، قولك (يهتدي) لم يتقدم عليه ناصب ولا جازم؛ فدل على أن مراده به هو ما ذكر.

هذا يقول: ما يدل (قد) في الآية، قال الله تعالى: {قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا}، {قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ}؟

مثلها هذه تدل على التحقيق، ولذلك نذكر المشهور عند النحاة، التقرير وكذا إلى آخره؛ ولكن ذكرت المطول أن الصحيح أن التقرير والتقليل والتكثير _وهذه_ إنما تكون بحسب السياق، بحسب السياق، حينئذ يكون السياق هو الذي يحدد، ف (قد) عند النحاة إذا دخلت على المضارع لا تفيد التحقيق، وليس الأمر كذلك بل قد تدل على التحقيق، ومنها المثال المذكور {قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ}، (قَدْ) عَلِمَ، إذن أمر محقق حينئذ تفيد التحقيق، وإن كانت على قلة إذا دخلت على الفعل المضارع.

الأسئلة لا أجيب إلا على ما ذكرته تريد التوسع ارجع إلى الأصل، هذا الشرح مختصر.

الفعل المضارع المعتل بالواو، مثل (يَدْعُو) فيمَ تقدر حركاته؟

تقدر الضمة، وأما الفتحة فتظهر، وأما الجزم فظاهر لأنه بحذف آخره (الواو) ظاهر

(يدعو)، حينئذ نقول هذه الواو حذفت للجازم، لا للتخلص من التقاء الساكنين، ولذلك حذفت حرف العلة قد يكون لجازم (إِنْ لَمْ يَدْعُ)، وقد يكون للتخلص من التقاء الساكنين، مثل {سَنَدُعُ الزَّبَانِيَّةَ}، (سندعو) الأصل الواو (سندعو)، {سَنَدُعُ الزَّبَانِيَّةَ} التقى ساكنان (الواو، و أَل) التقى ساكنان، وحذفت الواو، هذا الحذف ليس جزما لأنه ليس لعامل، وإنما يكون جزما إذا كان لعامل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، وبعد:

قال الناظم _رحمه الله تعالى_ بعد أن فرغ من مواضع الضمة (وهي الأصل)، قال:

وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ خُمْسَةً أَبُوكَ	أَخُوكَ ذُو مَالٍ حُمُوكِ فُوكَ
-------------------------------------	---------------------------------

(حموك) بالكسر، يجوز (حموك) ولكنه على قلة، والمشهور هو الكسر.

وَهَكَذَا الْجَمْعُ الصَّحِيحُ فَاعْرِفِ	وَرَفَعُ مَا ثَنَيْتَهُ بِالْأَلِفِ
وَأَرْفَعُ بِنُونٍ يَفْعَلَانِ يَفْعَلُونَ	وَتَفْعَلَانِ تَفْعَلِينَ تَفْعَلُونَ

عند النحاة أبواب النيابة والعلامات الفروع التي تكون في هذه الأنواع الأربعة: الرفع والنصب والخفض والجزم إنما تكون منحصرة في سبعة أبواب، خمسة في الأسماء واثنان في الأفعال، هذه الضوابط العامة هي أهم ما يعتني بها طالب العلم في دراستنا، ولتضييع الطلاب لهذه الأصول صعب عليهم النحو، ما يريد أن يحفظ سبعة وإلى آخره، أربعة أنواع: والاسم المقصور كذا والاسم المنقوص كذا، إذا ما حفظ هذه واستحضرها ما أراه يعرب، حينئذ نقول هذه الأبواب سبعة، خمسة في الأسماء، واثنان في الأفعال، التي في الأسماء: (الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم _في حالة النصب أما الرفع على الأصل_، والاسم الذي لا ينصرف _في حالة الجر_)، هذه خمسة، ما هي؟ (الأسماء الستة، المثنى، جمع المذكر السالم، جمع المؤنث السالم _ليس مطلقا وإنما في حالة النصب فقط لأنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة_، الخامس: الاسم الذي لا ينصرف _ليس مطلقا وإنما في حالة الجر_)، وأما التي في الأفعال فبابان: (الأمثلة الخمسة [يفعلان، تفعلان، يفعلون]، والفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم لأن إعرابه يكون بالحذف _حذف الحرف_) والأصل في الجزم أن يكون بالسكون، حينئذ ناب الحذف _حذف الحرف_ عن السكون.

الباب الأول من أبواب النيابة هو: **[الأسماء الستة]**، وعدّها الناظم خمسة على المشهور عند جمهور النحاة، والصحيح أنّها ستة كما قال الحريري: "وستة ترفعها بالواو في قول كل عالم وراوي"، (وستة ترفعها بالواو) إذن هي أسماء ستة، يعني معدودة بالسته.

[وارفع]: عرفنا الكلام في الرفع لماذا؟ الأصل أن يكون الرفع بالضمّة، هنا لا يكون الرفع بالضمّة وإنما يكون بالنائب (وهو الواو)، فيكون الرفع بالواو لا بالضمّة على الأصل، ويكون هذا بالاستقراء في بابين اثنين: (الأسماء الستة، وجمع المذكر السالم)، يكون الرفع في الأسماء الستة بالواو نيابة عن الضمة، ويكون في جمع المذكر السالم الرفع بالواو نيابة عن الضمة، بخصر.

الباب الأول الأسماء الخمسة، قال: **[وارفع بواو خمسة]**: ارفع خمسة، خمسة مفعول به، يعني الأسماء المعدودة بخمسة، وهذا علم بالغلبة عند النحاة، يعني إذا قيل: (الأسماء الخمسة) هذا يحتمل (بيت، مسجد، قلم، صلاة، زكاة) أسماء خمسة، صحيح؟ إذا قيل الأسماء الخمسة يحتمل هذه الخمسة الأسماء المعدودة ويحتمل غيرها، لكن صار علما بالغلبة، كما إذا قيل: (المدينة)، مكة مدينة، و(الطائف) مدينة، لكن إذا أطلق لفظ المدينة انصرف إلى (المدينة النبوية)، أليس كذلك؟ فصار علما بالغلبة، الأسماء الخمسة أو الأسماء الستة صار علما بالغلبة، إذا أطلقه النحاة أرادوا به (أبوك، أخوك، إلى آخره)، إذن **[خمسة]**: المراد به الأسماء المعدودة بالخمسة، **[أبوك]**: هذا الأول، والثاني **[أخوك]**، **[وأخوك]**: هذا حرف العاطف، إسقاط أو جائز، **[ذو مال]**: هذا الثالث، يعني صاحب مال، **[حموك]**: يعني **(وحموك)**، **[فوك]**: يعني (وفوك)، هذه خمسة (أبوك، وأخوك، وذو مال، وحموك، وفوك)، هذه أسماء خمسة، ارفعها بالواو سواء كانت الواو ظاهرة أو مقدرة، هل تكون هنا الواو مقدرة؟ قل: نعم تكون مقدرة، **{وأبونا شيخ كبير}**، **(أبونا شيخ كبير)**، **(أبونا)** هذا مبتدأ، وهو مرفوع، كل مبتدأ مرفوع، حينئذ يرفع بماذا؟ يرفع بالواو، لماذا يرفع بالواو والأصل في الرفع أن يكون بالضمّة؟ نقول لأنه من الأسماء الستة، وهنا الواو ظاهرة أو مقدرة؟ الواو ظاهرة، لأنه منطوق بها، (أبونا) نطقت بها، حينئذ تقول مرفوع ورفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، هذه الواو الظاهرة، وقد تكون مقدرة، مثل ماذا؟ إذا قلت: (جاء

أَبُو الْحَسَنِ) أين الواو؟ هل تنطق بها؟ (أبو الحسن)، (أبوك) الباء مضمومة، حينئذ قلت (أبو الحسن) الواو ساكنة، واللام من (الحسن) ساكنة، فالتقى ساكنان فحذفت، حينئذ نقول (قَالَ، أو جَاءَ أَبُو الْحَسَنِ) (أبو الحسن) فاعل مرفوع ورفعه الواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، فليست ظاهرة بل هي مقدرة، هذه الأسماء الستة، وترك الناظم (هَنُوكَ) ولم يعدها، والصحيح أنها معدودة، وهو اسم يكتفى به عَمَّا يستقبح التصريح به، وقيل عن الفرد خاصة، وهذان المعنيان مشهوران، حينئذ (هَنُوكَ) يضاف إلى هذه الأسماء الخمسة، ولكن لما كان الغالب أنه يعرب بالضممة لم يعده الناظم كغيره، وترك عده الفراء والزجاجي، وبينهما خلاف فيه، إذن ستة أسماء، ويعد (الهَنُوكَ) أو (هَنُوكَ) مما ذكر، هذه الأسماء الستة إنما تعرب بالواو رفعا نيابة عن الضمة بشروط أربعة مشتركة، وبشرطين خاصين بـ (الفهم وذو)، أما المشتركة: فالأول: "أن تكون مفردة"، وعرفنا المفرد "مادل على واحد أو واحدة"، حينئذ ما يقابل المفرد إذا وجد عليه لفظ (الأب والأخ) ونحو ذلك حينئذ خرج عن كونه معربا، أو خرج عن كونه من الأسماء الستة، فحينئذ نقول أن تكون مفردة، فلو ثبتت أعربت إعراب المثني، لأن (أب) كلمة (أب) قد تستعمل مجردة (أب) أليس كذلك؟ {إِنَّ لَهُ أَبًا} حينئذ جاءت مجردة، وقد تثني وقد تجمع بواو ونون، إذا جردت عن الإضافة أعربت بالحركات على الأصل، تقول (هَذَا أَبٌ) رفعت بماذا؟ بالضممة على الأصل، لماذا وأبوك من الأسماء الستة؟ قل: لفقد شرط من شروط التحقق _الإعراب بالواو كما سيأتي_، حينئذ (أبٌ له) (أبٌ) (هذا أبٌ) نقول هذا يعرب بالحركات على الأصل، إذا قيل (هَذَا أَبَوَانِ) تثبتهم، حينئذ إذا تثبته ألحقته بالمثني، يعني يعرب إعراب المثني، إذا جمعته إما أن تجمعه جمع تكسير وإما أن تجمعه جمع تصحيح يعني بواو ونون، فإن جمعته جمع تكسير قلت (آباء)، {قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ}، أعربه بماذا؟ بالضممة، إذن إذا جُمِعَ تَكْسِيرٌ أَعْرَبَ إِعْرَابَ جَمْعِ التَّكْسِيرِ، وجمع التفسير سبق أنه يعرب بالرفع بالضممة، إن جمع بواو ونون حينئذ ألحق بالجمع المذكر السالم، "أن تكون مفردة" فإذا تحقق أفرادها بأن دلت على واحد حينئذ تعرب بالواو نيابة عن الضمة، وتكون من الأسماء الستة، وأما (أب) هكذا ليس من الأسماء الستة، و(أبوان) ليس من الأسماء الستة، بل هو مثني أو ملحق به، وكذلك (آبَاؤُكُمْ) ليس من الأسماء الستة،

(أبون) ليس من الأسماء الستة، متى يكون (أب) من الأسماء الستة؟ إذا قلت (أبوك) يعني أضعفته إلى الاسم الظاهر أو الضمير، إذن "أن تكون مفردة" فلو ثبتت أعربت إعراب المثني، **{فَرَفَعَ أَبَوَيْهِ}** أعربه بالياء، **{كَمَا أُمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ}** أعربه بالياء، حينئذ يكون معربا إعراب المثني، وإن كانت مجموعة جمع تكسير أعربت إعراب جمع التكسير، يعني بالحركات على الأصل، **{أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ}**، (أباؤكم) هذا جمع تكسير فيعرب بالضممة على الأصل، **{قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ}**، **{إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ}**، (إخوة) بالرفع بالضممة على الأصل، إذن إذا جمعت هذه الأسماء الخمسة أو الستة جمع تكسير حينئذ تعرب جمع إعراب جمع التكسير، وإن كانت مجموعة جمع تصحيح كذلك أعربت إعرابه، ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحَم .

الشرط الثاني: "أن تكون مكبرة"، يعني غير ماذا؟ غير مصغرة (أبي، أخي، حمي، ذوي) تصغير، فإذا صغرت حينئذ أعربت على الأصل بالحركات (هذا أبي) (أبي) خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على آخره، لماذا لم تعربه بالواو؟ تقول: لأن الشرط مفقود هنا وهو كونها مصغرة، وشرط إعرابها بالواو أن تكون مكبرة (أبو) دون تصغير، إذا قلت (أبي) صغرت، حينئذ تعربه بالحركات (أخي، ذوي، حمي) كل هذه تصغير لهذه الكلمات، الشرط الثالث: "أن تكون مضافة" فلو جردت عن الإضافة _أفردت_ أعربت على الأصل، **{إِنَّ لَّهُ أَبَاً}** (أبا) اسم (إن) منصوب وعلامة نصبه الفتحة على آخره، لماذا لم ينصب بالألف؟ قل لكونه غير مضاف، يعني فقد شرطا من شروط إعراب الأسماء الستة، **{وَلَهُ أَخٌ}** (أخ) بالرفع على أنه مبتدأ مؤخر، **{فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ}** هذه غير مضافة، وهذا الشرط لبيان الواقع، بالنظر ل (ذو) (ذو) ملازمة للإضافة، أما (أب، وأخ، وحم، وفم) هذه قد تضاف وقد تقطع عن الإضافة، وأما (ذو) فلا تستعمل إلا مضافة، الشرط الرابع: "أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم"، فلو أضيفت إلى ياء المتكلم رجعت إلى الأصل وهو إعرابها بالحركات المقدرة، (هَذَا أَخِي)، **{إِنَّ هَذَا أَخِي}**، **{فَأَلْفُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي}**، (أبي) هذا يعرب على ماذا؟ يعرب بالحركات على الأصل، (هَذَا أَخِي)، (أخِي) نقول هذا خبر مرفوع ورفعته ضمة مقدرة على

آخره، نيابة مقدره على آخره، هذا النوع الرابع من أنواع الإعراب المقدر، قلنا أنواع المقدر أربعة: منه المضاف إلى ياء المتكلم، هذا ليس فيه نيابة، وإنما تكون الحركة مقدره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهي الكسرة، لأن المضاف إلى ياء المتكلم لا يناسبه ما قبله إلا أن يكون مكسورا (عَلَامٌ غَلَامِي)، (كِتَابٌ كِتَابِي)، (أَبٌ - أَبِي)، (أَخٌ - أَخِي)، إذن (هَذَا أَخِي) كسرت الخاء لماذا؟ لمناسبة الياء، فإذا جئت تعرب ليس عندنا نيابة هنا، وإنما تقول (أَخِي) خبر مرفوع ورفع ضممة مقدره على آخره، ما هو الآخر؟ الخاء، أو الباء في (أبي)، حينئذ تقول ضممة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، لأن (أَخِي) مثل (غلامي)، وحينئذ الحركات كلها تكون مقدره، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، إذن هذه أربعة شروط عامة في الجميع: (أن تكون مفردة، أن تكون مكبرة، أن تكون مضافة، أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم)، وثُمَّ شرطان خاصان، شرط خاص بـ (فم) وهو "أن يكون خاليا عن الميم" يعني لا تتصل به الميم (فم)، هذا الأصل (فم) إذا جئت وأضفت هذا تقول (فموك) ليس عندنا (فموك)، عندنا (فوك)، و(فموك) هذا لا وجود له في لسان العرب، إذن لا بد من فصله عن الميم، يعني تحذف الميم تقول (فوك، فاك، فيك) هكذا إعرابه، هكذا نطقه، فحينئذ شرطه لإعرابه إعراب الأسماء الستة أن تكون الميم منه قد بانت، يعني فصلت، والشرط الثاني المختص بـ (ذو)، وهو من طرفين:

"الأول: أن تكون (ذو) بمعنى صاحب"، لأن (ذو) قد تستعمل بمعنى (الذي) في لغة طيء، (جَاءَ ذُو قَامٍ أَبُوهُ) يعني (الذي قام)، هذه ليست داخله معنا، وإنما التي تفسر بمعنى صاحب (وإِنَّهُ لَذُو مَالٍ) يعني صاحب مال، (زَيْدٌ ذُو عِلْمٍ) يعني صاحب علم، (ذُو جَاهٍ) يعني صاحب جاه، هذا الشرط الأول "أن تكون (ذو) بمعنى صاحب"، احترازا من (ذو) الطائية، فإنها مبنية، فتكون بمعنى (الذي) وهي من الأسماء الموصولة.

الثاني ضرب "الثاني بشرط (ذو) أن يكون المضاف إليه اسم جنس ظاهر"، ظاهر يعني ليس مضمرا، يعني (ذو) لا تضاف إلى الضمير، (إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْقُضْلِ مِنَ النَّاسِ ذُووَهُ) قالوا هذا الشاهد لأنه أضيف إلى الضمير، اسم جنس، المراد بالجنس هنا ما يصدق على القليل

والكثير، باب التقريب ما يصدق على القليل والكثير، يعني (مال) الريال مال، صحيح، والمليار مال، إذن لفظ (مال) صدق على القليل والكثير، هذا يسمى ماذا؟ يسمى اسم جنس، أو يسمى جنسًا، (عِلْم) المسألة يطلق عليها أنها علم، واستيعاب الكتب الطوال يسمى علماء، إذن لفظ (العلم) نقول هذا جنس، الذي تضاف (ذو) إليه هو هذا النوع، أن يكون جنسًا، وضابطه أنه يصدق على القليل والكثير، كالعلم والمال والجاه ونحو ذلك، إذن أربعة شروط عامة، وثم شروط خاصة بـ (الفم) وهو خلوه من الميم، وثم شرط خاص بـ (ذو) وهو من طرفين: أن تكون (ذو) بمعنى الصاحب، وألا تضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر، والمراد بالظاهر احترازًا على الضمير، فلا يقال (ذووه) أو (ذُوَّة) بإضافة إلى الضمير فإنه ممتنع.

إذن **[وارفع بواو]**: ظاهرة أو مقدرة، أي مسمى الواو، **[خمسة]**: الأسماء الخمسة، قلنا عدها خمسة بناء على المشهور، والصحيح أنها ستة، بإضافة هنوك إليها، **[أبوك]**: هذا الأول، **[وأخوك وذو مال]**: (مال) اسم جنس ظاهر، و**[حموك]** بالكسر، (والحم) هو أقارب زوج المرأة، فيضاف إلى ضمير مؤنث، و**[فوك]**.

[وهكذا الجمع الصحيح فاعرف]: هذا هو الموضع الثاني الذي يكون رفعه بالواو نيابة عن الضمة، **[وهكذا الجمع]**: أي مثل ما سبق، وهو الأسماء الستة، **[الجمع]**: ووصفه بكونه **[الصحيح]** لماذا؟ في مقابلة جمع المكسر، هناك جمع المكسر "ما كُسِرَ مُفْرَدَه في الجمع" مثل (رجل ورجال) كما ذكرنا، يقابله ماذا؟ الجمع الصحيح الذي سلم المفرد كما هو، لم يزد عليه حرف ولم يُنقص منه حرف ولم يتبدل أو يتغير شكله، يعني الحركات، وهذا يسمى الجمع الصحيح، يعني الذي صح فيه واحده، (مسلمٌ) قلنا هذا يجمع على (مسلمون)، بقي كما هو، (مؤمنٌ) جمع على (مؤمنون) كما هو بقي المفرد، سلم المفرد في الجمع، لم يزد فيه حرف ولم ينقص منه حرف ولم يتبدل فيه حركة البتة، وإنما زيد فيه في آخره الواؤ والنون رفعا، أو الياء والنون نصبا أو جرا بالجمع والإعراب **[وهكذا الجمع الصحيح]** ولذلك يسمى "جمع السلامة" وحُدُّه من باب التقريب أن يقال: "ما سلم فيه واحده"، "الذي صح فيه واحده"، وعلى التفصيل أن يقال: "ما دل على أكثر من اثنين

بزيادة في آخره _ دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره _ صالح للتجريد عن هذه الزيادة وعطف مثله عليه"، متى ما تحققت هذه الضوابط فهو جمع التصحيح الأصلي، ومتى ما انتفت أو انتفى بعضها فليس بجمع تصحيح، وإن وجد ما أعرب في لسان العرب بالواو والنون أو الياء والنون كـ (ابن) مثلا إذا جمع، أو (عشرين) إذا جمع بواو ونون = فيعرب إعراب جمع المذكر السالم، ولم يتحقق فيه هذه الضوابط فهو ملحق، ولذلك نقول الإعراب أو التعريف إنما يكون للجمع الحقيقي، فإذا وجدت في لسان العرب ما أعرب جمعا أو إعراب جمع التصحيح فهو ملحق به، حينئذ يكون التأصيل لبيان الجمع الحقيقي: "ما دل على أكثر من اثنين" خرج ما دل على الواحد وليس بجمع، وما دل على اثنين كذلك، وما دل على أكثر من اثنين فليس بجمع المذكر السالم، (بزيادة في آخره) يعني بسبب زيادة في آخره، وهذا الفرق بين جمع المذكر السالم وبين جمع المكسر، جمع المكسر يدل على الجمعية بذاته، بصيغته، بهيئته، وأما جمع المذكر السالم فيدل بالزيادة، كما قلنا (مؤمن) قلنا (مؤمنون) بسبب هذه الزيادة (الواو والنون) دل على الجمعية، (مؤمن) واحد، (مؤمنة) واحدة، هذا الأصل، فإذا قلت (مؤمنون) دل على أكثر من اثنين، يعني ثلاثة فأكثر وهو أقل جمع، أما (المؤمنة) فهذا يجمع بألف وتاء، إذن بزيادة في آخره، فإذا لم يكن ثمة زيادة فليس بجمع تصحيح صالح للتجريد عن هذه الزيادة، يعني أن تحذف هذه الزيادة، فإذا لم يصلح لأن يجرد عن الزيادة فليس بجمع تصحيح، فمثلا (عشرون) وبابه (ثلاثون، أربعون، خمسون، إلى التسعين) هذا يعرب إعراب جمع المذكر السالم، لكنه ليس بجمع المذكر السالم، لماذا؟ لكونه لا يصلح أن يجرد عنه الواو والنون، (هذه عشرون) وعشرون مرفوع بالواو، لماذا؟ لأنه ملحق بالجمع، إذن هو ليس بجمع ولكنه ملحق بالجمع، لماذا؟ لأن شرط جمع التصحيح أن تحذف الواو والنون ثم يصح اللفظ كما هو، وهل يصح أن نقول (عشر) ليس عندنا (عشر) (ثلاثون)، ليس عندنا (ثلاث)، وإنما (ثلاث) هذا عدد آخر، حينئذ نقول ما لم يصلح للتجريد ليس بجمع التصحيح، وإذا كان كذلك صار ملحقا به، "وعطف مثله عليه" هذا أخرج ما إذا جرد عن الزيادة ولم يعطف مثله عليه، كما إذا قلت (زيدون) وهو علم، هذا ملحق بجمع المذكر السالم، (زيدون) هذا في الأصل جمع، إذا قلت مثلا (مؤمنون) لو سميت

ولذلك (مؤمنون) فمدلوله ماذا؟ مدلوله واحد، وإذا كان مدلوله واحدا فشرط جمع التصحيح أن يكون مدلوله ماذا؟ ثلاثة فأكثر، إذن ليس بجمع التصحيح، وعليه ماذا تقول؟ تقول (جَاءَ مُؤْمِنُونَ، وَرَأَيْتُ مُؤْمِنِينَ، وَمَرَرْتُ بِمُؤْمِنِينَ)، يجوز فيه، هذا يجوز فيه أن يعرب فيه إعراب جمع التصحيح، لكنه ليس بجمع التصحيح، لماذا؟ لأنه لا يصح أن تقول (مؤمن، ومؤمن، ومؤمن) أليس كذلك؟ لأنه ليس عندك إلا واحد، شخص مسماه واحد، فلما لم يصلح هو صالح للتجريد، لكنه لا يصلح أن يعطف عليه مثله، حينئذ نقول هذا ملحق بجمع التصحيح إذن، [وهكذا]: أي مثل ذاك، الذي هو الأسماء الخمسة، ترفع بالواو الجمع الصحيح، [فاعرف]: ما ذكرته لك، وهو ما سلم فيه بناء المفرد.

ثم شرع في بيان الألف، عرفنا الواو تنوب عن الضمة في موضعين: "الأسماء الستة، وجمع التصحيح _ جمع المذكر السالم_"، وأما الألف فإنما تنوب عن الضمة في موضع واحد وهو (المثنى)، حينئذ المثنى ترفعه بالألف نيابة عن الضمة.

[ورفع ما ثنيت]: أي المثنى، [ما ثنيت]: يعني الذي ثنيت، التثنية فعلك أنت، والمراد به هنا المثنى، حينئذ المثنى هو الذي يُرْفَعُ بالألف، [ورفع ما ثنيت بالألف]: يعني مسمى الألف، سواء كانت الألف ظاهرة أو كانت مقدرة، ظاهرة في ماذا؟ (قَالَ رَجُلَانِ)، (قَالَ) فعل ماضٍ، و(رَجُلَانِ) فاعل مرفوع ورفعه الألف الظاهرة، منطوق بها، (قال رجلان) إذن (رجلان) هذا مثنى، ورفعه بالألف، (قَالَ عَبْدَ اللَّهِ)، (عَبْدَ اللَّهِ) مثنى أو مفرد؟ نعم، ولماذا لم تقل مفرد؟ أحسنت، نعم لو كان مفردا لقلت (قال عبد الله) بضم الدال، لكن إذا فتحت دل على أنه مثنى، لأن (قال) يقتضى ماذا؟ فاعلا، والفاعل مرفوع، إذا قلت (قال عَبْدُ اللَّهِ) حينئذ هذا مفرد، إذا قلت (عَبْدَ اللَّهِ) الأصل (عبد الله) أو (عبدان) حذفت النون للإضافة، ثم التقى ساكنان (اللام) المدغمة مع الألف، حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا على المحذوف، حينئذ (قال عبد الله)، وهذا يلغز به، يعني تقول اعرب (قال عبد الله) لا، قل عبد، لا خطأ، (قال عبد الله) اعرب هذه، وهو صحيح، حينئذ تقول (قال عبد الله) مثنى مرفوع بالألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين.

المثنى: هو "مادل على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه"، ما دل على اثنين أو اثنتين لأن المثنى ليس خاصا بالمذكر، بل هو شامل للمذكر والمؤنث، مادل على اثنين بزيادة في آخره يعنى بسبب زيادة في آخره، لأن عندنا ألفاظا تدل على اثنين، لكن بالوضع لا بالزيادة، (كشفع)، (شفع) يدل على اثنين لكنه بالوضع، ليس عندنا زيادة، (زوج) يدل على اثنين لكنه بالوضع ليس بالزيادة، والمراد هنا بزيادة، يعنى بسبب زيادة ألف ونون في حالة الرفع، وياء ونون في حالتي النصب والجر، صالح للتجريد يعنى حسب الزيادة، وعطف مثله عليه، فإن لم يصلح للتجريد فليس بمثنى، كلاً ليس كلاً، (كِلَا وَكِلْتَا) نقول (كِلَا) من حيث المعنى دال على اثنين، وهو ملحق بالمثنى إذا أضيف إلى الضمير، حينئذ نقول (كِلَا)، (كِلَاهُمَا)، (الزِيدَانِ كِلَاهُمَا طَالِبَانِ)، (كِلَاهُمَا) نقول هذا ملحق بالمثنى ويعرب بالألف نيابة عن الضمة، لكنه هل هو مثنى؟ الجواب لا، لماذا؟ لأنه غير صالح للتجريد، حينئذ إذا كان كذلك سيكون ملحقاً بالمثنى، فكل ما أعرب إعراب المثنى ولم ينضبط بضابط المثنى فهو ملحق به، وهذه أربعة ألفاظ عندهم، (كِلَا، وَكِلْتَا) إذا أضيفتا إلى الضمير، و(اثنان، واثنتان)، (اثنان، واثنتان) فيه زائد لكنه ليس صالحاً للتجريد، وليس عندنا (اثن) وليس عندنا (اثنت)، وإنما هما (اثنان، واثنتان)، ففيه زيادة لكنه ليس صالحاً للتجريد، ما كان صالحاً للتجريد ولم يعطف مثله عليه كـ (القمرين)، (قمران) المراد به الشمس والقمر، فيثنى من باب التغليب، حينئذ يكون ملحقاً بالمثنى، هذه الألف والنون زائدة للتثنية، لكن إذا حذف هل يعطف مثله عليه؟ (قمر وقمر)، أو تقول (قمر وشمس)؟ تقول (قمر، وشمس)، حينئذ نقول هذا لم يتحقق فيه حد المثنى، إذن المثنى "مادل على اثنين بزيادة في آخره صالحاً للتجريد"، يعنى حذف هذه الزيادة وعطف مثله عليه، فإن لم يعطف مثله عليه بل عطف مغايره حينئذ ليس بمثنى، بل هو ملحق بالمثنى، ولذلك (الأبوان: الأم، والأب) مثلاً (أبوان) ليس مثنى، لكن يعرب إعراب المثنى، فيكون ملحقاً، لماذا ليس مثنى مع أن (أب) زيدت عليه الألف والنون؟ نقول إذا حذفنا الألف والنون صالحاً للتجريد، لكن هل يعطف عليه (أب، وأب)؟ نقول لا، لأن المراد الأب والأم، لكن (لَوْ جَاءَ أَبَوَا زَيْدٍ وَعُمَرَ) نقول (جاء الأبوان) مثنى أو ملحق به؟ مثنى، لأنك تقول (أب وأب).

ثم قال: **[وارفع بنون يفعلان يفعلون وتفعلان تفعلين]:** (تفعلون) هذا الموضع الثالث الذي تنوب فيه النون عن الضمة، قلنا الضمة هي الأصل، وينوب عنها ثلاث: (الواو) ولها موضعان: "الأسماء الستة وجمع التصحيح"، (والألف) ولها موضع واحد: وهو "المثنى"، بقي ماذا؟ (النون) ولها موضع واحد: وهو ما يسمى بـ "الأمثلة الخمسة"، يعني يتعلق بالفعل المضارع، والأمثلة الخمسة هي: "كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة"، كل فعل مضارع اتصل به "ألف الاثنين": (يضربان)، (الزيدان يضربان)، أو "واو الجماعة": (الزيدون يضربون)، أو "ياء المؤنثة المخاطبة": (هند تضربين)، هذا يسمى ماذا؟ يسمى الأمثلة الخمسة، وبعضهم يسميها "الأفعال الخمسة"، والأمثلة أولى، حينئذ نقول في حالة الرفع إذا لم يتقدمه ناصب ولا جازم، حينئذ يعرب بماذا؟ يعرب بالنون نيابة عن الضمة لأنه من الأمثلة الخمسة، **[وارفع بنون]:** يعني بثبوت النون، بوجودها لا بحذفها، لأن النصب يكون بحذف النون، والجزم يكون بحذف النون، والمراد هنا ثبوت النون، ثبات النون، **[وارفع بنون]:** يعني ثبوت النون، **[يفعلان يفعلون]:** يعني ما كان على وزن (يفعلان)، كـ (يأكلان، ويضربان، وينامان ... إلى آخره)، فكل فعل اتصل به ألف الاثنين حينئذ يعرب بالنون نيابة عن الضمة، والألف هذه إيش إعرابها؟ الألف؟ **(يفعلان)** فاعل، إذن (الزيدان يضربان) (الزيدان) مبتدأ، و(يضربان) تقول فعل مضارع، إنما النحو قياس يتبع، ولذلك مثال واحد تحفظه ثم تقيس عليه ما لا حصر من الأفعال، نقول (يضربان) فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، ورفع ثبوت النون نيابة عن الضمة لأنه من الأمثلة الخمسة، والألف ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، تحفظ هذا الإعراب تقيس عليه ما شئت من الأفعال، واضح هذا؟ (يضربان) تقول فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، ورفع ثبوت النون نيابة عن الضمة لأنه _علل من أجل أن تحفظ القواعد_ لأنه من الأمثلة الخمسة، ثم عرف الأمثلة الخمسة، والألف ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ، وهو (الزيدان) واضح؟ إذن (يفعلان، يضربان).

(يفعلون) هذا فعل مضارع أسند إلى واو الجماعة، (الزيدون يأكلون)، (يأكلون) ما إعرابه؟ نفس الإعراب السابق؛ لكن بدل الألف تقول الواو، إنما النحو قياس يتبع، هكذا النحو قياس، يعنى تتعب في البداية وتستريح في النهاية، (يأكلون) فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم _ هو الكلام السابق حفظته في الأول أعدته هنا _ طيب، فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، ورفع ثبوت النون لأنه من الأمثلة الخمسة، والواو _ كذلك _ ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، تسحب هذه وتضعها في تلك، (يفعلون، وتفعلان)، انظر (يفعلان، تفعلان) دل على أن ما أسند إلى ألف الاثنين قد يكون للمخاطب، وقد يكون للغائب، (الزيدان يفعلان) هما غائب، (أنتما تفعلان) إذن هذا للخطاب، إذن الفرق بين (يفعلان وتفعلان) الخطاب والغيبة، ومع ذلك هو هو، (تفعلين): (أنت يا هند تصومين)، (تصومين) فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم _ هو نفسه الكلام تحفظه أولاً تسترح في النهاية _ فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، أليس كذلك؟ ورفع ثبوت النون لأنه من الأمثلة الخمسة، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، هو هو، وهنا خصه بالتاء لأن الفعل الذي _ الفعل المضارع الذي _ أسند إلى ياء المخاطبة لا يكون إلا للخطاب، لا يكون إلا بتاء الخطاب، أما (يصومين) ليس في اللغة، (تفعلان، يفعلان) موجود، (تأكلان، يأكلان) موجود في لسان العرب، وهنا قاعدة مبنية على السماع، (تصومين، تصلين) موجود، (يصلين) هذا يكون شيئاً آخر، تكون هنا النون نون الإناث، (يصومين) ليس عندنا هذا، وإنما هو بالتاء فقط، (تفعلون) هو السابق (يفعلون)، ولكنه أسند للياء، أسند الفعل إلى الواو، وكان للمخاطب، إذن كل فعل مضارع أسند إلى ألف الاثنين حينئذ يكون من الأمثلة الخمسة، ثم يستعمل للغيبة ويستعمل للخطاب، (يفعلان، تفعلان)، والفعل المضارع إذا أسند إلى واو الجماعة فهو من الأمثلة الخمسة، يعرب بثبات النون، ثم يكون بالتاء للخطاب (تفعلون)، ويكون بالغيبة (يفعلون)، كذلك الفعل المضارع إذا أسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة يكون من الأمثلة الخمسة، ورفع بثبات النون، ولا يكون إلا بالتاء.

إذن علامات الرفع كم؟

اختبار الآن _ لا أحد يطالع في الكتاب _، علامات الرفع أربع، كلها فرعية إلا واحدة،

ما هي؟

[الضمة]: إذن الضمة أصل، والثلاثة فروع.

طيب مواضع الرفع بالضمة؟

_ لا أحد يجيب جوابا جماعيا _، الضمة تكون علامة للرفع في كم موضع؟

[أربعة]: (الموضع الأول): من هنا "الاسم المفرد"، (الموضع الثاني): "جمع التكسير"،

(الموضع الثالث): "جمع المؤنث السالم"، (الموضع الرابع): "الفعل المضارع _ بشروطها

وحقائقها _".

النائب عن الضمة كم؟

[ثلاثة]، ماهي؟

لا أحد يجيب جوابا جماعيا ، السؤال خاص = الجواب يكون خاصا، ماهي؟

الواو والألف والنون، (الواو) تكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في ثلاثة مواضع؟

الأول؟

ها؟ سمعت السؤال؟ فَهْمُ السؤال نصفُ الإجابة، ما هو السؤال؟ الواو تكون نيابة عن

الضمة في ثلاثة مواضع، صَحِّحْ!! ها؟ نعم، في موضعين وليست في ثلاثة، في (الأسماء

الستة، وجمع المذكر السالم).

الألف في (المتنى) فقط.

النون في (الأمثلة الخمسة) فقط.

ثم انتقل إلى باب علامات النصب، ويأتي غدا معنا _ إن شاء الله تعالى _، والله أعلم.

وصلَّى اللهُ على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما

بعد:

أنواع الرفع والنصب والخفض والجزم:

منها ما هو مشترك بين الاسم والفعل، ومنها ما هو خاص بالاسم، ومنها ما هو خاص بالفعل، وسبق في الباب السابق في علامات الرفع وعرفنا أن الرفع له أربع علامات: (الضمة) وهي العلامة الأصلية، ثم (الألف)، ثم (الواو)، و(الألف والنون) وهي علامات فرعية.

النصب له خمس علامات:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

عَلَامَةُ النَّصْبِ لَهَا كُنْ مُحْصِيَا	الْفَتْحُ وَالْأَلْفُ وَالْكَسْرُ وَيَا
وَحَذْفُ نُونٍ فَالَّذِي الْفَتْحُ بِهِ	عَلَامَةٌ يَا ذَا النَّهْيِ لِنَصْبِهِ

[علامة النصب]: هذا مبتدأ، وقوله: [الفتح]: بالرفع هذا يعتبر خيرا للمبتدأ، ولا يصح فيه النصب، [علامة النصب لها كن محصيا]: (كن محصيا لها)، (لها) جار ومجرور متعلق بقوله (محصيا)، و(محصيا) هذا اسم فاعل، من أحصى الشيء إذا عدّه، كأنه يقول لك (عدّ هذه العلامات)، [الفتح]: وهي الأصل، يعني مسمى الفتح، [والألف]: المسمى الألف، [والكسر]: كذلك مسمى الكسر، [ويا وحذف نون]: إذن علامة أصلية، وأربع علامات فرعية، حينئذ أراد أن يبين المواضع كما بين المواضع في علامات الرفع، يعني أين يوجد النصب، وأين يوجد النصب بالفتحة، ومواضع النصب بالألف، وهكذا، كما مر في علامات الرفع، فقال:

عَلَامَةُ النَّصْبِ لَهَا كُنْ مُحْصِيَا	وَحَذْفُ نُونٍ فَالَّذِي الْفَتْحُ بِهِ
مُكَسَّرُ الْجُمُوعِ ثُمَّ الْمُفْرَدُ	عَلَامَةٌ يَا ذَا النَّهْيِ لِنَصْبِهِ
تُمَّ الْمُضَارِعُ الَّذِي كَتَسَعَدُ	

يعنى الفتحة تكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع، الموضع الأول الاسم المفرد، الموضع الثاني جمع التكسير، الموضع الثالث الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء، يعنى مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه، هذه ثلاثة مواضع إذا وقعت في محل النصب حينئذ تنصب بالفتحة سواء كانت ظاهرة أو مقدرة.

[فَالَّذِي الْفَتْحُ بِهِ عِلَامَةٌ]: (فَالَّذِي) اسم موصول، وهو مبتدأ، (الفتح به) يعنى فيه، الباء بمعنى فيه، [علامة]: (الفتح علامة) الفتح مبتدأ ثانٍ، (وعلامة) خبر المبتدأ الثاني، و(الذي) ذكرنا أنه مبتدأ أول، خبره قوله (مكسر الجموع) في البيت الثاني، إذن عندنا مبتدآن وعندنا خبران، المبتدأ الأول: الذي، أين خبره؟ (مكسر الجموع) في أول البيت الذي يليه، [الفتح علامة]: (الفتح) مبتدأ، (علامة) خبر، والجمله من المبتدأ الثاني وخبره لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.

[يَا ذَا النُّهْيِ]: (يا ذا): (ذا) بمعنى صاحب، و(النهى) جمع نهيّة، أي العقل، يعنى ياصاحب العقل أو العقول، [لِنَصْبِهِ]: هذا متعلق بعلامة، (علامة لنصبه) جار ومجرور متعلق بعلامة، (مكسر الجموع) هذا خبر للذي، هذا حل البيت، إذن الموضع الأول الذي ينصب بالفتحة هو مكسر الجموع، يعنى الجمع المكسر، وعرفنا أن الجمع المكسر هذه عبارة المتقدمين، وعبارة المتأخرين جمع التكسير، وهو المشهور عند المتأخرين، حينئذ ينصب بالفتحة، فإذا عرفت أن جمع التكسير هو "ما تغير عن بناء مفردة أو عن صيغة مفردة" وعرفت وجوه التغير وهي ستة، وعرفت فيما سبق أنه إذا رفع رفع بالضمّة على الأصل، كذلك إذا نصب ينصب بالفتحة على الأصل، [مكسر الجموع]: أي الجمع المكسر، حينئذ تقول (رأيت الطلاب، والأسارى، والجواري، وغلماني)، (رأيتُ) فعل وفاعل، و(الطلاب) هذا مفعول به منصوب ونصبه الفتحة، لماذا نصب بالفتحة؟ لأنه جمع تكسير، وما نوع الفتحة هنا ظاهرة أو مقدرة؟ ظاهرة، لماذا؟ لأنك نطقت بها، والباء الذي هو آخره (طلاب) حرف صحيح، وإذا كان حرفا صحيحا ولم يكن حرف علة حينئذ ظهرت عليه الفتحة، (رأيت الطلاب والأسارى) (أسارى) معطوف على الطلاب، والمعطوف على المنصوب منصوب، ونصبه الفتحة المقدرة على آخره، لمْ نصب بالفتحة؟ لأنه جمع تكسير، لمْ قدرت الفتحة ولم تظهرها؟ لأنه مقصور، إذن الفتحة هنا

مقدرة والمانع من الإظهار هو التعذر، (الجواري): (رأيت الطلاب والأسارى والجواري) صحيح، (الجواري)؟ بالإسكان أو الفتحة؟ (رأيت الطلاب والأسارى والجواري) (الجواري) هذا معطوف على (الطلاب)، والمعطوف على المنصوب منصوب، ونصبه الفتحة لأنه جمع تكسير، والفتحة هنا ظاهرة لأنه مثل القاضي، المنقوص تظهر عليه الفتحة ولا تقدر، بخلاف المقصور، المقصور تقدر عليه جميع الحركات، الضمة والفتحة والكسرة، وأما المختوم بالياء ك (القاضي ومثله الجواري) سواء كان مفردا ك (القاضي) أو كان جمعا ك (الجواري) هذا تقدر فيه الضمة والكسرة للثقل لا للتعذر، وتظهر فيه الفتحة، إذن (الجواري) الفتحة هنا ظاهرة، لم نصب بالفتحة؟ لأنه جمع تكسير، والفتحة هنا ظاهرة لأنه مقصور أو منقوص؟ لأنه منقوص، يعنى مختوم بالياء، (وغلمان): معطوف على (الطلاب)، وهو منصوب، إذن (غلمان) يكون منصوبا، لأن المعطوف على المنصوب منصوب، (رأيت الطلاب والأسارى والجواري وغلماني)، (غلماني) هذا معطوف على الطلاب، وهو منصوب، والمعطوف على المنصوب منصوب، ونصبه الفتحة لأن (غلمان) هذا جمع تكسير، إذن نصب بالفتحة لأنه جمع تكسير، وجمع التكسير ينصب على الأصل بالفتحة، وهل الفتحة هنا ظاهرة أو مقدرة؟ قل مقدرة، لم قدرت؟ لأنه مضاف إلى ياء المتكلم، وكل مضاف إلى ياء المتكلم ما القاعدة فيه؟

تقدر عليه جميع الحركات أم بعضها؟ جميع الحركات، الضمة والفتحة بالاتفاق، والكسرة على الصحيح، (غلماني) إذن (غلمان) هذا منصوب ونصبه الفتحة لأنه جمع تكسير، وجمع التكسير ينصب بالأصل على الفتح، لكن الفتح مقدر، لماذا؟ لأنه مضاف إلى ياء المتكلم، وياء المتكلم لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مكسورا، فإذا كان كذلك يتعذر النطق بالفتحة، هل يمكن (غلماني) النون هنا مكسورة لمناسبة الياء، هل يمكن أن تحركها بالفتحة؟ تنطق بحرف واحد مفتوحا مكسورا في وقت واحد؟ هذا متعذر، لكن التعذر هنا ليس ك (الفتى والأسارى) التعذر هنا عرضي، والتعذر هناك أصلي، أصلي يعني لا يمكن في كل حال سواء أضفته أو لا، وهنا (غلمان) إذا قلت (جاء غلمان، ورأيت غلمانا) نطقت بالفتحة أو لا؟ نطقت بالفتحة، إذن التعذر هنا عرضي بسبب الياء، فإذا أزيلت الياء صارت الفتحة ظاهرة، إذن الموضع الأول

مما ينصب على الفتحة على الأصل سواء كانت الفتحة ظاهرة أو مقدرة هو جمع التكسير، وعرفنا حده فيما سبق.

[ثم المفرد]: ما المراد بالمفرد هنا في باب الإعراب؟ "ما ليس مثني ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الأسماء الستة"، لابد من حفظ هذه التعريفات، لن تضبط الإعراب إلا بحفظ هذه، الطلاب يشتكون من ماذا؟ من النحو الصعب، إنني لا أستطيع أن أعرب، لماذا لا يعرب؟ لأنه لا يضبط هذه الأصول، فيخلط في المفرد وفي جمع التكسير وجمع المذكر السالم، فنقول المفرد هنا في باب الإعراب _ في هذا الباب _ لأنه سيأتي في باب المنادى، ... تعريف آخر: "ما ليس مثني ولا مجموعا" يعني جمع تصحيح، "ولا ملحقا بهما" يعني بالمثني والجمع، "ولا من الأسماء الستة"، و إن شئت قل: "ما دلّ على واحد أو واحدة، ولم يكن من الأسماء الستة"، والأول أضبط، "ما ليس مثني ولا مجموعا ولا ملحقا بهما، وليس من الأسماء الستة"، هذا هو المفرد، مثل (زيد، وييت، ومسجد ... إلى آخره)، حينئذ كما مرّ معنا على أنه يرفع على الأصل بالضمة، هنا إذا جاء في موضع نصب ينصب على الأصل بالفتحة سواء كانت الفتحة ظاهرة أو مقدرة، سواء كان هذا المفرد مذكرا أو مؤنثا، سواء كان مصروفا أو ممنوعا من الصرف، إذن فهو عام، (رأيتُ زيدا والفتي والقاضي وغلامي)، تعربون؟ (رأيت) فعل وفاعل، (زيدا) مفعول به منصوب ونصبه الفتحة، لماذا الفتحة؟ قبل كل شيء علّل حتى تضبط الأصول، منصوب ونصبه الفتحة، لمْ نصب بالفتحة؟ لأن النصب قد يكون بألف قد يكون بالياء قد يكون بحذف النون، لماذا اخترت الفتحة لزيد؟ لأنه مفرد، والمفرد ينصب بالفتحة، الفتحة ظاهرة هنا أو مقدرة؟ الفتحة الظاهرة على آخره، لماذا؟ لأن آخره حرف صحيح ليس بمنقوص ولا مقصور ولا مضاف إلى ياء المتكلم، حينئذ ينصب بالفتحة الظاهرة على آخره، إذن (رأيت زيدا): (زيدا) مفعول به منصوب ونصبه الفتحة لأنه اسم مفرد أو لأنه مفرد، والفتحة ظاهرة لأن آخره حرف صحيح، (والفتي) معطوف على المنصوب على (زيدا)، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله، ونصبه الفتحة لأنه مفرد، والفتحة مقدرة أو ظاهرة؟ مقدرة، لماذا؟ لأنه اسم مقصور، والاسم المقصور تقدر عليه الحركات الضمة والفتحة والكسرة، والمانع من النطق بالفتحة هنا التعذر الأصلي، (رأيت زيدا والفتي والقاضي)، (قاضي) بالتحريك، إذن (القاضي)

معطوف على (زيدا) والمعطوف على المنصوب منصوب، ونصبه الفتحة لأنه اسم مفرد، والفتحة ظاهرة هنا لأنه اسم منقوص، والاسم المنقوص تظهر عليه الفتحة دون الضمة والكسرة، (وغلامي)، (غلامي) معطوف على (زيدا) دائما المعطوفات بالواو تعطف على الأول، والمعطوف على المنصوب منصوب، ونصبه فتحة، لماذا قبل المقدرة، نصبه فتحة لأنه اسم مفرد، والاسم المفرد ينصب على الأصل بالفتحة، كما أنه يرفع بالضمة على الأصل، والفتحة هنا ظاهرة أو مقدرة؟ مقدرة، لماذا؟ لأنه مضاف إلى ياء المتكلم، والقاعدة أن كل اسم سواء كان مفردا أو جمعا أضيف إلى ياء المتكلم إعرابه يكون بالتقدير، قاعدة عامة، هذا أصل، كما تقول "الأمر للوجوب"، حينئذ تحته الأحاد مالا حصر لها، كذلك هنا تقول كل اسم سواء كان مفردا أو كان جمعا بأي أنواع الجمع إذا أضيف حينئذ يكون إعرابه بالحركات المقدرة، سواء كان رفعا أو نصبا أو خفضا، (وغلامي): هنا (غلامي) معطوف على (زيدا)، والمعطوف على المنصوب منصوب، ونصبه الفتحة لأنه اسم مفرد، والفتحة مقدرة لأنه مضاف إلى ياء المتكلم، وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه.

[ثم المفرد]: هذا الموضع الثاني، [ثم] هنا في [المفرد] و[المضارع] ليس على بابه، إنما هي بمعنى الواو، ليس فيه ترتيب، إنما الترتيب ذكري فقط، [ثم المضارع]: يعني فعل المضارع يعرب بالنصب على الفتح، [الذي كتسعد]: يعني ثم المضارع ينصب بالفتحة على الأصل، إذا نصب نصب بالفتحة على الأصل، لكن بشرطين:

- الشرط الأول: ألا يتصل به شيء مما يوجب بناءه، كنون الإناث ونوني التوكيد، الشيء

الثاني: ألا يتصل به شيء، شيء تحته أمران:

الشيء الأول: ألا يتصل به شيء مما يوجب بناءه، الشيء الثاني مما ينفي اتصاله بآخره: ألا يتصل به شيء مما ينقل إعرابه على ما ذكرناه سابقا، إذن بشيء تحته أمران: ألا يتصل به شيء، ماهو هذا الشيء؟ (نون التوكيد الثقيلة والخفيفة، نون الإناث، ألف الاثنين، واو الجماعة، ياء المؤنث المخاطبة)، هذه خمسة أشياء، لأنه إذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة نقل إعرابه إلى ماذا؟ إلى الأمثلة الخمسة، حينئذ ينصب بحذف النون، إذن ليس بالفتحة، وإذا اتصل به نون الإناث أو نون التوكيد حينئذ صار ماذا؟ صار مبنيا لا معربا،

وكلامنا في المعرب، إذن [ثم المضارع]: ينصب بالفتحة على الأصل بشرطين: الشرط الأول: ألا يتصل به شيء، وشيء تحته أمران.

- الشرط الثاني: أن يتقدم عليه ناصب، {وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي} (يغفر) هذا فعل مضارع، هل اتصل به شيء؟ لا، هل تقدم عليه ناصب؟ نعم، إذن توفر أو وجد الشرطان في هذا المثال، حينئذ ينصب بالفتحة على الأصل، المصنف قال: [ثم المضارع الذي كتسعد]: (تسعد) مرفوع أو منصوب؟ مرفوع، (تسعد) هو يريد أن يمثل لماذا؟ للمنصوب، إذن لم يأت بالمثال على ما يوافق المراد، ثم متى يكون منصوبا؟ إذا دخل عليه ناصب، هنا لم يدخل عليه ناصب، إنما أراد الناظم الإشارة إلى الشرط الأول فقط، يعني لم يتصل به شيء بآخره، ولا بد أن يقيده بأن دخل عليه ناصب قبله، وإلا المثال الذي ذكره فيه قصور، [ثم المضارع الذي كتسعد]: (كتسعد) ليس منصوبا لأنه لم يتقدم عليه ناصب، وإنما أراد ماذا؟ أراد أن يكون مفردا، بمعنى أنه لم يتصل بآخره شيء، {لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ}، (لن نبرح)، (نبرح) فعل مضارع ناقص منصوب، لماذا نصب؟ لأنه تقدم عليه ناصب، إذن منصوب لأنه تقدم عليه ناصب، لأن الفعل المضارع قد يكون مرفوعا وقد يكون مجزوما، وهنا تقدم عليه ناصب، حينئذ نصب، ونصبه الفتحة، لماذا نصب بالفتحة والفعل المضارع قد ينصب بحذف النون؟ تقول لماذا؟ لأنه لم يتصل بآخره شيء مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه، إذن [ثم المضارع الذي كتسعد]: والمثال {أَنْ يَغْفِرَ لِي} كما ذكرنا، إذن هذه ثلاثة مواضع النصب فيها يكون بالفتحة على الأصل، الموضع الأول على ما ذكره الناظم جمع تكسير، الموضع الثاني الاسم المفرد، الموضع الثالث الفعل المضارع بشرطين.

بِالْأَلْفِ الْخَمْسَةِ نَصَبَهَا التَّرْمُ

شرع في ما ينوب عن الفتحة، [بِالْأَلْفِ الْخَمْسَةِ نَصَبَهَا التَّرْمُ]: البيت يحتاج إلى حل، والأصل أن يقال هكذا، (بالجزم الخمسة نصبها بالالف الترم)، هذا يسمى من باب الاشتغال، يأتيكم بالمطولات.

[الخمسة]: هذا منصوب بفعل محذوف، مفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره الجزم، (الخمسة نصبها بالألف) حينئذ (بالألف) متعلق بماذا؟ بنصبها، نصبها بماذا؟ بالألف، يعني تنصب بالألف، والمراد بالخمسة هنا الخمسة الأسماء، حينئذ ترفع بالواو وتنصب بالألف، يعني مسمى الألف، مسمى الألف ماهو؟ الذي تنطق به { إِنَّ أَبَانَا } (أبَا) هذه هي الألف، وأنت إذا أعربتة تعربه بالألف، بلفظ الألف أو بمسمى الألف؟ بمسمى الألف، عندنا اسم وعندنا مسمى، (أحمد) هذا مسمى، عندنا اسم وعندنا المسمى، إذا قلت الضمة مرفوع بالضمة، هل تقول (زيدٌ) ضمة؟ أو (زيدٌ)؟ (دُ) هذه الواو الصغيرة هي مسمى الضمة، والضمة هو اللفظ، إذن إعرابه يكون بالمسمى لا بالاسم، كذلك الألف، هنا الاسم مسماه الألف التي ينطق بها، إذن الخمسة أسماء أو الأسماء الستة تنصب إذا وقعت في محل نصب، يكون نصبها بماذا؟ بالألف، وهذا خاص بالأسماء الستة، { إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ }، (إِنَّ) حرف نصب وتوكيد، (أَبَانَا) اسم (إِنَّ) منصوب بها، ونصبه الألف نيابة عن الفتحة، وهنا لا بد من الزيادة لأن الأصل هو الفتحة، وهذه نابت عنها، إذن منصوب ونصبه الألف نيابة، لا بد من زيادة نيابة، نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة، إذن [بِالْألفِ الْخَمْسَةَ نَصَبُهَا التَّرْمٌ]: هذا فعل أمر، والفاعل (أنت أيها الطالب أو الناطق)، ونصبها هذا مفعول به مقدم، و[الخمسة]: منصوب على الاشتغال، يعني (التزم الخمسة)، (التزم) نصبها بالألف، إذن الألف تكون نائبة عن الفتحة في موضع واحد، وهو الأسماء الخمسة.

وَأَنْصِبُ بِكَسْرِ جَمْعٍ تَأْنِيثٍ سَلَمٌ

جمع المؤنث السالم سبق أنه "ما جمع بألف وتاء" وقلنا هذا العنوان أو هذا الاسم أولى؛ لأن جمع المؤنث السالم قد لا يصح فيه هذان القيدان، يعني مؤنث قد يفهم منه أنه لا يجمع بألف وتاء إلا ما كان مؤنثا، وليس الأمر كذلك، (عائشة) تقول (عائشات)، (هند) تقول (هندات)، هذا لا إشكال فيه وهو مؤنث، لكن (حمام) تقل (حمامات)، (اسطبل) = (اسطبلات)، جمع بألف وتاء، هل هو مؤنث؟ لا، ليس مؤنثا، ولذلك انتقد هذا اللفظ في

جمع المؤنث، عندنا ألفاظ تجمع بألف وتاء وليست مؤنثة، ثم السالم يعني سلم فيه واحد، مثل (مسلم = مسلمون)، (هند = هندات) سلم فيه، (عائشة = عائشات) سلم فيه الواحد، لكن (سجدة = سجديات) هل سلم؟ لم يسلم، (سج) بإسكان الجيم، في الجمع تقول (سجديات) يجمع ب (فَعَلَّات)، حينئذ تغير واحده، كيف يقال السالم الذي سلم فيه واحده، (حبلي = حبليات) قلبت الألف ياء، (صحراء = صحراوات) قلبت الهمزة واوا، إذن تغير واحده، لا تقل (صحراوات) بالهمزة كما هي، وإنما تقول (صحراوات)، إذن قلبت الهمزة واوا، إذن لم يسلم واحده، ولذلك انتقد ابن مالك وكذلك ابن هشام في شرح القطر وغيره هذه التسمية، وسموا هذا الجمع ب "ما جمع بألف وتاء مزيدة"، ولذلك ابن مالك يقول:

وما بتاء وألف قد جمع .:. يكسر بالجزم والنصب معا

إذن [وانصب بكسر]: سواء كان هنا الكسر ظاهرا أو مقدرا، تنصب ماذا؟ جمع تأنيث سلم، سلم واحده في الجمع، وعرفنا ما فيه، {خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ}، (خلق) فعل ماضٍ، ولفظ الجلالة فاعل، و(السموات) مفعول به _وقيل مفعول مطلق_ منصوب، ونصبه الأصل أن يكون بالفتحة، لكنه لما كان جمع تأنيث سالما أو ما جمع بألف وتاء = حينئذ لا ينصب على الأصل، وإنما تكون الحركة فيه الكسرة نائبة عن الفتحة، إذن منصوب ونصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع تأنيث سلم _على ما قاله الناظم، وهل الفتحة ظاهرة أو مقدرة هنا؟ ظاهرة، الفتحة ظاهرة؟ أحسنت!! الكسرة ظاهرة، {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ}، (المسلمات) هذا معطوف على (المسلمين)، و(المسلمين) هذا اسم (إِنَّ) منصوب بها، و(المسلمات) معطوف على (المسلمين)، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله، ونصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع تأنيث سلم، إذن هذا الموضع الوحيد الذي تكون فيه الكسرة نائبة عن الفتحة.

نَصَبُهُمَا بِالْيَاءِ حَيْثُ عَنَّا

وَاعْلَمَ بِأَنَّ الْجُمُعَ وَالْمَثْنَى

[واعلم]: كلمة يؤتى بها للتنبيه، [بأن الجمع]: (جمع) اسم (أن)، والمراد بالجمع هنا ما المراد به؟ جمع المذكر السالم، بقرينة ماذا؟ قاعدة عند النحاة: إذا قوبل لفظ الجمع، الجمع

يحتمل جمع تكسير، جمع تأنيث، يحتمل هذا وذاك، يحتمل جمع المذكر السالم، إذا قوبل بالمتنى حمل لفظ الجمع على جمع المذكر السالم، إذن **[واعلم بأن الجمع]**: أي جمع المذكر السالم، **[والمثنى نصبهما بالياء]**: مبتدأ وخبر، والجملة خبر (أنّ)، **[حيث عنّا]**: يعنى حيث عرض واعترض، يعنى حيث وجد، هذا من باب التتميم والتكميل فقط، وإلا حكم عام: كلما نصب جمع المذكر السالم فانصبه بالياء، وكلما نصب المثنى فانصبه بالياء، نيابة في الموضوعين عن الفتحة، إذن الياء تكون نائبة عن الفتحة في موضعين، الموضع الأول: جمع المذكر السالم، والموضع الثاني: المثنى، **{ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ }**، (أبويه): (أبا، أب) قلنا من الأسماء الستة؟ مثنى لكونه ثني، خرج عن يعنى لم يتوفر فيه شرط إعراب الأسماء الستة بالواو ونحوها، إذن **(رفع أبويه)**: (رفع) فعل ماضٍ، والفاعل (هو) ضمير مستتر، و(أبويه) والتثنية تقول مفعول به منصوب ونصبه الياء لأنه مثنى، ونصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى، **{ إِنَّ }** **المُسْلِمِينَ**، (مسلمين) هذا جمع مذكر سالم، وهنا اسم (إنّ)، اسم (إنّ) يكون منصوبا، إذن (المسلمين) منصوب في هذا الموضع؛ لأن (إنّ) تقتضي أن يكون ما بعدها منصوبا، ونصب هنا بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، إذن جمع المذكر السالم ينصب بالياء نيابة عن الفتحة، وكذلك المثنى ينصب بالياء نيابة عن الفتحة.

بِحَذْفِ نُوعِهَا إِذَا مَا نُصِبَتْ

وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالُ نَصْبُهَا ثَبَّتْ

[وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالُ]: (الخمسة) مبتدأ أول، و**(الأفعال)** نعت صفة لها، و**(نصّبها)** بالرفع، (نصّب): (نصبها) هذا مبتدأ ثانٍ، و**(ثَبَّتْ)** هذا فعل ماضٍ، ما الذي ثبت؟ هو، أي النصب، إذن ثبت هو، ثبت النصب، **[بِحَذْفِ نُوعِهَا]**: **[بِحَذْفِ]** متعلق بثبت، و**[ثَبَّتْ]** الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني (نصب)، وجملة المبتدأ الثاني والخبر خبر المبتدأ الأول، ولذلك إذا أردت ضبط القواعد تعرب مثل هذه الأبيات، لو تعرب ثلاثين بيتا إعرابا تفصيليا تضبط النحو من أوله إلى آخره، لكن.... هنا و**[الخمسة الأفعال]**: **[خمسة]** مبتدأ، خبرها جملة **[نصبها ثبت]**، **[بِحذف نوعها]** تسمى جملة كبرى هذه، إذن **[الخمسة الأفعال]** المراد بها ماذا؟ الأفعال الخمسة التي هي ضابطها "كل فعل مضارع أسند

إليه ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة"، عرفنا أنها ترفع بماذا؟ بثبات النون، (يعلمون، تفاعلان، يفاعلان، تفعلين) هذه ترفع بثبوت النون، نصبها بماذا؟ بحذف النون، **{ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا }** الأصل (تفعلون) و(لن تفعلون)، دخلت (لن) وهي حرف نصب، فيقتضي أن يكون ما بعده منصوبا بها، إذن (تفعلوا) فعل مضارع منصوب بـ (لن) ونصبه حذف النون، لأنه من الأفعال الخمسة، والأولى أن يعبر بالأمثلة الخمسة، إذن **[وَالْخَمْسَةُ الْأَفْعَالُ نَصَبُهَا ثَبْتُ بِحَذْفِ نُونِهَا]** التي رفعت بها، **[بحذف نونها]** أي نون هذه التي رفعت بها سابقا في الرفع، إذن علامة النصب هنا علامة عدمية، بخلاف الرفع هناك علامة وجودية، يعني وجود النون _نطقك بالنون_، هنا ليس عندنا نون، وإنما عدم النطق بالنون علامة على أنه منصوب، إذا ما نصبت، يعني إذا ما دخل عليها ناصب، إذا ما نصبت تنصب بحذف النون إذا ما نصبت، ما دخل عليها ناصب _إذا كنت ظاهريا تحمل (ما) هنا على النفي_، إذا نصبت، إذن ما، (يا طالبا خذ فائدة: ما بعد إذا الزائدة) كلما وجدت ما بعد لفظ إذا فاحكم عليها بأنها زائدة، (وإذا ما غضبوا هم يغفرون): (ما غضبوا) نافية، أو (إذا غضبوا)، (إذا غضبوا)، (وإذا ما غضبوا) يعني إذا غضبوا، (ما) زائدة للتوكيد هنا، ولذلك تسمى (صلة) إذن إذا نصبت هذه الخمسة الأفعال، إذن حاصل الباب أن يقال: النصب له خمس علامات: (الفتحة)، وماذا؟ (والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون)، واحدة من هذه العلامات أصلية وهي (الفتحة)، وأربعة نواب: (الألف والكسرة والياء وحذف النون)، الفتحة تكون في كم موضع؟ في ثلاثة مواضع: (الاسم المفرد، جمع التكسير، الفعل المضارع بشرطيه)، الألف تكون في كم موضع؟ في موضع واحد وهو في (الأسماء الستة)، والكسرة تكون نائبة في كم موضع؟ في موضع واحد؛ لكن إذا عرفت كم موضع وحفظت، إذا نسيت موضعا أن ترجع إلى الأصل تتذكر، أما إذا ما حفظت العدد تضيع، إذن تكون الكسرة نائبة عن الفتحة في موضع واحد وهو (جمع المؤنث السالم)، والياء تكون علامة للنصب أو نائبة عن الفتحة في كم موضع؟ في موضعين وهما: (جمع المذكر السالم، والمثنى)، وحذف النون يكون في موضع واحد وهو (الأفعال الخمسة).

[بَابُ عِلَامَاتِ الْخَفْضِ]: هذا النوع الثالث من أنواع الإعراب.

عِلَامَةُ الْخَفْضِ الَّتِي بِهَا يَفِي	كَسْرٌ وَبَاءٌ ثُمَّ فَتْحٌ فَاقْتَفَى
---	--

[علامة الخفض]: هذا مبتدأ، كما قال هناك: [علامة النصب]، والمراد بهذا التركيب (علامات)؛ لأنه فيما سبق ماذا قال؟ قال: (علامة)، [عِلَامَةُ النَّصْبِ لَهَا كُنْ مُحْصِيًا]، (علامة النصب) ظاهر اللفظ أنها واحدة، وليس المراد هذا، وإنما المراد أنه مفرد مضاف إلى ما بعده، واكتسب العموم _يعني علامات النصب_، وهنا كذلك علامة الخفض أي علامات الخفض، [التي بها يفي]: (يفي بها) يعني يكمل ما للاسم من أنواع الإعراب؛ لأن في هذا الباب كمل الاسم، الاسم ماذا له من الأنواع الأربعة؟ له الرفع والنصب والخفض _الذي هو الجر_، إذن بهذا الباب كمل للاسم، بقي الباب الرابع للجزم، لا حَظَّ للاسم فيه، إذن [علامة الخفض التي بها يفي]: يعني الاسم يفي بها _بهذه العلامات_ يتم ويكمل ما للاسم من أنواع الإعراب؛ لأن الباب الرابع لا حظ للاسم فيه، ما هي؟ قال: [كسر وياء ثم فتح]: كم؟ ثلاث علامات، واحدة أصلية، واثنان فرعيتان، (الكسرة) الذي هو مسمى الكسر، هنا قال: [كسر]: وعرفنا أن الأولى أن يقال كسرة، لكن للنظم حذف التاء؛ لأن الكسر هذا يكون في البناء، والكسرة تكون في الإعراب، إذن كسر، والمراد بمسمى الكسرة ليس لفظ الكسرة، وإنما مسمى الكسرة، [وياء]: أي مسمى الياء، [ثم] للترتيب الذكري، ليس ثم تراخٍ، [فتح فاقْتَفَى]: يعني فاتبع _من باب التكميل_، ثم أراد أن يفصل فقال:

فَالْخَفْضُ بِالْكَسْرِ لِمُفْرَدٍ وَفِي	وَجَمْعٍ تَكْسِيرٍ إِذَا مَا انْصَرَفَا
وَجَمْعٍ تَأْنِيثٍ سَلِيمِ الْمَبْنَى	وَاخْفِضْ بِيَاءٍ يَا أَخِي الْمُتَنَّى
وَالْجَمْعُ وَالْحَمْسَةُ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ	وَاخْفِضْ بِفَتْحٍ كُلِّ مَا لَا يَنْصَرِفُ

[الخفض]: الفاء هذه تسمى فاء الفصيحة.

فَالْخَفْضُ بِالْكَسْرِ لِمُفْرَدٍ وَفِي	وَجَمْعٍ تَكْسِيرٍ إِذَا مَا انْصَرَفَا
وَجَمْعٍ تَأْنِيثٍ سَلِيمِ الْمَبْنَى	-----

إذن الذي يخفض بالكسرة أو الكسرة تكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: (الاسم المفرد المنصرف، جمع التكسير المنصرف، جمع المؤنث السالم)، إذن (المفرد وجمع التكسير) والشرط فيهما أن يكونا منصرفين، والثالث (جمع المؤنث السالم)، حينئذ يخفض بماذا؟ بالكسرة على الأصل، فالخفض بالكسر ظاهراً أو مقدراً مطلقاً، سواء كان مذكراً أو مؤنثاً، **[المفرد]:** (مررتُ بزیدٍ والفتى والقاضي وغلامي)، (مررت بزید والفتى والقاضي وغلامي)، (مررت بزید): (مررت) فعل وفاعل، (بزید) الباء حرف جر، إذن يقتضي أن يكون ما بعده مجروراً، (زید) هذا اسم مجرور بالباء وجره الكسرة، أو علامة جره الكسرة، لأنه اسم مفرد، إذن جرّ بالكسرة على الأصل لأنه اسم مفرد، والاسم المفرد هنا ما ليس مثنى ولا مجموعاً ولا ملحقاً بهما ولا من الأسماء الستة، حينئذ يجر بالكسرة على الأصل، هذه الكسرة ظاهرة أو مقدرة؟ ظاهرة، لماذا؟ لأنه صحيح الآخر، يعني الدال تقبل الحركة، إذن (بزید والفتى) الواو حرف عطف و(الفتى) معطوف على (زید)، والمعطوف على المخفوض مخفوض، وخفضه الكسرة لأنه اسم مفرد، وهي ظاهرة أو مقدرة؟ مقدرة لأنه اسم مقصور، والاسم المقصور تقدر عليه جميع الحركات، وعدم النطق بها هنا للتعذر، والمراد بالتعذر "الأصلي"، لو قلت (فتى) التقدير هنا على الألف المذكورة (الفتى)، وإذا قلت (مررت بزید وفتى) حذفت (أل)، إذا حذفت (أل) رجع التنوين، أليس كذلك؟ التنوين وأل لا يجتمعان، (زید)، (الزید) لو صح دخول اللام عليه، أو (غلام)، (غلام) بالتنوين، (الغلام) هل يصح أن تقول (الغلام)؟ في لغة العرب لا يصح، (الغلام) لا يصح، لا يجتمع أل مع التنوين، إذا قلت (الفتى) حذفت التنوين لوجود أل، احذف أل تقول (فتى)، رجع التنوين، إذا رجع التنوين الألف ساكنة أو متحركة؟ (فتى) ساكنة، والتنوين نون ساكنة، إذن التقى ساكنان، وجب حذف الألف، (فتى) إذن النطق يكون بحرفين مع التنوين = ثلاثة أحرف (فتى)، حينئذ إذا جئت تعرب تقول (مررت بزید وفتى)، (فتى) هذا معطوف على (زید)، والمعطوف على المجرور مجرور، وجره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، و(القاضي) معطوف على (زید)، والمعطوف على المخفوض مخفوض، وجره كسرة لأنه اسم مفرد، والكسرة هنا ظاهرة أو مقدرة؟ قل مقدرة، لأنه اسم منقوص، والاسم المنقوص تقدر عليه

الكسرة، (القاضي) الياء موجودة أو لا؟ موجودة، الكسرة مقدره على الياء المملوظ بها، إذا حذف أَل القول فيه كالقول في (فتى)، إذا قلت (مررت بزيد وفتى وقاض) _حذفت أَل_ رجع التنوين، (قاضي) الياء ساكنة، فالتقى ساكنان مع التنوين = حذف الياء، قلت (قاض)، حينئذ تكون الكسرة مقدره على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، (وغلامي) معطوف على (زيد)، والمعطوف على المجرور مجرور، وجره الكسرة المقدره على آخره، (غلامي) فيه كسرة أو لا؟ فيه كسرة، و لماذا نقدر الكسرة؟ هذه الكسرة ليست كسرة إعراب _وإن قال به بعض النحاة_؛ بعض النحاة يرى أن (غلامي) تقدر فيه الضمة والفتحة فقط، وأما الكسرة فهي ظاهرة، وهذا ليس بصحيح، بل الصحيح أنه تقدر فيه جميع الحركات، وهذه الكسرة لم يقتضها، لم يقتض هذه الكسرة العامل، وإنما اقتضاها مناسبة الياء، وإضافة (غلام) إلى الياء قبل تسليط العامل عليها، حينئذ الحاصل تكون هذه الكسرة ليست علامة إعراب، وإنما نقدر الكسرة على كسرة، حينئذ نقول (غلامي) معطوف على (زيد)، والمعطوف على المجرور مجرور، وجره كسرة مقدره على آخره لأنه اسم مفرد مضاف إلى ياء المتكلم، وكل مضاف إلى ياء المتكلم مفرداً أو جمعاً تقدر فيه الحركات، **[وفى]:**

[لمفرد وفى]: أي كمله وأتمه، **[و جمع تكسير]:** الموضع الثاني الذي يخفض بالكسرة على الأصل جمع التكسير، عرفنا حدّه، إذن جمع التكسير في المواضع الثلاثة يعرب على الأصل، في موضع الرفع يرفع بماذا؟ بالضمة، في موضع النصب ينصب بالفتحة؟ والكسر كذلك يجر بالكسرة إلا إذا كان ممنوعاً من الصرف، وكذلك الاسم المفرد يعرب على الأصل، في الرفع بالضمة، وفي النصب بالفتحة، وفي الخفض بالكسرة على الأصل إلا إذا كان ممنوعاً من الصرف، (مررتُ برجالٍ كرامٍ): (مررتُ) فعل وفاعل، و(برجالٍ) الباء حرف جر، و(رجالٍ) اسم مجرور بالباء، وجره الكسرة، لماذا؟ لأنه جمع تكسير، وهي ظاهرة، (كرامٍ) نعت له، ونعت المجرور مجرور، وجره كسرة ظاهرة على آخره، **[إذا ما انصرفاً]:** هذا قيد، **[إذا ما انصرفاً]:** (ما) زائدة كالسابق.

[يا طالباً خذ فائدة .: (ما) بعد (إذا) زائدة]

(إذا انصرفاً): ضمير هنا يعود إلى المفرد والجمع، يعني فالخفض بالكسر لمفرد إذا ما

انصرفا وجمع تكسير إذا ما انصرفا، فالقيد هذا للاسم المفرد وجمع التكسير، بمعنى أن المفرد نوعان: (مفرد منصرف، ومفرد غير منصرف)، (المفرد المنصرف): هو "الذي يجر بالكسرة على الأصل"، وأما (المفرد غير المنصرف): فله حكم آخر، وجمع التكسير نوعان: (منصرف، وغير منصرف)، (المنصرف): هو "الذي يجر بالكسرة"، وأما (غير المنصرف): فهذا له حكم آخر، إذن **[وَجَمْعُ تَكْسِيرٍ إِذَا مَا انصَرَفًا]**.

وَجَمْعُ تَأْنِيثٍ سَلِيمِ الْمَبْنِيِّ

[وَجَمْعُ تَأْنِيثٍ سَلِيمِ الْمَبْنِيِّ]: يعنى بناؤه بناء واحده، **[سليم المبنى]**: يعنى سلم مبنى واحده، وهذا قلنا فيه نظر، بل لا يسلم، **[وَجَمْعُ تَأْنِيثٍ سَلِيمِ الْمَبْنِيِّ]**: هذا الموضوع الثالث الذي يكون الخفض فيه بماذا؟ بالكسرة على الأصل، (مررتُ بمسلماتٍ)، أو (نظرتُ إلى هنداتٍ) إعرابه كما سبق، هنا لم يقيد بقوله **[إذا ما انصرفًا]**، وإنما قدم القيد على جمع المؤنث السالم، لأن جمع المؤنث السالم لا يكون إلا منصرفًا، إلا فيما إذا سمي به كـ (عرفات)، وإلا الأصل فيه أنه منصرف، إذن **[وَجَمْعُ تَأْنِيثٍ سَلِيمِ الْمَبْنِيِّ]**: لم يقيد بالمنصرف لأنه لا يكون إلا منصرفًا، ما لم يكن علما، فإن كان علما جاز فيه الصرف وعدمه، إذن هذه ثلاثة مواضع للخفض بالكسر.

وَإِخْفِضْ بِيَاءٍ يَا أَخِي الْمُثَنَّى

[وَإِخْفِضْ بِيَاءٍ يَا أَخِي الْمُثَنَّى]: **[وَإِخْفِضْ]**: هذا أمر، **[بياء]**: أي بمسمى الياء، في ثلاثة مواضع، مواضع الياء التي تنوب عن الكسرة ثلاثة، **[يا أخي]**: هذه جملة معترضة، أراد بها التتميم، **[المثنى]**: مذكرا كان أو مؤنثا، **[وَإِخْفِضْ بِيَاءٍ يَا أَخِي الْمُثَنَّى]**: المثنى مذكرا كان أو مؤنثا.

وَأَخْفِضْ بِفَتْحِ كُلِّ مَا لَا يَنْصَرِفُ

وَالْجَمْعَ وَالْخَمْسَةَ فَأَعْرِفْ وَاعْتَرِفْ

[وَأَعْتَرِفْ]: ما سبق، **[وَأَعْتَرِفْ]:** بالفضل لأهله، المثنى والجمع تقابلاً، إذا تقابل الجمع مع المثنى عرفنا أن المراد بالجمع جمع المذكر السالم، فيحمل عليه والخمسة المراد به الأسماء الخمسة، فهذه المواضع الثلاثة تخفض بالياء نيابة عن الكسرة، تقول: (مررتُ بالزَيْدَيْنِ، والهِندَيْنِ)، (مررتُ بالزَيْدَيْنِ): (مررتُ) فعل وفاعل، والياء حرف جر و(الزَيْدَيْنِ) هذا مثنى (زيد)، وجرَّ بالياء، وجره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، (والهندين) مثله لأنه مذكر، (مررتُ بالمسلمينَ): (مسلمينَ) هذا جمع مذكر سالم، ودخل عليه حرف جر، حينئذ نقول: (مررتُ بالمسلمينَ) الباء حرف جر، (المسلمينَ) جمع مذكر سالم، إذن جر بالياء، وجره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم، **{ارْجِعُوا إِلَىٰ أَبِيكُمْ}**، (أبيكم): (إلى) حرف جر، و(أبيكم) هذا اسم مجرور بـ (إلى) وجره الياء لأنه من الأسماء الستة، إذن الياء تكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: (المثنى، وجمع المذكر السالم، والخمسة).

[فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ]: من باب التتميم، **[وَأَخْفِضْ بِفَتْحِ كُلِّ مَا لَا يَنْصَرِفُ]:** [بفتح]: يعني بالفتحة، قلنا الفتح بدون تاء يكون في البناء، وأما الإعراب فيكون بالفتحة _بالتاء_، والضممة والكسرة، فلا يقال الضم والكسر والفتح إلا في البناء، وأما الضمة والفتحة والكسرة هذه في باب الإعراب، **[واخفض بفتح]** ماذا؟ **[كل ما لا ينصرف]:** [كل]: هذه قاعدة، لأنها صدّرت بـ (كل)، وكل ما صدّر بـ (كل) فهو من القواعد العامة، يسمى ضابطاً عند الفقهاء، و**[كل]:** هذه من صيغ العموم، حينئذ يدخل كل فرد من أفراد ما يصدق عليه الضابط تحته، **[ما]:** اسم موصول بمعنى (الذي)، هو مبهم يعني يحتاج إلى تفسير، ماهو الذي لا ينصرف؟ قال كل ما يحتاج إلى تفسير، سبق أن المفرد نوعان والجمع المكسر نوعان، خرج أحد نوعي المفرد وهو المنصرف، فيجر بالكسرة على الأصل، وخرج أحد نوعي الجمع المكسر وهو الذي ينصرف فيخفض بالكسرة، ماذا بقي؟ المفرد الذي لا ينصرف، وجمع التكسير الذي لا ينصرف، إذن **[بفتح كل ما]:** يعني المفرد أو جمع تكسير لا ينصرف، ف**[ما]:** يصدق على نوعين اثنين من الأسماء: (الاسم المفرد) وعرّفنا حده، و(جمع التكسير) وعرّفنا حده، إذن المنع

من الصرف لا يكون إلا في نوعين فقط، لا يأتي مثني ونقول ممنوع من الصرف، ولا جمع المؤنث السالم إلا فيما ذكر سابقاً من العلمية، ولا يأتي في جمع المذكر السالم.. ممنوع من الصرف، ولا في الأسماء الستة، وإنما يختص بنوعين فقط: (المفرد)، وليس كل مفرد، و(جمع التذكير)، وليس كل جمع تذكير، بل لابد من ضوابط، **[مالا ينصرف]**: يعني لا يقبل الصرف، حينئذ ما المراد بالصرف؟ المراد بالصرف هو "التنوين"، لأن التنوين يسمى صرفاً، فإذا أطلق التنوين صرف إلى تنوين الصرف، **[كل مالا ينصرف]**: يعني كلما لا يقبل الصرف، الناظم هنا بين أن الفتح يكون نيابة عن الكسر في الممنوع من الصرف وهذا باب كبير عند النحاة وأطلقه، ولكن يجب تقييده بأن لم يدخل عليه أل أو يضاف، لأنه أطلقه، **[واخفض]**: مطلقاً، **[بفتح]**: كل ممنوع من الصرف، ولو دخلت عليه أل، ولو أضيف، وليس الأمر كذلك، [وَجَرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ؛ مَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ أَلٌ أَوْ يُضَافَ، إِذْنُ لَا بَدَّ مِنَ التَّقْيِيدِ، **[وَإِخْفِضْ بِفَتْحِ كُلِّ مَا لَا يَنْصَرِفُ]**: يعني ما لا يقبل الصرف، ما لم تدخل عليه أل أو يُضَفَّ، فإن دخلت عليه أل رجع إلى الأصل، خفض بماذا؟ بالكسرة، وإذا أضيف رجع إلى الأصل، خفض بالكسرة، (المساجد)، (مساجد) هذا ممنوع من الصرف لأنه على صيغة منتهى الجمع، ولذلك قال تعالى: **{وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ}**، ما قال (مساجد)، ممنوع من الصرف، لا يدخل عليه التنوين، الطلاب يظن أنه لابد أن تأتي بالباء حرف جر حتى يظهر أنه ممنوع من الصرف، لا، (ومساجد) ما قال (مساجد) مع أنه لم تدخل عليه أل، و(مساجد) إذن ممنوع من الصرف، بدليل ماذا؟ أنه لم ينون، **{وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا}** إذن عدم دخول التنوين هنا دل على أنه ممنوع من الصرف، **{وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ}**، (مَسَاجِد) قلنا أنها ممنوع من الصرف، والممنوع من الصرف يخفض بماذا؟ بالفتحة نيابة عن الكسرة، إذن مساجد ممنوع من الصرف، في هذا الموضع **{وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ}** خفضه بماذا؟ بالكسرة، لماذا رجع إلى الأصل؟ لوجود أل، لأن شرط جره بالفتحة نيابة عن الكسرة ألا تدخل عليها أل، فإن دخلت عليها أل رجع إلى الأصل، وهذا له علة طويلة، **{فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ}**، (أحسن) هذا ممنوع من الصرف للوصفية، ووزن الفعل "أفعل" ممنوع من الصرف، ولذلك جاء: **{فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا}**، الباء حرف جر، (بأحسن) إذن نصب بالفتحة؟ أو مخفوض بالفتحة؟ مخفوض

بالفتحة، لماذا؟ لأنه ممنوع من الصرف، إذن لفظ (أحسن) نقول هذا ممنوع من الصرف، جاء في (أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) رجع إلى الأصل، لماذا؟ لأنه أضيف، إذن قوله: [مالا ينصرف] يجب تقيده، ما لم تدخل عليه أُلْ أو يضيف، فإن دخلت عليه أُلْ أو أضيف حينئذ رجع إلى الأصل، باب الممنوع من الصرف سنذكر كلاما موجزا عنه من أجل الضابط فقط، ليعرف عن غيره، الاسم الذي لا ينصرف قلنا هو المفرد وجمع التكسير، حدّه _ ما بضبطه_: "هو الذي أشبه الفعل في وجود علتين فرعيتين، إحداهما ترجع إلى اللفظ والأخرى ترجع إلى المعنى"، أو "وُجد فيه علة واحدة تقوم مقام علتين"، والمراد بالعلّة هنا "السبب"، المراد بها "السبب"، حينئذ الاسم الممنوع من الصرف المفرد وجد فيه سبب، وهذا السبب يقتضي أن يجز بالفتحة نيابة عن الكسرة، ماهي هذه الأسباب؟ قلنا بعض الأسماء، لا بد من وجود علتين _سببين_ وبعض الأسماء يُكتفى بسبب واحد، ماهي هذه الأسباب؟ هي المجموعة في قول الناظم:

اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة .:. ركب وزد عجمة فالوصف قد كمل

هذه تسع علل، [اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كمل]، إذن العلل التي توجد في الاسم وتدل على الفرعية وتكون راجعة إلى اللفظ سِتُّ، لأن بعضها قلنا يرجع إلى اللفظ، العلل هذه مجموعة في البيت، بعضها يرجع إلى اللفظ لعين اللفظ، وبعضها يرجع إلى المعنى، الذي يرجع إلى المعنى علتان _سببان_: (العلمية، والوصفية)، ماعداه الذي ورد في البيت فهو لفظي، هكذا احفظها (العلمية، والوصفية) علتان ترجعان إلى المعنى، وماعدا العلمية والوصفية فهو راجع إلى اللفظ، قلنا العلل كلها كم؟ تسع، اطرح اثنين، (اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كمل)، هذه تسع، العلل التي توجد في الاسم وتدل على الفرعية وتكون راجعة إلى اللفظ.

[أولا]: التأنيث بغير ألف، [الثاني]: العجمة، [الثالث]: التركيب، [الرابع]: زيادة الألف والنون، [الخامس]: وزن الفعل، [السادس]: العدل، هذه العلل الست لا تكون إلا مع العلمية.

حينئذ نرجع إلى التأنيث بغير ألف، مثل ماذا؟ بغير ألف، التأنيث قد يكون بالتاء، ك (فاطمة، وعائشة)، وقد يكون بالألف المقصورة (حبلى، ليلى)، وقد يكون بالألف الممدودة

ك (صحراء، وخضراء، وصفراء، وبيضاء) ونحو ذلك، قال التأنيث بغير ألف، يعني الألف المقصورة والألف الممدودة، ماذا بقي؟ بقي معنا نوعان: ما كان محتوما بالتاء، وما لم يكن محتوما بالتاء، (عائشة، وزينب)، إذن التأنيث بغير ألف تقول: ك (عائشة، وزينب)، ف (عائشة) تقول ممنوع من الصرف، لماذا؟ هو اسم مفرد ممنوع من الصرف، لماذا؟ للعلمية والتأنيث، التأنيث بأي شيء؟ بغير الألف، يعني بالتاء، (زينب) ممنوع من الصرف لأي سبب؟ اجتمع فيه علتان: العلمية _ كونه علما "اسما" _ والتأنيث بغير ألف.

[الثاني]: العجمة، يعني أن يكون الاسم أعجميا، (إسحاق، إبراهيم، يوسف)، هذه كلها تأتي في القرآن، وهي ممنوعة من الصرف، حينئذ (يوسف) نقول هذا ممنوع من الصرف، للعلمية _ تضعها أوَّلاً _ لأنها كانت بالعلمية الآن، للعلمية يعني كونه علما، و تزيد عليه العجمة، إذن فيه علتان: إحداهما ترجع إلى المعنى وهي العلمية، والأخرى ترجع إلى اللفظ وهي العجمة.

[التركيب]: المراد به "التركيب المزجي" المختوم بغير (وَيْهِ)، (سَيِّوَيْهِ، خَالَوَيْهِ، نَفْطَوَيْهِ) هذا مبني، ليس داخل المعنى، غير المختوم بـ (وَيْهِ) كـ (مَعْدُكْرِبٌ، وَحَضْرَمَوْتُ) ونحو ذلك، ونقول هذا ممنوع من الصرف، إذا سمي به رجل حينئذ نقول (معدكرب) ممنوع من الصرف، لماذا؟ لوجود علتين: إحداهما ترجع إلى المعنى وهي العلمية، والثانية ترجع إلى اللفظ وهي كونه مركبا تركيبا مزجيا محتوما بغير (وَيْهِ).

[زيادة الألف والنون مع العلمية]: مثل ماذا؟ (عثمان) إذن (عثمان) ممنوع من الصرف، لماذا؟ لسببين _ لعلتين _: العلمية وهي راجعة إلى المعنى، الثانية زيادة الألف والنون، إذن كل علم محتوم بألف ونون فهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، (مروان) ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، (ريان) إذا سمي به ممنوع من الصرف، وهكذا (عثمان، عفان).

وكذلك [وزن الفعل]: يعني أن يكون الاسم على هيئة الفعل، هذا سيأتينا في باب الصرف _ إن شاء الله تعالى _ أن الاسم له أوزان خاصة به، والفعل له أوزان خاصة به، حينئذ إذا جاء الاسم على وزن خاص بالفعل نقول: أشبه الاسم الفعل، وهذا من حيث

اللفظ، (أحمد) ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، (يشكر، يزيد، تغلب) كل هذه ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل، (تغلب ويزيد)، {وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا}، (يزيد) هذا فعل أصلا، فإذا سمي به حينئذ نقول هذا على وزن الفعل مع العلمية، صار فيه علتان.

[العدل]: يعني تحويله من معنى أو من لفظ إلى لفظ، وهذا كل ما كان على وزن فعل من الأعلام كـ (عَمَرَ، وَزَّرَ، وَهَبَلَ، وَقَتَلَ) كلها ممنوعة من الصرف للعدل والعلمية.

إذن هذه ست علة تشترط في المنع من الصرف بها مع العلمية، بقي ماذا؟ الوصفية، والوصفية تكون مانعة من الصرف إذا وجد معها ثلاثة أو واحد من ثلاثة أمور:

[الأول]: زيادة الألف والنون: إذن زيادة الألف والنون تكون مع العلمية وتكون مع الوصفية (شبعان) ممنوع من الصرف، هل هو علم؟ لا، ليس بعلم، وإنما هو وصف، والألف والنون هذه زائدة، لأنه من الشبع، (ريان) إذا قصد به ليس بعلم، من (الرّي) أو (الرّي) حينئذ نقول هذا ممنوع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون.

[الثاني]: وزن الفعل: إذن وزن الفعل يكون مع العلمية ومع الوصفية، مثل ماذا؟ مثل (أَكْرَمَ) هذا وزن فعل لأنه على صيغة (أَفْعَلَ)، وكذلك (أَحْسَنَ، وَأَجْمَلَ)، فكل ما كان على وزن (أَفْعَلَ) وهو وصف يكون ممنوعا من الصرف لعلتين: الوصفية، ووزن الفعل.

[الثالث]: العدل: والمراد به (مثنى، وثلاث، ورباع)، حينئذ نقول هذه الألفاظ وما كان على شاكلتها _ وفيها خلاف فيما بعد (مثنى، وثلاث، ورباع، وأُحَادٌ _ أُحَادٌ جمع أُحَادٌ، وَثُنَى، وَثُنَى، وَثُلَاثٌ، وَثُلَاثٌ، وَرُبَاعٌ، وَرُبَاعٌ، وَزَيْدٌ عَلَيْهِ إِلَى الْعَشْرَةِ) وفيه خلاف _ هذه نقول ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل.

إذن هذه الأنواع التي ذكرناها مع العلمية ومع الوصفية لا بد من وجود علتين، أو علة، أو وجد فيه علة واحدة تقوم مقام علتين، يعني بعض الأسماء قد يمنع من الصرف لعلة واحدة، وهذا إنما يكون في ماذا؟ إنما يكون في صيغة منتهى الجموع، أول ما بدأ به في البيت السابق [اجمع]: إذن ما مراده بالجمع هنا؟ "صيغة منتهى الجموع"، يعني أقصى الجموع، لأن في لسان العرب قد يجمع اللفظ مرة ويقف عنده الجمع، وقد يجمع مرة أخرى، مثل (كلب، أكلب، أكالب)، (كلب) هذا جمع على (أكلب)، و(أكلب) جمع (كلب)، هل وقف

الجمع؟ لا، جمع الجمع فقيل: (أكالب)، (أكالب) يسمى ماذا؟ يسمى منتهى الجمع، يعني انتهى عنده الجمع ووقف، (مسجد، مساجد) هل مساجد يجمع؟ لا، إذن وقف الجمع هنا، هذا يسمى منتهى الجموع، هذا النوع يمنع من الصرف لعله واحدة، لكونه جمعا على صيغة منتهى الجموع يكون ماذا؟ يكون ممنوعا من الصرف، وهذا يكون في جمع التكسير، إذن الاسم المفرد لا يكون داخلا معنا، وضابطه: "كل جمع وقع بعد ألف تكسيه حرفان" يعني يأتيك في الجمع ألف تسمى ألف التكسير يقع بعدها حرفان (مساجد)، (مسا) الألف هذه تسمى ألف التكسير، وقع بعدها حرفان، (أفاضل) إذن (أفاضل) هذا جمع وقع بعد ألف تكسيه حرفان، (مساجد) وقع بعد ألف تكسيه حرفان: الجيم والبدال، (منابر) وقع بعد ألف تكسيه حرفان، أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن، (مصايح) الباء والحاء وبينها حرف ساكن، إذن صيغة منتهى الجموع، ضابطه: "أن يكون كل جمع وقع بعد ألف تكسيه حرفان، أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن"، ف (مساجد) ممنوع من الصرف لأنه صيغة منتهى الجموع، و(مصايح) كذلك، و(مفاتيح، وعصافير) كلها ممنوعة من الصرف؛ لأنه وقع بعد ألف تكسيه ثلاثة أحرف وسطها ساكن، وهذا الضابط أولى من قوله (مَفَاعِل، وَمَفَاعِيل)، لأن (مَفَاعِل) يأتي على (مَنَابِر) واضح، (أَفَاضِل) ما جاء على مفاعل؛ لأن (مَفَاعِل) الميم زائدة، إذن (أفاضل) على وزن (أفاعِل)، (حوائِض) على وزن (فواعِل)، إذن الضابط ليس بصحيح، وإنما هو أغلبي، فما كان على وزن (مفاعل أو مفاعيل) نقول: هذا بعضه وليس كله، النوع الثاني مما يكتفى بعله واحدة وتقوم العلة مقام علتين [ألف التأنيث المقصورة والممدودة]: ك (حبلِي) هذا ممنوع من الصرف، لماذا؟ لكونه مختوما بألف التأنيث المقصورة، فكل ما ختم من الاسم المفرد أو جمع التكسير بألف التأنيث المقصورة فهو ممنوع من الصرف، وكذلك ألف التأنيث الممدودة، نحو (حمراء، وحسناء، وبيضاء، وأصدقاء، وعلماء) كلها ممنوعة من الصرف لكونها مختومة بألف التأنيث الممدودة.

إذن ماهو الاسم الممنوع من الصرف؟ نقول الذي أشبه الفعل بوجود علتين فرعيتين، إحداهما ترجع إلى اللفظ، والأخرى ترجع إلى المعنى، أو علة واحدة تقوم مقام علتين، ما هي العلة التي ترجع إلى المعنى؟ محصورة في اثنتين: العلمية والوصفية، وما هي العلة التي ترجع إلى

اللفظ؟ ما عدا هاتين العلتين وهما التركيبية ونحوها، إذا حفظت البيت حينئذ يسلم لك الأمر، وهذا من جهة الاختصار.

ثم قال _رحمه الله تعالى_: **[بَابُ عِلَامَاتِ الْجُزْمِ]**: وهذا النوع الرابع والأخير من أنواع الإعراب، ومحلّه الفعل، يعني لا يدخل الاسم وإنما يختص بالفعل.
قال _رحمه الله تعالى_:

وَالْحَذْفَ لِلْجُزْمِ عَلَامَتَانِ

إِنَّ السُّكُونَ يَأْذِي الْأَذْهَانَ

إذن الجزم له كم علامة؟ علامتان، السكون، وما ينوب عنه، والذي ينوب عن السكون شيء واحد وهو الحذف، والحذف تحته شيئان: (حذف حرف علة، أو حذف النون).
[إن السكون]: أي مسماه، وهو العلامة الأصلية للجزم، **[يا ذوي الأذهان]:** يعني يا أصحاب العقول، والأذهان جمع ذهن، وهو قوة النفس المستعدة للاكتساب العلوم والآراء، و**[ذوي]:** يعني أصحاب، جمع (ذو) وهو شاذ، ملحق بجمع المذكر السالم، ولذلك **[يا ذوي الأذهان]:** تعربه ماذا؟ **[يا ذوي الأذهان]** كيف نعربه؟ (ذا، ذو) تعرب بالرفع؟ ترفع بماذا؟ (ذو) من الأسماء الستة.. هكذا، ثم ترجع إلى الأسماء الستة، إعرابها إذن (ذو) ترفع بماذا؟ بالواو، وتنصب بالألف وتجر بالياء، هنا (ذوي) قلنا جمع (ذو)، إذن (ذو) من الأسماء الستة، إعرابه يكون بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا، هنا بالياء، و(يا) حرف منادى، شرطها أن تكون مفردة، إذن تخلف شرط، إذن هنا لا تعرب بإعراب الأسماء الستة، لأنه جمع تصحيح، وقلنا شرطها الأول فيما ذكرنا أن تكون مفردة، فلو ثبتت أعربت إعراب المثني، ولو جمعت جمع تكسير أعربت إعراب جمع التكسير، ولو جمعت جمع تصحيح أعربت إعراب جمع التصحيح، إذن (يا ذوي) جمع التصحيح، ينصب بماذا؟ بالياء، **[نصِبُهُمَا بِالْيَاءِ حَيْثُ عَتَى]**، إذن (يا) حرف نداء، (ذوي) هذا منادى منصوب ونصبه الياء، الملفوظ بها أو المحذوفة؟ _هذا كالذهن_ محذوفة، لأي شيء؟ لالتقاء الساكنين، إذن (يا ذوي الأذهان)، لا تقل (يا ذوي الأذهان) تأتي بالياء، وإنما (يا ذوي الأذهان)، إذن الياء هنا محذوفة، وهي مكتوبة، العبرة باللفظ، ولذلك القاعدة أن الإعراب يتبع الملفوظات لا المرسومات، الإعراب إذا جئت تعرب

تعرب ما تنطق به لا ما تكتبه، لأنك قد تكتب الحرف ويكون محذوفاً في النطق، مرّ معنا (قال أبو الحسن)، كيف تكتب (أبو الحسن)؟ بالواو لكن ما تنطق بها، كذلك هنا (يا ذوي الأذهان)، تكتب الياء ولا تنطق بها، إذن قاعدة في الإعراب أن الإعراب يتبع الملفوظات لا المرسومات، حينئذ إذا قيل مقدرة تكتبه كما هو الحرف، ولكن لا تنطق به، إذن **[إن السكون]**، **[والحذف]**: (حذف) هذا معطوف على (السكون)، والمعطوف على المنصوب منصوب، إذن العلامة الأصلية السكون، والحذف هذا يعتبر نائباً عن السكون، حذف في اللغة هو "الإسقاط، والقطع"، و اصطلاحاً المراد به هنا: "سقوط حرف العلة أو النون"، قيده بالجازم، سقوط حرف العلة أو النون بالجازم، يعني قد تسقط النون في لغة العرب، لا للجازم وإنما من باب التخفيف، و له بابه، وقد يسقط حرف العلة لا للجازم وإنما للتخلص من التقاء الساكنين _ كما مر بالأمس _ (سندع الزبانية)، (سندعو) بالواو، حذف، لماذا حذف؟ للتخلص من التقاء الساكنين، إذن الحذف يكون علامة للجزم، وهو نائب عن السكون، والحذف نوعان، حذف حرف العلة وحذف النون، علامتان للجزم، **[للجزم]**: هذا خبر مقدم، وعلامتان مبتدأ مؤخر، والجملتان خبر **[إنَّ السكون]**، و**[الحذف]** معطوف على **[السكون]**، **[للجزم علامتان]**: (إن السكون)، (السكون) اسم (إنَّ) أين خبرها؟ جملة **[للجزم علامتان]**، علامتان للجزم، للجزم علامتان.

صَحِيحِ الْآخِرِ كَلِمٌ يَقُمْ فَتَى

فَاجِزٌ بِتَسْكِينٍ مُضَارِعًا أَتَى

الجزم قلنا خاص بالفعل المضارع، والفعل المضارع كما سبق معنا قد يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة، وقد يتجرد عن هذا، فإن تجرد عنه _ عن اتصال ألف الاثنين _ إما أن يكون صحيح الآخر (كضرب)، وإما أن يكون معتل الآخر، إذن كم نوع للفعل المضارع؟ ثلاثة على جهة التفصيل: (فعل مضارع صحيح الآخر، فعل مضارع معتل الآخر، الأمثلة الخمسة)، ما الذي يعرب من هذه الأنواع؟ الثلاثة بالسكون، الفعل المضارع صحيح الآخر، إذن **[فاجزم]**: الفاء فاء الفصيحة، **[اجزم]**: أيها النحوي أنت، **[بتسكين]**: يعني بالسكون، التسكين هذا فعل فاعل المراد به... يعني السكون اجزم

ماذا؟ **[مضارعاً]**: يعني فعلاً مضارعاً، **[أتى]**: هو، يعني الفعل المضارع حال كونه صحيح الآخر، يعني آخره _لامه_ حرف صحيح، والمراد بالحرف الصحيح ما لم يكن حرفاً من حروف العلة، وحروف العلة ثلاثة: جمعها الحريري في الملحة في قوله: **[والواو والياء جميعاً والألف .: قلنا حروف الاعتلال مختلف]**.

حينئذ إذا لم يكن آخر فعل المضارع محتوماً بواحد من هذه الحروف الثلاثة فهو صحيح الآخر، **[صحيح الآخر كالم يقيم فتى]**: هذا السؤال سأله أحد الإخوة بالأمس، **[كلم]** عرفنا أن حروف الجر من علامات الأسماء، وإذا قيل الشيء علامة للشيء بمعنى أنه لا يدخل على غيره، فإذا قيل أُل علامة على أن ما بعدها اسم = إذن أُل لا توجد مع الفعل ولا توجد أُل مع الحرف، والحرف علامة على الاسم إذن الحرف لا يدخل على الفعل ولا على الحرف، فكيف دخل هنا **[كلم]** ولم حرف بالإجماع؟ والكاف حرف، لا بد من التأويل، الأصل إذا قلت بأنه على ظاهره (الكاف) حرف جر، و(لم) حرف، كان الكلام خطأ، لا يصح هذا لأن حرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء، و(لم) حرف فلا يدخل عليها، إذن لا بد من التأويل، إما أن نقدر محذوفاً كقولك، حينئذ الكاف دخلت على ماذا؟ على اسم مقدر، إذن ترجع إلى حروف الجر فتقول: علامة على الاسم سواء كان ظاهراً أو مقدرًا، قد يكون الاسم ظاهراً وقد يكون الاسم مقدرًا، إذن **[كلم يقيم]** أي (كقولك)، صار ماذا؟ كقولك، أو يجعل كاف في مثل هذا الموضع تكون الكاف إسمية وإذا كانت الكاف إسمية حينئذ صارت بمعنى مثل، وكانت الجملة التي بعدها في محل جر مضاف إليه، إذن على القاعدة الكاف إذا كانت حرف جر لا تدخل إلا على الاسم، فإن وجدت في مثل هذه التركيب حينئذ لا بد من التأويل، إما أن نجعل الكاف إسمية حينئذ لم يدخل حرف على حرف، أو نجعل الكاف على بابها حرف جر ونجعل الاسم محذوفاً (كقولك)، وهذا أحسن، (كقولك لم يقيم): (لم) حرف نفي وقلب وجزم، (يقيم) فعل مضارع مجزوم بـ (لم) وجزمه السكون، لماذا؟ لأنه صحيح الآخر.

إذن **[كلم يقيم]**: قيده الناظم هنا بدخول حرف الجر، بخلاف هناك (الذي كتسعد)، لم يقيده بدخول الناصب، فدل على أنه لا بد من دخول الجازم، فقلوه: **[فَأَجْزِمُ بِتَسْكِينِ مُضَارِعًا أَتَى صَحِيحَ الْآخِرِ]**: و دخل عليه جازم، ونقيده كذلك بأنه لم يتصل به شيء من آخره مما يوجب بناءه أو ينقض إعرابه، **[يقم]**: أصلها (يقوم)، التقى ساكنان: الواو والميم، هذا اثنان، تحذف الواو (يقم)، (فتى) هذا فاعل (يقم).

آخِرُهُ وَالْحَمْسَةَ الْأَفْعَالًا

وَأَجْزِمُ بِحَذْفِ مَا اكْتَسَى اغْتِبَالًا

[وَأَجْزِمُ بِحَذْفِ]: هذا النائب عن السكون، **[واجزم بحذف]**: حذف التنوين هنا قائم مقام موضعين، يعني بحذف حرف العلة وحذف النون، لأنه أطلق الناظم هنا، وقلنا فيما سبق أن الفعل المضارع ثلاثة أنواع: (صحيح الآخر) وعرفنا حكمه، (النوع الثاني الذي هو المعتل ما كان آخره يعني لامه حرفا من حروف العلة)، إما ألف كـ (يخشى)، أو واو كـ (يدعو)، أو ياء كـ (يرمي)، حينئذ يكون الجزم، إذا دخل عليه جازم ولم يتصل بآخره شيء يكون بحذف حرف العلة، فنقول (لَمْ يَخْشَ زَيْدًا)، (لم) حرف جزم، و(يخش) فعل مضارع مجزوم بـ (لم) وجزمه حذف حرف العلة _وهو الألف_ لأنه فعل مضارع معتل الآخر، (لَمْ يَرْمِ)، (يَرْمِ) الميم مكسورة، حينئذ نقول: (يرم) فعل مضارع مجزوم بـ (لم) وجزمه حذف حرف العلة، وهذه كسرة دليل على أن المحذوف هو الياء، (لم) جزم بحذف حرف العلة لأنه معتل الآخر، وكذلك (لم) ... **[وَأَجْزِمُ بِحَذْفِ]**: أي حذف نون، وكذلك بحذف حرف العلة وحذف النون، **[مَا اكْتَسَى اغْتِبَالًا]** **آخِرُهُ وَالْحَمْسَةَ الْأَفْعَالًا]**: لما جمع بينهما في موضع واحد قدرنا في قوله (احذف الموضعين: حرف العلة والنون)، فالذي يحذف من الفعل المضارع للجزم هو حذف حرف العلة، متى؟ **[مَا اكْتَسَى اغْتِبَالًا]**، ما أي فعل مضارع، فسره بالفعل المضارع، أي فعل مضارع اكتسى اعتلالا، **[اكتسى]**: من الكساء، يعني كسي، يعني: لبس، لبس ماذا؟ **[اعتلالا]**: يعني حرف علة، إما أن يكون ألفا أو واوا أو ياءً، **[آخره]** يعني آخره حرف علة، لأن حرف العلة قد يكون في الأول وقد يكون في الثاني وقد يكون الأخير، والمراد هنا حرف العلة الأخير، **[والحمسة]**

الأفعالاً]: يعني: [أَجْزَمُ بِحَذْفِ مَا اكْتَسَى اعْتِلَالًا آخِرُهُ وَالْخَمْسَةَ]، [أَجْزَمُ بِحَذْفِ الْخَمْسَةِ
الأفعالاً] و الألف هذه للإطلاق، حيثُذ الأمثلة الخمسة تجزم بحذف النون نيابة عن السكون،
{فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا} أصلها (تفعلون)، إذن الأمثلة الخمسة التي ترفع بثبات النون يكون نصبها
 وجزمها بحذف النون، (فإن لم): (لم) حرف جزم وقلب، (تفعلوا) فعل مضارع مجزوم بـ (لم)،
 وجزمه حذف النون، لماذا جزم بحذف النون؟ لأنه من الأمثلة الخمسة، وما كان من الأمثلة
 الخمسة يرفع بثبات النون وينصب ويجزم بحذف النون.

إذن الخلاصة الجزم له علامتان: (السكون، والحذف)، والجزم كله متعلق بالفعل المضارع،
 والفعل المضارع ثلاثة أقسام: (صحيح الآخر، معتل الآخر، الأمثلة الخمسة)، النوع الأول: يجزم
 بالسكون الظاهر أو المقدر، (لَمْ يَكُنِ الَّذِي): قلنا هذا مقدر، النوع الثاني: الفعل المضارع المعتل
 الآخر يجزم بحذف حرف العلة، النوع الثالث: الأمثلة الخمسة يجزم بحذف النون.
 والله أعلم، وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِينَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

إذا رأيت أي كلمة آخرها حرف نون فهل الكلمة التي بعدها منصوبة _ آخرها حرف نون_ فالذي بعدها يكون منصوبا؟ أم أنها تكون منصوبة في حالات وليس مطلقا؟ السؤال غير واضح.

الناظم هل يعني بعلامات الخفض علامات الكسرة؟

إذا قال علامات الخفض، الخفض مراد به هنا تغيير مخصوص، نعم تركنا الاصطلاحات هذه عمدا لأن الفائدة قليلة فيها، تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها، إذن الخفض دخل فيه العلامة الأصلية والعلامة النائية، وكذلك تقول في الرفع تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها، إذن الرفع ليس خاصا بالضمة، ليس مرادفا، كل ضمة رفع ولا عكس، صحيح؟ كل ضمة رفع ولا عكس، لأن الواو رفع وليس بضمة، الألف رفع وليس بضمة، النون رفع وليس بضمة، إذن لا بد من إدخال النائب فيها، (رأيتُ زيدًا)، (رأيتُ) فعل وفاعل، كيف يجتمع فعل وفاعل في (رأيت)؟ اجتمع، (رأى) فعل، (رأيت) اجتمع، مثل (ضرب، ضربتُ).

هل (ما) التي في هذا الشطر: **[وَإِخْفِضْ بِفَتْحِ كُلِّ مَا لَا يَنْصَرِفُ]** بمعنى (الذي) اسم موصول؟ نعم، بمعنى (الذي) اسم موصول، ولذلك فسرناه بمفرد وجمع تكسير، ليس مثل (إذا ما انصرف) يعني (كلما) (كل الذي لا ينصرف)، ما هو، الذي لا ينصرف الاسم المفرد وجمع التكسير، ولذلك كما سيأتي أن الموصولات من المبهمات، يعني معناه مبهم، لا بد من تفسيره، ولذلك لا يتم معناه إلا بجملة الصلّة، إذا قلت (جاء الذي، جاء الذين) من هؤلاء؟ مجهولون، (جاء الذي قام أبوه، أو مات أبوه، إلى آخره).

ماهي العلتان التي تقوم مقامهما العلة الواحدة في فعل ومفاعيل؟

هذا قلنا درس طويل هذا، ترجع إلى الشرح، نحن نختصر هنا.

فضلا أعد البيت الذي ذكرت فيه ما لا ينصرف؟

اجمع و زن عادلا أنت بمعرفة- - ركب وزد عجمة فالوصف قد كمل.

إذا حفظت هذا تعرف الممنوع من الصرف. والله أعلم، وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ على نبينا

محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: **[بَابُ قِسْمَةِ الْأَفْعَالِ وَأَحْكَامِهَا]**: أي هذا باب معرفة أقسام أو قسمة الأفعال، يعني مطلق الفعل، **[وأحكامها]**: أي أحكام هذه الأفعال من حيث الإعراب والبناء، ما هو الفعل المعرب؟ وما هو الفعل المبني؟ والمعرب على أي شيء يعرب؟ والمبني على أي شيء يبني؟ والفعل كما مر معنا = في الاصطلاح: "كلمة دلت على معنى في نفسها واقتزنت بأحد الأزمنة الثلاثة" _ التي هي الماضي والحال والاستقبال _، "كلمة" من جنس، دخل فيها أنواع الكلمة الثلاثة، "دلت على معنى في نفسها" خرج الحرف؛ لأنه يدل على معنى في غيره، واشترك معه الاسم؛ لأن كلا من الاسم والفعل يدلان على معنى في أنفسهما، يعني دون ضميمة كلمة أخرى، ويفترقان في كون الفعل اقترن به أحد الأزمنة الثلاثة، قوله: "واقترن بأحد الأزمنة الثلاثة" هذا فاصل أخرج به الاسم؛ لأن الاسم لا يقترن بالزمن المعين، فحينئذ بقولنا: "بأحد الأزمنة الثلاثة" علمنا أن الفعل ينقسم باعتبار الأزمنة إلى ثلاثة أقسام: إما أن يكون فعلاً ماضياً، وإما أن يكون فعلاً مضارعاً، وإما أن يكون فعل أمر _ وهو الذي يدل على المستقبل _ ولذلك قال: **[وهي ثلاثة]**، وهي من حيث الزمان؛ لأن الزمان إما ماضٍ وإما حال وإما مستقبل؛ لأن العبرة بالحدث _ بالتكلم _، فالذي يخبر عن حدث ما = الحدث هذا إما أن يكون وقع قبل زمن التكلم، أو يقع في أثناء زمن التكلم، أو سيقع بعد زمن التكلم.

ويكون محصوراً في هذه الأنواع الثلاثة، فإن كان الحدث واقعاً قبل زمن التكلم فهو الفعل الماضي، وإن كان يقع في حال التكلم فهو الفعل المضارع، وإن كان يقع في الزمن المستقبل فالأصل فيه أنه يكون فعل أمر.

إذن: وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَي لَا رَابِعَ لَهَا وَ التَّثْلِيثُ هُنَا بِاعْتِبَارِ الزَّمَانِ وَهِيَ مِنْ حَيْثُ زَمَانُهَا ثَلَاثَةٌ لَا رَابِعَ لَهَا، وَالدَّلِيلُ هُوَ الاسْتِقْرَاءُ وَالتَّتَبُّعُ.

جمع في هذا البيت ثلاثة أقسام _ هي للفعل _ **[مضي]**: هذا بدل مفصل من مجمل،
 _ إعرابه _ بدل مفصل من مجمل؛ لأن **[ثلاثة]** هذا مجمل فيه إبهام، ماهي هذه الثلاثة؟ قال:
[مُضِيٌّ]: إذن بدل مفصل من مجمل، ويصح أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، أولها **[مُضِيٌّ]**
 يجوز هذا، والأول أولى، **[مُضِيٌّ]**: ومعنى مضيه أنه وقع وانقطع، هذا هو الأصل، ولذلك
 نقول: الماضي: "ما دلّ على حدث وقع في الزمان الذي قبل زمان التكلم" هذا هو الفعل
 الماضي، "ما دلّ على حدث وقع في الزمان الذي قبل زمان التكلم"، ولذلك سمي ماضيا،
 ومعنى مضيه أنه وقع وانقطع، وعلامته _ كما سبق _ قبوله تاء التأنيث الساكنة، العلامة
 الخاصة به التي لا يشركها معه غيره هو قبوله تاء التأنيث الساكنة.

[قَدْ خَلَا]: **[قد]** للتحقيق، و**[خلا]**: فعل ماضٍ، وهذا من باب التتميم، أشار به لعل
 تسمية الفعل الماضي، لماذا سمي ماضيا؟ لأنه خلا، بمعنى أن معناه باعتبار زمن التكلم قد
 انقضى وانقطع، وإذا قلت مثلا: (قامَ زيدٌ) = (قامَ) هذا فعل ماضٍ دل على حدث وقع
 قبل زمن التكلم، هل نحكم عليه بأنه انقطع؟ أو إلى زمن التكلم ما زال موجودا؟ بعضهم
 ينازع في هذا والصحيح أنه انقطع، بما أن قيام زيد قد انتهى بالزمن الماضي _ حصل ووقع ثم
 انتهى وانقطع _، ولذلك قالوا: **[قَدْ خَلَا]** هذه علة تسميته ماضيا، لمضي معناه حالة التكلم
 بحسب الوضع يعني باعتبار الزمان المستفاد، ولذلك سمي ماضيا، هذا النوع الأول والفعل
 الماضي، وعرفنا حقيقته وعلامته فيما سبق.

[وَفِعْلٌ أَمْرٌ]: **[فعل أمر]** مضاف ومضاف إليه، و هذا يقال فيه: إنه من إضافة الدال
 للمدلول، يعني فعل يدل على الأمر، والمراد بالأمر هنا الطلب، يدل على الطلب، **[فعل**
أمر] بإضافة الدال إلى المدلول، وحقيقته: "ما دل على حدث يطلب حصوله بعد زمان
 التكلم"، "حدث يطلب حصوله بعد زمان التكلم"، يعني يكون معدوما، (قم) هذا فعل أمر،
 دل على ماذا؟ على الطلب، طلب ماذا؟ طلب إيقاع القيام في الزمن المستقبل، هذا هو
 الأصل والغالب، **{ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ }**، (اتق) هذا فعل أمر أو لا؟ فعل أمر، هل هو مثل
 (قم)؟ قطعاً لا، (اتق) التقوى حاصلة، إذن ماذا دل (اتق) على أي شيء؟ نقول دل على
 مداومة التقوى، إذن فعل الأمر يدل على شيء، هذا الخلاصة، يدلك على شيئين:

وجود ما لم يكن أو إيقاع ما لم يكن (هذا أولاً)، (قم) لم يقم فقام، (قم) طلبت منه القيام، أو دوام ما حصل، يعني وقع الشيء وتطلب المداومة، إذن المداومة معدومة، والمطلوب بصيغة (افْعَلْ) هو المعدوم، سواء كان الحدث لم يكن ثم كان أو المداومة وهي معدومة ليس الحدث، فقله: **{ اتق الله }** المأمور به هنا إيجاد المداومة، ليس تحصيل التقوى لأنها حاصلة قطعاً، حينئذ نقول: دلالة صيغة (افْعَلْ) تدل على شيئين: [أولاً]: حصول ما لم يحصل، شيء معدوم، الحدث نفسه معدوم ثم طلبته فقلت (قم، أو اكتب، أو كُلْ، أو اشرب، أو نحو ذلك) فالأصل معدوم، أو أنه موجود، ولذلك الناس تقول: (كُلْ)، (كُلْ) وهو يأكل، يعني دُمَ عَلَى أو وَاصِلَ الأَكْلِ، كذلك **(اتق الله)** يعني (دُمَ، ودوام على هذه التقوى)، **{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا }** وَصَفَهُم بالإيمان أولاً، يعني حصل الإيمان، إذن ما الفائدة من قوله **(آمِنُوا)** أي داوموا على الإيمان.

إذن فعل الأمر يدل على طلب، إما طلب إيقاع الحدث الذي لم يكن، أو يكون الحدث قد وقع ويطلب بالمداومة، وكل منهما معدوم، لأن المداومة في المستقبل وهي معدومة لم تقع، "ما دلّ على حدث يطلب حصوله بعد زمان التكلم".

[ومضارع]: الثالث، قلنا فعل أمرٍ، **[ومضارعٌ]:** يعني فعل مضارع، **[علا]:** يعني ارتفع، ارتفع على ماذا؟ ارتفع على أخويه وهما الماضي وفعل الأمر، لأن الأفعال ثلاثة: (فعل ماضٍ، فعل أمر) وكلاهما مبنيان، الماضي بالإجماع، وفعل الأمر فيه خلاف والصحيح أنه مبني، (وفعل مضارع) الأصل فيه الإعراب، انقلب فيه الأصل لعله ما، حينئذ نقول الأصل فيه الإعراب، فلما كان الأصل فيه الإعراب علا وشُرِّفَ وارتفع على أخويه الماضي وفعل الأمر، لماذا؟ لكونه معرباً، وكونه معرباً لأنه شابه الاسم، ولذلك سمي مضارعاً، من المضارعة وهي المشابهة، إذن وهي ثلاثة بالاستقراء والتتبع، مضي وفعل أمر ومضارعاً ثم أراد أن يفصل أحكام كل، **[فالماض]:** الفاء فاء الفصيحة، وبدأ به لأنه الأصل، لأنه جاء على الأصل وهو البناء، الأصل في الاسم أنه معرب، والأصل في الفعل أنه مبني، وما جاء على الأصل لا يسأل عنه، هذا هو الأصل، فالماضي ما حكمه من حيث البناء؟ هو مبني، و ليس بمعرب، لكن بيني على ماذا؟ قال:

فَالْمَاضِ مَفْتُوحُ الْأَخِيرِ أَبَدًا

عرفنا أن علم النحو: "علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء"، إذن متعلق الإعراب آخر الكلم، يعني محل ظهور حركة الإعراب آخر الكلم، ومحل ظهور حركة البناء كذلك آخر الكلم، إذن **[فالماض مفتوح الأخير]**: لم قال الأخير؟ لأنه محل ظهور حركة البناء، (قام) الفتحة أين ظهرت؟ ليست في الأول ولا في الثاني، (ضَرَبَ) أين ظهرت الفتحة؟ ليست في الأول ولا في الثاني وإنما تكون حركة البناء ظاهرة في آخر الكلمة، **[مفتوح الأخير أبدا]**: يعني مطلقا بدون استثناء، أي مبني على فتح آخره، ثم هذا الفتح قد يكون ظاهرا وقد يكون مقدرًا.

إذن علمنا من هذا الشطر أمرين:

الأول: أن الماضي مبني.

ثانيا: أنه مبني على الفتح، وأطلق الناظم بمعنى أنه لم يستثن حالة من الحالات، فكلما وجد الفعل الماضي فاحكم عليه بأنه مبني على الفتح، إن أمكن النطق بالفتح فهو الظاهر، وإن لم يمكن فقدره، هذه هي القاعدة، حينئذ نقول: **[الماض مفتوح الأخير]**: فتحا ظاهرا، والفتح الظاهر إنما يكون متى؟ إذا كان الماضي صحيح الآخر، بمعنى أن الحرف الذي هو آخر الكلمة ومحل ظهور حركة البناء يكون صحيحا، وعرفنا أن الصحيح يقابله المعتل، إذن الصحيح الذي ليس آخره حرفا من حروف العلة الثلاثة، لكن سيستثنى منه _ كما يأتي _ "ولم يتصل به واو الجماعة، ولا ضمير رفع متحرك، وكذلك بكل ما كان آخره واوا أو ياء"، إذن لا بد من هذه القيود العدمية، بمعنى أن يكون صحيح الآخر، (ضَرَبَ) نقول هذا مبني على الفتح الظاهر، (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، (ضَرَبَ) فعل ماضٍ مبني على الفتح، لم بني على الفتح؟ لأنه فعل ماضٍ _ قبل _ لم بني؟ لأنه فعل، والفعل الأصل فيه أنه مبني، لم بني على الفتح؟ لأنه فعل ماضٍ، لما كانت الحركة التي هي الفتحة ظاهرة تقول لأنه صحيح الآخر ولم يتصل به واو الجماعة؛ فلم نقل (ضَرَبُوا) بالواو، إنما قلنا (ضَرَبَ)، إذن صحيح الآخر، ولم يتصل به واو الجماعة، ولم يتصل به ضمير رفع متحرك (ضَرَبْتُ)، (ضَرَبْنِ)، النسوة (ضَرَبْنَ)

لم يتصل به لا ضمير متحرك ولا نون الإناث، إذن صحيح الآخر، خرج به المعتل، لكن ليس كل المعتل وإنما خرج ما كان محتوما بألف، وأما ما كان محتوما بالواو والياء فتظهر فيه الفتحة، إذن لا بد من هذه القيود، (صحيح الآخر، لم يتصل به واو الجماعة، ولا ضمير رفع متحرك، وكذلك ما كان محتوما بواو أو ياء)، فحينئذ يبنى على الفتح الظاهر، ولذلك نقول (رَضِيَ اللهُ) {لَقَدْ رَضِيَ اللهُ}، (رَضِيَ) هي فعل ماضٍ، وظهرت عليه الفتحة مع كونه معتلا، وإنما المعتل الذي تقدر فيه الفتحة ما كان محتوما بالألف فحسب فقط، {وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ}، {وَعَصَى} فعل ماضٍ، حينئذ نقول تقدر فيه الفتحة، وما عدا ذلك فيبقى على الأصل، إذن بهذه القيود نقول: يبنى على الفتح الظاهر.

وإذا نظرنا باعتبار الفاعل وهو نظر حسن نقول الفتح الظاهر يكون في ثلاثة مواضع:

- الموضع الأول: أن يكون فاعله اسما ظاهرا، وسيأتي تقييده بالمقابل أنه صحيح الآخر، نحو ماذا؟ نحو (ضَرَبَ زَيْدٌ)، (زَيْدٌ) هذا فاعل، و(ضَرَبَ) فعل ماضٍ، إذن فاعله اسم ظاهر.

- الموضع الثاني: أن يكون فاعله ضميرا مستترا قدر، (زَيْدٌ ضَرَبَ) هو، (ضَرَبَ) هو.

- الموضع الثالث: أن يكون فاعله ألف تثنية يعني ألف الاثنين، (الرَّيْدَانِ ضَرَبَا عَمْرًا)، (ضَرَبَا) نقول هذا فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، هذا الصحيح وهو قول الجماهير، والألف هذه فاعل، إذن الفتحة التي هي قبل الألف هذه فتح بناء، وهو ظاهر.

هذه المواضع الثلاثة يكون مبنيا على فتح الظاهر، يضبط بالمقابل وهو أن المقدر يكون في أربعة مواضع:

- الموضع الأول: أن يكون الفعل معتل الآخر بالألف، أن يكون الفعل ماضيا معتل الآخر، يعني آخره حرف علة، لكنه الألف فقط، وأما ما كان محتوما بالياء ك (رَضِيَ)، أو الواو ك (بدو) تظهر فيه الحركة، يعني ما كان واويا مثل (بدو، وسرو)، تظهر فيه الفتحة، وما كان ك (رَضِيَ، وشَقِي) نقول هذه تظهر فيها الفتحة، إذن أن يكون معتلا بالألف، ويكون فاعله اسما ظاهرا، مثل ماذا؟ (رَمَى زَيْدٌ)، {وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ}، (رَمَى) فعل ماضٍ مبني

على الأصل، وبناءؤه الفتح، لكن الفتح هنا مقدر، لماذا؟ لكونه معتلا بالألف.
 - الثاني: أن يكون معتلا بالألف كذلك مع كون فاعله ضميرا مستترا، (زيدٌ رمى)، هو.

- الثالث: أن يكون فاعله واو الجماعة، (الرَّيْدُونَ ضَرَبُوا)، (ضَرَبُوا) فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهي الضمة لأن الواو لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مضموما، (ضَرَبُوا).

- الرابع: أن يكون فاعله ضمير رفع متحركا، كتاء الفاعل ونون النسوة، (ضربتُ زيدا) إذن الباء هنا آخر الفاعل ماذا عليه؟ سكون، هذا السكون عارض، ليس بسكون ناصب بل هو عارض، حينئذ نقدر الفتحة على الأصل، (ضربتُ) نقول (ضربَ) فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض الذي جيء به لدفع توالي أربع متحركات فيما هو في الكلمة الواحدة، _هذا تعليم_ فحينئذ نقول (ضربتُ) هذا فعل ماضٍ مبني على الأصل بالفتح، والفتح مقدر، إذن ليس عندنا إلا الفتح، فإما ظاهر وإما مقدر، وهذا هو الصحيح، وإن اشتهر عند المتأخرين بأن الفعل الماضي له ثلاث حالات: إما أن يبنى على الفتح الظاهر أو المقدر، وإما أن يبنى بناءً أصليا على الضم وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة كـ (ضربُوا) فهو مبني على الضم، وإما أن يكون مبني على السكون كـ (ضربتُ)، وذلك إذا اتصل بضمير رفع أو نون النسوة، هذا المشهور عند النحاة المتأخرين، وهو خلاف التحقيق، الصواب هو الأول، ولذلك أطلق الناظم هنا، فقال: **[فَالْمَاضِ مَفْتُوحُ الْأَخِيرِ أَبَدًا]**: يعني في جميع أحواله سواء اتصل به شيء أم لا، وسواء كان ثلاثيا أو رباعيا أو خماسيا أو سداسيا، حينئذ يكون مبني على الفتح مطلقا، هذا حكم الفعل الماضي.

وَالْأَمْرُ بِالْجَزْمِ لَدَى الْبَعْضِ ارْتَدَى

[والأمر]: هذا مبتدأ، **[ارتدى]:** هذا فعل ماضٍ، أي لبس الرداء _فيه تشبيه_، **[بالجزم]** جار ومجرور متعلق بارتدى، (ارتدى بالجزم) يعني لبس الجزم، **[لدى]:** بمعنى عند،

[البَعْضُ]: يعني بعض العظماء، وأدخل أل على (بعض) وهو قبيح، يعني خلاف القياس، لأن (بعض) مثل (كلّ) ملازم للإضافة، وما كان ملازماً للإضافة لا تدخل عليه أل البتة، إذن (والأمر ارتدى بالجزم عند البعض) يعني عند بعض العلماء، و**[الجزم]** هذا إعراب، وليس ببناء، أليس كذلك؟ أنواع الإعراب أربعة: (رفع، ونصب، ثم خفض، جزم)، إذن الجزم هذا نوع من أنواع الإعراب، إذن على هذا القول: [الأمر بالجزم] إذن هو مجزوم، وإذا كان مجزوماً فهو معرب وليس بمبني، وهو مذهب الكوفيين أن الفعل _فعل الأمر_ مجزوم كما يجزم مضارعه، أو مجزوم على ما يجزم به مضارعه، وهو خلاف المشهور، والصحيح أنه مبني، والمذهب الراجح أن فعل الأمر مبني و له أحوال أربعة:

- الأول: البناء على السكون، أن يكون مبنيًا وبنائه على السكون، وذلك فيما إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به ألف الاثنين، (اضْرِبْ) نقول: (اضْرِبْ) هذا فعل أمر مبني على _الصحيح_ وبنائه على السكون، لماذا بني على السكون؟ لأنه صحيح الآخر ولم يتصل به ألف الاثنين، لأنه إذا اتصلت به ألف الاثنين حينئذ انتقل حكمه إلى آخر.

- الثاني: البناء على الفتح، وذلك إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، (اضْرِبْنِ)، (اضْرِبْنَ يَا زَيْدُ)، (اضْرِبْنَ) آخر الفعل هنا مفتوح، (اضْرِبْنَ) (بِنِ) حينئذ نقول مبني على الفتح، لماذا؟ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وبعضهم يرى أنه مبني على السكون المقدر.

- الثالث: البناء على حذف حرف العلة، وذلك إذا كان معتل الآخر، مثل ماذا؟ (اخشَ، ارم، ادعُ)، نقول: هذه الثلاثة أفعال هي أفعال أمر ومبنية على حذف حرف العلة، (اخشَ يا زيد)، (اخشَ) فعل أمر مبني وبنائه على حذف حرف العلة، لأن مضارعه إذا جزم (يخشى) يجزم بماذا؟ بحذف حرف العلة، كذلك (ادعُ) نقول الأصل (يدعو) الفعل مضارع، حينئذ الفعل المضارع (يدعو) يجزم بماذا؟ بحذف حرف العلة، كذلك فعل الأمر مبني على حذف حرف العلة، وهو الراجح، وكذلك في (ارم).

- الرابع: البناء على حذف النون، وذلك إذا اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة، يعني القاعدة العامة عندهم فيها شيء من الدخن، الأمر مبني على ما

يجزم به مضارعه، لو كان معربا، الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه، يعني تنظر في هذا الأمر، (اخش) ترده إلى المضارع ثم تدخل عليه حرفا جازما، يجزم بماذا؟ الجواب: هو الذي يكون بناء لفعل الأمر، لكن فيها شيء من الدخن، **[وَالأَمْرُ بِالْجَزْمِ لَدَى الْبَعْضِ ارْتَدَى]:** إذن هو مجزوم عند الكوفيين لأنه مقتطع من فعل مضارع، ف (اضرب) أصله (لِتَضْرِبْ) ثم حذفت اللام، والتاء على تعليل عندهم، ثم بقيت الضاد ساكنة، ولا يمكن الابتداء بالساكن فجيء بهمزة الوصل وحركت بالكسر (اضْرِبْ) صار نتيجة، (افْعَلْ) أصله (لِتَفْعَلْ) على كل هذا مذهب مرجوح، ودليل أنه مذهب مرجوح أن قولهم (اضرب) هذا فعل أمر مجزوم وجزمه السكون، ما العامل فيه؟ قالوا تلك اللام _ لام الأمر المحذوفة_، وهذا وجه الضعف فيه، لماذا؟ لأن الحرف _للاستطراد_ لأن الحرف من حيث هو حرف سواء كان هذا حرف جر أو نصب أو جزم عمله ضعيف لو كان ملفوظا به، فهو ملفوظ به وهو ضعيف؛ لأن الأصل أن الحروف لا تعمل، العمل إنما يكون للأفعال، ثم للأسماء التي فيها شبه بالأفعال، وأما الحروف فليس فيها شبه بالأفعال البتة إلا ما استثنى، مثل إن [١٤:٢٤:٠٠]..... ونحو ذلك، حينئذ نقول: لام الأمر لو لفظ بها إعمالها ضعيف، فكيف إذا حذفت؟! فمن باب أولى وأحرى.

[ثم المضارع الذي في صدره إحدى زوائد]: (نأيت، أنيت، فأذره) _يجوز الوجهان_، (نأيت، أنيت) هذا أولى، ثم للترتيب الذكري المضارع يعني الفعل المضارع، أراد أن يزيد علامة على ما سبق، ما سبق ذكر علامة أو علامتين، علامة خاصة وهي (السين وسوف) وعلامة مشتركة وهي (قد)، هنا زاد العلامة وهي (أنيت) بمعنى أنه يزداد عليه من أوله أحد حروف (أنيت)، الهمزة أو النون أو الياء أو التاء، حينئذ نقول هذا فعل مضارع، [ثم المضارع]: وحدّه أو حقيقته: "ما دل على حدث يقع في زمان التكلم أو ما بعده"، [الذي في صدره]: يعني في أوله، في أول ما ينطق به إحدى _ليس كلها وإنما واحد منها، [إحدى زوائد]: جمع زائدة، [نأيت]: يعني بعدت، أو [أنيت]: بمعنى أدركت، [فأذره]: فاء عاطفة زائدة، و[ادره]: يعني فاعلمه، من باب التميم، إذن من علامات كون الفعل فعلا مضارعا أن يوجد في أوله أحد الزوائد المجموعة في قولك (أنيت) وهي الهمزة والياء والنون والتاء، إذن

[زوائد] خرج بها ما إذا كانت هذه الحروف أصلية، (أَكَل) فعل مضارع في أوله إحدى حروف (أنيت) إذن فيه الهمزة، نقول هذه الهمزة أصلية، والشرط هنا أن تكون الهمزة زائدة، (تَقَل) أو (تَقَل) في أوله التاء، نقول هذه التاء أصلية، والشرط أن تكون زائدة، (نَعَس) في أوله النون، (يَفَع) في أوله الياء، نقول هذه كلها أصلية، والشرط أن تكون زائدة، حينئذ إذا تخلف هذا الشرط حكمنا عليه بكونه فعلا ماضيا، ينبغي أن يزداد على هذا القيد: (وأن تكون ذات معنى)، بمعنى أنها تدل على معنى، فحينئذ تكون الهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا، (ضرب) تزيد عليه الهمزة، تقول (أضرب)، صار فعلا مضارعا، الهمزة زائدة لأن أصله (ضرب) وليست أصلية، وهي بمعنى والمعنى هو المتكلم (أضرب) يعني أنا، إذن المتكلم سواء كان مذكرا أو مؤنثا، النون أن تكون النون للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه (نضرب) ومعني أشخاص، (نضرب) عظم نفسه، ثالثا: أن تكون الياء للغائب مطلقا _مفردا أو مثنى أو جمعا_، وكذا الغائبات رابعا: أن تكون التاء للمخاطب سواء كان مذكرا أو مؤنثا أو مثنى أو مجموعا أو دالا على الغائبة، (هند تكتب) هي، إذن (هي تكتب) التاء هنا دلت على الغيبة، أو الغائبتان (الهندان تكتبان) إذن الخلاصة أن (أنيت أو نأيت) إنما تكون علامة للفعل المضارع بشرطين: الأول: أن تكون زائدة لا أصلية، فإن كانت أصلية حينئذ يكون الفعل ماضيا، الشرط الثاني: أن تكون دالة على معنى، يعني واحدة من المعاني التي ذكرناها فيما سبق، حينئذ نحكم على الفعل بكونه مضارعا.

مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَدُ

وَحُكْمُهُ الرَّفْعُ إِذَا يُجْرَدُ

[وحكمه الرفع إذا يجرد]: والرفع يعني هو معرب لأنه قال الرفع، والرفع سبق معنا أنه نوع من أنواع الإعراب، إذن [وحكمه الرفع]: متى؟ قال [إذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد]، [وحكمه]: أي حكم الفعل المضارع من حيث الإعراب أو البناء، نقول هو معرب، [وحكمه الرفع]: إذن الرفع تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها، وهنا الفعل المضارع يرفع بالضمة، متى؟ إذا لم يكن من الأمثلة الخمسة، فإن كان من الأمثلة الخمسة حينئذ يرفع بالحرف وهو ثبوت النون، قال [إذا يجرد]: هذا قيد، [من ناصب]:

تقدم عليه، لأن هذا حال الناصب، إنما يتقدم، [وجازم]، [ك]: كقولك، [تسعد]: الكاف هنا دخلت على الفعل وهي حرف، فإما تكون (كقولك تسعد) أو (مثل تسعد)، تجعلها اسمية أو حرفية داخلية على اسم مقدر محذوف، هل هذا القيد جرد من ناصب وجازم يكفي لكونه مرفوعاً؟ هل يكفي؟ (ولم يتصل به شيء مما يوجب بناءه)، لا بد من هذا القيد، وإن جعله البعض أنه قيد باب التحصيل لكن المراد هنا الإعراب اللفظي، يعني الذي ينطق به، وأما المحلي هذا لم نتعرض له، [وحكمه الرفع إذا مجرد من ناصب وجازم كتسعد]: حينئذ (تسعد): (لن يسعد زيد)، (يسعد) فعل مضارع منصوب بـ (لن) ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، أسقط (لن تسعد) إذن هذا هو التجريد، لأنه إما أن يتقدم عليه ناصب (لن تسعد)، وإما أن يتقدم عليه جازم، إن تقدم عليه ناصب نصب، وإن تقدم عليه جازم جزم، أسقط هذين، حينئذ صار التجرد المراد به التعري، بمعنى خلو الفعل من أن يتقدمه ناصب أو جازم، وهذا يسمى عاملاً معنوياً، والعامل نوعان: (عامل لفظي، وعامل معنوي)، العامل اللفظي ما للسان فيه حظ، يعني ينطق به مثل الفعل، هذا عامل، (إن، ولم، وليس، إلى آخره) هذه كلها عوامل لفظية، اللسان له حظ فيه، بمعنى أنه ينطق به، العامل المعنوي عكسه— ما ليس للسان فيه حظ، أو ما ليس للسان فيه حظ، بمعنى أنه لا ينطق به، وهذا على الصحيح محصور في اثنين، الذي معنا التجرد لأنه عدم، والثاني سيأتينا في باب المبتدأ وهو الابتداء.

ثم قال المصنف—رحمه الله تعالى—: [باب نواصب المضارع]: لما قال لك [وحكمه الرفع إذا مجرد من ناصب وجازم]، متى نحكم عليه بكونه مرفوعاً؟ إذا تجرد عن الناصب، فالطالب لا يعرف النواصب، إذن لا بد من باب يبين لنا ماهي هذه النواصب، [باب نواصب المضارع]: أي هذا باب بيان النواصب، والنواصب جمع ناصبة، كلمة ناصبة، أو بمعنى لفظ ناصب المضارع، هذا من باب بيان الواقع فحسب، لماذا؟ لأنه لا ينصب من الأفعال إلا الفعل المضارع، وأما الماضي والأمر فلا دخل للنصب فيهما.

وَلَا مَ كَيْ لَأَمِ الْجُحُودِ يَا أَخِي	وَنَصَبُهُ بِأَنْ وَلَنْ إِذَنْ وَكَيْ
وَالْوَاوِ ثُمَّ أَوْ رَزِقْتَ اللَّطْفَا	كَذَلِكَ حَتَّى وَالْجَوَابُ بِالْفَا

[ونصبه]: أي الفعل المضارع، [بأن ولن إذن وكي]: النواصب، نواصب فعل المضارع

على نوعين:

- ما ينصب بنفسه، وهو أربعة: وهي المجموعة في الشطر الأول: [أن ولن إذن وكي]، وما ينصب بـ [أن] مضمرة بعد المذكورات الآتية، وهي ما عدا الأربعة الأولى: وهي [لام كي، ولام الجحود]، و البيت الثاني كذلك، هذه كلها نواصب، لكنها ليست ناصبة بنفسها وإنما المراد بها أنها تدل على أن [أن] بعدها مضمرة، ثم هذا الإضمار إما يكون على جهة الجواز وإما أن يكون على جهة الوجوب.

[ونصبه بأن]: يعني [أن] المصدرية، وهي أم الباب، حينئذ إذا وقع الفعل المضارع بعد [أن]

المصدرية حكمنا على الفعل المضارع بأنه منصوب بـ [أن]، وهي حرف مصدر ونصب واستقبال، حرف مصدر لأنها تؤول لما بعدها بمصدر، وحرف نصب لأنها تنصب الفعل المضارع، واستقبال لأنها مثل السين وسوف، السين وسوف ماذا تصنع مع الفعل المضارع؟ تدل على تأخير زمنه، كذلك أن تدل على تأخير زمن الفعل المضارع، {يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ}، {يريد الله أن} حرف مصدر ونصب واستقبال، {يخفف} هذا فعل مضارع، وإذا كان فعلا مضارعا ودخلت عليه [أن] حكمنا على الفعل المضارع بكونه منصوبا، ونصبه بالفتحة الظاهرة على آخره هنا، كذلك قوله تعالى: {وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي}، {أن} حرف مصدر ونصب واستقبال، و{يغفر} فعل مضارع دخلت عليه {أن} وهي ناصبة، حينئذ {يغفر} هذا منصوب بأن ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، {إِنِّي لَيَحْزَنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا}، {أن} حرف مصدر ونصب واستقبال، و{تذهبوا} أصلها {تذهبون}، إذن هو من الأمثلة الخمسة، حينئذ يكون فعل مضارعا منصوبا بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة، هذا {أن}.

{لن} حرف يفيد النفي والاستقبال، هذا بالاتفاق، يفيد النفي والاستقبال، يعني نفي

الحدث الذي دل عليه الفعل الذي دخلت عليه {لن}، والاستقبال مثل {أن}، {لن نبرح}، {نبرح} فعل مضارع ناقص دخلت عليه {لن}، و{لن} حرف يفيد النفي والاستقبال، إذن ما دل عليه {نبرح} منفي ولكنه منفي في المستقبل، حينئذ {نبرح} نقول فعل مضارع ناقص منصوب بـ

(لن)، ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، {لَنْ نُوْمِنَ لَكَ}، (لن) حرف نفي ونصب واستقبال، (نؤمن) فعل مضارع منصوب بـ (لن)، ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، {لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ}، (تنالوا) أصلها (تنالون)، حينئذ تذهب هناك، إذن النصب قد يكون بالفتحة وقد يكون بحذف النون، [إذن]: هذا الناصب الثالث الذي ينصب بنفسه، وهي حرف جواب وجزاء ونصب كذلك عند سيبويه ولكنها لا تنصب إلا بشروط ثلاثة:

-الأول: أن تكون في صدر الكلام، يعني أن يفتح بها الكلام لأنها جواب _حرف جواب_، يعني يقول لك (سأزورك إذن أكرمك)، (إذن) لا تقع في أول الكلام، لا تقع في أثناء الكلام، وإنما تكون في ابتداء الكلام أن تكون في صدر الكلام، أي في صدر جملة الجواب.

- الثاني: أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً، يعني يدل على الاستقبال، فإن دل على الحال رفع ما بعدها، لو قال له أنت _مثلاً حدثك شخص بحديث وقلت_ (إذن تصدق)، يكلمك في أمر ما وقلت له (إذن تصدق)، لا يجوز النصب هنا، لماذا؟ لأن الصدق إنما وقع جواباً لأمر وقع في الحال لا في المستقبل، لو قال: (سأزورك إذن أكرمك)، إذن متى؟ إذا حصلت الزيارة، وهي في المستقبل، وأما (تصدق) فهو الآن، إذن رفع الفعل بعدها.

- ثالثاً: أن لا يفصل بينهما بفاصل غير القسم، يعني يجب أن تكون [إذن] متصلة بالفعل المضارع، لا يجوز الفصل بينهما، استثنى بعض الأشياء لكن المشهور هو القسم، (إِذْنُ وَاللَّهِ تَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ)، (إذن والله نرمي)، نصب الفعل مع كونه ماذا؟ فصل بين إذن والفعل، لكن الفاصل ماهو؟ القسم، ماعدا القسم لا، إذن (ونرميهم) لا يصح، لماذا؟ لأن الفاصل هنا غير القسم، إذن ألا يفصل بينهما بفاصل غير القسم، نحو (إذن أكرمك) لا بد أن يكون متصلاً، وهذا مثال صدق فيه الشروط الثلاثة السابقة.

[كي]: هو الحرف الرابع والأخير الذي ينصب بنفسه، والمراد بها [كي] المصدرية، وهي حرف مصدر ونصب، وإنما تكون مصدرية لأنها قد تكون حرفاً ينصب بنفسه وقد تكون حرف جر، ولا يكون الحرف _من جهة واحدة_ حرف نصب وجزم مطلقاً، لا يمكن، لماذا؟ لأنه لو كان حرف جر لاختص بالأسماء ولا يدخل على الأفعال، (وبجروف الجر) قلنا هذه

خاصة بالأسماء، وما كان خاصا بالأسماء لا يدخل الأفعال البتة، حينئذ لو قيل بأن [كي] حرف جر، ثم نصب بها الفعل المضارع = لصار العامل الواحد ينصب ويخفض، هذا ممتنع!! إذن متى تكون مصدرية؟ نقول لها ضابط، وذلك إذا تقدمها لام التعليل لفظا أو تقديرا، (لفظا) بأن ينطق بها، أو (تقديرا) بأن تحذف وتنوى، إذا دخلت عليها اللام لفظا نحو {لِكَيْلَا يَكُونُ}، (لكيلا يكون)، (يكون) فعل مضارع منصوب بـ(كي)، هي نفسها مثل (أن، ولن، وإذن)، هي ناصبة بنفسها، وهي مصدرية، والذي دل على أنها مصدرية تقدم اللام عليها، واللام أكدت على أن (كي) هنا مصدرية وليست بحرف جر، كذلك أن تكون مقدر، نحو ماذا؟ نحو قولك (جِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي) بشرط أن تنوي أن الأصل (لكي) ثم حذفت اللام اكتفاء بـ (كي)، يعني تنويها، لابد من نيتها، فلو كان الكلام ابتداء (جِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي) حينئذ (كي) حرف جر، والفعل المضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد (كي)، إذن (كي) تكون مصدرية بشرط أن يتقدمها اللام لفظا أو تقديرا، فإن لم تتقدمها اللام لفظا أو تقديرا حينئذ يكون الفعل منصوبا بعدها بـ (أن) مضمرة وجوبا، ولا يمكن أن تكون هي بنفسها ناصبة، [أن، ولن، إذن، وكي].

ثم قال:

[وَلَامٌ كَيْ لَامٌ الْجُحُودُ]: يعني ينصب الفعل المضارع بلام [كي]، هذا على ظاهر ما في النظم، وهو مذهب الكوفيين، والصحيح أنه منصوب بـ [أن] مضمرة جوازا بعد لام [كي]، بمعنى أن لام [كي] — وهي لام التعليل تسمى لام [كي] — أضيفت إلى (كي) لأن (كي) تخلفها في التعليل، يعني (كي) تأتي تعليلية، واللام تأتي تعليلية، حينئذ لام التعليل إذا جاء بعدها فعل المضارع منصوبا، ما الناصب له؟ مذهب الكوفيين الناصب اللام بنفسه {لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ}، (تبين) فعل مضارع منصوب، ما الناصب له؟ على مذهب الكوفيين أن اللام بنفسها، ولذلك أطلقه الناظم تبعا لابن آجروم، والصحيح أن اللام ليست بناصبة وإنما الناصب مقدر بعد اللام، لأن تبين هذا هو الأصل، وهنا حكم التقدير أو الإضمار الجواز {لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ}، (ليعذب) = (لأن يعذب)، واللام هذه لا تكون ناصبة، لماذا؟ لأنها جارة تجر، مر معنا أن اللام تجر، (الْمَالُ لِرَيْدٍ) حينئذ كيف يكون العامل الواحد — لام

التعليل_ تجر وتنصب؟ هذا ممنوع ممتنع، حينئذ لابد من التقدير. **[وَلَامٌ كَيْ لَامٌ الْجُحُودُ]:**
 لام الجحود والجحود المراد به النفي مطلقا، وضابطها أنها المسبوقة بـ (ما كان، أو لم يكن)
 ينص عليها، بدلا من أن نقول كون المنفي نقول مسبوقة بـ (ما كان، ولم يكن)، **{لَمْ يَكُنِ**
اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ}، **{لم يكن الله ليغفر}**، **{يغفر}** فعل مضارع منصوب، ما الناصب له على مذهب
 الكوفيين؟ اللام نفسها، والصحيح أن الناصب أن مضمرة وجوبا، (أن) قد تكون مضمرة
 جوازا وقد تكون مضمرة وجوبا، على ماذا ترى هنا تكون مضمرة جوازا في موضع واحد وهي
 لام (كي) وما عداها، الآتى كله على الوجوب، إذن **{لم يكن الله ليغفر}** على الصحيح **{يغفر}**
 فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة بعد لام الجحود وهي اللام التي سبقها أو تقدمها (لم
 يكن)، **{وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ}**، **{ليعذبهم}** اللام هنا تسمى لام الجحود، بدليل
{وما كان}، إذن **{يعذب}** فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد لام الجحود التي
 تقدمها (ما كان).

[كَذَلِكَ حَتَّى]: على مذهب الناظم صاحب الأصل أنها ناصبة بنفسها، **{لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ**
عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى}، **{يرجع}** فعل مضارع منصوب بـ **{حتى}** عند الكوفيين،
 والصحيح أنه منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد **{حتى}**، لماذا؟ لأن **{حتى}** حرف جر تجر ما
 بعدها، **{حتى مطلع الفجر}** فلا تكون ناصبة بنفسها، حينئذ يكون الفعل منصوبا بـ (أن)
 مضمرة وجوبا بعد **{حتى}**، ويشترط في الفعل أن يكون مستقبلا، الذي تنصبه (أن) مضمرة
 بعد **{حتى}** أن يكون مستقبلا بالنسبة إلى ما قبلها، **[كذلك حتى]:** أي مثل ذلك، مثل لام
 (كي)، وما عطف عليه (حتى)، مثاله **{لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا}**، **{يرجع}** هذا
 في المستقبل، ودخلت عليه **{حتى}**، والنصب ليس بـ **{حتى}** وإنما هي دليل على أن الفعل قد
 أضمرت (أن) قبله، يعنى هي أشبه ما يكون بعلامة على أنّ (أن) مضمرة بعد ذلك الدليل.

[وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ]: هذه العبارة مقلوبة والأصل (والفاء والواو الواقعتان في الجواب)

لأن الناصب على مذهب المصنف هو الفاء والواو لا الجواب، والمراد بالفاء _حذف الهمزة هنا
 إما على لغة بعضهم (قول بعضهم) من باب الضرورة_ يفترض في هذه الفاء أن تكون للسببية،
 ولذلك قال بعد فاء السببية وبعد واو المعية، إذن لابد من هذين القيدتين، يشترط في الفاء أن

تكون للسببية بأن يكون ما بعدها مسببا عما قبلها مع وقوعها في جواب النفي أو الطلب، يعني فاء السببية تكون ناصبة للفعل المضارع إذا وقعت في جواب النفي أو الطلب إما هذا أو ذاك، وكذلك واو المعية تكون ناصبة للفعل المضارع متى؟ إذا وقعت جوابا للطلب، جوابا للنفي أو الطلب، فالنفي بالسببية _ الفاء _ مثل ماذا؟ { لا يقضى عليهم فيموتوا }، إذن (لا يقضى عليهم فيموتوا) فما بعد الفاء مسببا عما قبلها، وهنا وقعت الفاء في جواب النفي لا، يعني تقدمها النفي (لا يقضى عليهم فيموتوا)، إذن (يموتوا) فعل مضارع منصوب بفاء السببية على مذهب الناظم، ونصبه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة، وعلى الصحيح (يموتوا) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية، (ما تأتينا فتحدثنا)، (ما) هذه نافية، (فتحدثنا) يعني التحديث سبب أو مسبب عما قبله، يعني الإتيان سبب لا يمكن أن يتعدد قبل أن يأتي، إذن إتيانك سبب في وجود الحديث، (ما تأتينا فتحدثنا) إذن هذه فاء السببية وقعت في جواب النفي فحينئذ يكون الفعل المضارع بعدها منصوبا بها على مذهب الناظم، وعلى الصحيح بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية، وأما الطلب فإنه يشمل ثمانية أمور مذكورة بالأمثلة والإعراب عندكم، مجموعة في قول الناظم: (مُرْ وَادْعُ وَأَنَّهَ وَسَلْ وَاغْرُضْ لِحَضْرَتِهِمْ تَمَنِّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفِي قَدْ كَمُلَا)، (الأمر) هذا الأول، الطلب، الأمر، مثاله: (يا ناق سيرني عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحنا)، (يا ناق سيرني) هذا فعل أمر، (فنستريحنا)، إذن الاستراحة تكون متى؟ مسببة على السير، إذن هذه الفاء تسمى فاء السببية، وقعت في جواب الطلب، ما نوعه؟ أمر، إذن نقول الأمر تقدم، حينئذ جاءت فاء السببية وما بعدها، الفعل المضارع يكون منصوبا بها أو بأن مضمرة على الصحيح وجوبا بعدها، (والنهي): كقوله تعالى: { **وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي** }، (فيحلّ) هذه الفاء فاء السببية، (يحلّ) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد فاء السببية لوقوعه في جواب النهي، (والتحضيض): كقوله تعالى: { **لَوْلَا** أَخْرَجْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ }، (لولا) حرف تحضيض، (فأصدق) إذن التأخير سبب لوقوع الصدقة، إذن هذه الفاء _ فاء السببية _ وقعت في جواب التحضيض، (فأصدق) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة في جواب التحضيض، (والتمني): { يا ليتني كنت معهم فأفوزَ }، (فأفوزَ) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية

الواقعة في جواب التمني، (والترجي): كقوله تعالى: **{لعلني أبلغ الأسباب أسباب السماوات فأطلع}**، **(لعلني)** هذا الترجي، **(فأطلع)** إذن ما بعد الفاء مسبب عما قبلها، (فأطلع) الفاء هذه فاء السببية، و**(أطلع)** فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الترجي، (والدعاء): كقول الشاعر: (رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن)، (فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن)، (رب وفقني) هذا فعل أمر في الأصل لكنه يسمى الدعاء، (فلا أعدل)، الفصل بين فاء السببية والفعل بـ (لا) وهو حرف النفي— هذا لا يضر، (الاستفهام): كقوله: (هل تعرفون **لُبْنَانِي** فأرجو أن .. آخر البيت)، (هل تعرفون)، (هل) هذا استفهام، (فأرجو) إذن هذه فاء السببية، (أرجو) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام، (والعرض): (يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمع)، (فتبصر) نقول هذه الفاء هي فاء السببية، و**(تبصر)** فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة في جواب العرض، إذن هذه ثمانية مواضع، مع النفي تكون تسعة، **(مُرْ وَأَنَّهُ وَاذُعْ وَسَلْ وَاغْرَضْ لِحُضْبِهِمْ تَمَنَّ وَأَرْجُ كَذَاكَ النفي قد كُملاً).**

مثل فاء السببية واو المعية قد تقع بعد النفي، كقوله تعالى: **{ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين}**، **(ويعلم)** فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد واو المعية الواقعة في جواب النفي، **{يا ليتنا نرد ولا نكذب}**، **{القصر بـ (لا) لا يضر الواو— الواو واو المعية هنا—}**، (نكذب) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد واو المعية الواقعة في جواب التمني، وهكذا نقول في بقية الأمثلة.

إذن الفاء والواو دليلان، فاء السببية وواو المعية دليلان على أن الفعل المضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد فاء السببية والواو، وهذا على الصحيح وهو مذهب البصريين، أما مذهب الناظم فالفاء بنفسها هي الناصبة، وهو مذهب مرجوح لأنها عاطفة، وكذلك واو المعية هي عاطفة فلا تكون ناصبة بنفسها البتة، [ثم]: للترتيب الذكري، [أو]: يعني (أو) تكون ناصبة بنفسها، والصحيح أنها ليست ناصبة بنفسها، بل (أن) مضمرة وجوبا بعدها، (أو) التي بمعنى (إلى) أو (إلا)، لأن أو هذه تأتي عاطفة تفيد الإباحة وتفيد .. وإلى آخره،

والمراد هنا (إلى)، (لألزمنك أو تقضيي)، (تقضيي) فعل مضارع منصوب، ما الناصب له؟ قال الكوفيون: (أو) هي ناصبة، إذن منصوب بـ (أو)، ولكن في الصحيح ليس منصوبا بـ (أو)، منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد (أو)؛ لأن (أو) تأتي للعطف، وإذا كانت عاطفة حرف العطف لا ينصب، وإنما يفيد الاشتراك مابعد ما قبله، وهنا (لألزمنك أو تقضيي) يعني (إلى أن تقضيي حقي)، إذن أو هنا بمعنى إلى، (لأقتلن الكافر أو يسلم)، (أو يسلم) بالنصب، إذن (يسلم) فعل مضارع منصوب بـ (أو) على مذهب الناظم، ومنصوب بـ (أن) مضمرة وجوبا على الصحيح بعد (أو)، إذن (لأقتلن الكافر أو يسلم) = (إلا أن يسلم) أو (إلى أن يسلم)؟ ها؟ (إلى أن يُسَلِّم)؟ يعني تذبح وتذبح وتذبح حتى يسلم؟ إذن (إلا أن يسلم)، إذن (أو) تأتي بمعنى (إلى) وتأتي بمعنى (إلا)، وتكون (أن) مضمرة بعدها وجوبا، [رزقت اللطف]: يعني التوفيق والعصمة للتمتة.

إذن النواصب نوعان: (ما ينصب بنفسه)، وهو: "أن، ولن، وإذن، وكى" وعرفنا المعاني والأمثلة، (ما ينصب بأن مضمرة)، وهذا على قسمين: (جوازا)، وهو: "لام كي" فقط، و(وجوبا)، وهو: ما عدا لام كي، يعني "لام الجحود، وحتى، والفاء والواو_الواقعتان في جواب النفي والطلب_، وكذلك أو".

[بَابُ جَوَازِمِ الْمَضَارِعِ]: [جوازم]: جمع جازم، يعني لفظ جازم أو كلمة جازمة، والمضارع هنا لبيان الواقع، يعني لا يجزم إلا الفعل المضارع.

بَلَمْ وَلَمَّا وَأَلَمْ أَلَمَّا	وَجَزْمُهُ إِذَا أَرَدْتَ الْجَزْمًا
فِي النَّهْيِ وَالذُّعَاءِ نَلْتِ الْأَمَلًا	وَلَامِ الْأَمْرِ وَالذُّعَاءِ ثُمَّ لَا

الجوازم نوعان: ما يجزم فعلا واحدا وما يجزم فعلين.

- ما يجزم فعلا واحدا: أربعة أدوات أو أربعة حروف، وهي: "لم، ولما، ولأم الأمر والدعاء_ هي شيء واحد_، ولا_ في النهي والدعاء_ هذه أربعة، هذه تجزم فعلا مضارعا واحدا فقط.

- وما يجزم فعلين اثنين سيأتي في الأبيات الآتية:

[وَجَزْمُهُ]: أي الفعل المضارع، **[إذا أردت الجزماً]:** من باب التتميم؛ لأن الفعل المضارع إذا سبقه جازم تعين أن يؤثر العامل، فلا بد من التأخير، **[إذا أردت الجزماً]:** الألف هذه للإطلاق، **[بلم]:** (جزمه بلم) مبتدأ وخبر، إذن (بلم) هذا خبر، يعني متعلق بمحذوف خبر، **[بلم]:** يعني كائن بلم، و(لم) حرف نفي وقلب وجزم، جزم واضح لأنها تجزم، قلب، ماذا قلبت؟ قلبت زمن فعل المضارع من الحال والاستقبال إلى الماضي، (لم يأكل عمرو)، متى؟ في الماضي، و(يأكل) فعل مضارع زمنه الحال أو الاستقبال، نقول: الفعل المضارع "ما دل على حدث يقع في زمن التكلم أو بعده"، إذن لا يدل على الماضي، إذا دخلت (لم) على الفعل المضارع قلبته، حصل انعكاس _انقلاب_ يعني بدلا من أن يدل على الحال أو الاستقبال دل على الماضي، (لم يأكل عمرو) يعني في الماضي، ولذلك انتقد الحريري في الملحة بأن جعل (أمس) علامة على الفعل الماضي؛ لأنه غلط، لماذا؟ لأن (أمس) تقول (قام عمرو أمس) صح التركيب، (لم يأكل عمرو أمس) صح التركيب، إذن تدخل (أمس) مع التركيب يكون الفعل مضارعا، كما أنها تكون في الفعل الماضي، إذن الحاصل أن (لم) تقلب الفعل المضارع بدلالته على زمن الحال والاستقبال إلى الماضي، ونفي لأنها تنفي وقوع الحدث، (لم يأكل) إذن نفي وقوع الحدث، **[بلم]:** { **لَمْ يَلِدْ** }، **(يلد)** فعل مضارع مجزوم بلم وجزمه سكون آخره، **[ولما]:** أختها _نظيرتها_ حينئذ **(لم ولما)** أختان، كل منهما حرف نفي وقلب وجزم، بينهما فروق موجودة في الشرح المطول، **{ بل لما يذوقوا عذاب }**، **(لما)** حرف نفي وقلب وجزم، **(يذوقوا)** فعل مضارع مجزوم بلما وجزمه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة، إذن (لم) جازمة و(لما) مثلها.

[وَأَمَّ أَلَمًا]: هي **(لم) و(لما)**، دخلت عليهما همزة التقرير، (ألم نشرع) أصلها (لم نشرع)، (ألم نشرع) أريد بالهمزة هنا التقرير، فهي عينها، (ألما يقيم زيد) كذلك هي (لما).

[وَلَامِ الْأَمْرِ وَالِدُعَاءِ]: وهذه تسمى اللام الطلبية، **[لام الأمر والدعاء]:** الطلب إما أن يكون من أدنى إلى أعلى، وإما أن يكون من أعلى إلى أدنى، قالوا إن كان من أدنى إلى أعلى فهو طلب، لكنه يسمى ماذا؟ يسمى دعاء، إذا كان من أدنى إلى أعلى، **{ ليقض علينا ربك }** أيضا هذا من أدنى إلى أعلى، فهذه اللام لا نسميها لام الأمر وإنما نسميها لام

الدعاء، **{ لينفق ذو سعة }** هنا من أعلى _أمر الرب جل وعلا_ الأدنى البشر، إذن تسمى لام الأمر، إذن لام الأمر والدعاء شيء متحد، وإنما المراعي فيه المخاطب _يعني التقسيم_ هنا من باب الأدب فقط، وإلا هو عينه، **[ولام الأمر والدعاء]**: يعني اللام الطلبية، لام الأمر كقوله تعالى: **{ لينفق }**، (ينفق) فعل مضارع مجزوم بلام الأمر وجزمه سكون آخره، والدعاء يعني لام الدعاء **{ ليقض }**، (يقض) فعل مضارع مجزوم بلام الدعاء وجزمه حذف حرف العلة، **[ثم]**: للترتيب الذكري، **[لا]**: طلبية كذلك، وتكون في النهي والدعاء، وكذلك هنا الطلب بالترك والعدم إما أن يكون من أعلى إلى أدنى، وإما أن يكون من أدنى إلى أعلى، حينئذ إذا كان من أعلى إلى أدنى يسمى نهياً، ولذلك قال: (في النهي)، وإذا كان من أدنى إلى أعلى يسمى دعاء، **{ لا تحزن إن الله معنا }** هذه لا ناهية، **(تحزن)** فعل مضارع مجزوم بلا وجزمه سكون آخره، **{ ربنا لا تؤاخذنا }**، **(تؤاخذ)** الذال ساكنة، و**(لا)** هذه **(لا)** الدعائية، هي **(لا)** الناهية لكنها أدباً تسمى **(لا)** الدعائية، [نلت الأمل]: يعني ما تؤمله وترجوه، إذن هذا في هذين البيتين ضمنا، ضمتهما ما يجزم فعلا واحداً، وهو أربعة أشياء: "لم، ولما، ولام الأمر والدعاء، ولا في النهي والدعاء"، ثم قال:

وَأَنَّ وَمَا وَمَنْ وَأَنْ مَهْمَا	أَيِّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْمَا
وَحَيْثُمَا وَكَيْفَمَا ثُمَّ إِذَا	فِي الشَّعْرِ لَا فِي النَّثْرِ فَادِرِ الْمَأْخِذَا

هذه الأدوات تجزم فعلين، ولذلك نقول أدوات لأن منها ما هو حرف ومنها ما هو اسم، فهذه الأدوات تجزم فعلين، يسمى الأول منهما فعل شرط ويسمى الثاني منهما جواب الشرط، حينئذ لا بد من اثنين، وكل منهما مجزوم إما لفظاً وإما محلاً، وذكر الناظم هنا إحدى عشرة أداة، وهي قسمان حرف واسم، قال: **[وإن]**: وهي حرف باتفاق، وهي أم الباب، **{ إن يشأ يذهبكم }**، هنا ذكر فعلين بعد **(إن)**، حينئذ **(إن)** هنا وضعت لمجرد التعليق، ولذلك علق الجواب بالشرط، لو قيل (إن جاء زيد أكرمته) ماذا أفادت (إن)؟ أفادت ترتب الثاني على الأول، هذا معنى الجواب، (فعل الشرط) (جواب الشرط)، إذن متى يحصل جواب الشرط؟ إذا تحقق فعل الشرط، هذا هو الأصل، قد يكون معك وقد يكون معي،

لكن هذا هو الأصل، (إن جاء زيد أكرمته)، {إن يشأ يذهبكم}، (إن) حرف شرط مبني على السكون، (يشأ) فعل مضارع، فعل الشرط_ هكذا تعربه_ مجزوم بـ (إن) وجزومه سكون آخره، (يذهبكم) هذا فعل مضارع، جواب الشرط مجزوم، بماذا؟ مجزوم بـ (إن)، لأن (إن) جازمت (يشأ) وجزمت (يذهب)، إذن جازمت الفعلين معاً، إلا أن_ كلا منهما_ أحدهما فعل_ يعنى_ يثبت أولاً ثم يأتي الجواب مبيناً له، إذن [وإن]: عرفنا المثال قوله تعالى: {إن يشأ يذهبكم}، هنا (إن) جازمت الفعلين (يشأ) وهو فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن، و(يذهب) كذلك فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن، حينئذ عملت في الفعلين، [وإن]: هنا، ومثلها (إذما) وضعت لمجرد التعليق، يعنى لا تدل لا على زمن ولا على مكان ولا على ..[١٨:٠٤:٠١]..، [وإن وما]: وهي وضعت للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضمن معنى الشرط، هذا مشهور عند النحاة، مثاله قوله تعالى: {وما تفعلوا من خير يعلمه الله}، (وما) هذه شرطية، (تفعلوا)_ فعل مضارع_ فعل الشرط مجزوم بـ (ما) وجزومه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة، (يعلمه) _فعل مضارع_ جواب الشرط مجزوم بـ (ما) وجزومه سكون آخره، [وإن و ما ومن]: وهي وضعت للدلالة على من يعقل، لو قيل من يعلم هو أولى، {من يعمل سوءاً يجز به}، (من يعمل) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بـ (من) وجزومه سكون آخره لأنه صحيح الآخر، (يجز) فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بـ (من) وجزومه حذف حرف العلة، (يجزى) هذا الأصل، (يجز) إذن حذف حرف العلة، إذن عرفنا أن (من) وضعت للدلالة على من يعقل، والأولى أن يقال من يعلم، [وأنى]: وهي وضعت للدلالة على المكان، (فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها)، (أنى) هذه أداة شرط، (تأتها) (تأتى) هذا الأصل، إذن_ فعل مضارع_ فعل الشرط مجزوم بـ (أنى) وهي دالة على المكان، وجزومه حذف حرف العلة، (تلتبس) _فعل مضارع_ جواب الشرط مجزوم بـ (أنى) وجزومه سكون آخره.

[مهما]: هذه على الصحيح هي اسم، ثم خلاف فيها والصحيح أنها اسم، ولذلك الأدوات هذه تنقسم إلى أربعة أقسام، منها ما هو حرف باتفاق، وهو (إن)، ومنها ما هو

مختلف فيه هل هو حرف أو اسم، والصحيح أنها حرف، وهو **(إذما)**، والثالث ما هو مختلف فيه هل هو اسم أم حرف والصحيح أنه اسم، وهو **(مهما)**، الرابع ما هو اسم باتفاق ما عدا هذه المذكورات، يعني ما عدا (إن، ومهमा، وإذما) فهي أسماء باتفاق، إذن هذه الأدوات من حيث الاسمية والحرفية على أربعة أقسام، منها ما هو حرف باتفاق وهو (إن)، منها ما هو القسم الثاني _ ما اختلف فيه هل هو حرف أو اسم، فيه خلاف والصحيح أنه حرف، وهو **(إذما)**، والثالث كذلك اختلف في تسميته وحرفيته والصحيح هو اسم، وهو **(مهما)**، والرابع وهو اسم باتفاق وهو ما عدا هذه المذكورات، إذن (إن) حرف باتفاق، (ما، من، أني) اسم باتفاق، (مهما) فيه خلاف والصحيح أنها اسم، (مهما)، مثاله: **{ مهما تأتتا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين }**، **(مهما)** هذه اسم شرط، **(تأتتا)** (تأت) _ فعل مضارع _ فعل الشرط مجزوم بـ (مهما)، أين الجواب؟ **{ فما نحن لك بمؤمنين }**، الجملة واقعة في جواب الشرط، فالفاء هذه واقعة في جواب الشرط، وهي مثل (ما) يعني في الدلالة على ما لا يعقل، **[أيّ]**: يعني (وأيّ) وهي بحسب ما تضاف إليه، إن أضيفت إلى المكان فهي مكانية، وإن أضيفت إلى الزمان فهي زمانية، وإن أضيفت إلى من يعقل فهي لمن يعقل، وإذا أضيفت لمن لا يعقل فهي لما لا يعقل، وإذا أضيفت للمصدر فهي مصدرية، إذن بحسب المضاف إليه، إذا أضيفت للمكان فهي مكانية، حينئذ تتنوع بتنوع المضاف إليه **{ أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى }**، **(أيّاً)** هذا بالنصب، **(ما تدعوا)**، **(ما)** هذه زائدة، **(تدعوا)** فعل مضارع مجزوم بـ **(أيّ)** وجزمه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة، (فله الأسماء الحسنى)، (له) خبر مقدم، و(الأسماء) مبتدأ مؤخر، و(الحسنى) صفة، والجملة في محل جزم جواب (أيّ)، والفاء هذه واقعة في جواب الشرط، **[أيّ متى]**: يعني (ومتى)، وهي وضعت للدلالة على الزمان، (متى) أضع العمامة (تعرفوني)، (متى) شرطية، (أضع) فعل مضارع مجزوم بـ (متى) وجزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، (أضع ال)، (أضع العمامة)، (تعرفوني) _ فعل مضارع _ جواب الشرط مجزوم بـ (متى) وجزمه حذف النون، كيف حذف النون؟ هي موجودة، (تعرفوني) الأصل (تعرفوني) إذن نون الرفع محذوفة، والنون هذه المذكورة ليست هي نون الرفع، وإنما جيء بها لتقي الفعل الكسرة، (وقبل يا

النفس مع الفعل التزيم نون وقاية وليسي قد نُظِمَ)، هذه مثلها، ومنها **{وما خلقت الجن والإانس إلا ليعبدون}**، اللام هذه لام التعليل، وعرفنا أن الفعل المضارع بعده يكون منصوبا بأن مضمرة جوازا، **(يعبدون)** النون هذه موجودة، قل: لا، ليست هي نون الرفع، نون الرفع حذفت للنائب وهذه النون موجودة وهي لتقي الفعل الكسرة، والأصل (ليعبدوني)، حذفت النون الأولى وهذه مثلها، **[أي متى أيان]**: يعني (وأيان)، وهي كذلك تدل على الزمان، (فأيان ما تعدل به الريح تنزل)، (تعدل، تنزل)، (أيان) اسم شرط، و(ما) هذه زائدة، و(تعدل) _ فعل مضارع _ فعل الشرط مجزوم ب (أيان) وجزمه سكون آخره، (تنزل) نقول هذا _ فعل مضارع _ جواب الشرط مجزوم وجزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي، **[أيان أين]**: يعني (وأيان)، وهي مثل (أن) في الدلالة على المكان، **{أينما تكونوا يدرككم الموت}**، **(أينما تكونوا)**، **(أين)** نقول هذه أداة شرط، **(تكون)** _ فعل مضارع _ فعل الشرط مجزوم ب (أين) وجزمه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة، **(يدرككم)** _ فعل مضارع _ جواب الشرط مجزوم ب (أينما) وجزمه سكون آخره، **[إذما]**: هذه واجبة الاتصال ب (ما)، قلنا مختلف فيها هل هي حرف أم اسم، والصحيح أنها حرف، حرف **(إذما)** كما قال ابن مالك _ رحمه الله تعالى _، (وإنك إذما تأت ما أنت أمر به تلف من إياه تأمر آتيا)، (وإنك إذما تأت)، (تأتي) هذا هو الأصل، إذن **(إذما)** هكذا تقول أداة شرط، (تأت) _ فعل مضارع _ فعل الشرط مجزوم ب (إذما) وجزمه حذف حرف العلة، (تلف) _ فعل مضارع _ جواب الشرط مجزوم ب **(إذما)** وجزمه حذف حرف العلة، كذلك.

ثم قال: **[وحيثما وكيفما]: (حيثما)** هذه واجبة الاتصال ب (ما)، وهي مثل أين، يعني تدل على المكان، (حيثما تستقيم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان)، (حيثما) أداة شرط، (تستقيم) _ فعل مضارع _ فعل الشرط مجزوم ب (حيثما)، (يقدر) _ فعل مضارع _ جواب الشرط مجزوم ب (حيثما)، إذن وجزم كل منهما السكون الظاهر، **[وكيفما]: (كيف)** زيدت عليها (ما)، هذه يجزم بها الفعل المضارع عند الكوفيين فقط، أما البصريون فيمنعون _ بمنعون الجزم بها _، (كيفما تجلس أجلس)، (كيفما) أداة شرط، (تجلس) _ فعل مضارع _ فعل

الشرط مجزوم بكيفما وجزمه سكون آخره، (أجلس) _ فعل مضارع _ جواب الشرط مجزوم بـ (كيفما) وجزمه سكون آخره، **[ثم إذا في الشعر]**: جاء بـ (ثم) الدالة على التأخير لأن (إذا) مختلف فيها، ثم إذا قيل بجزمها بأنها تجزم فإنما تجزم في الشعر خاصة، يعني لا في النثر، وإن كان كذلك فهو ضعيف، إذن (إذا) مختلف فيها هل هي جازمة أم لا؟ إن سلمنا بأنها جازمة فهي تجزم في الشعر خاصة لا في النثر، **[ثم إذا في الشعر لا في النثر فآذر المأخذ]**: يعني المأخذ الذي يؤخذ _ أو المحل الذي يؤخذ منه _ الحكم، وهو لسان العرب، لأن الحكم بكون الشيء جازما كالحكم بنواقض الوضوء ومفسدات الصلاة ومبطلات الصوم، بمعنى أنه موقوف على السماع، فليس للاجتهاد مجال في كون هذا الشيء ناقضا للوضوء، لا بد من السماع، هنا كذلك كونه يعمل أو لا يعمل لا بد من السماع، واللغة العربية من حيث العموم في التقييد والتأصيل مبناها على السماع، إذن (إذا) في الشعر لا في النثر، (وإذا تصبك خصاصة فتحمل)، فتجمل، (إذا) أداة شرط، (تصبك)، (تصب) إسكان الباء، (تحمل) نقول هذا جواب الشرط _ إن سلمنا بهذا _، إذن هذه إحدى عشرة أداة، وهي قسمان: حرف واسم.

بقي مسألة، وهي أن فعل الشرط الأصل فيه أن يكون فعلا مضارعا _ هذا الأصل _، الفعل والجواب، لكن قد يكون فعلا ماضيا؛ فيكون في محل جزم، وحينئذ إما أن يكونا مضارعين أو يكونا ماضيين أو يكون الأول ماضيا والثاني مضارعا أو بالعكس، الأحوال أربعة، **{إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم}**، تطابقا في ماذا؟ في الفعل الماضي، (إن) هذه شرطية، (أحسنتم) نقول هذا فعل ماض، (أحسنتم لأنفسكم) وهذا فعل ماض، **{وإن تعودوا نعد}**، (تعودوا نعد) كل منهما فعل مضارع، وهذا هو الأصل، **{من كان يريد حث الآخرة نرد له في حثه}**، الأول فعل ماض والثاني فعل مضارع، (من كان)، (كان) فعل ماض، (نرد له في حثه) حينئذ وقع الجواب فعلا مضارعا ووقع فعل الشرط فعلا ماضيا، (من يقيم ليلة القدر غفر له)، هذا مختلف فيه هل هو موجود أم لا، والصحيح موجود بهذا النص، (من يقيم) فعل الشرط جاء فعلا مضارعا، (غفر له) جاء ماضيا.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ما الفرق بين حتى الناصبة والجارّة؟

إذا وجدت بعدها فعلا منصوبا فاعلم أنّها ناصبة، ليس بنفسها وإنما دلت على أن (أن) مضمرة بعدها.

المتفق على أنّها أسماء من أدوات الجزم، كيف سوغ لها أن تكون عوامل لما بعدها؟ قضية العامل هذه تركناها عمداً، ولذلك ترجع إلى المطول فصلناها، لأن العامل المراد به المقتضي، فمتى ما اقتضى اللفظ شيئاً آخر ليتم معناه عمل فيه، ولذلك نقول (غلام زيد)، (غلام) هذا عامل، وهو مضاف، عمل الجرّ في (زيد)، كيف عمل وهو جامد؟ وهو اسم؟ نقول: لكونه يقتضي، يعني لا يتم معناه إلا بالمضاف إليه، على كلّ عامل، وإن كان الأصل في الفعل أن يكون عاملاً، والاسم ما أشبهه لكن مبناها على الاقتضاء.

كل الجوازم تنقسم إلى ما يجزم فعلاً مضارعاً واحداً، وما يجزم فعلين، ف (ما) هي جازمة لفعل واحد، وما معنى كل واحد منهما؟

طيب، والله أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه، أما بعد:
 بعض الطلبة في البيت السابق الذي شمل مع الطلب (مُرْ وَأَنْتَ وَادْعُ وَسَلِّ وَأَعْرِضْ لِحِضِّهِمْ
 تَمَنَّ وَأَرْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلًا)، (مُرْ) هذا الأمر، (وَأَنْتَ) هذا النهي، (وَادْعُ) دعاء، (وَسَلِّ)
 والسؤال استفهام، (وَأَعْرِضْ) للعرض، (لِحِضِّهِمْ) هذا التحضيض، (تَمَنَّ) هذا التمني، (وَأَرْجُ)
 هذا الرجاء، (كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلًا).

قال الناظم رحمه الله تعالى: **[المَرْفُوعَاتُ مِنَ الْأَسْمَاءِ]:**

قوله: **[المرفوعات]:** هذا جمع (مرفوع) بمعنى لفظ مرفوع، أو جمع (مرفوعة) بمعنى كلمة
 مرفوعة، والمرفوع هو: "ما اشتمل على علم الرفع من الضمة وما ناب عنها"، يعني أين يوجد
 الرفع؟ مثلاً تقول (جَاءَ زَيْدٌ)، (زَيْدٌ) سبق أنه معمول، و(جَاءَ) عامل، والعمل هو الرفع،
 حينئذ ما هو المرفوع هنا؟ (زَيْدٌ)، إذن نريد المحالَّ التي إذا وجد فيها الاسم حكمنا عليه بأنه
 مرفوع، إذن: "الذي اشتمل على علم الرفع من الضمة وما ناب عنها هو المرفوع"، أشبه ما
 يكون بمنزلة، فنقول مثلاً كمثال: (الفاعل)، (الفاعل) هذا منزلة متى ما حل فيها اسم من
 الأسماء حكمنا عليه بأنه مرفوع بالضمة أو ما ناب عنها، **[المرفوعات من الأسماء]:** (من
 الأسماء): هذا قيد لبيان الواقع، بالاستقراء والتبعية (المرفوعات سبعة): (الفاعل، والمفعول
 الذي لم يُسَمَّ فاعله، المبتدأ وخبره) هذه أربعة، (اسم "كان" وأخواتها) هذا الخامس، (خبر
 "إن" وأخواتها) هذا السادس، (التابع للمرفوع) هذا السابع، هذه سبعة، وعند التفصيل
 (التابع للمرفوع) يشمل أربعة أشياء: (النعته، والعطف، والتوكيد، والبدل)، هذه كلها ستأتي
 مفردة باباً باباً؛ لأن إتقانها شرط في تحقق علم النحو عند طالب العلم، والذي لا يميز
 الفاعل عن المفعول عن التمييز عن البدل عن النعت = حينئذ لا يمكن له أن يعرب، ومعرفة
 المسائل التي تتعلق تحت كل باب هي القواعد التي يعنون لها بقواعد النحو أو أصول النحو،
 كمعرفة حقيقة الفاعل مثلاً، وحقيقة المبتدأ، وحقيقة الخبر، بمعنى أنك تجعل قاعدة، متى ما
 تحققت بأوصافها أو شروطها الوجودية والعدمية حينئذ حكمت على الشيء بكونه فاعلاً.

[بَابُ الْفَاعِلِ]: هذا أول المرفوعات، قدمه لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور، وذكر حكمه وحدّه وأنه ينقسم إلى قسمين، وأهم شيء في هذا الباب هو معرفة حقيقة الفاعل، ثم أنواعه، أو أحكامه التي تتعلق به، هذه قد يوجد شيء منها في هذا الكتاب، وقد يترقى الطالب إلى ما هو أوسع منه.

إِلَيْهِ فِعْلٌ قَبْلَهُ قَدْ وَجَدَا

الْفَاعِلِ اَرْفَعُ وَهُوَ مَا قَدْ أُسْنِدَا

في هذا البيت ذكر حكم الفاعل، وذكر حقيقته، وقدم الحكم على الحقيقة، وهو خلاف المشهور؛ إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فالأصل أن يعرف الفاعل ثم يقال: وحكمه الرفع، ولكن صنيعه أولى من صنيع صاحب الأصل، لأنه قال: هو الاسم المرفوع، يعني أدخل الحكم في الحد، وهذا فيه شيء من الفساد، لماذا؟ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، حينئذ الأحكام لا تدخل الحدود البتة، (وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْذُودِ .. أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ).

[الْفَاعِلِ اَرْفَعُ]: (الفاعل) قدمه على قوله (اَرْفَعُ) وهو مفعول به، (الفاعل) مفعول به، و(اَرْفَعُ) هذا فعل الأمر مبني على السكون، الفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، (ارفع) (الفاعل) سواء كان لفظا _يعنى رفعه ملفوظا به_، أو مقدرًا، أو محلاً إذا كان في المبنيات، ولذلك تقول: (جاء زيد والفتى وحذام)، (جاء زيد)، (زيد) فاعل مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره) و(الفتى) هذا ليس بفاعل، لكن نقول (وجاء الفتى) حينئذ (الفتى) صار فاعلاً مرفوعاً ورفعه ضمة مقدرة على آخره، (إذا قالت حذام)، (حذام) فاعل، كيف يكون فاعلاً وهو مخفوض؟ نقول هو ليس بمخفوض، هذا الكسر كسر بناء، حينئذ نقول: (حذام) اسم مبني على الكسر في محل رفع فاعل.

إذن: (ارفع) لفظاً أو تقديراً أو محلاً، فيشمل الأنواع الثلاثة سواء كان بحركة أو بحرف، تقول (جاء الطالبان)، (الطالبان) هذا فاعل مرفوع ورفعه الألف لأنه مثني، (جاء الزيدون)، (الزيدون) فاعل مرفوع ورفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم، إذن قد يكون الفاعل مفرداً مذكراً

أو مؤنثا، وقد يكون جمعا، وقد يكون مثنى، وحكمه الرفع، ثم عَرَفَهُ بقوله: **[وهو ما قد أسندا إليه فعل قبله قد وجدا]: [ما]:** اسم موصول بمعنى الذي، وهو مبهم ويفسر بالاسم، يعني كأنه قال: **[وهو]** أي الفاعل **[اسم]**، خرج الفعل، فلا يكون الفاعل فعلا، يعني لا يقع الفعل في منزلة ومرتبة الفاعل، خرج الحرف، فالحرف لا يكون فاعلا البتة، إذن إذا كان كذلك حينئذ اختص هذا الوصف بالاسم، ولذلك عد السيوطي _ في الأشباه والنظائر _ وغيره = عدوا من علامات الأسماء كونه فاعلا، لماذا؟ لأن العلم الوصف الذي يكون علامة إنما يختص بأحد أنواع الكلمة، فإذا اختص بها حينئذ تعين لها، فإذا كان الفاعل لا يكون إلا اسما حينئذ من علامات الأسماء كونه فاعلا، إذن **[ما]:** أي اسم، **[قَدْ أُسْنِدًا إِلَيْهِ]:** هنا عبر بـ (أسندا)، والإسناد هو: "نسبة حكم إلى اسم إيجابا أو سلبا"، "نسبة حكم إلى اسم إيجابا أو سلبا"، مر معنا في حد الكلام: "لفظ مركب مفيد قد وضع"، المراد بالمركب هنا المركب الإسنادي، والمراد بالإسنادي نسبة إلى الإسناد، وما المراد بالإسناد؟ "نسبة حكم إلى اسم"، نسبة يعني إضافة أو حمل أو إخبار _ عبر بما شئت _، نسبة حكم _ يعني إضافة حكم _ إلى اسم إيجابا يعني إثباتا، أو سلبا يعني نفيًا، فتقول مثلا في الموضع الذي معنا: (قام زيد)، هنا نسبت وأضفت وأخبرت وحملت حكم _ وهو القيام _ إلى اسم _ وهو زيد _، إذن اقتضى بهذا أن يكون عندنا مسند ومسند إليه، "نسبة حكم" وهو المسند، وهذا محصور في شيئين (الخبر، والفعل)، "إلى اسم" المسند إليه، وهذا محصور في شيئين (الفاعل، والمبتدأ)، ولذلك سبق معنا قلنا بالاختصار: المراد بالمركب (الجملة الاسمية، والجملة الفعلية)، إذن (زيد قائم)، (زيد) مسند إليه، و(قائم) مسند، مسند إليه وهو مبتدأ، و(قائم) مسند وهو خبر، (قام زيد)، (زيد) هنا مسند إليه، و(قام) خبر، إذن عندنا في هذين الترتيبين إثبات أن أقل ما يمكن أن يكون مركبا ويصدق عليه أنه كلام في اصطلاح النحاة أن يكون مؤلفا من فعل وفاعل، ومن مبتدأ وخبر، هنا قال ماذا؟ **[ما قد أسندا إِلَيْهِ].**

[ما قد أسندا]: (قد) للتحقيق، و(أسندا) الألف هذه للإطلاق، (إليه) يعني إلى الاسم، الضمير يعود إلى ما، **[أُسْنِدًا إِلَيْهِ]:** أي إلى ذلك الاسم، **[فعل]** ويشترط في هذا الفعل أن

يكون متقدما على هذا الاسم؛ احترازا عن الحاذف [١٢:١٠:٠٠]... (زيد قام)، (قام زيد)، هذان التركيبان، (زيد قام) هنا تقدم الاسم وتأخر الفعل، على مذهب البصريين (زيد) يتعين أن يكون مبتدأ، و(قام) هذا أسند إلى ضمير مستتر يعود إلى (زيد)، حينئذ الجملة خبر عن المبتدأ، (قام زيد) هنا أسند إلى (زيد)، وهو اسم أسند إليه فعل لكنه قبله احترازا فيما إذا تقدم الاسم على الفعل، فلا يكون الاسم فاعلا عند البصريين، [ما قد أسندا إليه فعل]: يعنى فعل تام، [قبله]: خرج المبتدأ؛ لأنه لم يوجد قبله عامل لفظي، فإن تقدم على الفعل حينئذ لا يمكن إعرابه فاعلا، ف (زيد قام) هذه جملة اسمية، (زيد) مبتدأ، و(قام) الجملة خبر، هل يجوز أن يقال بأن (زيد) هنا كان أصله (قام زيد) فتقدم على الفعل؟

الجواب لا، لا يجوز عند البصريين، أجازوه الكوفيون، والصواب أنه لا يجوز، ولذلك قال ابن مالك: "وبعد فعل فاعل"، إذن لا يتقدم فإذا تقدم خرج عن كونه فاعلا فصار مبتدأ، وأما أنه يتقدم فيبقى على أنه فاعل فهذا ممنوع، ولذلك قال هنا: [فعل قبله]، خرج المبتدأ؛ لأنه لم يوجد قبله عامل لفظي، [قد وجدا]: (قد) للتحقيق، و(وجدا) الألف للإطلاق، يعنى (وجدا) الجملة هنا صفة ل (فعل)، فعل موجود قبله يعنى قبل الاسم الذي أسند إليه الفعل، إذن هو الاسم المذكور قبله فعله، كما قال صاحب الأصل، المذكور عبر هنا بالإسناد وهو أدق، الأحسن أن يعبر بالإسناد لأن الإسناد هو ارتباط بين شيئين: إثبات القيام لزيد، تقول (زيد قائم) إذن نسبت القيام لزيد، و(قائم) هذا متضمن لمعنى القيام، وهو حكم نسبته إلى (زيد)، ف (زيد) صار ماذا؟ مسندا إليه، و(قائم) مسند، (قام زيد) نسبت القيام إلى (زيد)، ولذلك عند النحاة والبيانين أن الأفعال في المعنى صفات، لأنه لا فرق من حيث الجملة بين (زيد قائم) و(قام زيد)، أنت وصفت في المثالين (زيدا) بالقيام، لكن الفرق من حيث الفاعلية والابتداء هذا شيء آخر، لكن من حيث الجملة في الجملتين (زيد قائم) و(قام زيد) وصفت (زيدا) بالقيام، إذن الأفعال كلها أوصاف في المعنى، [قد وجدا]: يعنى قائما به أو واقعا منه؛ لأنك تقول: الفاعل في اللغة "هو من أحدث الفعل" يعنى من أوجد الفعل، (قام زيد)، (زيد) أوجد القيام، (أكل عمرو)، (عمرو) أوجد الأكل، لكن (مات

زيد)، هل (زيد) أوجد الموت؟ الجواب لا، إذن قام به، فالحدث الذي يتعلق بالفاعل إما أن يكون واقعا منه أو قائما به _على النوعين_؛ ليشمل هذا، (سقط زيد من على الجدار)، قام به أو هو أوجده؟ إذا هو انتحر إذا أوجد الفعل، وإن لم يكن كذلك بأن سقط حينئذ نقول قام به، مثل (مات)، (مات عمر)، إذن ماهو الفاعل؟ هو الاسم الذي قد أسند إليه فعل فصار الفاعل مسندا إليه والفعل مسندا، ويشترط في هذا الفعل أن يكون متقدما على الفاعل، ولا يجوز أن يتأخر البتة، فإن تأخر خرج عن كونه فاعلا فصار مبتدأ، **[قد وجدا]:** يعني قد وجد هذا الحدث قائما به أو واقعا منه، قوله **[ما]:** قلنا هذا مراداً به الاسم، ويشمل الاسم الصريح والاسم المؤول بالصريح.

الاسم الصريح: يعني الفاعل الصريح، هو الذي لا يحتاج في جعله فاعلا إلى تأويل، والفاعل الذي هو صريح ما لا يحتاج؛ لا الفاعل نوعان (فاعل صريح، وفاعل مؤول بالصريح)، الفاعل الصريح هو الذي لا يحتاج في جعله فاعلا إلى تأويل، يعني اسم ظاهر ينطق به.

النوع الثاني فاعل مؤول بالصريح: بمعنى أنه لا يكون منطوقا به، وإنما يأتي لفظ، من هذا اللفظ نشق فاعلا، مثال قوله تعالى: **{ ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم }**، (يأن) هذا فعل، وكل فعل لا بد له من فاعل، حينئذ نقول: أين فاعل (يأن)؟ (أن تخشع)، (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل، (ألم يأن خشوع قلوبهم)، إذن هذا فاعل لكنه بالتأويل، المراد من هذا أن يقال: الاسم الصريح يشمل أربعة أشياء:

- الأول، الاسم الظاهر: (قام زيد)، (زيد).
- الثاني، الضمير المستتر وجوبا: ك (اضرب)، (اضرب) هذا فيه فاعل، أين الفاعل؟ ضمير مستتر، وحكمه أنه مستتر وجوبا.
- الثالث، المستتر جوازا: (هند تضرب) _هي_، (تضرب) فعل مضارع، أين الفاعل؟ ضمير مستتر، جوازا أو وجوبا؟ جوازا.

- الرابع، الضمير البارز: (ما قام إلا أنا)، هذا مهم أن تحفظه في باب الفاعل، فتعلم أن الفاعل لا يخرج عن هذه الأربعة أشياء إذا كان فاعلا صريحا، إما اسما ظاهرا (قام زيد)،

(زيد)، و(قال الله)، (قال رجلان)، فاعل ظاهر، {قد أفلح المؤمنون}، (المؤمنون) فاعل، هنا جاءت جمعا، الثاني: الضمير المستتر وجوبا، الثالث: الضمير المستتر جوازا، الرابع: الضمير البارز، إذن هذه كلها داخلة في الاسم الصريح.

ثم قال رحمه الله تعالى بعدما عرف، قسم لك الفاعل إلى نوعين:

وظَاهِرًا يَأْتِي وَيَأْتِي مُضْمَرًا	كَاصْطَادَ زَيْدٌ وَاشْتَرَيْتُ أَعْفُرًا
---------------------------------------	---

[وظَاهِرًا يَأْتِي]: (يأتي)، إيش إعراب (يأتي)؟ فعل مضارع، ما الدليل على أنه فعل مضارع؟ الياء، لأنه مبدوء بالياء، مبدوء بإحدى الزوائد من (أنت)، وهذه الياء أصلية أو زائدة؟ زائدة، لأن أصله (أتى)، إذن (يأتي)، إذن هذه الياء الزائدة دلت على معنى؟ نعم، على الغيب، (يأتي هو)، إذن فعل مضارع، إيش اعرابه، عرفنا الآن نوعه، تعين أول شيء النوع، ما حكمه؟ معرب أو مبني؟ معرب، لماذا معرب؟ لم يتصل به شيء مما يوجب بناءه، وإذا قلت (جاء على الأصل) لا إشكال، على ماذا؟ "معرب" رفعا أو نصبا أو جزما، الرفع، لماذا الرفع؟ لم يتقدمه ناصب ولا جازم، رفع بحركة أو بحرف؟ حركة، لماذا؟ لأنه ليس من الأمثلة الخمسة، ما نوع هذه الحركة؟ ضمة، لأنه مرفوع، إذن رفع على الأصل، ظاهرة أو مقدره؟ مقدره، لماذا؟ لأنه معتل، (يأتي-يأت)، هكذا تضبط النحو.

[وظاهرا]: هذا حال من فاعل ل (يأتي)، (يأتي) _هو_، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هو) يعود إلى الفاعل، إذن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى الفاعل، الفاعل، يعود إلى الفاعل، **[ظاهرا]:** هذا حال من فاعل (يأتي)، والظاهر هو ما دل على مسماه بلا قيد، و(يأتي _هو_) فاعل (مضمرا)، أي حال كونه مضمرا، وهو ما دل على مسماه بقيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة، إذن ما دل على مسماه بقيد التكلم (أنا، ونحن)، أو الخطاب (أنت)، أو الغيبة (هو)، مثلا نقول هذا مضمرا، ماعداه الذي يدل على المسمى بلا قيد فهو الظاهر، والمضمرا اثنا عشر، المضمرا محصور، وكل شيء جاء محصورا فهو مما يسهل العلم، اثنا عشر: (اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب)، اثنان للمتكلم (ضربتُ، وضربنا) للمتكلم، وخمسة للمخاطب (ضربت، ضربتِ، ضربتما، ضربتُم، ضربتُنَّ)،

وخمسة للغائب (ضربَ _هو_، ضربتَ _هي_، ضرباً _الألف_، ضربوا، ضربنَ)، هذه اثنا عشر، [كاصطاد زيد]: كقولك اصطاد زيد، لأن (الكاف) حرف تشبيه، (اصطاد) فعل ماضي، ما الدليل على أنه فعل ماضي؟ الفتحة، ما الدليل على أنه فعل ماضي؟ (اصطادات) يقبل التاء، ثم من حيث المعنى: دل على معنى أو على حدث في الزمن الماضي، (كاصطاد زيد)، إذن (اصطاد) فعل ماض مبني على الفتح الظاهر، و(زيد) فاعل مرفوع ورفع ضممة ظاهرة على آخره، وهو اسم ظاهر، [واشترت]: (اشترى) قلبت الألف ياء، [اشترت]: (اشترى): فعل ماض مبني على الفتح المقدر لاشتغال المحل بالسكون العارض، والتاء هنا ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، ولذلك قلنا فاعل ارفع قد يكون محلاً، وهذه المضمرات كلها مبنية وإعرابها يكون محلاً، إذن (اشترت) التاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، [أعفراً]: مفعول به، إذن عرف لك الفاعل، وبين حكمه، ثم بين أنه ينقسم إلى قسمين: ظاهر، ومضمر.

[بَابُ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ]: وعبارة صاحب الأصل _ابن آجروم: (المفعول الذي لم يسم فاعله)، فغيرها الناظم لأن هذه العبارة أجود فهي أخصل وأشمل.

الفاعل قد يحذف لعله ما، فإذا حذف الفاعل حينئذ يقام مقامه المفعول به ثم يعطى أحكام الفاعل، المفعول به الأصل فيه أنه منصوب، والأصل فيه أنه يجوز تقديمه، فإذا حذف الفاعل لعله ما = أقيم المفعول به مقامه، ويسمى النائب عن الفاعل، كالنائب عن الإمام، إذا لم يوجد الإمام حينئذ تقدم نائبه، كذلك الأصل في الفاعل أنه يكون موجوداً ولا يجوز حذفه، فإذا حذف لعله ما = حينئذ لا بد من نائب ينوب عنه، والنائب هو المفعول به.

مُخْتَصِرًا أَوْ مُبْهِمًا أَوْ جَاهِلًا

إِذَا حَذَفَتْ فِي الْكَلَامِ فَاعِلًا

ذكر لك ثلاثة أغراض من أغراض حذف الفاعل، يعني بماذا يحذف الفاعل؟ إما:

- للاختصار، روى أبو هريرة (رضي الله عنه) عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، تقول: (رُوي عن النبي ﷺ)،

حذفت الفاعل، أنت تعلم أن الحديث عن أبي هريرة، فتحذفه من باب الاختصار، إذن

[مختصراً]، [إذا حذفت في الكلام فاعلاً] حال كونك مختصراً، [مختصراً] هذا حال من

(فاعل حذفت)، حذف أنت مختصراً، (رُوي عن الرسول ﷺ)، أو لعلة أخرى [مبهما]:
 تريد الإبهام، تعرف الفاعل ولكنك تحذفه لأجل الإبهام، تقول (تُصَدِّقَ بِدِرْهِمٍ)، يعنى تصدق
 زيد بدرهم، تحذف الفاعل (تُصَدِّقَ بِدِرْهِمٍ)، أو جاهلاً: ما تعرفه، (سُرِقَ الْمَتَاعُ)، وغالبا
 الذي يسرق يكون مجهولاً، فإذا رأيت المتاع قد سُرقَ، حينئذ (سُرِقَ الْمَتَاعُ، (ضُرِبَ زَيْدٌ)،
 ولا تعرف من الضارب، نقول هذا لأجل الجهل، فهذه ثلاثة أغراض لحذف الفاعل، وهذه
 توحد في علم المعاني، هنا علم المعاني في البلاغة، توسعوا فيها لكن المراد هنا قدم.

مُخْتَصِرًا أَوْ مُبْهِمًا أَوْ جَاهِلًا	إِذَا حَذَفْتَ فِي الْكَلَامِ فَاعِلًا
وَالرَّفْعَ حَيْثُ نَابَ عَنْهُ فَاَنْتَبِهْ	فَأَوْجِبِ التَّأخِيرَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ

[إذا حذف في الكلام فاعلاً]، [فأوجب]: الفاء واقعة في جواب الشرط.

[فَأَوْجِبِ التَّأخِيرَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ]: بعد أن كان جائز التقديم، المفعول به يجوز أن يتقدم
 على العامل، الكلام عن العامل هنا، الفاعل هل يجوز أن يتقدم على فعله؟ الجواب لا،
 المفعول به إذا وجد الفاعل يجوز أن يتقدم عن الفعل، تقول: (ضُرِبَ زَيْدٌ عَمْرًا) هذا الأصل،
 (ضرب) فعل، (زيد) فاعل، (عمرًا) مفعول به، يجوز أن تقول: (عَمْرًا ضُرِبَ زَيْدٌ) يجوز أو لا
 يجوز؟ يجوز، {فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ}، إذن (فريقا هدى) = (هدى فريقا)
 اليس كذلك؟ إذن تقدم المفعول به، لكن إذا أنيب المفعول به عن الفاعل قف، كان لك
 جواز التقديم وحرية التقدم يوم أن كنت مفعولاً به، لكن لما أقمت مقام الفاعل أعطيناك
 حكم الفاعل، والفاعل لا يجوز أن يتقدم على الفعل، إذن المفعول به إذا أنيب عن الفاعل
 لا يجوز أن يتقدم، ولذلك قال: [فَأَوْجِبِ التَّأخِيرَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ]: إذا أقيم المفعول به مقام
 الفاعل، لماذا؟ لأنه أخذ رتبة الفاعل، والفاعل لا يجوز أن يتقدم على الفعل، فكذلك ما
 ناب منابه، [فَأَوْجِبِ التَّأخِيرَ]: إذن التأخير عن الفعل واجب للمفعول به بعد أن كان
 جائز التقديم، [والرفع]: بعد أن كان منصوباً؛ لأن المفعول به من المنصوبات، إذن بين لك
 حكمين للمفعول به، إذا حذف الفاعل وأقيم المفعول به مقام الفاعل، أولاً: يجب تأخيره
 عن الفعل ولا يجوز تقديمه، والثاني: أنه يجب رفعه، لماذا؟ لأن الفاعل مرفوع فأخذ حكمه،

وهو ما يسمى بالنائب عن الفاعل.

[وَالرَّفْعُ حَيْثُ نَابَ عَنْهُ فَانْتَبَهُ:] **[وَالرَّفْعُ]** يعني أوجب الرفع حيث ناب عنه، حيث ناب المفعول به عنه _ عن الفاعل_؛ **[فأوجب التأخير:]** هذا الحكم الأول، **[والرفع:]** هذا الحكم الثاني، **[حَيْثُ:]** للتقييد، **[حَيْثُ نَابَ عَنْهُ:]** فتقول (ضُرِبَ زَيْدٌ)، (ضُرِبَ) فعل ماضٍ مغير الصيغة مبني على الفتح الظاهر، (زيدٌ) نائب فاعل مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره، هل يجوز أن يقال (زيدٌ ضُرِبَ)؟ نقول لا يجوز على أنه نائب فاعل، لا، يجوز إذا كان مبتدأ، أما نائب فاعل لا، فتقول (زيدٌ ضُرِبَ) تركيب صحيح، لكنه على أن يكون (زيد) مبتدأ، و(ضُرِبَ) الجملة خبر عن المبتدأ، وأما أن يكون (زيدٌ) نائب فاعل متقدم على عامله هذا ممنوع، لأنه قال **[فأوجب التأخير]**، حينئذ يجب التأخير هنا، (ضُرِبَ الفَتَى)، (الفتى) نائب فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره، إذن بين لك حكمين للمفعول به حيث ناب عن الفاعل، وهما وجوب التأخير ولا يجوز التقديم البتة، وثانياً: الرفع بعد أن كان منصوباً، فانتبه لهذا الحكم.

قُبَيْلَ آخِرِ الْمَضِيِّ حَيْثَمَا

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُنَّ وَكَسَّرْ مَا

هنا لا بد من معرفة العلة، قالوا: إذا قلت في مثال: (ضُرِبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، احذف الفاعل، (ضُرِبَ عَمْرًا)، حذف الفاعل، جاء المفعول به _النائب_ حُذِّمَ مكان الفاعل، ماذا يحصل؟ (ضُرِبَ زَيْدٌ عَمْرًا) احذف الفاعل، تقول: (ضُرِبَ عَمْرًا)، تأتي بالمفعول به ترفعه: (ضُرِبَ عَمْرًا) حصل لبس، هل (ضُرِبَ عَمْرًا) هو أصل وحذفت المفعول به _لأنه يجوز حذف المفعول به_؟ أو أن الأصل (ضُرِبَ زَيْدٌ عَمْرًا) فأقمت (عَمْرًا) مقام (زيد) فحصل اللبس، قالوا إذن يجب تغيير الفعل للدلالة على أن ما بعده نائب فاعل وليس بفاعل، **[فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُنَّ]** هذا تغيير لهيئة الفعل، لما غيرت العرب الفعل؟ ليبين للسامع منذ أن يسمع (ضُرِبَ) يعلم أن ما بعده نائب فاعل وليس بفاعل، لو أبقاه على حاله (ضُرِبَ عَمْرًا) ما غيره، و(عَمْرًا) هذا نائب فاعل = التبس هل (عَمْرًا) هذا فاعل أو نائب فاعل، لأنه فرق بينهما من حيث المعنى، **[فَأَوَّلَ الْفِعْلِ:]** فاء الفصيحة، **[أَوَّلَ الْفِعْلِ:]** مطلقاً سواء كان

ماضيا أو مضارعا، ماذا تصنع فيه؟ قال: **[اضْمُنْ]**: يعني ضم أوله، فتقول (ضُرِبَ)، (يُضْرَبُ) في الفعل المضارع، والفعل الماضي تضم أوله.

[فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُنْ]: **[اضْمُنْ]**: يعني (اضمن أول الفعل): **[أول]**: هذا مفعول به مقدم، وهو مضاف و(الفعل) مضاف إليه، والفعل هنا يشمل النوعين: (الفعل الماضي، وفعل المضارع)، ثم قال -إذن بين حكم الأول، وهو أنه يضم أوله-:

[وَكَسَرُ مَا قُبِيلَ آخِرِ الْمُضِيِّ حِتْمًا]: يعني وجب، لأن الحتم والكتب والإيجاب بمعنى واحد في لسان العرب، إذن في الفعل الماضي يضم أوله ويكسر ما قبل آخره، فتقول في ضرب (ضُرِبَ، ضُرِبَ)، إذن ضمنت أوله وكسرت ما قبل آخره.

ثم قال:

يَجِبُ فَتْحُهُ بِلاَ مُنَاذِرٍ

وَمَا قُبِيلَ آخِرِ الْمُضَارِعِ

[وما]: والذي، يعني حرف، **[قُبِيلَ آخِرِ الْمُضَارِعِ]**: يعني ما كان قبل آخر الفعل المضارع، [يجب فتحه]: عكس الماضي، اتحدا في الأول، الماضي والمضارع اتحدا في الأول، واختلفا فيما قبل الآخر، فالماضي يكسر ما قبل آخره والمضارع يفتح ما قبل آخره، ولذلك قال: **[وَمَا قُبِيلَ آخِرِ الْمُضَارِعِ يَجِبُ فَتْحُهُ بِلاَ مُنَاذِرٍ]**: يعني بلا خلاف، هذا ما يتعلق من حيث الإجمال.

إذن: **[فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُنْ]**: تحقيقا أو تقديرا، (تحقيقا) يعني تنطق بالضممة، و(تقديرا) يعني لا تنطق بالضممة وإنما التنويه فتقدها، وذلك في نوع واحد وهو الثلاثي معتل الوسط، يعني ما كانت عينه حرفا من حروف العلة ويسمى الأجوف، وهو مثال مشهور، (قال، وباع) كيف يكون تغيير الصيغة؟ **{وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ}**، (قيل)، كيف جاء (قيل)؟ نحن قلنا **[فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُنْ]**، قل أصله (قُولَ) على وزن (فُعِلَ)، ك (ضُرِبَ)، يعني ضم أوله وكسر ما قبل آخره، استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها، يعني (القاف) بعد إسقاط حركتها، فقيل (قِيُو)، لا، الواو ساكنة وكسر أولها، حينئذ نقول سكنت الواو وكسر ما قبلها فوجب قلبها ياء، فقيل (قيل)، وأما (بيع) فأصله (بُيِعَ) على وزن (فُعِلَ)، ك

(ضُرِبَ)، (بُيعَ) ضم أوله على الأصل وكسر ما قبل آخره، حينئذ استثقلت الكسرة على الياء فنقلت إلى ما قبلها وصار (بُيعَ)، وليس عندنا إعلال بالقلب، إذن (قيل، وبيع) نقول هو على الأصل وزنه (فُعِلَ) كـ (ضُرِبَ)، لكنه لما كان أجوف حينئذ استثقلت الكسرة التي هي كسر ما قبل الآخر على حرف العلة، ونقلت إلى ما قبلها بعد إسقاط حركتها التي هي الضمة، ثم في الواو وجب قلب الواو ياء، لماذا؟ لأن القاعدة الصرفية _ويأتي معنا الأسبوع القادم إن شاء الله_ أنه إذا سكنت الواو وانكسر ما قبلها وجب قلب الواو ياء، مثل (مِيزَان)، (مِيزَان) هذا أصل (مِيزَان)، ثم .. [٢١:٣٤:٠٠].. من الوزن أين الواو؟ نقول الياء هذه (مِيزَان) أصل (مِيزَان)، سكنت الواو وانكسر ما قبلها فوجب قلبها ياء، هذا من مثله، إذن [فأول الفعل اضممن]: تحقيقا أو تقديرا، [قُبِيلَ آخِرِ الْمُضِيِّ حُتِمَا]، [وَمَا قُبِيلَ آخِرِ الْمُضَارِعِ يَجِبُ فَتَحُهُ بِلَا مُنَازِع].

هذا أهم ما يذكر فيما يتعلق بالفعل.

كَأَكْرَمَتْ هِنْدٌ وَهِنْدٌ ضُرِبَتْ

وظَاهِرًا وَمُضْمَرًا أَيْضًا ثَبِتَ

[وظاهرا ومضمرا]: يعني نائب الفاعل كالفاعل، كما أنه يكون ظاهرا يكون ظاهرا، وكما أنه يكون مضمرا يكون مضمرا، إذن هو مثله، والمضمر هنا اثنا عشر، كالتالي: (ضُرِبْتُ، ضُرِبْتُ، ضُرِبْتُ) تغيرها، يعني تضم أوله وتكسر ما قبل آخره، (ضُرِبْتُ، ضُرِبْنَا، ضُرِبْتُ، ضُرِبْتُ.. إلى آخره كما سبق)، [كَأَكْرَمَتْ هِنْدٌ]: (أكرمت هند)، كقولك أكرمت، [هِنْدٌ]: هذا يجوز المنع والصرف، (هِنْدٌ) هذا نائب فاعل، الأصل (أكرمَ زيدٌ هِنْدًا)، (أكرمَ) فعل ماض مبني للمعلوم، (زيدٌ) فاعل، (هِنْدًا) مفعول به، حذف الفاعل لنكتة ما _لغرض ما_، حينئذ وجب تغيير الفعل، (أكرمَ) إذن ضم أوله _الهمزة_ وكسر ما قبل آخره، وقيل (أكرمَ)، (هِنْدٌ) فأوجب التأخير والرفع، لا يجوز أن يتقدم حينئذ يجب الرفع، (الفاعل) وهذا من أحكام الفاعل التي تركت اختصارا، الفاعل إذا كان مؤنثا تأنيثا حقيقيا واتصل بعامله وجب تأنيث العامل، (قالت عائشة) التأنيث واجب، هنا (أكرمَتْ هند) كان الأصل (أكرم زيد) الفعل لم يتصل به تاء التأنيث، لكن لما أقيم المفعول به مقام الفاعل فحينئذ كان

المفعول به في الأصل مؤنثا تأنيثا حقيقيا، فوجب تأنيث الفعل، وهذه فائدة من هذا المثال، **[كأُكْرِمَتْ هِنْدٌ وَهِنْدٌ ضُرِبَتْ]**: _هي_، إذن (هِنْدٌ) هذا مثال للظاهر، و(هِنْدٌ) هذا مبتدأ، و(ضُرِبَتْ) _هي_، (ضُرِبَتْ) فعل ماضٍ مغير الصيغة، والتاء هذه تاء التأنيث، (هي) نائب الفاعل ضمير مستتر جازئ الاستتار يعود إلى (هند)، والجمله خير المبتدأ، هنا المشهور أن يقال على ألسنة النحاة وغيرهم فعل مبني للمجهول، وهذا أرى أنه غلط، إنما يقال فعل مغير الصيغة، لسببين:

-الأول: أن قولهم مبني للمجهول فيه تعيين الغرض، الفاعل قد يحذف ولا يكون للجهل، أليس كذلك؟ مر معنا، يعني أغراض حذف الفاعل أوصلها بعضهم إلى عشرة، والجهل غرض واحد منها، واختلف فيه هل هو غرض صحيح أم لا، على التسليم بأنه غرض = حينئذ هل كل فاعل حذف لكونه مبني للمجهول؟ نقول: هذا ليس كذلك، حينئذ قيل في كل فعل (ضرب زيد)، لعلك _حذفت الفاعل_ ما تريد أن تحبر عن الفاعل، أصله (ضرب عمرو زيدا)، فحذفته، تعلمه، حينئذ نقول (ضُرِبَ) فعل ماضٍ مبني للمجهول، هذا خطأ، وإنما حذفت الفاعل لا لكونه مجهولا، بل لستره مثلا، أو للخوف منه، أو عليه، حينئذ أغراض متعددة، هذا أولا.

-ثانيا: أنه قد يأتي استعماله في القرآن فيكون المحذوف هو لفظ الجلالة، حينئذ لا يصح هذا، بل لا يجوز أن يقال أنه فعل ماضٍ مبني للمجهول، **{وقيل يا أرض ابلعي}**، هذا يحتمل أن القائل هو الله عز وجل، هذا هو الظاهر، حينئذ إذا قيل مبني للمجهول = ليس الحد هنا للبناء للمجهول، إذن هذا ما يتعلق بنائب بالفاعل.

ثم قال: **[بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ]**: وجمع بينهما في باب واحد لتلازمهما غالبا.

لَفْظِيَّةٌ وَهِيَ بَرَفَعٌ قَدْ وُسِمَ

الْمُبْتَدَأُ اسْمٌ مِنْ عَوَامِلِ سَلِمَ

[المبتدأ اسم]: إذن خرج الفعل وخرج الحرف، فلا يكون الفعل مبتدأ ولا يكون الحرف مبتدأ، **[اسم]**: كذلك كالفاعل، يشمل الصريح ك (زيد قائم) و(أنا فاهم) مثلا، ويشمل غير الصريح وهو المؤول بالصريح، **{وأن تصوموا خير لكم}**، (خير) هذا خبر، (وأن تصوموا)،

(وأن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر (صومكم خير لكم)، إذن مبتدأ، إذن المبتدأ قد يكون اسماً صريحاً يعني ينطق به مباشرة، وقد يكون مؤولاً بالصريح، يعني لا بد من التأويل، مثاله {وأن تصوموا خير لكم}، {وأن تصيروا خير لكم} كذلك، إذن [اسم]: يشمل الصريح والمؤول، [من عوامل سلم لفظية]: يعني عَرِي وتجرد عن العوامل، بمعنى أنه لم يسبقه عامل البتة، فخرج كل اسم من مرفوع سبقه فعل، سواء كان الفعل تاماً كـ (ضرب زيد)، أو كان ناقصاً كـ اسم كان، (كان زيد قائماً)، (كان) هذا فعل ناقص، إذن كل اسم مرفوع سبقه فعل تام أو ناقص خرج بهذا القيد، [من عوامل سلم]: يعني سلم من عوامل، والعوامل جمع عامل، وسبق تعريفه أنه: "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو خفض أو جزم"، والعامل نوعان: (عامل لفظي، وعامل معنوي)، قلنا العامل اللفظي ما حقيقته؟ ما للسان فيه حظ، يعني ينطق به، والعامل المعنوي ما ليس للسان فيه حظ، قلنا الثاني نوعان، ما هما؟ التجرد عن الناصب والجازم والابتداء، الصحيح أن العامل المعنوي محصور باثنين: التجرد في باب الفعل المضارع العامل في الرفع عن الناصب والجازم، والذي معنا هنا وهو الابتداء، الابتداء جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه ثانياً، هذا ضابطه، "جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه ثانياً"، وبعضهم يرى أن كون الاسم مُعَرَّى عن العوامل اللفظية، يعني لم يسبقه عامل لفظي البتة، فقوله [سلم من عوامل لفظية]: أخرج العوامل اللفظية كلها، بقي ماذا معنا؟ العامل المعنوي، وهو اثنان: (التجرد، والابتداء)، والذي عناه هنا هو الابتداء، بدليل ماذا؟ أن التجرد يكون في الفعل، وقد حد المبتدأ هنا بكونه اسم، إذن خرج الفعل، لا يدخل معنا الفعل المضارع في حالة التجرد، فليس داخلاً، [لفظية]: نزيد ماذا؟ غير الزائدة، وأما الزائدة فهذه فتدخل على المبتدأ وعلى نائب الفاعل وتدخل على الفاعل كما سبق - تركناه اختصاراً -، [لفظية]: غير الزائدة، ليدخل نحو: {هل من خالق غير الله}، (هل) حرف استفهام، (من) حرف جر، (خالق) مبتدأ، كيف جاء مبتدأ وهو مجرور؟ والمبتدأ لا يكون إلا مرفوعاً، والمبتدأ يجب أن يتجرد عن العوامل اللفظية، كيف نعرب هذا (خالق)؟ هل نقول غلط في الإعراب؟ أم نفهم القواعد كما هي؟ أقول: نفهم القواعد كما هي، (هل من خالق)، (خالق) مبتدأ قطعاً، ولم يتقدمه عامل لفظي أصلي

وإنما تقدمه عامل لفظي زائد، ف (من) هذه حرف جر، لكنه زائد، يعنى صلة للتوكيد،
وندخل في مسألة: هل يقال للقرآن زائد أم لا؟ نقول: الصحيح أن يقال عند طلاب العلم
أما العوام فلا، يعنى (من) هنا حرف جر زائد، بمعنى أنه أفاد معنى لم يوضع له، (من) في
لسان العرب، (من) للابتداء والانتهاى وتأتي للتبعيض ونحو ذلك، هل وضعت (من)
للتأكيد؟ الجواب لا، لم توضع للتوكيد، لكن لما استعملت هنا زائدة أفادت التوكيد، لأن
العرب لا تزيد حرفاً إلا للتوكيد، ولذلك القاعدة العامة: "عند زيادة المبنى تدل على زيادة
المعنى"، حينئذ (هل من خالق) نقول: (هل) حرف استفهام، (من) حرف جر زائد _ وإن
شئت قل صلة، وإن شئت قل مؤكّد، لا إشكال فيه؛ لكن الحقيقة أنه زائد وأفاد التوكيد،
أفاد معناه التوكيد.

(خالق) هنا مبتدأ تجرد عن العوامل اللفظية الأصلية، ولم يتجرد عن الزائدة، وكونه سبقه
الزائد لا يخرج عن كونه مبتدأ، فهو مبتدأ مرفوع ورفعته ضمة مقدرة على آخره، منع من
ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ومثله الفاعل { **ما جاءنا من بشير** }، (ما
جاءنا)، (جاء) فعل ماض، وكل فعل _بالإجماع_ كل فعل لا بد له من فاعل، أين الفاعل
هنا؟ (بشير)، **[والفاعل ارفع]**، جرته هنا، هو مرفوع لكن (من) هذه حرف جر زائد،
دخلت على الفاعل لإفادة التوكيد، ولذلك هو نكرة في سياق النفي، وزيدت عليه (من)،
حينئذ هي نص في العموم، { **ما جاءنا من بشير** }، (بشير) فاعل مرفوع ورفعته الضمة المقدرة
على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، إذن حرف الجر الزائد _أو
الحرف الزائد_ لا يخرج الفاعل عن كونه فاعلاً ولا يخرج المبتدأ عن كونه مبتدأ، (بحسبك
درهم)، (درهم) خبر، و(بحسب) الباء هذه زائدة، و(حسب) هذا مبتدأ مرفوع ورفعته ضمة
مقدرة على آخره، إذن **[لفظية]**: غير الزائدة، حينئذ يكون ماذا؟ يكون المبتدأ هو: "الاسم
المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة"، "الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة"،
والعامل فيه _عامل الرفع_، ماهو؟ نقول الابتداء، (ورفعوا مبتدأ بالابتداء)، هكذا قال
الناظم، (ورفعوا مبتدأ بالابتداء)، وهو برفع سواء كان لفظاً أو تقديراً، بحركة أو حرف، **[قد
وسم]**: يعنى قد عُلِّم، هذه حقيقة المبتدأ.

كَالْقَوْلِ يُسْتَقْبَحُ وَهُوَ مُفْتَرَى

وَوَظَاهِرًا يَأْتِي وَيَأْتِي مُضْمَرًا

[وَوَظَاهِرًا يَأْتِي وَيَأْتِي مُضْمَرًا]: كالفاعل، عرفنا معنى الظاهر ومعنى المضمّر، والمضمّر اثنا عشر: اثنان للمتكلم، وخمسة للغائب، وخمسة للمخاطب، (أنا، ونحن) للمتكلم، (وأنت، وأنتِ، وأنثما، وأنتم، وأنثنّ) للمخاطب، (وهو، وهي، وهما، وهم، وهنّ) للغائب.

[كَالْقَوْلِ يُسْتَقْبَحُ وَهُوَ مُفْتَرَى]: [كالقول]: يعني كقولك (القول يستبح)، (القول مستبح)، إيش إعراب (القول)؟ مبتدأ، طبق عليه الحد، اسمٌ عارٍ، يعني مجرد عن العوامل اللفظية، (القول يستبح)، إذن مبتدأ مرفوع بالابتداء، يعني العامل فيه الابتداء، كما تقول (لن يغفر)، (يغفر) منصوب بـ (لن)، هنا القول مرفوع بماذا؟ بعامل، ما هو العامل مع أنه غير ملفوظ به؟ ما حقيقته؟ الابتداء جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه ثانياً، رفعه بماذا؟ بالضمّة الظاهرة على آخره لأنه اسم ظاهر، [يستبح]: إيش إعرابه؟ فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع والعامل فيه التجرد، إذن اجتمع العاملان المعنويان في المثال، هذا الذي أريد، (القول) هذا مرفوع بالابتداء، و(يستبح) هذا مرفوع بالتجرد، ولذلك القواعد إذا أردت أن تضبط العلم = تضبط الأحكام بالمتن، الطلاب الآن يحفظون المتون أو بعضهم يحفظ المتن، والأحكام في واد والمتن في واد، ولذلك ماذا يصنعون؟

طريقتهم:

يأتي يراجع المتن: (المبتدأ اسمٌ من عوالمٍ سلّمٍ لفظيّةٍ وهو برّفعٍ قدّ وِسِمٍ) ثم سَكَرَهُ ووضعه على جنب، ثم يبدأ يذاكر.

هذا لا يصلح، لا تحفظ، لماذا؟ لأنه لا فائدة منه، وإنما تذاكر على المتن، هنا هذا المحك عند الطلاب، تذاكر على المتن فتقف، يعني يمكن نعم تذاكر من الدفتر ثم تأتي بالمراجعة على المتن، [المبتدأ اسم]: قال الناظم، هنا (اسم) خرج به الفعل والحرف، إذن المبتدأ لا يكون إلا اسماً، [من عوامل]: جمع عامل، وتعريف العامل كذا، [سلم]: هذه الجملة فعل، إلى آخره، [لفظية]: هذا نعت لـ (عوامل)، فتبدأ تذاكر على المتن، إذا لم تسلك هذه الطريقة لا فائدة من حفظ المتن البتة، حينئذ تربط الأحكام التي يشرحها أهل العلم، سواء في

المقروء، أو المسموع = تربطها بالمتن، وهذا في جميع الفنون، وأما تذاكر أو تحفظ المتن ثم تضعه بجوارك كذا وتسرد، وإذا جيت تذاكر تذاكر من دفتر أو كتاب، وهذا ما فيه فائدة، هذا لا تحفظ المتن، وإنما تذاكر المتن كما هو عليه.

إذن **[كالقول يستقبح]**: هذا مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، والتجرد هو العامل، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى القول، والجمله من الفعل المغير ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، **[وهو مفترى]**: **[وهو]**: هذا مبتدأ، ضمير للمفرد المذكور مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، **[مفترى]** هذا خبر المبتدأ.

ثم قال:

وَالْخَبْرُ الْاسْمُ الَّذِي قَدْ أُسْنِدَا	إِلَيْهِ وَارْتِفَاعُهُ الزَّمْ أَبَدَا
---	---

[الخبر]: هو "المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة"، عرفنا أولاً أن الإسناد نسبة حكم إلى اسم إيجاباً أو سلماً، (زيد قائم) عندنا إسناد هنا، نسبنا القيام إلى (زيد)، الإسناد موجود، إذن (زيد) مسند إليه، أخبرت عنه، حملت عليه، و(قائم) هو المسند، إذن قولنا (الخبر هو المسند) عرفنا المراد بالمسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة، هذا أخرج الفاعل؛ لأن الفعل في قولك (قام زيد)، (قام) هنا حصلت به الفائدة، لكن مع الفاعل لا مع المبتدأ، اشترك الفعل والخبر في كون كل منهما مسنداً، إلا أن الخبر أفاد مع المبتدأ، والفعل أفاد مع الفاعل، **[والخبر الاسم]**: وفي بعض النسخ (الجزء) — وهي أولى —، **[والخبر الاسم الذي قد أسندا إليه]**: يعني إلى المبتدأ، وحمل عليه، فجعل الخبر محمولاً على المبتدأ بمعنى أنه مخبر به في الظاهر وفي الباطن، **[وَارْتِفَاعُهُ الزَّمْ أَبَدَا]**: حكمه، حكم المبتدأ أنه مرفوع، **[وارتفاعه الزم]**: يعني الزم ارتفاعه، **[أبدا]**: مطلقاً، سواء كان مفرداً مذكراً أو مؤنثاً، مثنى، مجموعاً، أي كان، ما دام أنه خبر للمبتدأ حينئذ يكون حكمه الرفع، إذن كل مبتدأ مرفوع هذه قاعدة، وكل خبر يكون مرفوعاً، هذا الأصل، سواء كان الرفع ظاهراً أو مقدراً أو محلاً.

ثم قال:

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَغَيْرَ مُفْرَدٍ	فَأَوَّلُ نَحْوِ سَعِيدٍ مُهْتَدِي
وَالثَّانِي قُلْ أَرْبَعَةٌ مَجْرُورٌ	نَحْوِ الْعُقُوبَةِ لِمَنْ يَجُورُ
وَالظَّرْفُ نَحْوِ الْخَيْرِ عِنْدَ أَهْلِنَا	وَالفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ كَقَوْلِنَا
زَيْدٌ أَتَى وَالْمَبْتَدَأُ مَعَ الْخَبَرِ	كَقَوْلِهِمْ زَيْدٌ أَبُوهُ ذُو بَطْرِ

الخبر أربعة أنواع:

[وَمُفْرَدًا يَأْتِي]: (يأتي مفردا) مثل (وظاهرا يأتي)، "إنما النحو قياس يتبع"، وهنا الجريمة الكبرى عند الطلاب وهي أنه في باب النحو القياس عندهم ممنوع كأنهم ظاهرية، والكسائي رحمه الله يقول: "إنما النحو قياس يتبع"، فتحفظ، لو حفظت المثال السابق (وظاهرا يأتي) = تسلك في كل فعل، ولذلك هذا النظم _مثلا_ إذا أعربت إعرابا تفصيليا مطولا _ثلاثين بيتا = يسلك معك الإعراب إلى آخر النظم، يعني الأمر سهل لكن يحتاج إلى مجاهدة، **[ومفردا يأتي]:** يعني يأتي الخبر حال كونه مفردا، **[مفردا]:** هذا حال مقدمة، **[وغير مفرد]:** (غير) هذا معطوف على (مفردا)، ولذلك نصب، إذن الخبر إما مفرد وإما غير مفرد، سبق معنا المفرد في باب الإعراب، وهو ما ليس مثني ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الأسماء الستة، هذا المفرد، هنا المفرد له اصطلاح خاص، يعني معنى خاص مغاير لما سبق، المفرد هنا في باب الخبر: "ما ليس جملة ولا شبيها بالجملة"، يعني (ليس جملة اسمية، وليس جملة فعلية، وليس جارا ومجرورا، وليس ظرفا)، أربعة أشياء منفية، وعليه يشمل المفرد في باب الإعراب، فيدخل فيه (زيد، والفتى، والقاضي)، ويشمل كذلك المثني والمجموع بأنواعه، حينئذ المثني مفرد في باب الخبر، وليس بمفرد في باب الإعراب، الجمع بأنواعه يعتبر مفردا هنا في باب الخبر، وليس بمفرد في باب الإعراب، ففرق بين النوعين، إذن "ما ليس جملة ولا شبيها بالجملة"، يعني تنفي الأربعة أشياء، فدخل فيه المثني والمجموع.

[فَأَوَّلُ نَحْوِ سَعِيدٍ مُهْتَدِي]: [فأول]: الفاء فاء الفصيحة، **[أول]:** ما هو الأول؟ المفرد،

[نحو]: يعني مثل، **[سعيدٌ مهتدي]: [سعيدٌ]:** مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفع ضمته ظاهرة في

آخره، **[مهتدي]**: خبر مرفوع، مرفوع بماذا؟ على الصحيح بالمتبداً، المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمتبداً، يعنى (سعيد) مرفوع بالابتداء وهو عامل معنوي، و(مهتدي) هذا خبر مرفوع بـ (سعيد)، و(سعيد) عامل معنوي أو لفظي؟ لفظي، إذن نطقت به؛ لأن المبتدأ لفظ اسم— حينئذ عمل المبتدأ في الخبر رفعه، (ورفعوا مبتدأ بالابتدا .. كذاك رفع خبر بالمتبداً)، إذن مبتدأ، هذا خبر مرفوع ورفعته ضمة مقدرة على آخره— إذا جعلنا الياء هي الأصل، وإذا جعلناها إشباعاً هذا شيء آخر—، حينئذ نقول **[مُهْتَدِي]** هذا خبر، ما نوعه؟ مفرد، هل طابق المفرد هنا في هذا المثال المفرد في باب الإعراب؟ **[مهتدي]** واحد، ليس مثنى ولا مجموعاً، إذا تطابق، (زيد قائم)، (قائم) هذا مفرد في باب الإعراب وفي باب الخبر، (الزيدان قائمان)، (الزيدان) مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفعته الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، (قائمان) خبر المبتدأ مرفوع به ورفعته الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، (الزيدان) مبتدأ وهو مثنى، و(قائمان) خبر وهو مثنى، هل (قائمان) هنا مفرد في باب الخبر؟ نعم، لماذا؟ لأنه ليس جملة ولا شبيهاً بالجملة، هل هو مفرد في باب الإعراب؟ الجواب لا، ليس مفرداً، (الزيدون قائمون) كالإعراب السابق، إذن **[فأول]**: يعنى المفرد، **[أخو سعيد مهتدي]**: ومثله (الزيدان قائمان، والزيدون قائمون).

[والثاني]: غير المفرد، **[قُلْ]**: أيها الطالب، **[أَرْبَعَةٌ]**: يعنى في عده أربعة أشياء، التنوين هنا عوضاً عن المضاف إليه، أربعة أشياء، **[مجرور]**: يعنى جار ومجرور، (زيد في الدار)، (زيد) مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفعته ضمة ظاهرة على آخره، لا تمل من الإعراب والإعادة والتكرار، إياك أن تختصر، (زيد) مبتدأ، هذا (الشيخ مُحَمَّد الأمين الهروي) قال للطالب: اعرب، قال: (زيد) مبتدأ، وقال: (في الدار) خبر، قال: (هذا يعربه الشيخ مُحَمَّد .. [٢٩:٥٨:٠٠] .. ، يعنى العالم هو الذي يختصر، وأما الطالب لا يختصر، كلما أعربت قل: (زيد) مبتدأ مرفوع بالابتداء— وعرف الابتداء أيضاً—، ورفعته ضمة لأنه كذا، إلى آخره، أما تختصر مباشرة، ما تحفظ القواعد، متى تحفظها؟ إذا كررت— بالتكرار— الحفظ إنما يكون بالتكرار، أما الاختصار هذا ليس لطلاب العلم، إذن (زيد) مبتدأ، (في الدار)، (زيد في الدار)، (في الدار) جار ومجرور، (في) حرف جر، و(الدار) اسم مجرور بـ (في) وجره الكسرة

الظاهرة على آخره، متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، يعنى ليس (في الدار)، هو الخبر على الصحيح، وعليه الجماهير، حينئذ نقول متعلق بمحذوف تقديره (كائن)، (زيد كائن)، (كائن) هو الخبر، لكنه محذوف، إذن (في الدار) دلّ على المحذوف وهو الخبر، **[العقوبة لمن يجور]**: يعنى من يظلم، **[العقوبة]**: مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفع ضمّة ظاهرة في آخره، **[لمن]**: هذا جار ومجرور، **[يجور]**: الجملة صلة الموصول، لأن (من) هذا اسم موصول، (لمن) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والتقدير (العقوبة كائنة) ثابتة حاصلة، ولذلك قال ابن مالك:

(وَأَخْبِرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ . . . نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ).

قبل الفعل أو اسم الفاعل.

[وَالظَرْفُ]: هذا الثاني، سواء كان ظرفاً زمانياً أو مكانياً، نحو (الخير عند أهلنا)، (الخير) مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفع ضمّة ظاهرة على آخره، **[عند]**: بنصب، ومما يدل على أن الظرف ليس بحجر بنفسه الخبر، ماذا قال؟ (وارتفاعه الزم أبداً)، الخبر لا يكون إلا مرفوعاً، و(عند) هنا منصوبة، بل هي لازمة بالنصب كما قال الحريري: (وَعِنْدَ فِيهَا النَّصْبُ يَسْتَمِرُّ . . . لَكِنَّهَا بِمِنْ فَقَطُّ تُجْرُ)، إذن **[الخير]** مبتدأ، و**[عند]** ظرف منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر، (الخير كائن) حاصل ثابت، (استقر، حصل، ثبت)، قدر بالفعل أو قدر بالاسم، **[عند أهلنا]**: إذن: هذان نوعان: (الجار والمجرور، والظرف)، وكل منهما ليس هو عين الخبر، وإنما متعلقان بالمحذوف.

الثالث: الفعل مع فاعله، يعنى الجملة الفعلية، الفعل مع فاعله يعنى الجملة الفعلية، (زيد قام أبوه)، (زيد) مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفع ضمّة ظاهرة على آخره، (قام) فعل ماض مبني على الفتح، لا تقل: (قام) خبر المبتدأ!! لا، ليس الفعل وحده، يعنى قد يستعجل الطالب، يقول: (زيد) مبتدأ، (قام) خبر، لا، يعنى يستمر في الإعراب، اذكر الفاعل، (قام) فعل ماض، (أبوه) فاعل، والجملة من الفعل وفاعله معا _ التركيب كامل _ الجملة في محل رفع خبر المبتدأ، واضح؟! **[كقولنا زيد أتى]**: **[زيد]**: مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفع ضمّة ظاهرة على آخره، و**[أتى]**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر لأنه معتل الآخر بالألف، والفاعل

ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود على (زيد)، والجملته من الفعل وفاعله في محل رفع خير المبتدأ (زيد).

[والمبتدأ مع الخبر]: هذا النوع الرابع، يعنى الجملة الاسمية، (زيد أبوه قائم)، (زيد) مبتدأ أول مرفوع بالابتداء ورفع ضمته ظاهرة على آخره، (أبوه) مبتدأ ثان؛ لأن الجملة الاسمية وقعت خبرا، لا بد من مبتدأ وخبر، إذن (أبوه)، (زيد) مبتدأ أول، (أبوه) مبتدأ ثان مرفوع بالابتداء ورفع الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف والضمير مضاف إليه مبني على الضم في محل جر، **[قائم]:** خبر المبتدأ الثاني مرفوع به ورفع ضمته ظاهرة على آخره، والجملته من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

[والمبتدأ مع الخبر كقولهم زيد أبوه ذو بطر]: مبتدأ أول، **[أبوه]:** مبتدأ ثان، **[ذو]:** بمعنى صاحب، يعنى صاحب بطر، المراد به الغنى أو الاستكبار عن ذلك، **[أبوه ذو بطر]:** إذن **[أبوه]:** مبتدأ ثان، و**[ذو بطر]:** هذا خبر المبتدأ الثاني، والجملته في محل رفع خبر المبتدأ الأول، ولكن يزداد بأن يشترط في الجملة الفعلية إذا وقعت خبرا أو في الجملة الاسمية إذا وقعت خبرا = أن تشتمل على رابط، والأصل فيه أن يكون الضمير، (زيد أتى) _هو_، عاد على (زيد)، (زيد أبوه) _أبو زيد_، كأنه قال (أبو زيد) فعاد المبتدأ مرة ثانية. إذن الخلاصة: أن المبتدأ مرفوع والخبر مرفوع، والخبر على نوعين: (مفرد، وغير مفرد)، وعرفنا حقيقة المفرد: "ما ليس جملة ولا شبيها بالجملة"، وغير المفرد أربعة أشياء.

هذا ما ذكره الناظم، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على نبينا مُحَمَّد و على آله و صحبه أجمعين أما

بعد

قال المصنف رحمه الله تعالى :

[مرفوعات الأسماء]

سبق أن المرفوعات سبعة و هي :

-الفاعل و نائب الفاعل و المبتدأ و الخبر واسم كان و أخواتها وخبر إن و أخواتها هذه ستة ، و التابع و التابع تحته أربعة أشياء .

و مر معنا أربعة : فاعل و نائب الفاعل و المبتدأ و الخبر ,المبتدأ و الخبر كل منهما مرفوع,المبتدأ مرفوع بالابتداء كما مر ، وكذلك الخبر مرفوع .

هناك ما يسمى بالنواسخ ، نواسخ المبتدأ و الخبر و هي ثلاثة أبواب تأتي متتالية في كتب النحو ؛ لأنها متعلقة بالمبتدأ و الخبر يعنى يذكر المبتدأ و الخبر و ما يتعلق بهما من الأحكام ثم بعد ذلك يُذكر باب كان و أخواتها ثم باب إن وأخواتها ثم باب ظن و أخواتها. إذن المبتدأ له نواسخ ، والنواسخ جمع ناسخ ، مشتق من النسخ ، و معلوم أن النسخ في اللغة بمعنى الإزالة و يأتي بمعنى النقل.

النسخ نقل أو إزالة كما - - - - - حكوه عن أهل اللسان فيهما

إذن يأتي بمعنى النقل والإزالة ، وأما في اصطلاح النحاة هنا ،فالنسخ ما يرفع حكم المبتدأ والخبر ، أي : يزيل حكم المبتدأ والخبر ، فالمبتدأ مرفوع فيزيل حكمه ، ويبدله ، ويغيره ، كذلك الخبر مرفوع فيأتي الناسخ ، فيزيل حكمه ، ويبدله ، ويغيره ، حينئذ يرد السؤال ، إذا كان النسخ بمعنى الإزالة والتغيير ، فإذا قلت " مُحَمَّد قائم " ثم أدخلت الناسخ كان ، كان مُحَمَّد ، الرفع كما هو ، و مُحَمَّد مرفوع ، قبل كان وهو مرفوع بعد كان ، نقول : الرفع قبل دخول كان ، ليس هو عين الرفع بعد دخول " كان " ويدل على ذلك ، أن الرفع في قولك " مُحَمَّد قائم " مرفوع بالابتداء ، وهو عاملٌ معنوي ، و"كان مُحَمَّد " مرفوع بكان ، وهو عاملٌ لفظي ، إذن ما يقتضيه العامل " الابتداء " وهو الرفع ، ليس هو عين الرفع الذي يقتضيه " كان "

كما إذا قلت " ضرب زيدٌ عمرو " زيد هنا رفع ، والذي اقتضاه " ضرب " على أنه فاعل ، إذا قلت " ضرب عمرو " هل هو عين الرفع ؟ لا ، يعني الرفع في الفاعل بالضمّة ، ليس هو عين الرفع في نائب الفاعل ، وإن اشتركا في اللفظ والنطق ، إذن النسخُ حاصلٌ بتغيير العامل ، وتغيير الضمة ، فالضمّةُ في " كان زيدٌ " ليست هي الضمة في " زيدٌ قائمٌ " بل تغيرت وتبدلت لما ذكرناه .

[ما يرفعُ حكمَ المبتدأ والخبر] (ما) اسم موصول بمعنى الذي ، فيصدق على الاسم وعلى الفعل والحرف ، لأن النواسخ منها أفعال ومنها حروف ، أما الأسماء فلا .

[باب كان وأخواتها]

ما يرفع حكم المبتدأ والخبر على ثلاثة أنواع :

القسم الأول : ما يرفع حكم المبتدأ بالرفع ، إلى رفعٍ حادثٍ جديدٍ وينصبُ الخبر ، وهو باب " كان " يعني يرفع المبتدأ ، وينصب الخبر وهو باب " كان وأخواتها " - زيدٌ قائمٌ - زيدٌ مبتدأ ، وقائمٌ خبرٌ ، دخلت " كان " - كان زيدٌ قائمًا - زيدٌ : اسمٌ كانَ ، كان مبتدأ ، ثم أعرب اسمَ كان ، إذن رفع غير رفع ، ماذا حصل بالخبر " قائمٌ " نُصب ، كان زيدٌ قائمًا .

الثاني : ما ينصب المبتدأ ، ويرفع الخبر ، وهو باب (إن وأخواتها) زيدٌ قائمٌ (إن زيدًا) زيدٌ كان مرفوعاً مبتدأ ، فدخلت إن ، فقبل " إن زيدًا " إذن نصب بإن ، قائمٌ ، كان مرفوع بالمبتدأ ، زيدٌ قائمٌ ، عرفنا أن الخبر مرفوع بالمبتدئ ، فلما دخلت " إن " رُفِعَ بإن ، إذن الرفعُ في " قائمٌ " قبل دخول " إن " ليس هو عين الرفع بعد دخول " إن " بل هو رفعٌ جديد ، أحدثه عامل لفظي ، وهو " إن " .

الثالث : ما ينصب المبتدأ والخبر ، وهو باب " ظن وأخواتها " (زيدٌ قائمٌ) ظننت زيدًا قائمًا ، زيد قائمٌ نصبتَ زيدًا ، كان مبتدأ مرفوع بالابتداء ، فصار مفعولاً أول لظن بعد استيفاء الفاعل ، وقائمٌ كان مرفوعاً بالمبتدأ ، فصار منصوباً على أنه مفعول ثانٍ ، إذن ما يرفع حكم المبتدأ والخبر ، ما يرفع حكم المبتدأ بالرفع وينصب الخبر ، العكس ينصب المبتدأ

ويرفع الخبر ، ينصبها معاً .

[باب كان و أخواتها]

هو الباب الأول ، وعملها أنها ترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، ولذلك قال

وَرَفَعَكَ الْإِسْمَ وَنَصَبَكَ الْخَبَرَ	بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ حُكْمٌ مُعْتَبَرٌ
---	---

رفعك أنت : رفع مبتدأ [الإِسْمَ] هذا مفعول به للمصدر [رفعك] هذا رفع مصدر أضيف إلى الفاعل رفعك أنت رفعك ماذا؟ الاسم أن ترفع الاسم المصدر إن أردت بيانه ، فأت بأن المصدرية و الفعل [رفعك] أن ترفع الاسم [الاسم] نصبته على أنه مفعول به كذلك ما يقوم مقام الفعل و المصدر إذن [ورفعك أنت الاسم] يعني اسمها اسم كان يسمى فاعلا مجازا عند بعضهم و نصبك الخبر سكنه للوقف.

[بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ] المذكورات حكم هذا خبر المبتدأ ورفعك [حُكْمٌ مُعْتَبَرٌ] يعني مقيس عند أهل اللغة و الاعتبار هو القياس {فاعتبروا يا أولي الأبصار } و هو القياس إذن بين في هذا البيت أن هذه الأفعال ترفع المبتدأ و تنصب الخبر ثم قال [الاسم] الخبر يعني يسمى المبتدأ بعد دخول هذه الأفعال اسم كان أو أخواتها و يسمى الخبر خبر كان بعدما أن كان خبراً للمبتدأ صار خبرا لكان وقوله بهذه الأفعال أشار إلى أن هذه كلها أفعال إن كان ليس فيه خلاف هذه الأفعال أشار إليها تعدادا بقوله:

كَانَ وَأَمْسَى ظَلَّ بَاتَ أَصْبَحَا	أَضْحَى وَصَارَ لَيْسَ مَعَ مَا بَرِحَا
مَا زَالَ مَا انْفَلَكَّ وَمَا فَتَى مَا	دَامَ وَمَا مِنْهَا تَصَرَّفَ احْكُمَا

كان وأمسى ، كان و أخواتها على المشهور هي ثلاثة عشرة لفظا المشهورات منها هي أكثر من ذلك لكن المشهور منها هو هذه الألفاظ التي ذكرها الناظم، لكن من حيث العمل تنقسم هذه الأفعال الثلاثة عشرة إلى ثلاثة أقسام، لأن منها ما يعمل بلا شرط و منها ما يعمل بشرط و الثاني على نوعين:

-القسم الأول: ما يرفع المبتدأ و ينصب الخبر بلا شرط ، بمجرد دخول الفعل على المبتدأ و الخبر نقول هذه عاملة مطلقا و هذا هو الأصل في الأفعال ، و هذه ثمانية: **كان و أمسى و أصبح و ظل و أضحى و بات و صار و ليس**.

يعنى مذكورة في الشطر الأول إلى قوله [**صار ليس**] إلى قوله [**ليس كان و أمسى و ظل و بات و أصبح و أضحى و صار ليس**] يعنى و ليس هذه ترفع المبتدأ و تنصب الخبر بلا شرط، بمجرد دخولها تعمل " كان زيد قائما" كان فعل ماض ناقص و زيد اسمها مرفوع بها و رفعه ضمة ظاهرة على آخره و قائما خبر كان منصوب بها و نصبه فتحة ظاهرة على آخره.

-القسم الثاني: ما يعمل لكن بشرط ، و هذا الشرط : أن يتقدم عليه نفي أو شبه النفي .

نفي واضح ، أو شبه النفي و المراد به الدعاء و النهي ، شبه النفي في هذا المقام المراد به الدعاء و النهي وهو أربعة أفعال:

[**زال و فتى و برح وانفك**] ,ذكرها المصنف متتالية ، مع [**ما برح ما زال ما انفك وما فتى**] ذكرها المصنف متتابعة فالنفي مثل ماذا؟ النفي كقوله تعالى " **و لا يزالون مختلفين** " يزالون , زال يزال يزالون, زال فعل ماضي يزال فعل مضارع, يزالون فعل مضارع كذلك لكنه من الأمثلة الخمسة.

إذن هذه الأفعال تتصرف كما سيأتي ولذلك قال [**وَمَا مِنْهَا تَصَرَّفَ احْكَمَا**] يعنى تحكم له بما حكمت على الفعل الماضي حينئذ (**ولا يزالون**) لا حرف نفي (**يزالون**) فعل مضارع ناقص لأن هذه الأفعال كلها ليست تامة و إنما هي ناقصة و معنى النقص هنا على الصحيح أنها لا تكتفي بمرفوعها ، التام قام زيد ، قام فعل ماض و زيد فاعل اكتفى به، جلس عمر, قعد خالد و هكذا .

وأما هذه الأفعال فلا تكتفي يعنى لا تكتفي بالمرفوع بل لا بد لها في تمام معناها إلى المنصوب (كان زيد) ما حصلت الفائدة تحصل الفائدة بماذا؟ بالخبر و هذا تبعا للأصل لأن

الكلام في هذه الأبواب الثلاثة تابع للأصل و هو المبتدأ و الخبر و لذلك الأصل القاعدة العامة و قد استثنى منها (أما حكم به في باب المبتدأ و الخبر هو مطرد في هذه الأبواب الثلاث) حينئذ 'كان زيد' ما حصلت الفائدة لا بد من كلمة قائما لأنه في الأصل خبر للمبتدأ و إذا كان خبر للمبتدأ و أقل يتألف منه كلام كلمتان اسم واسم أو فعل و اسم حينئذ نقول لا يمكن أن يحصل تمام الكلام بقولنا (كان زيد) لأن كان هذا فعل ناقص لا يتم معناه بنفسه بمرفوعه ، بل لا بد له من منصوب إذن يزالون فعل مضارع تزيد (ناقص) ليس كالأمثلة السابقة التي مرت معنا فعل مضارع ، و تكتفي ، هنا لا بد من زيادة كلمة ناقص حتى في باب كان تقول (كان زيد قائما) كان فعل ماض ناقص ما معنى النقص كونه لا يكتفي بمرفوعه هذا هو الصحيح و المشهور عند الجمهور أنها سلبت الدلالة على الحدث وهو ليس كذلك و الصواب هو كما ذكرنا

إذن (يزالون) فعل مضارع ناقص مرفوع و رفعه ثبوت النون لأنه من الأمثلة الخمسة حكم واحد و الواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسم يزال، إذن ليس فاعل و إنما هي اسم يزال (مختلفين) بالنصب خبر يزال منصوب و نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم هنا (يزالون) لا يعمل هكذا و إنما لا بد أن يتقدمه نفي فتقدمه لا يزالون يعني ليس عندنا يزالون مختلفين هذا لا سماع له من كلام العرب لأن لا يصح يزالون مختلفين لا يصح أن يكون من باب كان و أخواتها.

" لن نبرح عليه عاكفين " لن هل هو نفي؟ هي نصب و نحن نأتي به في مثال ماذا؟ في النفي ، نفي و نصب و استقبال ، إذن كونها للنصب تعمل هذا من حيث العمل لكن من حيث المعنى ، هي نفي و استقبال ؛ و لذلك نجمع بين الثلاثة الأمور ، واحد منها متعلق بالعمل إذا قيل لن حرف نفي و نصب و استقبال، النفي و الاستقبال متعلقان بالمعنى و النصب هذا متعلق بالعمل و تقول (لم) حرف نفي و قلب و جزم، جزم هذا متعلق بالعمل ، و المعنى نفي و قلب إذن (لن) حرف نفي (نبرح) فعل مضارع ناقص منصوب بلن على الأصل و نصبه فتحة ظاهرة على آخره (نبرح) نحن إذن الضمير المستتر اسم نبرح ضمير مستتر

وجوبا تقديره نحن (عليه) جار و مجرور متعلق بقوله عاكفين (عاكفين) هذا خبر نبرح صحيح أو مفعول به؟ خبر و يسمى مفعولا به عند بعضهم مجازا إذن مختلفين خبر نبرح منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، النهي كقول الشاعر:

"صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت - - فنسيانه ضلال مبين"

ولا تزل ذاكر الموت (، لا) (ناهية لا في النهي و الدعاء التي مرت معنا (لا تزل) تزل فعل مضارع ناقص مجزوم بلا واسمه ضمير مستتر تقديره أنت، لا تزل ذاكر الموت، ذاكر بال نصب على أنه خبر لتزل فيكون منصوبا على الأصل.
و الدعاء كقول الشاعر:

"ألا يا اسلمي يا دار مَيَّ على البلى - - ولا زال منهلا بجرعائك القطر"

ولا زال هذا دعاء، لا الدعائية زال فعل ماض ناقص و لا زال (القطر) هو اسم زال (منهلا) هذا خبر مقدم و هو خبر زال منصوب بها إذن في هذه الأمثلة نقول عملت [زال و برح] و مثلها كذلك [فتى و انفك] عملت بشرط و هو أن يتقدم عليها نفي أو شبه النفي و المراد بشبه النفي هنا الدعاء و النهي إذا لم يتقدم عليها واحد من هذه الأمور حينئذ لا تعمل يكون لها معنى آخر إما التمام أو غير ذلك.

-القسم الثالث : ما يعمل لكن بشرط أن يتقدم عليه ما المصدرية الظرفية وهو الأخير الذي أشار إليه بقوله [ما دام] ما هذه مصدرية يعنى تؤول مع ما بعدها بمصدر ، و ظرفية لأنها تضاف إلى الظرف " ما دمت حيا " ما مصدرية ظرفية ، (دمت) أصلها دام، دمت دام فعل ماضي مبني على الفتح المقدر و هنا السكون سبق أن الجمهور على أنه مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك .

و الصواب : أنه مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع توالي أو لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة و هذا تعليل فيه شيء من النظر (ما دمت) التاء هذه ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم دام (حيا) هذا خبر دام منصوب بها (ما دمت) قلنا مصدرية إذن لابد من التأويل قلنا ظرفية

لابد من إضافتها إلى الظرف، إذن مدة دوامي حيا، مدة هذا الظرف، دوامي هذا هو المصدر، إذن أولت بمصدر مع ما بعدها و أضيفت إلى الظرف، إذن مدة دوامي حيا، إذن ما يعمل لكن بشرط أن يتقدم عليه ما المصدرية الظرفية و هذا خاص بدام.

إذن هذه ثلاثة أقسام لهذه الأفعال ، منها ما يعمل بلا شرط و هي ثمانية و منها ما يعمل ؛ لكن بشرط يتقدم عليه نفي، أو شبه النفي و هي أربعة ، و ما يعمل بشرط أن يتقدم عليه ما المصدرية الظرفية و هو واحد.

هنا قال [**كان و أمسى ظل بات أصبحا**] الألف هذه للإطلاق يعني وظل و بات وأضحى و صار ليس ، هذه كلها من حيث المعاني تدل على المعنى الذي دل عليه الفعل، بمعنى أن اسمها متصل بمضمون الخبر في وقت ما دل عليه الفعل ، فإذا قلت (كان زيد قائما) حينئذ ما المعنى أصل زيد قائم لما دخلت كان ماذا أفادت؟ نقل أفادت اتصاف زيد بمضمون الخبر و هو القيام في الزمن الماضي، زيد قائم لا تدل على زمن، يعني لا يفهم من (زيد قائم) الزمن الماضي أو الحال يعني هو عام يشمل ذا و ذاك فإذا أدخلت كان حينئذ قيدت، قيدت ماذا؟ هذا فيه خلاف ، فنقول كان زيد قائما قَيِّدَتْ قيام زيد في الزمن الماضي لأن (زيد) ذات ما يتقيد و إنما الذي يتقيد هو الفعل هو الحدث قائم حينئذ نقول قيدت القيام بكون زيد قد اتصف به في الزمن الماضي ، و الآن (كان زيد قائما) في الزمن الماضي انقطع أو لازال مستمرا؟ ما هو الأصل في الفعل الماضي مر معنا و هي [**ثلاثة**

مضي قد خلى] قلنا مضي يعني انقطع و انتهى قد خلى يعني انتهى، قام زيد في الزمن الماضي الآن ليس بقائم فتنفي على الصحيح فتنفي، فإذا قيل كان زيد قائما كان في الزمن الماضي الآن ليس بقائم لأن الحدث الذي دل عليه قائم قد انقطع و هذا ما لم تدل عليه القرينة ، يستشكل بعض الطلاب يقول هذه القاعدة و يأتي بالقرآن كثيرا (**وكان الله غفورا رحيم**) (**إن الله كان عليما**) هل هو في الزمن الماضي و انقطع الآن؟ لا لماذا؟ لقرينة خارجة و هي دوام اتصاف الرب جل و على و استمرارية اتصافه بهذه الصفات لا تنقطع هذا واضح بين إذن من دليل الخارج يدل على أن كان هنا منزوعة الزمن يعني ليس لها دلالة على زمن ماض أو حاضر أو مستقبل ، إذا كان التقييد بكان و لم يكن دلالته على الزمن الماضي

يعبر عنها النحاة بأنها منزوعة الزمن بمعنى أنها لا تدل إلا على الارتباط فحسب إذن هذا لدليل ، أما الأصل و القاعدة فيدل على الانقطاع، أمسى تقول مثل (أمسى زيد فقيها أو غنيا) أمسى زيد غنيا، أمسى فعل ماضي ناقص و (زيد) اسمه و غنيا هذا خبر، دلت على ماذا أمسى ؟ اتصاف الاسم بمضمون الخبر في وقت المساء، أمسى زيد غنيا اتصف زيد بالغنى متى في وقت المساء و كذلك (ظل) البيوتة و بات ظل في أول النهار و (بات) بيتوتة و (أصبح) في الصباح و (أضحى) و (صار) و هي تدل على التحويل حول و الانتقال من حقيقة إلى حقيقة كقولك صار الطين حجرا، تحول الطين إلى حجر أو من صفة إلى صفة صار زيد بخيلا كان كريما عنده مال فصار بخيلا إذن حصل تحول ، و حصل انتقال لكنه من صفة إلى صفة زيد هو هو بذاته بشحمه و لحمه لكن ما الذي تغير فيه الوصف إذن كان كريما فصار بخيلا [ليس] هذه لنفي الحال عند التجرد عن القرينة فالنفي يكون للحال ليس زيد قائما يعني الآن ليس زيد قائما هنا ليس تفيد نفي الحال يعني الحال الوقت الزمن الذي يتكلم فيه المتكلم مع [ما برح ما زال ما نفك و ما فتىء] هذه أربعة أفعال قلنا يشترط في إعمالها ما سبق ذكره و هي متحدة المعنى يعني اشتركت في الشرط في العمل ، و كذلك في الدلالة على المعنى فمعناها شيء واحد و هي موضوعة للدلالة على ملازمة الخبر للاسم (ما دمت حيا) يعني تم تلازم بين دلالة الخبر لأن الذي يثبت هنا إنما هو مضمون الخبر للاسم كما تقول (كان زيد قائما) ماذا صنعت ؟ أثبت مضمون الخبر و هو القيام لزيد هنا يدل على ملازمة الخبر للاسم ما دمت حيا إذن ملازمة بين الاسم و الخبر كل منهما موجود بوجود الآخر لكن بحسب ما يقتضيه الحال فإذا قلت مثلا (لا زال زيد عالما) إذن العلم صفة لازمة هذا هو الأصل فمدة بقاء زيد بوصف العلم نقول في العرف و العادة أنه ملازم له لكن لازال زيد جالسا مدة حياته و هو جالس؟ إذن بحسب الحال الذي تكلمت فيه فزيد ملازم للجلوس و الجلوس وصف زيد لكن الملازمة عرفية أو عادية إذن ما زال و ما نفك و ما فتىء و ما برح موضوعة للدلالة على ملازمة الخبر للاسم على حسب ما يقتضيه الحال ولذلك إذا قيل " لا تنفك مشتغلا بذكر الله " هذا يحتمل أنه مثل ماذا؟ (ما دمت حيا) كان و إن كان يعني دلالة منفكة أخرى لكن نقول وصف الحياة

للشخص هذا متحد متى ما كانت الذات موجودة فالحياة كذلك و الأصل بالذكر أن يكون ملازما للإنسان حينئذ يكون ذاكرة مشتغلا بالذكر سواء كان قائما أو جالسا أو نائما آكلا شاربا و هذا متصور و [ما دام] دام موضوعة للدلالة على استمرار خبرها لاسمها يعنى مشاركة للأربعة السابقة من حيث الجملة ثم قال الناظم:

لَهُ بِمَا لَهَا

وَمَا مِنْهَا تَصَرَّفَ احْكُمَا

يعنى هذه الأفعال على قسمين منها ما لا يتصرف , والتصرف هو التصريف و التصريف هو الصرف ، و منها ما تصرف يعنى تحول إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مختلفة إذا قلت (ضربت) هذا مصدر تأتي بأمثلة مختلفة يعنى أوزان مختلفة باختلاف هذه الأوزان تختلف المعاني كل وزن له مدلوله الخاص فالضرب يدل على الحدث فقط و ضرب , صرَّفتَ ضربت إلى ضرب يعنى صغت منه الفعل الماضي حينئذ تصرف فجيء بالماضي من المصدر لأن المصدر هو الأصل في الاشتقاق ، نقول ضَرَبَ ، إذن ضرب تصرف دل على ماذا؟ على الحدث و الزمن و ليس مطلق الزمن بل الزمن الماضي ، يضرب حدث و زمن و ليس مطلق الزمن بل الحال ، اضرب ، ضارب اسم فاعل، مضروب مضرب مضرب إذن هذا يسمى تصريفا، كل وزن يدل على معنى مغاير للآخر.

[كان و أخواتها] قد تتصرف فمنها ما يتصرف ، و منها ما لا يتصرف ، فالذي لا يتصرف هو [ليس و دام] هذا لا يتصرف [ليس] ملازمة الجامدة يعنى ملازمة للفعل الماضي و لا يأتي منها بالمضارع و لا أمر و لا اسم فاعل و لا مصدر و لا أي شيء من هذه الأمثلة و منها ما يتصرف وهو ما عداهما و لكن زال و أخواتها لا يستعمل منه أمر و لا مصدر زال و أخواتها الأربعة تتصرف و لذلك مر معنا و لا يزالون لن نبرح جاء منه زال يزالون و لا تزال كذلك حينئذ فيها نوع تصرف لكنه ليس تاما و إذا لم يكن ثم مصدر و لا أمر حينئذ صار التصريف ناقصا(دام) هذه اختلف هل لها مصدر أم لا والجمهور على أن ليس لها مصدر ليس لها مصدر و الصحيح أن لها مصدرا كما حققه الصبَّان في حاشيته على " الأشموني " و لذلك مر معنا في التقديم ما دمت حيا و هذه مما نقضه فيه الصبان أنتم

تقولون **(ما دمت حيا)** يعنى مدة دوامي من أين هذا المصدر؟ دوامي هو المصدر فكيف قدرتم هنا في الآية مدة دوام؟ ثم تقول دام ليس له مصدر أجابوا بأنه مستعار نقول : لا ، الأصل عدم الاستعارة حينئذ نقول دام الصحيح أن لها مصدرا ، إذن **[و ما و الذي منها]** يعنى بعضها لأن التصرف ليس كاملا في هذه الأفعال **[تصرفا]** يعنى تحول إلى أمثلة مختلفة تصاغ منها **[احكما]** ألف هذه نائبة عنه أو هي نون التوكيد الخفيفة قلبت ألفا احكمن يعنى حكما مؤكدا ، **[له بما لها]**، له يعنى للذي تصرف باسم الفاعل و اسم المفعول و نحو ذلك ب **[ما لها]** يعنى بما ثبت لها و هي الأفعال الماضية و لذلك إذا عددوا هذه الأفعال ذكروا الماضي كان و أخواتها، ظل بات أضحى أمسى صار ليس ، يعدونها بالفعل الماضي لأنه هو الأصل، حينئذ الفعل المضارع و الأمر واسم الفاعل هذه مشتقات مما سبق فالحكم واحد بمعنى أن " كان " تعمل الرفع، كان ترفع المبتدأ و تنصب الخبر " يكون " مثلها "كن" مثلها" كائن" مثلها إذن الحكم واحد و لذلك قال له بما لها ، له بالمتصرف بما لها يعنى بما ثبت للفعل الماضي **" و يكون الرسول عليكم شهيدا "**، يكون هذا معطوف على ما قبله فعل مضارع ناقص منصوب و **(الرسول)** بالرفع على أنه اسم يكون قد عمل هنا يكون مع كونه مضارعا لأن الحكم واحد لا فرق بين الماضي و المضارع من حيث العمل شهيدا هذا خبر يكون **"كونوا قوامين"**، كونوا هذا فعل أمر مبني على حذف النون كونوا لأنه اتصل بالواو والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسم كن **(قوامين)** هو الخبر **(و كان حقا عليه نصب المؤمنين)** " وما كلُّ من يُيدي البشاشة كائنا أخاك "كائنا اسم فاعل، أخاك هذا خبر كائن و كائن اسمه ضمير مستتر فكان قائما زيد، زيد هذا اسم كان و قائما خبر مقدم، إذن يجوز أن يتقدم الخبر على الاسم و لذلك قال تعالى: **"و كان حقا علينا نصر المؤمنين"** لكن له ضوابط تعرف بالمطولة و كن برا، كن أنت برا، كن فعل أمر ناقص و الاسم ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت و بارا خبر كن " و أصبح صائما" أصبح فعل أمر ناقص مبني على السكون و اسم أصبح ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت "صائما" هذا خبر أصبح إذن .

و غير ماض مثله قد عملا - - إن كان غير الماضي منه استعمالا .

واحترازاً من ليس ، ونحوها .

[باب إن و أخواتها]

و هي كلها حروف هذا النوع الثاني و هو ما ينصب الاسم و يرفع الخبر، يعنى المبتدأ يكون مرفوعاً فيُنصب و يرفع الخبر إذن عكس عمل كان و لذلك قال:

لَكِنَّ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

عَمَلُ كَانَ عَكْسُهُ لِإِنَّ أَنْ

[عَمَلُ كَانَ] الذي هو رفع المبتدأ و نصب الخبر [عكسه لأن] و ما عطف عليه و هو نصب المبتدأ و رفع الخبر، إذن تبادلاً . [عمل كان عكسه] [عَمَلُ] هذا مبتدأ أول و هو مضاف و كان مضاف إليه [عكسه] أي خلافه و هذا مبتدأ ثاني [لِإِنَّ] أي ثابت لِإِنَّ و الجملة من المبتدأ الثاني و خبره خبر المبتدأ الأول هذا ما ذكرناه الأمس إذن [عمل كان عكسه لِإِنَّ] و ما عطف عليه عمل مبتدأ أين خبره؟ جملة عكسه لِإِنَّ إعراب عكسه لِإِنَّ مبتدأ و خبر و الجملة خبر المبتدأ الأول مثل "زيد أبوه ذو بطر" هذه مثلها، عمل كان عكسه ثابت لِإِنَّ أن يعنى وأن بالتشديد خففها لأجل الوزن و إن كان هي تعمل كذلك إذا خففت لكن و لكن لیت و لیت و لعل و كأن هذه كلها كم؟ ستة أحرف و هي أحرف بالاتفاق يعنى لا خلاف فيها.

وَمِثْلُهُ لَيْتَ الْحَيِّبِ قَادِمٌ

تَقُولُ إِنَّ مَالِكًا لَعَالِمٌ

[تَقُولُ إِنَّ مَالِكًا] إن مالكا، إن حرف نصب و توكيد يعنى من حيث المعنى تفيد التوكيد و من حيث العمل هي تنصب المبتدأ و ترفع الخبر [إن] حرف نصب و توكيد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب [مالكا] اسم إن منصوب بها و هذا محل وفاق [لَعَالِمٌ] عالم هذا خبر إن أصله مالك عالم مبتدأ و خبر دخلت إن فنصبت المبتدأ و الخبر مرفوع كما هو في النطق فقط و إلا في الحقيقة فلا لأن الرفع الذي حدث بعد إن غير الرفع الذي كان قبل إن و نحن ننص على هذا لماذا؟ لأن الكوفيين يرون أن " كان زيد قائما " كان لم تعمل إلا في الخبر فقط و لا عمل لها في الاسم لأنه مرفوع , زيد قائم كان زيد ما حدث شيء إذن كان نصبت فقط و لم ترفع كان زيد قائما لأن الذي تغير هو قائم و القول كذلك في "

إن "إن زيدا قائم، قائم كما هو ما تغير إذن إن ماذا صنعت؟ نصبت فقط و لم ترفع و هذا غلط في الموضوعين و لذلك أحدثت كان رفعا ليس هو عين الرفع الذي قبل كان بدليل تغير العامل، العامل كان الابتداء فصار عاملا لفظيا و كذلك " إن " رفعت الخبر رفع جديد يعني لم يكن هو عين الرفع الذي قبل إن و الدليل على ذلك أن الخبر في المبتدأ " زيد قائم " خبر مرفوع بالمبتدأ و هنا رفع " بإن " و فرق بين الموضوعين، إذن " عالم " هذا خبر إن و هذا فيه شيء من التجوز لأن إن لم يخبر عنها لأنها حرف ، يعني لا يخبر إلا عن الأسماء و إنما تجوزوا و الأصل أن يقال خبر اسم إن "زيد مالك عالم " ،عالم خبر لأي شيء؟لمالك ،مالك عالم قبل دخول إن عالم خبر لمالك لكن النحاة يقولون في الإعراب خبر إن اسم إن خبر إن ، هذا فيه تجوز يعني فيه توسع و الأصل أن يقال ، خبر اسم إن هو الذي يخبر عنه أنت أخبرت عن مالك و لم تخبر عن إن لأنه لا يخبر إلا عن الأسماء و إن حرف [لعالم] اللام هذه لام الابتداء ، تأخذ من المثال أنه يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن المكسورة و هذه اللام التي تسمى اللام المزحلقة ، زُحِلقت يعني " الأصل أنها تدخل على إن في أول الكلام " لأنها مؤكدة للجملة في قولك زيد قائم تدخل على المبتدأ في الأصل حينئذ لإن أصلها لإن مالك عالم لا يجتمع حرفان مؤكدان في محل واحد يعني في أول الكلام حينئذ لا بد من زحِلقت أحد الحرفين و لا يمكن زحِلقة إن لانتكاس المعنى ؛ لأن إن هذه تدخل على الجملة حينئذ لم يمكن إلا أن تزحلق هذه اللام من إن إلى الخبر ، " لإن مالكا عالم " هذا الأصل لا يمكن أن تدخل على الاسم لأنه سواء تقدمت أو تأخرت اجتمع مؤكدان من وجه واحد أي من طريق واحدة وهذا ممتنع حينئذ لا بد من الفصل بينهما فزحِلقت من " إن " وصارت داخلة على الخبر إذن [لعالم] يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن المكسورة.

[وَمِثْلُهُ] يعني في الحكم مثل إن كمثال (لَيْتَ الْحَبِيبَ قَادِمٌ) ليت هذا حرف تمنّ و نصب يعني يفيد التمني كما سيأتي و نصب لأنه يعمل النصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، و دائما يمر معك في إعراب الفعل الماضي أو الحروف لا محل له من الإعراب ما المراد بهذه الكلمة ؟ يعني ليس له موضع من المواضع التي يعرب فيها الاسم يعني ليس

فاعلا و لا نائب فاعل و لا مبتدأ تنفي هذه كلها فليس لإن حرف من ! فليس ل ليت مثلا، كالمثال الذي معنا ليس لها محل من الإعراب يعني لا تقع فاعلا فترفع و لا تقع نائب فاعل و لا اسم إن و لا خبر إن ، المواضع التي هي الأسماء المرفوعة و الأسماء المنصوبة و الأسماء المخفوضة لا يأتي الحرف و لا الفعل في هذه المواضع (الحبيب) اسم ليت منصوب بها و نصبه فتحة ظاهرة على آخره، قادم خبر ليت يعني خبر اسم ليت على التجوز مرفوع بها و رفعه ضمة ظاهرة على آخره إذن هذان مثالان لإن و ليت.

لَكِنَّ يَا صَاحِبَ لِلِاسْتِدْرَاكِ عَنْ.

أَكِّدْ بِإِنَّ أَنْ شَبَّهَ بِكَأَنَّ

[أَكِّدْ بِإِنَّ] أراد أن يبين لك

وَلِلتَّمَيِّي لَيْتَ عِنْدَهُمْ حَاصِلٌ

وَلِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعِ لَعَلَّ

هذا مايسمى بمعاني هذه الحروف يعني هذه الحروف تعمل النصب و تدل على معاني في نفسها , و هذه المعاني لا تظهر إلا بدخولها على الجملة الاسمية و لذلك هذه النواسخ كلها الثلاثة الأبواب ، إنما دخولها و عملها في الجمل لا في المفردات و لذلك كان زيد قائم أحدثت العمل الرفع و النصب في الموضعين المبتدأ و الخبر فدل على أنها داخلة على الجملة و لم تدخل على المفرد و كذلك إن و أخواتها [أَكِّدْ بِإِنَّ] , إن و أن يتفقان في أنهما موضوعان لتأكيد الحكم المقترن بأحدهما التأكيد هو التقوية إن و أن تفيدان التأكيد , تأكيد ماذا؟ تأكيد ثبوت الخبر للمبتدأ لاسمها و هذا إنما يكون جوابا أو كلاما للمتردد أو الممكن يعني هذا التركيب لا يستعمل عند إلقاء الخبر لمن لم يسمع بالخبر فإذا لم يسمع زيد من الناس " زيد مسافر " ما يعرف أن زيدا مسافر فلا يصح أن تقول له " إن زيدا مسافر " هذا خطأ التركيب لماذا؟ لأن إن تفيد التقوية و التأكيد فإذا كان كذلك إنما يؤكد لمن ؟ لخال الذهن عن الخبر أو للمتردد و الممكن؟! لا شك أنه الثاني حينئذ تقول زيد مسافر و لا يصح أن تقول " إن زيدا مسافر " , لأن التأكيد و التقوية لا يكون لخال الذهن يعني للذي لم يسمع بالخبر أصلا و إنما الذي يجادل عنده علم أو نوع جدل أو نوع إنكار أو تردد حينئذ يأتي

التأكيد و لذلك نقول في أول هذا النظم 'إن الكلام عندنا فلتستمع' نقول هذا هذا حشو
يعنى زيادة في الكلام لأن الكلام تعريفه إنما يلقي على المبتدأ، والمبتدأ ليس عنده تردد أو
إنكار و لذلك إذا قال " حد الكلام عندنا فلتستمع " لكان أولى إذن إن وأن يفيدان
التأكيد، التأكيد يعنى تقوية الخبر لمن للمتردد و **الشاك** في الخبر حينئذ تنفي الشك فيه و
الإنكار له ، [**أكد بان**] أن فإذا قلت إن مالكا لعالم حينئذ نقول إن عند العرب أو
الحرف المؤكد على جهة العموم يقوم مقام تكرير الجملة مرتين أو ثلاثة هذا الخلاف عند
الصرفيين و النحاة فإذا قلت " إن زيدا قائم " في قوة قولك " زيد قائم، زيد قائم زيد قائم "
حذفت الجملة الثانية و الثالثة و جيء بالحرف المؤكد هذا كل مؤكد في لسان العرب حتى
حرف الجر الزائد الذي يزداد في الكلام كما ذكرنا في الأمثلة أمس (هل من خالق غير الله)
هذا في قوة قولك هل خالق غير الله هل خالق غير الله هل خالق غير الله فالتأكيد يكون
بالتكرار هذا هو الأصل ولكن لأن لا يثقل عند السامع تكرار الجملة كما هي (هل خالق
غير الله) جيء - حذفت - الجملة الثانية أو الثالثة على الخلاف و جيء بهذا الحرف و
لذلك ليس كمثله شيء الكاف الزائدة على الصحيح و هي في قوة قولك ليس مثله شيء
ليس مثله شيء و هذا إنما يكون لمن ؟ لمن يكون عنده شيء من الإنكار أو
التردد.

إذن التأكيد للجمل يكون في قوة تكرارها مرتين أو ثلاثة هذا خلاف من بين النحاة و
البيانين.

[**أكد بان أن**] الفرق بين إن و أن ، أن " أن " لا تأتي في أول الكلام يعنى لا تأتي
تقول أن مالكا لعالم هذا لا يصح لماذا؟ لأن " أن " في قوة المفرد وما دخلت عليه لأنها من
أحرف المصدرية يعنى التي تؤول مع ما بعدها بمصدر حينئذ لا تقع في أول الكلام لا يصح
أن تقول " أن زيدا قائم " هذا غلط كأنك قلت "قيام زيد" يحتاج إلى خبر، قيام زيد هذا
ليس بكلام فلا بد أن تقول " أعجبني أنك فصيح " مثلا يعنى أعجبني أو أعجبتني فصاحتك
و تؤول بمصدر " **قل أوحى إلي أنه استمع** " ، أوحى استمع إذن أولت لمصدر لما كانت أن
من أحرف مصدرية يعنى تؤول مع ما بعدها بمصدر امتنع افتتاح الكلام بها و أما " إن "

فيصح، إن زيدا عالم إن مالكا لعالم هذا لا إشكال فيه [شَبَّهَ بِكَأَنَّ] يعني كأن تفيد التشبيه و التشبيه مشاركة أمر لأمر في المعنى سواء كان شريكا أو خسيسا .

(كأن زيدا عالم,) كأن زيدا حمار الفرق بينهما, كأن زيدا عالم هذا فيه شرف و الثاني فيه خسة (شَبَّهَ بِكَأَنَّ) , يعني تأتي كأن للتشبيه قال بعضهم:

ذلك إذا كان الخبر جامدا يعني التشبيه تفيد ، كأن التشبيه إذا كان الخبر جامدا يعني ليس مشتقا، كأن زيدا أسد أشبه زيد بالأسد، أسد هذا جامد ليس بمشتق و إذا لم يكن جامدا بأن كان مشتقا أو فعلا حينئذ تفيد الظن ' كأن زيدا كاتب 'كاتب هذا خبر و هو اسم فاعل إذن مشتق و إذا كان خبر كأن مشتقا أفادت الظن إذن:

-تفيد التشبيه و تفيد الظن متى تفيد التشبيه؟ إذا كان الخبر جامدا (كأن زيدا أسد) و تفيد الظن إذا لم يكن جامدا بأن كان مشتقا أو فعلا.

[لَكِنَّ يَأْ صَاحٍ لِلاِسْتِدْرَاكِ عَنَّا] ، خففه للوزن يعني ظهر، عن أي ظهر يعني لكن للاستدراك، (يا صاح) هذه معترضة.

و قوله في صاحب يا صاح - شَدَّ بِمَعْنَى فِيهِ بِاصْطِلَاح .

[يا صاح] أصلها يا صاحبي و الاستدراك هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه.

إذن (تعقيب الكلام) يعني إتباع الكلام دل ذلك على أن لكن مثل أن, يعني لا تأتي في أول الكلام " زيد عالم " قد يفهم منه أنه عامل.

هل تم تلازم ليس تم تلازم, زيد عالم لكنه فاسق ممكن نعم ممكن, زيد عالم لكنه ضال مبتدع جهمي ، تقول " لكنه فاسق " يعني ببدعته بينهما تعارض لا, لا مانع أن يقال زيد عالم لكنه فاسق لا بأس به " إذن زيد عالم " قد يفهم منه الناظر أو السامع بأنه عامل تقل لا (لكنه) إذن استدركت نفيت في ذهن السامع ما يتوهم ثبوته من الخبر السابق " , ما زيد شجاع " فيوهم بأنه ليس بكريم فتقل "لكنه كريم" إذن أثبت ما يتوهم نفيه إذن نفيت الشجاعة لا يلزم منه نفي الكرم لكن قد يتوهم الناس السامع بأنك إذا قلت مثلا(ما زيد شجاع) بأنه ليس بكريم حينئذ تقول ما زيد شجاع لكنه كريم, لكن للاستدراك و هو

تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه إذن (لَكِنَّ يَا صَاحِ لِإِسْنِدْرَاكِ عَنَّا)
و[لِلتَّمَنِّي لَيْتَ] , ليت هنا قصد لفظها صارت علما و لذلك صارت مبتدأ اسما و
 للتمني خبر مقدم و التمني إذن ليت تفيد التمني ما معنى التمني ؟ : طلب ما لا طمع فيه أو
 ما فيه عسر ما لا طمع فيه يعني شيء لا يدرك .

"ألا ليت الشباب يعود يوما "عجوز ألا ليت الشباب يعود يوما, تمنى أو لا تتمنى في
 الدنيا ستبقى على ما أنت عليه و تمضي, إذن ليت الشباب يعود نقول هذا تمنى ما لا طمع
 فيه أو ما فيه عسر كقول الفقير " ليت لي قنطاراً من الذهب " أو جبلا من الذهب نقل
 هذا ليس بمحال يعني يمكن لكنه فيه عسر.

[وللتمني] ليت عندهم يعني في حكمهم عندهم و الأصل في عند أنها ظرف مكان
 أو زمان لكن هنا لا يمكن حملها على النوعين ، حينئذ تفسر بالحكم **[حصل]** يعني
 وجد و ثبت **[و للترجي و التوقع لعل]** يعني لعل للترجي لعل مبتدأ مؤخر للترجي خبر
 مقدم و التوقع معطوف عليه الترجي طلب المحبوب بالمستقرب حصوله يعني محبوب و ليس
 بمكروه و قريب الحصول " لعل الله يرحمني," نقل هذا ترجي و هو طلب محبوب وهو رحمة الله
 عز و جل و هو مستقرب **(إن رحمت الله قريب من المحسنين)** فأحسن , حينئذ تقل لعل الله
 يرحمني و التوقع هو الإشفاق لعل زيدا هالك الإشفاق هو توقع المكروه لعل زيدا هالك إذن
 لعل هنا أفادت التوقع إذا هذه المعاني لهذه الأحرف و لذلك لما تضمنت هذه المعاني عملت
 فنصبت و رفعت و إذن الأصل في الحروف أنها لا تعمل.

-النوع الثالث: ما ينصب المبتدأ و الخبر و هو باب ظن و أخواتها, باب ظن و أخواتها
 , الأخوات في هذه الأبواب الثلاثة المراد بها النظائر يعني أخواتها يعني نظائرها في
 العمل, الأخوة هنا جاءت من حيث العمل و الاشتراك بينهما أو بينها هو العمل و هي
 أفعال قلوب:

وَحَبْرًا وَهِيَ ظَنَنْتُ وَجَدًا	إِنْصَبَ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ مُبْتَدَأًا
كَذَاكَ خِلْتُ وَأَخَذْتُ عَلِيمًا	رَأَى حَسِبْتُ وَجَعَلْتُ زَعَمًا

بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ مُبْتَدَأًا وَخَبْرًا]، كل منهما منصوب لكن يسمى الأول مفعولا أولا لظن ، و الثاني مفعولا ثانيا لظن، ظننت زيدا، زيدا منصوب بظن و هو مفعول أول قائما منصوب بظن و هو مفعول ثانٍ لها ، **[وَهِيَ ظَنَنْتُ وَجَدًا رَأَى حَسِبْتُ وَجَعَلْتُ زَعَمًا كَذَاكَ خَلْتُ وَأَخَذْتُ عِلْمًا]** عدها ، و تجعله على التقسيم السابق يعنى مايدل على اليقين و ما يدل على الرجحان و الشك .

[و هي ظننت] ظن موضوعة للدلالة على ترجح وقوع المفعول الثاني، ظننت زيدا قائما يعنى أدركت إدراكا راجحا قيام زيد و ظننت زيدا قائما يعنى أدركت إدراكا راجحا قيام زيد ثبوت مضمون المفعول الثاني للمفعول الأول لكن على جهة الرجحان لا على جهة اليقين هذا الذي تفيده ظن هذا الأصل فيها و إن كانت قد تستعمل لليقين لكنه خارج عن الأصل.

إذن ظن موضوعة للدلالة على ترجح وقوع المفعول الثاني كما في المثال السابق و قد تأتي لليقين **[إني ظننت أني ملاقي حسابه]** و هي ظننت **[وجدا]** هذه موضوعة للدلالة على تحقق وقوع المفعول الثاني لأن وجد عرفنا أنها مما يدل على اليقين إذن الإدراك هنا يكون جازما و لا يكون راجحا كما هو الشأن في ظن (**تجدوه عند الله هو خيرا و أعظم أجرا**) (رأى و علم) متحدان في الوضع، يعنى موضوعان للدلالة على اليقين يعنى إدراك وقوعه اتصاف المفعول الأول بمضمون الثاني على جهة اليقين يعنى لا على جهة الشك و الترجيح رأى تقول مثلا: رأى تقول ماذا؟ "رأيت الله أكبر كل شيء محاولة و أكثرهم جنودا"، رأيت الله أكبر؟ يقين أو شك؟، يقين الله مفعول أول أكبر كل شيء هذا مفعول ثاني **[حسبت]** هذه مثل ظن تدل على الترجيح حسبت زيدا صاحبك مثلا قد تستعمل لليقين **[لا تحسبوه شرا لكم]** يعنى لا تظنوه شرا لكم، هنا الظن

و **[جعلت]** بمعنى اعتقد كذلك " **و جعل الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا** " ، الملائكة إناثا، جعلوا أي اعتقدوا الملائكة إناثا **[زعما]** الألف هذه للإطلاق ، و يطلق الزعم على الحق و الباطل ، و الأكثر على قول يشك في صحته. هذا هو الأكثر ، " زعم صاحبك كذا"، حينئذ تقول زعم تطلق في الغالب على الخبر

الذي يشك في ثبوته و إن كانت تطلق أحيانا على الحق

"ودعوتني و زعمت أنك ناصحي --- و لقد صدقت و كنت ثمّ أميناً"

زعم هنا تطلق على الحق و هو حق.

[**كذاك خلت**] ,خلت زيدا أخاك و خلت مثل ظن تدل على الإدراك الراجح مثل

ظن تدل على الإدراك الراجح و [**اتخذت**] هذا الفعل الوحيد الذي ذكره المصنف أو يدل

على التصيير أو التحويل! **واتخذ الله إبراهيم خليلاً** إبراهيم اتخذ الله إبراهيم، إبراهيم هذا مفعول

أول و خليلاً هذا مفعول ثانٍ، [**علماً**] الألف هذه للإطلاق و يثبت ماذا الإطلاق؟ يعني

إطلاق الروي و علم تفيد أو تدل على اليقين، تقول " قد ظننت زيدا صادقاً"، قد حرف

تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب ظننت فعل و فاعل هذا اختصاراً زيدا هذا

مفعول أول و هو مبتدأ في الأصل و صادقاً هذا خبر هذا مفعول ثانٍ لظن و هو خبر في

الأصل .

[**في قوله صادقاً في قوله**] في قوله جار و مجرور متعلق بقوله صادقاً لأنه اسم فاعل و

[**خلت**] أصلها خال خلت اتصلت بالضمير فسكن اللام ثم التقى الساكنان، خال

خلت إذن التاء هذه فاعل ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل [**عمراً**] مفعول

أول لخال منصوب بها و نصبه الفتحة الظاهرة على آخره و [**حاذقاً**] أي ماهراً مفعول ثاني

لخال منصوب بها و نصبه الفتحة الظاهرة على آخره و تم إحكام متعلقة بهذا الباب تأتيكم

في المطولات إن شاء الله تعالى .

إذن هذه ثلاثة أبواب تسمى نواسخ المبتدأ و الخبر الأول:

باب [**كان و أخواتها**] رأينا ظاهرها في العمل و هي ترفع المبتدأ على أنه اسم لها و

تنصب الخبر على أنه خبر لها.

و الثاني من النواسخ [**إن و أخواتها**] رأينا ظاهرها و هي تعمل عكس كان يعني

تنصب المبتدأ على أنه اسم لها و ترفع الخبر على أنه خبر لها.

الباب الثالث من النواسخ [**باب ظن**] و كلها أفعال و هي تنصب الجزأين يعني

المتبدأ والخبر والله أعلم و صلى الله و سلم على نبينا مُحَمَّد و على آله و صحبه أجمعين.

في الصفحة الأولى من سورة الجن عدة آيات ابتدأت بفتح أن ما التوجيه؟
معطوفات أو مقدرات يعني لا تجعلها جملة مستقلة نحن تركنا ما يتعلق بالتمام بالأفعال من
باب الاختصار أي سؤال خارج هذا الدرس لا يجاب.

كيف يعرب الاستفهام مبتدأً ؟

و إذا كان كذلك فهل هو مطلقاً؟

استفهام (كيف) يعرب مبتدأً يعني (هل) حرف ما يعرب مبتدأً، إلا إذا جاء في محل
رفع يعني نقول (دخلت هل) على الجملة الاسمية دخلت هل، دخلت فعل ماضي و هل
هنا فاعل كيف جاءت فاعل و هي حرف؟ قصد لفظه الحرف و الفعل إذا قصد اللفظ
دون المعنى صار اسماً علماً و إذا صار العلم صح أن كون مبتدأً ولذلك تأتي في الإعراب
تقول من حرف جر، من في هذا التركيب مبتدأً، كيف مبتدأً و حرف؟ قصد لفظه .

و إذا قصد لفظ الحرف أو الفعل صار علماً مبتدأً نقل (ضرب) اعرب (ضرب زيد
عمراً) تقل ضرب في كلامك ضرب فعل ماض إذن عندنا محكوم عليه و محكوم به و لا
يخبر إلا عن الأسماء فضرب في هذا التركيب مبتدأً قبلت أو لا؟ ضرب في هذا التركيب إذا
قيل لك أعرب ضرب زيد عمراً، كل كلام عربي فصيح يجوز إعرابه هذا الأصل فإذا جئت
تعرب تتكلم بكلام فصيح تقول " ضرب " فعل ماض هذا التركيب الثاني أعربه تقل ضرب
مبتدأً و " فعل ماض " هذا خبر كيف ضرب جاء مبتدأً تقول ضرب / في قولك " ضرب
زيد عمر " فعل فصل معناه الذي هو إثبات الضرب لزيد و وقوعه على عمر وأما ضرب
فعل ماضي ما قصد المعنى ليس عندنا ضرب أين الفاعل و أين المفعول أين الضارب و
المضروب؟ ضرب فعل ماض هذه جملة اسمية أين الضارب و المضروب ؟ هل عندنا ضارب و
مضروب ليس عندنا ضارب لماذا؟

لأنه لم يقصد معناه و إنما قصد لفظه نقل ضرب مبتدأً و فعل هذا خبر .

و أما ضرب في قولك ضرب زيد عمراً هنا قصد معناه ، كذلك من حرف جر قولك من

المسجد الحرام قصد معناه فهي حرف ليست باسم بالإجماع و أما من حرف جر في الإعراب، فمن هنا قصد لفظه و لم يقصد معناه و إذا جرد اللفظ عن المعنى حينئذ صار اللفظ علمًا.

إذن من لها مسمى و لها اسم و اتحدا و ضرب له مسمى و له اسم / مسماه هو الذي يكون في الجملة الفعلية و الاسم هو الذي يعرب على كل هذا خارج عن الدرس.

(**أولم يكفهم أنا أنزلنا**) أين الفاعل؟ يكفٍ : هذا فعل مضارع، " **أنا أنزلنا** " أن حرف توكيد و نصب و " **نا** " المدغمة النون في النون اسم أن يعنى مبني على السكون أو على الفتح على خلاف في محل نصب اسم أن، " **أنزلنا** " فعل و فاعل و الجملة خبر أن، أن و ما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل أو لم يكفهم إنزلنا.

ماهي أغراض حذف الفاعل ولو باختصار؟

لاختصار لا يختصر .

لو أضيف إلى حذف الفاعل ، المذكور قبل الفعل أو شبهه ، لم أسقط؟
لأننا نختصر.

أليس يجب تأنيث العامل مع المؤنث و كيف بقول " و قال النسوة"؟

الطالب إذا سأل يستفسر لا يستنكر أنت الآن تستنكر لما ثبت في الإجماع، (و قال نسوة) نسوة هذا اسم جمع واسم الجمع يجوز فيه الوجهان التذكير و التأنيث و لذلك كذلك الصحابة جمع تكسير تقول قال الصحابة و قالت الصحابة يجوز فيه الوجهان الطالب يسأل بأدب.

متى يكون سبب تقدير الحرف اشتغال الحركة بحركة المناسبة ؟

الجواب : حركة المناسبة قلنا المضاف إلى ياء المتكلم " غلامي " الميم هنا في كل موضع مكسورة جاء غلامي ورأيت غلامي و مررت بغلامي ، إذن اتحد في المواضع كلها و لذلك قال بعض النحاة إنه مبني على الكسر كحذام. و الصحيح أنه ليس مبني بل هو معرب و هذه الحركة مناسبة الياء ؛ لأن الياء لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مكسورا.

إذن العلة مدركة فإذا دخل عليه عاملٌ ، يقتضي الرفع حينئذ رفع على الأصل قال

غلامي، غلامي فاعل مرفوع و رفعه ضمة مقدرة على آخره الذي هو الميم لما قدرت لاشتغال المحل بحركة المناسبة.

إذن الضمة حركة ، و الكسرة حركة ، هل يمكن أن ينطق الميم في غلام في هذا التركيب لا في غيره ضمًا و كسرا ؟

يعنى - تكسرهما و تضمها- في موضع واحد في حالة واحدة هذا متعذر لكن التعذر عرضي لا أصلي لا لذات الميم و إنما لكونها اشتغلت بكسرة قبل ياء ولو حذفت الياء لرجعت الميم إلى الأصل .

(قال غلام رأيت غلاما مررت بغلام)، إذن الميم قبلت الحركة رفعا و نصبا و جرا لكن لما أضيفت لزمت الكسرة و حينئذ تقدّرت الحركات كلها.

إذا كان المضارع معتل الآخر ما هو سبب التقدير؟

إن كان الألف " يخشى " فالتعذر و إن كانت الواو و الياء و الضمة فهو " الثقل " .

و الفرق بينهما أن التعذر ما لو أراد المتكلم أن ينطق به لما أمكنه " يخشى الفتى " نقل التعذر بمعنى أنه يتعذر أن تنطق بالضمة حاول أن تأتي بالضمة على الألف ما تستطيع لو تجلس من العشاء إلى الفجر ما تأتي بها.

لكن الثقل يمكن أن تخرجه الضمة ، لكنه يثقل على اللسان ، لو تكلف المتكلم لإظهاره لأظهره.

و لذلك يستحيل أن تقول القاضي أظهرت الضمة، مررت بالقاضي أظهرت الكسرة لكن فيه ثقل.

و لذلك نقول: الفرق بين التعذر و الثقل = هو أن التعذر لو تكلف المتكلم ؛ لأن يظهر الحركة لما استطاع ؛ و أما الثقل لو تكلف أن يظهر الحركة لاستطاع ؛ لكن فيه شيء من الثقل و الله أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على نبينا محمد و على آله و صحبه أجمعين
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: **التوابع** و هذا هو والنوع السابع و الأخير من المرفوعات عرفنا
أنها سبعة أمور.

[**التوابع**] : جمع تابع و هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقا، الاسم المشارك لما
قبله في إعرابه دخل فيه سائر التوابع: النعت و العطف بنوعيه و التوكيد و البدل لأنها مشاركة
لما قبلها بإعرابها و قوله و كذلك دخل فيه خبر المبتدأ لأنه متابع لما قبله يعني مشاركته 'محمد
مسافر'، مسافر مرفوع كما أن محمد مرفوع إذن هو مشارك لما قبله لكنه ليس مطلقا و إنما إذا
لم يدخل عليه أحد النواسخ و أما إذا دخل عليه أحد النواسخ انفصل الخبر عن المبتدأ "محمد
قائم" "كان محمد قائما" لم يتابعه إذن ليس مطلقا و التوابع الذي أعناه أهل النحو إنما يكون
مشاركا لما قبله مطلقا متى ما تغير المتبوع تغير التابع معه و أما المبتدأ فيشاركه الخبر في بعض
الأحوال لا مطلقا، بحيث إنه إذا دخل عليه ناسخ حينئذ تغير المبتدأ و تغير الخبر كان "زيد
قائما" إن "زيدا قائم" هذا ليس مشاركا لما قبله كذلك حال المنصوب قد يشاركه في بعض
الأحوال حال المنصوب "رأيت زيدا" أو ليس رأيت تقل مثلا "رأيت زيدا صادقا" بمعنى
اعتقدت "رأيت زيدا صادقا" هذا حال من زيد حينئذ نقول هذا مشارك له لكنه في بعض
الأحوال دون بعض لأنه إذا كان صاحب الحال مرفوعا حينئذ انفصل الحال عنه جاء زيد
راكبا إذن لم يطابقه، طابقه في ما إذا كان صاحب الحال منصوبا لأن الحال تأتي من الفاعل
و تأتي من المفعول به و المفعول به منصوب و الحال منصوب إذن طابق لكن ليس مطلقا و
إنما في بعض الأحوال..

التابع هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقا.

باب النعت

التابع هذا جنس يدخل تحته أربعة أنواع: النعت و العطف و التوكيد و البدل و إذن شئت وصلت العطف قلت عطف البيان و عطف النسق فصارت خمسة هذا أو ذاك لا إشكال فيه.

قال الناظم:

يَتَّبَعُ لِلْمَنْعُوتِ فِي الإِعْرَابِ	النَّعْتُ قَدْ قَالَ دَوُّو الأَلْبَابِ
كَجَاءَ زَيْدٌ صَاحِبُ الأَمِيرِ	كَذَاكَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ

لم يعرف النعت عن عادته فيما سبق حينئذ نقول حقيقة النعت: هو التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه التابع هذا جنس دخلت فيه الأنواع الأربعة أو الخمسة فشمّل التوابع كلها.

المشتق أو المؤول به خرجت كل التوابع إلا نوع من أنواع التوكيد، المشتق سيأتي معنا المشتق أو المؤول به يعنى بالمشتق هذا فاصل مخرج لبقية التوابع فإنها لا تكون مشتقة ولا مؤولة بالمشتق و لذلك لا يخلط الطالب بين النعت و بين غيره، لأن النعت لا يكون إلا مشتقا و أما التوكيد فهو جامد جاء القوم أجمعون جاء زيد نفسه، نفسه ليس بمشتق بل هو جامد وكذلك أجمعون "وزيد زيد"، زيد الثاني هذا مؤكد كذلك هو جامد و البيان كقوله "جاء زيد أبو عبد الله"، أبو عبد الله ليس بمشتق و عطف النسق "جاء زيد و عمر" ليس بمشتق إذن لا يلتبس على الطالب النعت بغيره هذا هو الأصل لأن النعت أساسه الذي يبنى عليه أن يكون مشتقا أو مؤولا بالمشتق و أما ماعدا النعت فهذا إنما يكون جامدا على الأصل بقي التوكيد اللفظي قد يجيء مشتقا التوكيد اللفظي هو إعادة اللفظ الأول بعينه "جاء زيد زيد"، زيد الثاني مؤكد للأول هنا جاء جامدا، جاء زيد زيد لأنه علم لكن قد يأتي "جاء زيد العالم العالم"، جاء فعل ماضي و زيد فاعل و العالم نعت، العالم الثاني تكرر للكلمة الأولى إعادة اللفظ الأول بعينه إذن الثاني جاء مشتقا و هو التوكيد حينئذ لا بد من إخراج هذا النوع نقول المباين للفظ متبوعه يعنى يشترط في المشتق الذي يكون نعتا أن يكون

مخالفا للفظ المتبوع كما هنا جاء زيد العالم لفظ زيد هذا متبوع، العالم هذا تابع في اللفظ تخالفا، العالم العالم تطابقا إذن إذا تطابقا في الاشتقاق لا يكون الثاني نعتا وإنما يكون توكيدا "جاء زيد الفاضل الفاضل"، الفاضل هذا مشتق و الأول نعت و الثاني تكرر للأول بعينه فهو توكيد إذن وقع التوكيد مشتقا فكيف نقول بأن النعت لا يكون إلا مشتقا، نقول النعت و المنعوت متخالفان في اللفظ جاء زيد العالم، العالم هذا نعت و هو مشتق لكن العالم الثاني أو الفاضل الثاني هذه تكرر الأول فهي توكيد لفظي، المشتق المراد به هنا هذا لا بد من فهمه:

ما دل على حدث وصاحبه يعني لفظ يدل على حدث و يدل على صاحبه يعني فاعل الحدث أو الذي وقع عليه الحدث و هو يشمل أربعة أشياء هنا: اسم الفاعل و اسم المفعول و الصلة المشبهة و اسم التفضيل هذه أربعة.

يعنى النعت إما يكون اسم فاعل و إما أن يكون اسم مفعول و كيفية اشتقاق اسم الفاعل و اسم المفعول يأتيان في نظم **المفصول** إن شاء الله تعالى والصلة المشبهة و اسم التفضيل، ماعدا هذه الأربعة لا يقع نعتا إلا إذا كان مؤولا الكلام في المشتق، و المؤول بالمشتق يعني ليس مشتقا هو في لفظه جامد إذا عرفنا المشتق بأنه ما دل على حدث و صاحبه حينئذ الجامد ما دل على واحد منهما إما على حدث فقط كالمصدر و هي جوامد و إما أن يدل على الذات فقط كزيد و هو علم إذن الألفاظ ثلاثة مشتقة و هي ما جمعت بين أمرين تدل على حدث و صاحبه، العالم هذا اسم فاعل دل على ماذا؟ دل على صاحب العلم و دل على العلم، العلم هو الحدث و صاحبه هو المتصل بهذا الحدث، الضارب دل على شيءين: الأول فاعل الضرب و الثاني الحدث الذي هو الضرب، لكن كلمة الضرب هذه مصدر دلت على الحدث فقط، علم دلت على الحدث فقط لأنها مصدر و الأعلام جوامد و تدل على الذوات فقط إذن مشتق أو مؤول بالمشتق، المؤول بالمشتق هو الجامد الذي يؤدي معنى المشتق بمعنى أنه يفسر بالمشتق في هذا الموضع و إن شئت قلت في قوة المشتق لكنه في الأصل في لفظه يكون جامدا بمعنى أنه ليس باسم فاعل و ليس باسم مفعول و لا صفة مشبهة و لا اسم تفضيل حينئذ يقع جامدا لكن نؤوله بالمشتق مثل ماذا المؤول بالمشتق؟ اسم الإشارة إذا قلت مثلا "جاءني زيد هذا" زيد فاعل و هذا نعت نعت حينئذ كيف يكون

نعنا و ذا اسم إشارة مبنى و جامد نقول هذا في قوة المشتق يعنى يؤول بالمشتق لأن الكلام في قوة قولك جاءني زيد المشار إليه ماذا أوقعت محل الجامد؟ لفظا مشتقا لأن المشار اسم مفعول حينئذ نقول هذا مؤول بالمشتق يعنى نفسر الكلام بلفظ المشتق و كل أسماء الإشارة يصح النعت بها حينئذ تفسر باسم المفعول ذو التي بمعنى صاحب في قوة المشتق "جاء رجل ذو علم"، رجل فاعل و ذو نعت له و هي جامدة كيف صح النعت بذو و هي جامدة نقول لأنها في قوة المشتق يعنى تؤول بالمشتق و توضح و تفسر بالمشتق و هذا واضح لأن ذو هنا بمعنى صاحب و صاحب هذا اسم فاعل إذا رددناه إلى المشتق الاسم المنسوب كذلك في قوة المشتق جاءني رجل مكي يعنى منسوب إلى مكة كذلك الجملة الخبرية و المصدر و الاسم الموصول و شبه الجملة و أي الوصف هذه ثمانية بالاستقراء و التتبع تكون نعنا و تفسر بالمشتق، إذن ماهو النعت هو المشتق أو المؤول التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه قال الناظم هنا :

النَّعْتُ قَدْ قَالَ ذُو الْأَبَابِ	يَتَّبَعُ لِلْمَنْعُوتِ فِي الْإِعْرَابِ
كَذَاكَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ	

هذه خمسة يتبع النعت المنعوت في اثنين من خمسة، النعت ينقسم إلى قسمين:

-الأول الحقيقي و الثاني السببي، الحقيقي و السببي

الحقيقي نحو "جاءني زيد العاقل"

السببي نحو "جاءني زيد العاقل أبوه"

عرفتم الفرق؟ جاءني زيد العاقل تنظر إلى النعت عرفنا العاقل هنا مشتق تنظر ما بعده، اسم الفاعل اسم المفعول الصفة المشبهة و اسم التفضيل هذه ترفع، ترفع ضميرا مستترا و قد ترفع في بعض الأحوال اسما ظاهرا إذا كان المشتق رافعا لضمير مستتر يعود إلى المنعوت فهو الحقيقي و إذا كان رافعا لاسم ظاهر بعده حينئذ يكون سببيا هذا الفرق بينهم حينئذ إذا وقفت جاءني زيد العاقل الفاضل العالم بعده ليس عندنا حرف واحد حينئذ نقل هذا حقيقي لماذا؟ لأنه رفع ضميرا مستترا يعود إلى المنعوت جاءني زيد العاقل أبوه نقل رفع بعده لأنك

تنظر في العاقل بعده أبوه، أبوه هذا فاعل من الذي رفعه العاقل إذن النعت رفع اسما ظاهرا هذا نسبيه سببيا، الاسم بحسب الإعراب له ثلاثة أحوال: رفع و نصب و جر مر معنا إما رفع و إما نصب و إما خفض هذه ثلاثة و بحسب الأفراد و غيره له ثلاثة أحوال: أفراد و تثنية و جمع، بحسب الأفراد يعنى هل هو مفرد أم لا؟ إما أن يكون مفردا أو مثنا أو جمعا بقطع النظر عن نوعية الجمع هذه ثلاث، ثلاث و ثلاث ستة، و بحسب التذكير و التأنيث له حالتان إما مذكر و إما مؤنث ليس عندنا وسط و لا ما يجمع الأمرين إما هذا و إما ذاك إذن له حالتان ستة و اثنان ثمانية و بحسب التنكير و التعريف حالتان إما نكرة و إما معرفة اثنان مع ثمان عشرة و لذلك يقول النحاة الاسم له عشرة أحوال إن كان النعت حقيقيا تبع منوعته في أربع من عشرة و إذا كان سببيا تبعه في اثنين من خمسة تفصيله كما يأتي:

النَّعْتُ قَدْ قَالَ ذُوو الْأَلْبَابِ يَتَّبِعُ لِلْمَنْعُوتِ فِي اثْنَيْنِ مِنْ خَمْسَةِ سِوَاءِ كَانِ حَقِيقِيًّا أَوْ سِبْبِيًّا يَجْتَمِعَانِ فِي اثْنَيْنِ مِنْ خَمْسَةِ ثُمَّ يَفْتَرِقَانِ يَتَّبِعُ النَّعْتَ لِلْمَنْعُوتِ فِي اثْنَيْنِ مِنْ خَمْسَةِ سِوَاءِ كَانِ حَقِيقِيًّا أَوْ سِبْبِيًّا وَ هُمَا اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا النَّازِمُ نَصَّ عَلَيْهِمَا هُنَا.

في الإعراب يعنى في واحد من أوجه الإعراب رفعا أو نصبا أو جرا يعنى الاسم له حالة واحدة إن كان مرفوعا حينئذ انتفى النصب و الخفض و إن كان منصوبا ارتفع الرفع و الخفض و إن كان مخفوضا ارتفع الرفع و النصب يعنى واحدة في الإعراب يدخل تحته ثلاثة أحوال فلا بد من التقدير فنقول: يتبع للمنعوت في واحد من أوجه الإعراب كم هي؟ ثلاثة لا بد أن يتبع النعت منوعته في الرفع إن كان المنعوت مرفوعا و يتبع النعت منوعته في النصب إن كان المنعوت منصوبا و يتبع النعت المنعوت في الخفض إن كان المنعوت مخفوضا إذن في واحد من أوجه الإعراب لا في الثلاثة كلها لأن يمتنع كذاك أي مثل ذاك في واحد من التعريف و التنكير فإن كان المنعوت معرفة و جب أن يطابقه النعت فيكون كذلك معرفة و لا يجوز أن يوصف النكرة بالمعرفة و لا يجوز أن توصف المعرفة بالنكرة لا بد من التطابق تنكيروا و تعريفا إن كان معرفة حينئذ تعين التعريف و ارتفع التنكير و إذا كان نكرة حينئذ تعين التنكير و ارتفع التعريف هذه كم الآن؟ خمسة ثلاثة أوجه الإعراب و اثنان في التعريف و التنكير.

السببي و الحقيقي يجب أن يتبع النعت المنعوت واحد في اثنين من هذه الخمسة جاءني زيد العاقل، زيد بالرفع العاقل تبعه في الرفع إذن العاقل هذا نعت و هو مشتق تبع زيدا في اثنين من خمسة أولا هو مرفوع لأن زيد مرفوع فتبعه فلا يجوز إذا جعل تابعا و لم.... 17:40 جاءني زيد العاقل، جاءني زيد العاقل هذا لا يجوز فإن سمع جاءني زيد العاقل فليس بنعت بل هو مقطوع أعني أمدح العاقل تجعله مفعولا به لفعل محذوف وجوبا و أما إذا كان صلة لما قبله و تابعا له حينئذ يجب أن يكون مرفوعا في واحد من التعريف و التنكير زيد علم و كذلك العالم معرفة إذن طابقه في التعريف و لا يجوز أن يقال جاء رجل العاقل لا يجوز و لا يصح أن يقال جاء زيد عاقلا أو عاقل نقل هذا لا يصح لماذا؟ لانتفاء شرط النعت مع المنعوت و هو التتابع في التعريف و التنكير إذن هذا عام في النوعين كذلك جاء زيد القائم أبوه، زيد معرفة و القائم معرفة زيد مرفوع و القائم مرفوع إذن تطابقا.

[النَّعْتُ قَدْ قَالَ ذُو الْأَلْبَابِ يَتَّبِعُ لِلْمَنْعُوتِ] فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجِهِ الْإِعْرَابِ كَذَاكَ

في واحد من التعريف و التنكير، ثم إن رفع ضميرا مستترا هذا الحكم عام للنوعين ثم إن كان حقيقيا بأن رفع ضميرا مستترا تبع المنعوت في واحدا من التذكير و التأنيث وواحد من الإفراد و التثنية و الجمع بمعنى أنه يكمل له بقية العشرة خمسة فيتبعهم في اثنين من هذه المذكورات و بقي ماذا؟ بقي الإفراد و غيرها ثلاثة أحوال و له واحدة منها و بقي كذلك التذكير و التأنيث فيتبع النعت منعوته إن كان حقيقيا يتبعه كذلك في التذكير و التأنيث و يتبعه كذلك في الإفراد و التثنية و الجمع إذن هذه العشرة نقول الحقيقي يتبع النعت منعوته في أربعة من العشرة لأن الخمسة التي ذكرها منها اثنان بقي ماذا؟ بقي الإفراد و التثنية و الجمع و التذكير و التأنيث هذه خمسة له اثنان إما الإفراد إذا كان مفردا ارتفع التثنية و الجمع إذن له واحد منها و كذلك من التذكير و التأنيث له واحد منها إذن اثنان من الخمسة المتبقية خمسة و خمسة عشرة اثنان و اثنان، أربعة من عشرة هذا في الحقيقي و لذلك تقول "مررت برجل قائم" رجل نكرة و قائم نكرة رجل مفرد و قائم مفرد، لرجل رجل مخفوض و قائم مخفوض مذكر إذن تبعه في أربعة من عشرة مررت برجلين قائمين لأن المنعوت مثني

فوجب أن يطابقه النعت فيكون مثنا مثله كذلك تقول بامرأتين قائمتين و تقول بامرأة قائمة و بامرأتين قائمتين و بنساء قائمات إذن يجب أن يطابق النعت المنعوت في الأفراد إن كان مفردا و بالثنائية إن كان مثنا و بالجمع إن كان جمعا بحسب نوعية الجمع و إذا كان مذكرا كذلك و جب أن يكون النعت مذكرا و كذلك في التأنيث هذا في الحقيقي.

و أما السببي فمن حالة أو أحوال الأفراد و الثنية و الجمع يتعين له حالة واحدة و هي الأفراد يعنى يجب أن يكون مفردا ثم باعتبار التذكير و التأنيث يكون باعتبار المرفوع الذي بعده لا الذي قبله إذن من الخمسة المتبقية التي لم يذكرها الناظم نقل ليس له اختيار في الأفراد و الثنية و الجمع بل يلزم حالة واحدة و هي الأفراد يعنى لا يثنى و لا يجمع و باعتبار التذكير و التأنيث لا يتبع المنعوت و إنما يتبع الاسم المرفوع الذي بعده ولذلك تقول "مررت برجل قائمة أمه" رجل هذا منعوت قائمة هو النعت تبعه في خفض و تبعه في التعريف و التنكير رجل قائمة ماذا؟ باعتبار الأفراد لزم حالة واحدة و هي قائمة ثم باعتبار التأنيث تبع ما بعده مع كون المنعوت ماهو؟ نوعه مذكر لكن قائمة مؤنث لما أنث؟ لكون الاسم المرفوع الذي رفعه النعت مؤنثا حينئذ لم يتبع ما قبله و إنما تبع ما بعده "أَخْرَجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا"، من القرية الظالم جاء في القرآن الظالم هذا نعت للقرية، القرية مؤنث و الظالم مذكر لما ذكر النعت مع كون المنعوت مؤنثا نقول بالنظر لكون النعت هنا سببيا فباعتبار التذكير و التأنيث يتبع ما بعده إذن كَذَاكَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ قصد الناظم هنا بهذه الأحوال الخمسة أن يجمع بين الحقيقي و السببي ثم يفترقان في مزيد على هذه الخمسة فالنعت إن كان حقيقيا تبع ما قبله في اثنين من الخمسة و إن كان سببيا لزم الأفراد ثم يكون التذكير و التأنيث باعتبار ما بعده كجاء زيد صاحب الأمير، جاء يعنى كقولك جاء زيد، زيد فاعل و صاحب الأمير نعت له، ما نوع النعت هنا؟ حقيقيا أو سببيا؟ لما السببي الرفع ما بعده لا لم يرفع ما بعده هذا النعت هنا يعتبر حقيقيا صاحب الأمير هو يعنى زيد، زيد معرفة بالعلمية و صاحب الأمير معرفة بالإضافة، زيد مرفوع و صاحب مرفوع مثله زيد معرفة و صاحب معرفة زيد هذا مذكر و صاحب كذلك مذكر، زيد مفرد و صاحب الأمير مفرد تبعه في أربعة من عشرة.

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى:

المعرفة و النكرة

لما ذكر التعريف و التنكير بكون النعت يطابق منعوته تعريفا و تنكيرا أراد أن يبين لنا المعارف و حقيقة النكرة، المعرفة و النكرة ينقسم الاسم باعتبار التعريف و التنكير على قول الجمهور إلى قسمين لا ثالث لهما إما معرفة و إما نكرة، كما أنه إما مذكر و إما مؤنث حينئذ إما معرفة و إما نكرة و هذا بالاستقراء و التتبع.

خَمْسَةُ أَشْيَاءٍ عِنْدَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ

وَاعْلَمُ هُدَيْتَ الرُّشْدَ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ

و اعلم الواو هذه للاستئناف البياني واعلم هذا أمر بالعلم بمعنى تعلم و هي كلمة يأتي بها إلى إشارة إلى ما يهتم به بعدما يذكر، هُدَيْتَ الرُّشْدَ جملة دعائية معترضة و الرشد ضد الغي هديت يعني هداه الله أَنَّ الْمَعْرِفَةَ، المعرفة هنا ترادف العلم أن المعرفة أي جنس المعرفة لأنه أخبر عنها بخمسة و خمسة متعدد حينئذ المعرفة ليس واحد و إنما هو شيء مشترك...26:51. مشترك فال الحين تكون للجنس خمسة أشياء عند أي في حكم أهل المعرفة يعني في حكم أهل العلم أي النحاة لأن هم الذين يبحثون في هذه المسألة إذن قسم لك المعرفة و لم يعرف لك المعرفة و الصحيح أنه يذكر تعريف المعرفة أولا ثم بعد ذلك تعدد و يقال ماعدا هو النكرة.

المعرفة في اللغة مطلق الإدراك، مطلق الإدراك و اصطلاحا ما وضع المستعمل في معين، ما أي اسم وضع ضمير يعود إلى ما ليستعمل في معين إذن له مدلول له مفهوم لكنه معين يعني مخصص الوضع هو جعل اللفظ دليلا للمعنى ما وضع يعني المعارف لا تكون إلا من جهة الوضع لسان عرب و الوضع هو جعل اللفظ دليلا على المعنى يعني جعل هذا اللفظ...27:57. هذا المعنى هذا من صنع العرب و الاستعمال لقوله ليستعمل، الاستعمال هو إطلاق اللفظ و إرادة المعنى.

بقي شيء واحد و هو الحمل فعندهم وضع و استعمال و حمل، الوضع جعل اللفظ دليلا على المعنى، والاستعمال إطلاق اللفظ و إرادة المعنى هذا من صفات المتكلم و الوضع

من صفات الواضع بقي الحمل و هو من صفات المخاطب و هو اعتقاد السامع مراد المتكلم بكلامه هذه ثلاثة أشياء إذن المعرفة ما وضع ليستعمل في معين أعرف المعارف لفظ الجلالة في الإجماع "الله" أعرف المعارف و هذا محل وفاق بين أهل العلم نحاة وغيرهم ثم يأتي للرتبة بعدها هو قال خمسة أشياء و بعضهم زاد سادسا ثم يأتي بعد لفظ الجلالة الضمير يعنى أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة ثم بعد الضمير يأتي الرتبة العلم ثم بعد العلم اسم الإشارة ثم المنصوب الاسم المنصوب ثم ذو الأداة المحلى بال ثم المضاف إلى واحد من هذه المعاني هذه خمسة على ما أراده المصنف جمعه مالك رحمه الله تعالى في قوله:

فمضمّر أعرفها ثم العلم فذو إشارة فموصول متم

فذو أداة فمنادى عينا فذو إضافة بما تبينا

يعنى اجعلها ستة و ليست بخمسة و المشهور أنها خمسة و الخلاف في النكرة المقصودة في باب النداء و معين والصحيح أنه معرفة كما سيأتي في موضعه.

إذن هذه خمسة أنواع للمعرفة البحث هنا يتعلق بماذا؟ لأنه ذكره بعد النعت هل كل هذه المعاني ينعت بها و تقع نعتا أو تقع منعتا هذه تختلف المعارف على ثلاثة أقسام:

الضمير لا ينعت و لا ينعت به يعنى لا يقع منعتا و لا يقع نعتا هذا الضمير

العلم ينعت و لا ينعت به، العلم ينعت يعنى.....:28:30 جاء زيد الفاضل وصفت

زيد لكن هل يصح أن تقول جاء الفاضل زيد على أن زيد هو نعت للفاضل لا يصح و

هذا في أعلام البشر و أما في أسماء الله تعالى و أسماء الرسول صلى الله عليه و سلم و القرآن

ثلاثة أنواع فيصح أن ينعت بها على الصحيح، ثم خلاف عند النحاة و الصحيح ما ذكرناه

لأن أعلام الله تعالى أوصاف و أعلام، يعنى هي أعلام من جهة و هي أوصاف من جهة

أخرى فإذا وقعت نعتا حينئذ جاء النعت من جهة الوصفية لا من جهة العلمية ولذلك

يختلفون في قوله بسم الله الرحمن، الرحمن هل هو نعت أم لا إذا قلنا القاعدة الأعلام لا ينعت

بها حينئذ قالوا ليس بنعت بل هو بدل فيختلفون في هذا الموضع و الصحيح أنه نعت لأن

أعلام الرب تختلف عن أعلام البشر إذن العلم ينعت و لا ينعت به و البقية ماعدا المنادى

فينعت بها و تنعت يعنى اسم الإشارة يصح أن ينعت و ينعت به يصح هذا و ذاك جاء هذا

الفاضل،الفاضل نعت لاسم الإشارة جاء زيد هذا هذا نعت لزيد إذن اسم الإشارة ينعت و
ينعت به.

فَدُو الْأَدَاةِ ثُمَّ الْإِسْمُ الْمِنْهَمُ	وَهِيَ الضَّمِيرُ ثُمَّ الْإِسْمُ الْعَلَمُ
أُضِيفَ فَافْتَهَمَ الْمَثَالَ وَاتَّبَعَهُ	وَمَا إِلَى أَحَدٍ هَذِي الْأَرْبَعَةُ
وَذَاكَ وَابْنُ عَمِّنَا الْهُمَامُ	نَحْوُ أَنَا وَهِنْدُ وَالْعُلَامُ

عدها ثم مثل بأمثلة و هي أي أسماء أو الخمسة الأقسام للمعرفة الضمير و هذا اسمه عند البصريين عند الكوفيين يعبرون بالكناية و لذلك يأتي في بعض التفاسير هذا كناية عن كذا فيظن القاريء أنه كناية من باب المجاز وليس هذا المراد بل المراد أنه الضمير يعود إلى كلام، وَهِيَ الضَّمِيرُ الضمير فعيل بمعنى اسم مفعول يعني مضمر مأخوذ من الخفاء و الاستتار و حده ما دل على متكلم كأنا أو مخاطب كأنت أو غائب كهو ما يعني لفظ اسم أو إن شئت قل معرفة دل على متكلم كأنا أنا يدل على متكلم إذن أنا و ما كان في حكمه مما دل على المتكلم يعتبر ضميرا أو مخاطب كأنت أو غائب كهو، ثم يأتي بالرتبة بعده الاسم العلم لو قال العلم لكفى لأن العلم لا يكون إلا اسما حينئذ هذا التخصيص فيه تطويل و العلم في اللغة الجبل و بالاصطلاح ما دل على مسماه بلا قيد ما يعني معرفة دل على مسماه بلا قيد اسم يعين المسمى مطلقا علمه مطلقا يعني بلا قيد لأن المعارف سبق أنها ما وضع ليستعمل في معين إذن مدلولها كلها معين إذن لا بد أن يكون المدلول معين هنا وضع أن يستعمل في معين لكن بلا قيد المعارف كلها إما أن يدل على مسمى بقيد أو بلا قيد ما كان بقيد:

- إما أن يكون القيد لفظيا و إما أن يكون حسيا ...إما أن يكون لفظيا كال إذا قلت الرجل العالم نقل هذا معرفة دل على معين هل دل معين بشيء معنوي حسيا أو بشيء لفظي، شيء لفظي و هو ال كذلك المضاف صاحب الأمير دل على معين لأن صاحب نكرة أضيف إلى معرفة فاكتسب التعريف إذن دل على معين بقيد و هو لفظي كذلك الاسم المنصوب جاء الذي قام أبوه دل على شيء معين بشيء لفظي، اسم الإشارة يدل على شيء معين لا بقيد لفظي و إنما بقيد حسيا لأن الإشارة هي ما وضع لمسمى و إشارة إليه بمعنى أن الإشارة الحسية الإشارة باليد لا بد أن تكون داخلة في مسمى اللفظي يعني لا يكون معرفة

اسم الإشارة إذا لم يصاحبه الإشارة الحسية لا يكون معرفة لو قلت مثلا و أنتم أمامي "هذا طالب جيد" من هو هذا؟ هل هو معرفة هل حصل التعيين لا لكن لو قلت هذا طالب جيد حصل التعيين أو لا إذن متى يكون اسم الإشارة معرفة؟ إذا صاحب اللفظ الإشارة الحسية إذن حصل التعيين لا باللفظ و إنما بإشارة حسية إذا انتفى القيد اللفظي و انتفى القيد الحسي حينئذ يتعين أن يدل على مسماه بلا قيد و هو العلم ليس غير و لذلك نقول العلم ما يدل على مسماه بلا قيد فإن دل على مسماه بقيد لفظي أو حسي فليس بعلم بل هو شيء آخر ثم الاسم العلم فذو الأداة الفاء هنا **للترتيب** قدم الناظم هنا ذو الأداة على ما بعد خالف ماسبق و الأصح أن اسم الإشارة ثم الاسم الموصول ثم ذو الأداة قدم ماحقه التأخير فذو الأداة يعنى ما كان محلا بال و إنما عبر بالأداة قالوا ليشمل أم الحميرية فإن ال لا تدخل تحتها أم الحميرية حينئذ تكون ماذا؟ تكون أعم فذو الأداة ليشمل القول بأن أم معرفة في لغة حمية كذلك ليشمل القول بأن المعرف هو ال أو اللام على الخلاف ثم الاسم المبهم، الإبهام هو عدم الإيضاح و هذا يدخل تحته شيئان الاسم الموصول و أسماء الإشارة كلها مبهمات يعنى لا يمكن أن يتعين الاسم اسم الإشارة إلا بالإشارة الحسية و كذلك الموصول لا يمكن أن يتعين إلا بالجملة التي تليهم الاسم المبهم، مبهم لماذا؟ لأنها تحتاج إلى مفسر يفسر المراد و يعين المراد قلنا هذا تحته نوعان: اسم الإشارة و هو ما وضع لمسمى و إشارة إليه كأنه قال ما دل على مسماه بقيد الإشارة إليه و المشار إليه قد يكون مفردا و قد مثنى و قد يكون جمعا و قد مذكرا و قد يكون مؤنثا و هذه تعرف بالمطولات و الاسم الموصول موصول اسم مفعول لوصل الشيء بغيره إذا أتمه و المراد به ما فتقر إلى صلة و عائد إلى صلة يعنى إلى جملة أو شبه جملة هذه الجملة و شبه الجملة هي التي يتضح بها المقام فإذا قلت مثلا جاء الذي، جاء الذين، جاء اللذان و سكت، هل حصل التعريف لا ما حصل التعريف لكن لو قلت "جاء الذي عنده مالي"، "جاء الذي في المسجد"، "جاء الذي أبوه قائم"، "جاء الذي مات أبوه"، حصل التعريف هنا إذن ما فتقر إلى صلة و المراد بالصلة الجملة أو شبه الجملة و عائد يعنى الضمير يربط بين هذه الجملة و بين الاسم الموصول الأخير قال وَمَا إِلَىٰ أَحَدٍ هَٰذَا الْأَرْبَعَةُ أَضِيفَ، و ما يعنى و الذي أضيف إلى أحد متعلق بقوله أضيف

إلى أحد هذه الأربعة يعني إما : إلى الضمير غلام نكرة و ما يعنى نكرة أضيف إلى أحد هذه الأربعة أو تقول معرفة أضيف لكونه أضيف إلى أحد هذه الأربعة غلام نكرة فتضيفه إلى الضمير غلامك غلامك هذا معرفة أو نكرة؟ غلامك معرفة لماذا؟ مع كونه في الأصل نكرة لأنه أضيف إلى الضمير فاكسب التعريف غلام زيد معرفة لأنه أضيف إلى العلم غلام هذا غلام الذي قام أبوه غلام الرجل صاحب الأمير نقل هذه كلها اكتسبت التعريف بكونها أضيفت إلى واحد من هذه الأربعة و كل مضاف إلى واحد من هذه الأربعة فهو في رتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى الضمير و هي رتبة العلم فَأَفْهَمَ الْمِثَالَ وَاتَّبَعَهُ، فافهم المثال، مثال جزئي يذكر لإيضاح القاعدة، جزئي يعني آحاد يذكر لإيضاح القاعدة و اتبعه يعني اتبعه نَحْوُ أَنَا هذا مثال للضمير متكلم و هند هذا مثال للعلم و هو مؤنث و الغلام هذا مثال للمحلى بال و ذاك هذا المشار إليه اسم إشارة مثال لاسم الإشارة.

وَإِنْ عَمِنَا نكرة ابن أضيف إلى عمنا و عم هذا معرفة لأن عم نكرة و اكتسب التعريف من نا ضمير ثم أضيف النكرة إلى **النعته** و اكتسب التعريف عمنا الهمام تكملة و الملك العظيم **الهمة** ثم أراد أن يبين ما يقابل المعرفة و هو النكرة:

وَأَنْ تَرَى اسْمًا شَائِعًا فِي جِنْسِهِ	وَأَمْ يُعَيِّنُ وَاحِدًا فِي نَفْسِهِ
فَهُوَ الْمُنْكَرُ وَمَهُمَا تُرِدُ	تَقْرِبُ حَدِّهِ لِقَهْمِ الْمَيْتَدِي
فَكُلُّ مَا لِأَلْفٍ وَاللَّامِ	يَصْلُحُ كَالْفَرَسِ وَالْغَلَامِ

وَإِنْ تَرَى اسْمًا شَائِعًا فِي جِنْسِهِ، ترى عندكم بالألف إذا كانت 41:30 ترى إن هذه جازمة و ترى فعل مضارع مجزوم بإن حينئذ الألف هذه لا بد من حذفها.

وَإِنْ تَرَى اسْمًا إِذْنِ النُّكْرَةِ لَا تَكُونُ إِلَّا اسْمًا كَمَا أَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا اسْمًا أَيُّهُمَا أَخْصَ و أيهما أعم المعرفة أم الاسم؟ الاسم أعم من المعرفة لماذا؟ لأن الاسم يكون معرفة وزيادة إذن كل معرفة اسم من غير عكس و النكرة و الاسم، الاسم أعم من النكرة إذن كل نكرة اسم و لا عكس و إن ترى اسما شائعا في جنسه ترى اسما من حيث المعنى الكلام هنا في المعنى ترى

اسما من حيث المعنى شائعا منتشرا في جنسه لابد من التقديم يعنى في أفراد جنسه لأن الشيوخ إنما يكون في الأفراد هذا الأصل هذا الذي يريد هو و الجنس المراد به هنا الجنس المنطقي وهو مالا يمنع تعقل معناه من وقوع الشركة فيه بمعنى أنك لو تصورت المعنى في الذهن لا يختص هذا المعنى بفرض دون آخر بل كل مشترك قالوا رجل هذا نكرة لو تعقلت مدلول كلمة رجل و هو ذكر ذكر بالغ من بنى آدم هذا المعنى، كلمة رجل معناها في لسان العرب ذكر بالغ من بنى آدم هل هذا قدر مشترك أم أنه خاص بفرد دون آخر؟

قدر مشترك في الذهن بقطع النظر عن الأفراد في الخارج حينئذ وجوده في الخارج لا يوجد إلا في ضمن أفراد زيد و عمر و خالد يعنى لا يكون عندنا أفراد يصدق عليه كلمة رجل ثم تقول هذا ذكر بالغ من بنى آدم و ليس بزید و لا عمر و لا خالد يمكن أن يوجد في الخارج جواب لا إنما يوجد في الذهن فحسب و هذا المراد بالجنس ما لا يمنع تعقله من وقوع الشركة فيه يعنى في مدلوله و أما في الخارج فالذي يوصل لكونه نكرة هو الآحاد و الأفراد إذن لابد من التقديم.

وَإِنْ تَرَى اسْمًا شَائِعًا فِي جِنْسِهِ، يعنى منتشرا و ... فهو عام في جنسه يعنى في أفراد جنسه، وَّمْ يُعَيَّنُ وَاحِدًا فِي نَفْسِهِ يعنى لا يصدق على واحد دون آخر فلا يقولن قائل اسمه زيد كلمة رجل هذه لي و لا تصدق على عمر لا هذه تصدق عليك و تصدق على غيرك فكل زيد رجل و لا عكس لأنه أعم لأنه يشمل زيد و عمر و خالد إلى مالا نهاية من الآحاد و لن يعين أي لم يختص بذلك الاسم واحد من أفراد جنسه دون الآخر و لم يعين واحدا في نفسه هذا المعنى الذي أراده في حد النكرة.

ما شاع في جنس فهو المنكر ف وقع في جواب الشرط هو أي الاسم الذي شاع في أفراد جنسه و لم يعين واحد في نفسه المنكر يعى الاسم المنكر كأنه أراد أي يجد الاسم لا المعنى فحسب فهو المنكر حينئذ تحكم عليه بأنه نكرة هذا الحد فيه شيء من الصعوبة يعنى بتصوره و إدراكه شيء من الصعوبة و لكن يرد فيه إلى الأمر اللفظي و مهما ترد تقريب حده إذن حد فيه صعوبة لابد من تقريبه و التقريب إنما يكون بشيء لفظي لأنه هو

المحسوس و مهما هذا اسم شرط ترد هذا فعل شرط الأصل أنه مجزوم42:45 ترد ماذا؟

تقريب حده أي حد النكرة لمن لفهم المبتدأ لفهم هذا متعلق و المبتدئ في هذا من أخذ بأوائل العلم فضابطه هذا التقرير فكل ما الألف و اللام يصلح يعني كل ما يصلح و يقبل دخول الألف و اللام يعني ال فهو نكرة فكل الفاء واقعة في جواب الشرط مهما ترد فكل يعني فهو كل، كل هذا خبر لمخذوف فهو كل ما الاسم اسم موصول يصلح لألف و اللام يعني ال المعرفة الألف و اللام المتعلق بقوله يصلح و هذه الألف و اللام يشترط فيها أن تكون مؤثرة يعني تفيد التعريف فإن لم تفد التعريف فدخولها و خروجها سواء و هذه التي لا تفيد التعريف كالدخلة على الأعلام كالعباس مثلا، العباس عباس هذا معرفة أو نكرة؟

عباس معرفة علم العباس؟

نحن نقول الضابط ماهو فكل ما الألف و اللام يصلح فهو نكرة و العباس عباس معرفة و دخلت عليه ال، نقول ال هنا الداخلة على العلم خروجها و دخولها سواء و المراد بهذا الكلام أنها لم تفد التعريف و لذلك ابن مالك يقول نكرة قابل ال مؤثرا يعني أثرت ماذا؟

التعريف فإن لم تؤثر التعريف فليست بضابط للنكرة و هذا إنما يكون في الأعلام التي دخلت عليها ال، إذن كل اسم صلح أن يقبل ال بالقوة فهو نكرة، كالفرس و الغلام لكن المراد الدخول هنا لغة لا عقلا يعني الطالب يقول الضرب القائم و لذلك الطلاب يقل الماء ما جاء زيد، ماهو إعراب ما؟ لما هذه نافية أدخل ال على ما إذن هذا الدخول عقلي و ليس بلغوي يعني لم يسمع من لسان العرب لا بد ضبط المسألة باللغة يصلح لغة لا عقلا في فصيح الكلام كالفرس فرس الفرس مثال لما لا يعقل و الغلام غلام دخلت عليه ال إذن عرف لك النكرة ثم بين لك الضابط من أجل التسهيل.

الباب الثاني من أبواب التوابع هو العطف

قال رحمه الله تعالى باب العطف:

هَذَا وَإِنَّ الْعَظْفَ أَيْضًا تَابِعٌ	حُرُوفُهُ عَشْرَةٌ يَا سَامِعُ
الْوَاوُ وَالْفَا ثُمَّ أَوْ إِمَّا وَبَلْ	لَكِنْ وَحَتَّى لَا وَأَمْ فَاجْهَدُ تَنَانُ
كَجَاءَ زَيْدٌ وَمُحَمَّدٌ وَقَدْ	سَقَيْتُ عَمْرًا أَوْ سَعِيدًا مِنْ تَمَدُّ
وَقَوْلُ خَالِدٍ وَعَامِرٍ سَدَدٌ	وَمَنْ يَتَّبِ وَيَسْتَقِمُ يَلْقَ الرَّشَدُ

العطف في اللغة هو الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه.

وهو ضربان:

عطف بيان و عطف نسق و الذي أعناه الناظم هنا عطف النسق و ترك عطف البيان و عطف البيان هو تابع موضح أو مخصص جامد غير مؤول هذا أحسن التعاريف تابع هذا جنس يشمل التوابع الخمسة موضح أو مخصص هذا بيان لفائدة عطف البيان يعني لأي شيء يأتي عطف البيان و البحث في قواعد النعت و عطف البيان إنما يكون في البلاغة موضح لمتبوعه ذلك إن كان معرفة أو مخصص لمتبوع كان نكرة جامد خرج النعت لأن النعت تابع موضح أو مخصص يعني فائدته حينئذ اشترك النعت و عطف البيان في فائدة أو في مطلق الفائدة فدخل معا أردنا إخراجها قلنا جامد إذن جامد أخرج النعت لأن النعت لا يكون جامدا و إنما يكون مشتقا غير مؤول هذا أخرج الجامد الذي يؤول بالمشتق لأن الجامد نوعان جامد يؤول بالمشتق الثاني جامد لا يؤول بمشتق أي النوعين هو عطف البيان؟

الثاني الذي لا يؤول بالمشتق إذن المشتق و الجامد الذي يؤول بالمشتق هذا هو النعت و أما عطف البيان فهو الجامد الذي لا يؤول بالمشتق فكأن النعت و عطف البيان اقتسما القسمة أخذ النعت المشتق و الجامد المؤول و أعطى العطف البيان الجامد غير المؤول إذن غير مؤول مخرج لما وقع من النعت جامدا فإنه في تأويل المشتق ، حينئذ عطف البيان يوافق متبوعه في أربعة من العشرة السابقة للنعت الحقيقي يوافق متبوعه في أربعة من عشر واحد من

الإعراب وواحد من التذكير و التأنيث وواحد من الأفراد و.....50:59 وواحد من التأنيث من التعريف و التنكير و لذلك تقول:قال أبو حفص عمر،عمر هذا هل هو مشتق لا هل هو جامد نعم، هل هو جامد مؤول للمشتق لا ،هل هو جامد غير مؤول بالمشتق نعم، إذن هو عطف بيان هكذا.

إذن "أقسم أبو حفص عمر" "هذا خاتم حديد" إذن يوافق متبوعه في أربعة من العشرة السابقة من النعت الحقيقي و عطف البيان لما كان مفيدا فائدة النعت من الإيضاح و **التخصيص** يلزمه موافقة المتبوع بالتنكير و التذكير و الأفراد و51:46. و الإعراب و الذي ذكره المصنف هنا باب العطف عنى به عطف النسق ،النسق بفتح السين سين مصدر بمعنى اسم المفعول يعنى **المنسوك** و النسق بالإسكان هو المصدر على المشهور ،عطف النسق هو التابع المتوسط بينه و بين متبوعه أحد الحروف العشرة الآتي ذكرها و إن شئت قل التسعة، التابع هذا جنس دخلت فيه جميع التوابع المتوسط بينه و بين متبوعه أحد الحروف،حروف العطف العشرة أخرج السائل التوابع لأنه لا يفصل بين التابع و المتبوع بحرف عطف البتة.

قال الناظم:

حُرُوفُهُ عَشْرَةٌ يَا سَامِعُ

هَذَا وَإِنَّ الْعَطْفَ أَيْضًا تَابِعٌ

هَذَا أي المذكور السابق هذا يسمى عند البيانيين براءة المخلص كما قالهذا و في الأسماء ما لا ينصرف، إذن براءة المخلص و هو الانتقال من كلام إلى كلام آخر مع مناسبة بينهما و إن لم تكن مناسبة يسمى اقتضابا، وَإِنَّ الْعَطْفَ أَيْضًا تَابِعٌ حُرُوفُهُ عَشْرَةٌ يَا سَامِعُ، و إن العطف قلنا إن الأصل أنه لا يؤتى بها كثير ما يأتي الناظم هنا في مقدمات الكلام بإن و هذا حشو،العطف أيضا تابع،أيضا هذا مفعول مطلق،آض يئيض أيضا دائما يكون منصوبا على مفعولية المطلقة تابع يعنى من التوابع حروفه عشرة لأن العطف عطف النسق المراد به ما توسط بينه و بين متبوعه أحد الحروف حروف العطف ماهي هذه الحروف؟

قال بالاستقراء و التتبع عشرة،حروفه أي التابع عطف النسق عشرة مبتدأ و خبر و

الأصح أن يقال تسعة بإسقاط إما لأن الصحيح أنها ليست بعاطفة و إنما العاطف هو الواو قبلها و لذلك "فإما منا بعد وإما فداء" و إما فداء، إما لو كان عاطفة لدخل حرف العطف الواو على حرف العطف و حرف العطف لا يدخل على الحرف هذا يدل على أن إما ليست عاطفة و لذلك قال الجرجاني: عدها في حروف العطف سهو ظاهر"، يعني غلط ليس بصحيح، و لذلك لا يوجد إما الثانية الكلام في إما الثانية لا توجد إما الثانية إلا و قد سبقتها الواو فالواو هي العاطفة و ليست إما حينئذ نقول إسقاط إما هو الأصل.
ياسامع يعني كلامي.

لَكِنَّ وَحَتَّى لَا وَأَمْ فَاجْهَدُ تَنَلْ

الواو وَالْفَا ثُمَّ أَوْ إِمَّا وَبَلْ

- الواو يعني المسمى الواو قدمه لأنه أم الباب و هي تفيد مطلق الجمعية يعني الواو لمطلق الجمع من غير ترتيب و لا معية تقول "جاء زيد و عمر"، هذه الواو أفادت شيئين:

أولا الاشتراط في الحدث

ثانيا الاشتراط في الإعراب

"جاء زيد و عمر"، المجيء ثابت لزيد و ثابت لعمر هذا الاشتراك في الحكم في المعنى، زيد مرفوع و عمر مرفوع إذن شركت بينهما في الإعراب هل أفاد أن زيد جاء قبل عمر أو أن عمرا جاء قبل زيد أو أنهما جاءا معا لا الواو لا تفيد ذلك، يحتمل هذا الكلام ثلاث احتمالات:

جاء زيد و عمر يحتمل أن مجيء زيد قبل مجيء عمر احتمال ليس نصا و يحتمل أن مجيء عمر قبل مجيء زيد العكس و يحتمل أنهما جاءا معا و الذي يرجح هو الشيء...:49:55 لا بد من قرينة المرجح لكون زيد جاء قبل عمر أو بالعكس.

إذن بمطلق الجمع لا تفيد ترتيبا و لا معية خلافا للكوفيين القائلين بأنها للترتيب الواو، إذن الواو أفادت شيئين أولا التشريك في المعنى بمعنى أن تشرك ما بعد الواو ما قبلها في المعنى فيثبت لما ثبت للمعطوف ما ثبت للمعطوف عليه.

- والفاء، الفاء للترتيب و التعقيب و المراد بالتعقيب وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة، جاء زيد فعمر، شرك في المعنى يعنى المجيء ثابت لزيد و ثابت لعمر هذا المراد بالمعنى في الإعراب زيد مرفوع و عمر مرفوع أفادت الترتيب ليست كالواو بمعنى أن مجيء زيد سابق على مجيء عمر و هذا يحتمل جاء زيد و عمر يحتمل مجيء زيد يوم السبت و يحتمل مجيء عمر يوم الإثنين مثلا إذن بينهما فاصل و اللفظ لا يدل لكن إذا قلت جاء زيد فعمر إذن ليس بينهما مهلة بمعنى أن مجيء عمر قد وقع عقب مجيء زيد بلا فاصل في الزمن، إذن فهي تفيد التشريك في الحكم و تفيد الترتيب و تفيد التعقيب ثم تعقيب كل شيء بحسبه.

- ثم بضم الثاء و هي للترتيب كالفاء لكنها تدل على التراخي بمعنى أن تم فاصلا في الزمن بين المعطوف و المعطوف عليه جاء زيد ثم عمر أفادت التشريك هنا في الحكم و في الترتيب و في الدلالة على المهلة بمعنى أن تم فاصلا بين المجيئين جاء زيد ثم عمر ثم أو، أو هذه لأحد الشيئين أو الأشياء يعنى تدل على أحد الأمرين و حينئذ لها أربعة معاني هذا المشهور عند النحاة التخيير و الإباحة الشك و التشكيك التخيير و الإباحة إن وقعت بعد طلب تزوج هذا طلب تزوج هندا أو أختها هذا للتخيير أو الإباحة؟

هذا للتخيير لأنه لا يجوز الجمع في التخيير لا يجوز الجمع بين المعطوف و المعطوف عليه و إنما تأخذ واحدا منهم إما هند و إما أختها، تعلم النحو أو الفقه، تعلم هذا طلب النحو أو الفقه أو هنا للإباحة لماذا لأنه يجوز الجمع بين النحو و الفقه هذا واضح إذن إذا وقعت أو بعد الطلب فهي إما للتخيير و إما للإباحة الفرق بينهما إن جاز الجمع بينهما فهي للإباحة و إن لم يجز الجمع حينئذ هي للتخيير.

الشك و التشكيك و ذلك إذا وقعت بعد الخبر أو وقعت في الخبر مثل ماذا؟ "جاء زيد أو عمر" هذا يحتمل الشك إذا كان المتكلم لا يعلم من الذي جاء زيد أو عمر و إذا علم و أراد أن يلبس على غيره قال جاء زيد أو عمر هو يعلم أن الذي جاء زيد لكن يريد التشكيك باعتبار المخاطب إذن إنما الأعمال بالنيات.

ثم إما الصحيح أنها ليست عاطفة و العاطفة الواو كما في القول "فإما منا بعد وإما فداء"

و بل، بل هذه للإضراب و معناه جعل ما قبل في حكم المسكوت عنه "ما جاء مُجَّد بل بكر" ما جاء مُجَّد بل بكر لو قلت مثلا ما جاء مُجَّد ثم14:00:01. لك أن الذي جاء بكر فقلت بل بكر حينئذ أضربت عن الأول و أثبتت المجيء لبكر و مُجَّد ما حاله مسكوت عنه لا تثبت و لا تنفي هذا المراد بالإضراب إذن معناه جعل ما قبله في حكم المسكوت عنه بعد أن نفيت ما جاء مُجَّد نفيت عنه لكن لم **عن** لك شيء آخر قلت بل بكر حينئذ أثبتت لبكر ما نفيته أولا و صار مُجَّد في حكم المسكوت عنه لم يثبت له مجيء و لم ينفي.

لكن تدل على تقرير حكم ما قبلها و إثبات ضده لما بعدها لكن تدل على ماذا؟ أن ما قبلها من الحكم المقرر و إثبات ضده لما بعدها "لا أحب الكسالى لكن المجتهدين" إذن ما قبل لكن كما هو، نعم لا أحب الكسالى لكن أحب، إذن لا أحب أحب أثبتت بلكن بعدها نقيض و ضد ما نفيته أولا و هو نفي المحبة لكن و حتى.

حتى في بعض المواضع كما في الأصل لأنها تكون جارة و يريد هنا ماذا؟ العاطفة "حتى مطلع الفجر" هنا جارة "مات الناس حتى الأنبياء"، يعني مات الناس فبلغ الموت كل أحد حتى بلغ الأنبياء نقول هذه تفيد الغاية و التدرج، التدرج يعني وقع شيئا فشيئا و الغاية أن ما بعدها داخل في حكم ما قبله لذلك تقول "أكلت السمكة حتى رأسها" يعني حتى الرأس صار مأكولا "أما حتى رأسها" ما أكلت الرأس "حتى رأسها" هذا محتمل حتى للغاية و التدرج.

لا و أم، لا هذه تدل على النفي ما جاء زيد و لا عمر أو تقول مثلا جاء زيد لا عمر تكون نافية لما قبلها و أم، أم هذه لطلب التعيين بعد همزة داخلية على أحد المستويين أزيد عندك أم عمر؟ أم هذه أفادت طلب التعيين و لذلك الجواب في مثل هذا السؤال أزيد عندك أم عمر لا يجب بلا و لا بنعم و إنما تطلب التعيين واحدة منه أنا أعلم أن عندك

واحد منهما لكن من هو لا أدري فأطلب أن تعين لي واحدا مما ذكر لك في السؤال، أزيد عنك أم عمر؟ تقل زيد أو تقل عمر هذا أو ذاك إذا كنت قاطعا بأن أحدهما عنده و لكنك شككت في عينه و لهذا يكون الجواب في التعيين لا بنعم و لا بلا، فَاجْهَدُ تَنَلْ، فاجهد يعني فابذل ما بوسعك تنل المأمون هذه عشرة حروف ذكرها الناظم رحمه الله تعالى:

سَقَيْتُ عَمْرًا أَوْ سَعِيدًا مِنْ تَمْدٍ

كَجَاءَ زَيْدٌ وَمُحَمَّدٌ وَقَدْ

كجاء أي كقولك جاء زيد و مُجَّد هذا مثال لواو زيد جاء فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، زيد فاعل مرفوع بجاء و رفعه ضمة ظاهرة في آخره الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب مُجَّد معطوف على زيد و المعطوف على المرفوع مرفوع و رفعه ضمة ظاهرة على آخره.

إذن الواو شركت بين مُجَّد و زيد في إثبات المجيء لكل منهما و شركت في حكم الإعراب كما أن زيد مرفوع كذلك مُجَّد مرفوع هل أفادت الترتيب أو المعية؟ الجواب لا، يحتمل أن زيد قبل مُجَّد مجيئه و يحتمل أن مجيء مُجَّد قبل زيد و يحتمل أنهما جاءا معا و قد سقيت عمرا أو سعيدا من ثمذ بفتح الميم أو سكونها الماء القليل الذي01:04:52. له و قد حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب سقيت فعل و فاعل، سقيت سقى سقي مثل ضربت سقيت فعل ماضي مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض بدفع توالي أو كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة و التاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل سقيت عمرا مفعول به منصوب بسقي و نصبه الفتحة ظاهرة على آخره أو حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب سعيدا بالنصب معطوف على عمرا و المعطوف على المنصوب منصوب و نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، من ثمذ جار و مجرور من حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب و ثمذ، ثمذ هذا ثمذ نقول اسم مجرور بمن و جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون الوقفي أو بسكون الروي يعني الضمة أو الكسرة مقدرة لكن ما تنطق بها قلنا ماذا أولا؟ القاعدة أن الإعراب

يتبع الملحوظات لا المرسومات وأن تقل من ثم سد سكنت الدال إذن الدال تكون ساكنة و إذا كانت ساكنة حينئذ تقدر الحركة من ثم و الجار و الجرور متعلق بسقى ، شاهد في قول " عمرا أو سعيدا" أو حرف عطف و عطفت المنصوب على المنصوب كما أن الواو في المثال السابق عطفت المرفوع على المرفوع و شركت بينهما في السقي الذي هو ثابت لكل منهما و أو هنا تفيد ماذا؟ إذا وقعت بعد خبر سقى ليس بطلب إذن إما الشك أو التشكيك فإن كان لا يعلم من الذي سقاه ممكن يحتمل أنه شك هل هو عمر أو سعيد و الشك منه عدم علمه أو يعلم لكنه أراد أن يشكك المخاطب قال عمرا أو سعيدا.

وَقَوْلُ خَالِدٍ وَعَامِرٍ سَدَدٌ، قول مبتدأ مرفوع و رفعه ضمة ظاهرة على آخره مرفوع بالابتداء و هو مضاف خالد مضاف إليه مجرور بالمضاف و جره كسرة ظاهرة على آخره، و عامل الواو حرف عاطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب و عامل معطوف على خالد الذي هو مضاف إليه معطوف على المجرور مجرور و جره كسرة ظاهرة في آخره و هنا المثال لعطف مجرور على مجرور حينئذ الواو شركت بينهما في المعنى و في الحكم سدد، سدد سداد هو الاستقامة إذن قول خالد سدد، سدد خبر مبتدأ مرفوع بالمبتدأ و رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي أو الوقف إذن يكون تابعا لما سبق.

وَمَنْ يَتَّبِ وَيَسْتَقِمُّ يَلْقَ الرَّشْدَ، " و عطفك الفعل على الفعل يصح" كما قال ابن مالك، إذن العطف كما يكون في الأسماء يكون كذلك في الأفعال و من يتب عطف الفعل على الفعل و من يتب و يستقم من اسم شرط مبني على السكون لا محل له من الإعراب؟ ومن يتب و يستقم، من تركنا الإعراب هنا خفضا، من اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ هنا في محل رفع مبتدأ و أسماء الشرط في إعرابها لها ظابط سهل في الغالب تنظر إلى الفعل الذي بعده فعل الشرط إما أن يكون متعديا أو لازما واضح كان لازما فتعرب أسماء الشرط كلها مبنية على كذا في محل رفع مبتدأ فهي مبتدأ هذا متى؟

إذا كان فعل الشرط فعلاً لازماً حينئذ أسماء الشرط تعربها مبتدأ، إن كان متعدداً فله حالان:

إما أن يستوفي مفعوله أو لا، يستوفي مفعوله يعني ينصب المفعول فإن نصب المفعول فكالأول يعني كاللازم تعرب أسماء الشرط مبتدأ إن لم يستوفي مفعوله أعربتها مفعولاً به من يعيد القاعدة؟

أسماء الشرط في إعرابها نقول تنظر إلى الفعل الشرط إما أن يكون لازماً وإما أن يكون متعدداً فإن كان لازماً عربت أسماء الشرط مبنية على كذا تختلف أي مبنية على الفتح من مبنية على السكون على حسبها، تبنيتها على كذا في محل رفع مبتدأ لأن الفعل الذي يليه يكون لازماً إن كان متعدداً إما أن تنصب المفعول ينطق به موجود وإما ألا تستوفي المفعول إن استوفت المفعول حينئذ كالسابق يعني تعرب مبتدأ وإن لم تستوفي المفعول حينئذ أعربتها مفعولاً به "و من يتب" "تاب زيد" هذا لازم، تاب زيد إلى ربه نقل هذا لازم إذن من هذه مبتدأ من اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ يتب هذا فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن و جزمه سكون آخره يتوب هذا الأصل التقى الساكنان الواو و التاء حذف الواو و الباء حذف الواو يتب و الفاعل ضمير مستتر جوازا يعود إلى من يتب هو أي من، و يستقم الواو حرف عطف يستقم فعل مضارع معطوف على يتب و المعطوف على المجزوم مجزوم إذن شركت الفعل الثاني مع الأول في الجزم يستقم هو يعود إلى من، يلقي فعل مضارع جواب الشرط يلقي مجزوم و جزمه حذف حرف العلة، يلقي هو و الفاعل ضمير مستتر يعود إلى من، الرشد مفعول به منصوب و نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال بسكون الضرب أو الروي أو الوقف يعني إذا وقفت على ساكن تقدر الضمة حتى في كلام النفي جاء زيد قلت جاء زيد من المواضع الذي يقدر فيها الحركات الوقف العارض العرب لا تقف على متحرك و لا **تعدي** بساكن حينئذ إذا قلت جاء زيد، جاء فعل ماضي و زيد فاعل مرفوع و رفعه الضمة المقدرة على آخره لأنك وقفت على الدال بالسكون أنت لا تقف تقول جاء زيد هذا خطأ العرب لا تقف على متحرك و إنما تقف على ساكن نقل

جاء زيد تقف عليه بالساكن، الرشد إذن هذا مفعول به هذا ما يتعلق بالعطف بنوعيه و التوكيد نأتي به بعد الصلاة و نواصل في الكلام و الله أعلم و صلى الله و سلم على نبينا محمد و على آله و صحبه أجمعين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على نبينا محمد و على آله و صحبه أجمعين
 أما بعد: قال الناظم رحمه الله تعالى باب التوكيد هذا الباب الثالث فيما ذكره المصنف
 النعت أولا ثم العطف و التوكيد هو الثالث و اعتبار ما زدناه هو عطف البيان يعتبر الرابع.
 التوكيد يقال التأكيد بالهمزة و لإبدالها ألفا على القياس كما في رأس، راس فأس فاس هذا
 جائز حينئذ التوكيد و التأكيد و تأكيد و هنا المصدر توكيد المراد به بمعنى اسم الفاعل و
 التوكيد هذا أفصح اللغات، التوكيد في اللغة التقوية أكد الشيء إذا قواه و استبق معنا إن
 تأتي للتأكيد و المراد به التقوية و اصطلاحا التوكيد ينقسم عند النحاة إلى قسمين: توكيد
 لفظي و توكيد معنوي.

التوكيد اللفظي: هو إعادة اللفظ الأول بعينه بذاته بنفسه يعنى يكرره مرة مرة أخرى و
 هذا اللفظي يدخل في الأسماء و في الأفعال و في الحروف يعنى التوكيد اللفظي ليس خاصا
 بالأسماء و إنما يكون في الاسم و يكون في الفعل و يكون في الحرف مثال الاسم: كما إذا
 قلت جاء زيد زيد ،حينئذ أكدت الفاعل بتكراره مرة أخرى جاء زيد، رأيت زيدا زيدا، مررت
 بزيد بزيد تعيده مرة أخرى بلفظه و منه قول الشاعر:

أخاك أخاك الزم أخاك أخاك

أخاك الثاني تعتبر توكيدا للأول و كذلك يقع التأكيد في الجملة كما هو في الشطر الثاني
 من قوله أتاك أتاك اللاحقون احبسي احبسي، أتاك أتى فعل ماضي و اللاحقون فاعله و
 الكاف هذا مفعول به أتاك الثاني هذا يعتبر توكيدا للأول، احبسي احبسي الجملة الثانية
 مؤكدة للجملة الأولى "لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت علي موثقا وعهوداً" لا لا أكده
 بتكراره كما إذا قلت نعم نعم جاء زيد، لا لا ما جاء زيد هذا يسمى توكيدا لفظيا و هو
 واضح من جهة التكرار و لكن الذي عناه المصنف هنا هو النوع الثاني و هو التوكيد المعنوي
 و هو محصور في الفاضل معدودة مسموعة عن العرب تحفظ و لا يقاس عليها و هي النفس
 و العين و كل و أجمع و التوابع أجمع.

رَفَعٍ وَنَصَبٍ ثُمَّ خَفَضٍ فَاعْرِفِ	وَيَتَّبِعُ الْمُؤَكَّدَ التَّوَكِيدُ فِي
وَهَذِهِ أَلْفَاظُهُ كَمَا تَرَى	كَذَاكَ فِي التَّعْرِيفِ فَاقْفُ الْأَثْرَا

وَيَتَّبِعُ الْمُؤَكَّدَ التَّوَكِيدُ، يتبع التوكيد المؤكد عندنا نعت و منعت عندنا توكيد و مؤكد يعني المؤكد مؤكد " جاء زيد نفسه " أين المؤكد نفسه أين المؤكد زيد إذن يتبع المؤكد المؤكد في ماذا؟

في رفع و نصب ثم خفض يعني يتبعه في ماذا؟

في واحد من الإعراب إما رفعا و إما نصبا و إما خفضا لماذا يتبعه؟

لأن هذا شأن التابع ماهو التابع؟

الاسم المشارك لما قبله مطلقا إذن تبعه فيما ذكر من أنواع الإعراب و يتبع المؤكد التوكيد، التوكيد هذا فاعل و المؤكدة مفعول به مقدم عليه يتبعه في ماذا؟

قد يتبع في رَفَعٍ وَنَصَبٍ يعني أو نصب فإن كان المؤكد مرفوعا كان التوكيد مرفوعا و إن كان منصوبا فهو منصوب و إن كان مجرورا فهو مجرور ثم خفض يعني و خفض ثم **هذه** ليست على **4:32...إِنَّمَا** المراد بها الترتيب الذكر فَاعْرِفِ، يعني فاعلم ذلك تتميم للبيت.

كَذَاكَ فِي التَّعْرِيفِ أي تابع له في التعريف إذا قلت هناك في التوكيد اللفظي جاء رجل، نكرة نكرة، جاء زيد زيد معرفة معرفة و أما هنا فالتوكيد المعنوي الألفاظ المذكورة نفسه و عينه و كل و أجمع هذه معارف و إذا كانت معارف حينئذ يأتي الكلام هل المؤكد يشترط فيه أن يكون تابعا للمؤكد تعريفا و تنكيرا؟ إن اشترطنا حينئذ التوكيد لا يتبع النكرات و إن لم نشترط حينئذ التوكيد هنا المعنوي يتبع النكرات و لكن على بعض ما ذكره المصنف هنا كذلك في التعريف يعني المؤكد هنا لا يكون إلا معرفة لأنه لم يذكر التنكير و إنما خص التعريف حينئذ لا يؤكّد إلا المعارف فلا يقال جاء رجل نفسه و جاء رجل عينه لماذا؟ لأن يشترط في التأكيد أن يكون تابعا له في التعريف و التنكير هذا قوله.

كَذَاكَ فِي التَّعْرِيفِ، كَذَاكَ أَي مِثْلُ ذَلِكَ كَوْنُهُ تَبَعُهُ فِي الرَّفْعِ وَ النَّصْبِ وَ الْخَفْضِ فِي التَّعْرِيفِ أَي تَابِعٌ لَهُ فِي تَعْرِيفِهِ وَ لَمْ يَقُلْ فِي تَنْكِيرِهِ كَمَا قَالَ فِي النِّعْتِ لِأَنَّ أَلْفَاظَ التَّوَكِيدِ كُلِّهَا مَعَارِفٌ حِينَئِذٍ لَا تَتَّبِعُ النِّكَرَةَ وَ هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، سِوَاهُ كَانَتِ النِّكَرَةُ مَحْدُودَةً كَيَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ وَ شَهْرٍ وَ حَوْلٍ أَوْ غَيْرِ مَحْدُودَةٍ كَوَقْتٍ وَ زَمَنٍ وَحِينَ، النِّكَرَةُ إِمَّا تَكُنُّ مَحْدُودَةً يَعْنِي لَهَا أَوَّلٌ وَ لَهَا آخِرٌ يَوْمٌ هَذَا نِكَرَةٌ لَهُ أَوَّلٌ وَ لَهُ آخِرٌ لَيْلَةٌ شَهْرٌ أَسْبُوعٌ هَذِهِ نِكَرَاتٌ لَهَا أَوَّلٌ وَ لَهَا آخِرٌ أَوْ غَيْرِ مَحْدُودَةٍ مِثْلُ زَمَنٍ، حِينَ وَقْتُ هَذِهِ لَيْسَتْ مَحْدُودَةً، هَلْ كُلُّ النِّكَرَاتِ لَا تُؤَكَّدُ؟

عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ نَعَمْ لَا تُؤَكَّدُ وَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ إِذَا كَانَتِ مَحْدُودَةً جَازَ تَأْكِيدُهَا تَقُلُّ "صَمِتَ الشَّهْرُ كُلُّهُ" أَوْ لَمْ يَكُنْ، "صَمِتَ الشَّهْرُ كُلُّهُ" أَوْ "صَمِتَ الشَّهْرُ" الْآنَ نِكَرَةٌ "صَمِتَ الشَّهْرُ كُلُّهُ" جَمِيعُهُ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ يَجُوزُ تَوَكِيدُ النِّكَرَةِ إِذَا كَانَتِ مَحْدُودَةً وَ هَذَا الْمَذْهَبُ أَرْجَحُ إِذْنِ كَذَاكَ فِي التَّعْرِيفِ وَ التَّنْكِيرِ إِذَا كَانَتِ النِّكَرَةُ مَحْدُودَةً عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ وَ هُوَ أَصَحُّ لِوُجُودِ السَّمَاعِ بِذَلِكَ وَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ جَوَّازٌ تَوَكِيدُ النِّكَرَةِ الْمَحْدُودَةِ لِحَصُولِ الْفَائِدَةِ لِذَلِكَ نَحْوُ صَمِتَ شَهْرًا كُلَّهُ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَ أَمَا عَلَى ظَهْرِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ كَذَاكَ فِي التَّعْرِيفِ فَوَافِقُ الْبَصْرِيِّينَ فَلَا تَتَّبِعُ النِّكَرَةَ فَلَا يَقَالُ جَاءَ رَجُلٌ نَفْسُهُ لِأَنَّ أَلْفَاظَ التَّوَكِيدِ مَعَارِفٌ فَلَا تَتَّبِعُ النِّكَرَةَ، ثُمَّ قَالَ:

وَهَذِهِ أَلْفَاظُهُ كَمَا تَرَى، هَذِهِ مُشَارٌ إِلَيْهِ لَمَّا سَأَلْتِي، أَلْفَاظُهُ هَذَا نِعْتٌ وَ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ بَدَلٌ وَ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَطْفٌ بَيَانٌ كَمَا تَرَى تَتَمِيمٌ يَعْنِي كَمَا سَتَرَاهُ.

النَّفْسُ وَالْعَيْنُ وَكُلُّ أَجْمَعُ	وَمَا لِأَجْمَعٍ لَدَيْهِمْ يَنْبَعُ
كَجَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ يَصُولُ	وَإِنَّ قَوْمِي كُلَّهُمْ عُدُولُ
وَمَرَّ ذَا بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَا	فَأَحْفَظُ مِثَالًا حَسَنًا مُبِينَا

النَّفْسُ وَالْعَيْنُ، النَّفْسُ بِسُكُونِ الْفَاءِ لَيْسَ النَّفْسُ، وَ هِيَ هُنَا بِمَعْنَى الذَّاتِ وَ الْعَيْنُ كَذَلِكَ تَفْسَرُ بِمَعْنَى الذَّاتِ فَكِلَاهُمَا بِمَعْنَى الذَّاتِ النَّفْسُ وَ الْعَيْنُ، إِذْنِ النَّفْسُ وَ الْعَيْنُ يُؤَكَّدُ بِهِمَا الْمَعَارِفُ تَقُلُّ "جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ" "جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ" يَعْنِي ذَاتَهُ مَاذَا أَفَادَتِ النَّفْسُ هُنَا وَ الْعَيْنُ؟

أفادت رفع احتمال حذف المضاف وهم يعبرون بماذا؟

نفي المجاز و إرادة الحقيقة و عبر بعضهم ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد يعني نقول جاء زيد يحتمل في لسان العرب أنه جاء رسول **9:33**..... فحذف المضاف و أقيم المضاف إليه مقامه و يحتمل جاء خبر زيد أو جاء أمر زيد إذن يحتمل ثم مضاف حذف المضاف و أقيم المضاف إليه مقامه و يحتمل أنه جاء بذاته هذا الأصل حينئذ لما ورد الاحتمال و أردنا رفع التوهم الذي يمكن أن يكون في ذهن لقلنا جاء زيد نفسه إذن لا أميره و لا رسوله و لا خبره فيحمل على الذات بنفسه إذن جاء زيد يحتمل مجيء ذاته أو خبره أو كتابه فإذا قلت جاء زيد نفسه بعض الاحتمال الثاني أو إن شئت قل ارتفع الاحتمال الثاني الذي هو مجيء الكتاب أو الخبر إذن النفس و العين يؤكد بهما لدفع توهم مضاف محذوف إلى المؤكد هكذا أطلقه النحاة

و لكن يقال الأصل في حمل الألفاظ على مدلولها بمعنى إذا قيل جاء زيد فالأصل حمل اللفظ على مدلوله و هو إثبات المجيء لزيد و الأمر الآخر يحتاج إلى قرينة فإن وجدت قرينة تدل على أن المراد بنسبة المجيء هنا إلى رسوله أو كتابه حينئذ لا بأس أن يقال به و أما دون قرينة فلا و لذلك يطبق المفسرون على التنبيه في هذا الموضع في قوله "جاء ربك" و جاء ربك يحتمل ماذا؟ مجيء الذات و هو ممتنع عندهم إذن يتعين المجال أي "أمر ربك" و هذا لا شك أنه خطأ غلط فاحش

حينئذ نقول الأصل في إسناد الأفعال إلى من أسندت إليه حمله على حقائقها و لا يحمل اللفظ على الاحتمالات أو المجازات إلا بالقرائن و الأصل هو حمله على الحقيقة و حيثما استحال الأصل ينتقل إلى المجاز يعني حيثما استحال حمل اللفظ على الحقيقة و الأصل حينئذ ينتقل إلى المجاز و جاء زيد الأصل فيه أنه يحمل على ظاهره و هو إسناد المجيء إلى ذاته و لا يحمل على خبره أو كتابه إلا بقرينة ظاهرة و ما ذكره النحاة فيه نظر و إن أطبق عليه كثير من النحاة النفس و العين لا بد من اتصاهما بضمير يعود إلى المؤكد يناسبه فإن كان المؤكد مفردا مذكرا حينئذ اتصل بالنفس و العين ضمير يعود على المؤكد

يطابقه "جاء زيد" نفسه "جاءت هند نفسها" ليطابق هذا الضمير المؤكد جاء زيد نفسه جاءت هند نفسها جاء الزيدان إذا أكدت بالنفس و العين المثني أو الجمع حينئذ الأوضح في جميع أن تأتي بالنفس و العين على وزن أفعل أنفس و أعين ثم تضيف هذا اللفظ إلى ضمير يناسب و يطابق المؤكد فتقول جاء الزيدان أنفسهما، جاء الزيدان أعينهما جاء الزيدان أنفسهم أعينهم جاءت الهندات أنفسهن إذن جئت بضمير مطابق مع اتحاد اللفظ وهو أنفس و إنما الخلاف يكون في الضمير العائد إلى المؤكد هذا هو الأوضح في الكتب إذن النفس و العين فيؤكد بالنفس وحدها جاء زيد نفسه و يؤكد بالعين وحده تقول جاء زيد عينه و يجوز الجمع بينهما لكن بشرط أن يقدم النفس على العين و لا يجوز العكس جاء زيد نفسه عينه

وكل هذا يؤكد بكل ومثلها أجمع للدلالة على الإحاطة و الشمول لأن من أساليب العرب إطلاق الكل و إرادة الجزء وهو نوع من أنواع المجاز حينئذ جاء القوم يحتمل أن قوم المجيء هنا مجيء القوم كلهم و يحتمل أنه أطلق الكل و أراد به الجزء يعني بعض القوم و هو نوع المجاز و هو مسلي و لا إشكال فيه حينئذ إذا أردت نفي المجاز و أردت دلالة اللفظ على الإحاطة و الشمول تأتي بلفظ كل و أجمع "جاء القوم كلهم" "فسجد الملائكة كلهم" إذن نقول هذا اللفظ يدل على الإحاطة و الشمول بمعنى أنه ينفي استعمال اللفظ أو إطلاق اللفظ العام و إرادة الخاص كما هو شأن العرب كل و أجمع مؤكداً بهما للإحاطة و الشمول أي العموم كل لرفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم نقول جاء القوم فيحتمل مجيء جميعهم و يحتمل مجيء بعضهم و أنك تجوزت و عبرت بالكل عن البعض فإذا قلت كلهم حينئذ رفع هذا الاحتمال كل يؤكد بها بثلاثة شروط:

-الأول أن يكون المؤكد بها مفرداً أو جمعا و المثني لا يؤكد بكل، و إنما الذي يؤكد بلفظ كل هو المفرد و الجمع.

-ثانياً أن يكون المؤكد متجزئاً بذاته أو بعامله يعني يدل على آحاد و هذه الآحاد منفصلة بعضها عن بعض أو يكون الانفصال لا باعتبار الذات و إنما باعتبار العام فسجد

الملائكة ملك و ملك و ملك إذن آحاد متجزئة اشترت العبد كله العبد لا يتجزأ و إنما الذي يتجزأ الشراء هنا حصل التجزؤ في العبد لا من جهة ذاته و إنما من جهة ما تعلق به و هو الشراء و العبد. 16:02..... تشتري بعضه و تترك بعضه إذن حصل فيه التجزؤ أن يكون المؤكد متجزئا بذاته أو بعامله فالأول "فسجد الملائكة كلهم أجمعون" و الثاني "اشترت العبد كله" فالعبد يتجزأ باعتبار الشراء لا في ذاته و أما جاء زيد كله لا يصح هذا، لا يصح أن يؤكد زيد بلفظ الكل.

-الثالث أن يتصل بها ضمير عائد إلى أو على المؤكد لابد من ضمير و كل أجمع، أجمع و جمعا و جمعهما و هو أجمعون و لا يثنيان على الصحيح لعدم السماع و يؤكد بها غالبا بعد لفظ كل يعنى يجمع بين كل و أجمع "فسجد الملائكة كلهم أجمعون" جاءت أجمع بعد لفظ كل هذا هو الغالب و قد يأتي غير الغالب بالتأكيد أجمع دون لفظ كل و لذلك يقال اشترت العبد كله أجمع جاء لفظ كله و أجمع و هنا اتصل به ضمير يعود على المؤكد يعنى الشرط في أجمع كالشرط في كل بأن يشتمل على ضمير عائد على المؤكد مطابق له كان مذكر فهو مذكر اشترت العبد كله أجمع ما اتصل بها ضمير قلت يتصل لا ليس كذلك إنما استغنت عن الضمير لكونها تابعة لكل و كل يشترط فيها اتصال الضمير

إذن أجمع لا تتصل بها لا يتصل بها الضمير و اشترت الأمة كلها جمعا مؤنث أجمع و اشترت العبيد كلهم أجمعين و اشترت الإمام كلهن جمعة يعنى على وزن فعلة و ما لأجمع لديهم يتبعوا يعنى توابع أجمع و توابع أجمع لا يؤكد بها إلا بعد التأكيد بأجمع يعنى كله أجمع أبداع أبصع مثلا و هي أكتع و أبتع و أبصع قيل أكتع أفعل مأخوذ من تكتع الجلد إذا اجتمع و أبتع مأخوذ من البتع من قوله فلان ذو بتع أي عنقه طويل و أبصع قيل مأخوذ من البصع و هو اجتماع العرق على كل استعمالاتها قليلة هذه و ما لأجمع لديهم يتبع يعنى و الذي يتبع لأجمع يعنى توابع أجمع هنا أجمع بالفتح على أنه مجرور باللام يعنى ممنوع من الصرف للوزن وزن الفعل و الوصفية كما مر معنا، لديهم يعنى عندهم لدى بمعنى عند كجاء زيد نفسه يصول كجاء أي كقولك جاء زيد نفسه يصول، جاء فعل ماضي مبني على الفتح

لا محل له من الإعراب زيد فاعل مرفوع بجاء عنى به جاء و رفعه ضمة ظاهرة على آخره نفسه توكيد لزيد و المؤكد يتبع المؤكد في إعرابه حينئذ يكون مرفوعا و رفعه ضمة ظاهرة على آخره و نفسه مضاف و الهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه يصلو فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب و الجازم و رفعه ضمة ظاهرة على آخره و الفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود على زيد و الجملة من الفعل و الفاعل في محل نصب حال من زيد لأن الجمل بعد المعارف أحوال.

وَإِنَّ قَوْمِي كَلَّهُمْ عُذُولٌ، و إن حرف نصب و توكيد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، قومي قوم اسم إن منصوب بها يعنى تعين العامل، منصوب بها و نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ماهي حركة المناسبة الكسرة لما كانت مناسبة لأي شيء للياء لأن الياء لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مكسورا إذن قومي نقل هذا اسم إن اسم لا يكون إلا منصوبا كيف جر بالكسرة نقل هذا ليس بكسرة إعراب و إنما هو منصوب و نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة و هي الكسرة لأن قوم اسم جمع أضيف إلى الياء و الياء ياء المتكلم لا يناسبها ما قبلها أن يكون مجرورا.

قوم مضاف و الياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه ، كلهم أو كلهم أو كلهم؟ كل بالنصب لماذا؟

لأنه تبع قوم، قوم منصوب لكنه مقدر حينئذ لا يلتبس كلهم موافقة و مطابقة للفظ لا، اللفظ الكسر هنا ليس كسرة إعراب و إنما هي كسرة بنية حينئذ كلهم كل هذا توكيد لقوم و هو منصوب و توكيد المنصوب منصوب و علامة نصبه فتحة ظاهرة على آخره و الهاء كل مضاف و الهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه و الميم ميم الجمع عدول خبر إن مرفوع بها و رفعه ضمة ظاهرة على آخره ذو جمع عادل.

وَمَرَّ ذَا بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ، مر فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ما معنى لا محل له من الإعراب؟

ليس مرفوعاً لم يقع في محل رفع و لا نصب و لا إلى آخره يعني ليس فاعلاً و لا مفعولاً به و لا اسم إن و لا و مر ذا، ذا اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل بالقوم، مر ذا يعني هذا بالقوم الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب القوم اسم مجرور بالباء و جره كسرة ظاهرة على آخره، الجار و المجرور متعلق بقوله مر بالفعل يعني ما معنى متعلق؟ مر متعلق و بقوم متعلق به إذا قيل هذا متعلق بهذا يعني تتم معناه مر ذا بالقوم أجمعين، أجمعين الألف حرف إطلاق و أجمعين هذا توكيد للقوم و توكيد المجرور مجرور و جره أجمعين الياء لأنه ملحق بالجمع المذكر السالم و الألف هذه للإطلاق فاحفظ مثلاً حسناً ميبناً فاحفظ الحفظ للاستظهار مثلاً مثال جزئي يذكر للإيضاح القاعدة و الشاهد عند النحاة المثال و الشاهد قل شاهد و المثال فرق بينهما الشاهد جزئي يذكر لإثبات القاعدة و المثال جزئي يذكر لإيضاح القاعدة يشترط في الشاهد أن يكون مسموعاً في لسان العرب يعني ما تأتي بالشاهد و تقول مر بالقوم أجمعين من عندك هكذا و إنما لا بد أن يكون نطقت العرب به يعني لا يكفي في الصنع لا يصنع و أما المثال فلا يشترط فيه السماع مثل الأمثلة التي يذكرها النحاة في جاء زيد... ما نطقت العرب. قد تكون نطقت وما نقل.

فَأَحْفَظُ مِثْلًا حَسَنًا مُبِينًا، إذن حاصل التوكيد أنه نوعان توكيد لفظي و توكيد معنوي، اللفظي هو إعادة اللفظ الأول بعينه و هذا يدخل في الأسماء و الأفعال و الحروف و التوكيد المعنوي محصور بألفاظ التي عدها الناظم و هو خاص بالأسماء لأن النفس و العين و الكل أجمع كلها أسماء حيث لا يكون التوكيد المعنوي فعلاً و لا حرفاً.

باب البدل خاتمة التوابع

إِعْرَابُهُ وَالْفِعْلُ أَيْضًا يُبَدَلُ	إِذَا اسْمٌ ابْدِلَ مِنْ اسْمٍ يَنْحَلُّ
إِحْصَاءَهَا فَاسْمِعْ لِقَوْلِي تَسْتَفِيدُ	أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ فَإِنْ تُرِدْ
زَيْدٌ أَحْوَكُ ذَا سُرُورٍ بَهْجًا	فَبَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ كَجَا
يَأْكُلُ رَغِيْفًا نِصْفَهُ يُعْطِ الثَّمَنَ	وَبَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ كَمَنْ
مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ فَشَاقِنِي	وَبَدَلِ اشْتِمَالِ نَحْوِ رَاقِنِي
زَيْدٌ جَمَارًا فَرَسًا يَبْغِي اللَّعْبَ	وَبَدَلِ الْعَلَطِ نَحْوِ قَدْ رَكِبَ

إِذَا اسْمٌ ابْدِلَ، ابدل هذا الأصل سقطت الهمزة لأنها همزة وصل يعني في درج الكلام تذهب.

البدل في اللغة العوض "عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها" يعني يعوضنا خيرا منها فالبدل هو العوض وفي الاصطلاح تابع مقصود بالحكم بلا واسطة، تابع هذا جنس ما معنى جنس يعني ما عم شيئين فصاعدا حينئذ تابع دخل فيه النعت و العطف و التوكيد و العطف بنوعيه:

مقصود بالحكم خرج النعت و خرج عطف البيان و خرج التوكيد هذه الثلاثة خرجت لماذا؟

لأن هذه مكملة إذا قلت مثلا "جاء زيد العاقل" ما المقصود بالحكم؟

إثبات المجيء لزيد هذا الأصل، الفاضل العاقل هذا مكمل للحكم جاء زيد نفسه" المقصود بالحكم إثبات المجيء للمؤكد و نفسه هذا متم للحكم ليس مقصودا بالأصالة أقسم أبو حفص عمر أبو حفص أقسم أبو حفص هو المقصود بالحكم حينئذ عطف البيان يكون مكملا للمقصود و ليس هو المقصود بذاته إذن بقوله مقصودا بالحكم خرج النعت و التوكيد و عطف البيان لأنها مكملة للمتبع المقصود بالحكم فالمنعوت هو المقصود بالحكم و المؤكد هو المقصود بالحكم و كذلك المعطوف عليه عطف بيان هو المقصود بالحكم بقي

ماذا؟

عطف النسق، عطف النسق مقصود بالحكم "جاء زيد و عمر" عمر مقصود بالحكم إثبات المجيء كما أثبت لزيد أثبت لعمر لكن بواسطة و البدل يكون بلا واسطة و لذلك قال: بلا واسطة أخرج عطف النسق إذن بلا واسطة مخرج لعطف النسق فهو تابع مقصود بالحكم لكنه بواسطة إذا اسم أبدل من اسم إذن يقع البدل و العوض بين الاسم و الاسم و الفعل أيضا يبدل من الفعل إذن البدل ليس خاصا بالأسماء بل يدخل الأسماء و يدخل الأفعال يعني ليس كالتوكيد، التوكيد خاص بالأسماء التوكيد المعنوي و أما البدل هذا ليس خاصا بالأسماء بل يكون في الفعل و يكون في الاسم.

يَنْحَلُّ إِعْرَابُهُ، ينحل بفتح الياء يقال نحله القول كمنعه نسبه إليه بمعنى يعطى، ينحل إعرابه يعني نعطيه إعرابه إعراب ماذا؟ من المعطى هنا نعطي البدل إعراب المبدل منه، "جاء زيد أخوك" هذا بدل من بدل من كل من كل جاء زيد أخوك بدل من زيد حينئذ نعطي أخوك الرفع الذي أعطي المبدل منه يعني الحكم هنا كالحكم في التوكيد و النعت والعطف السابق لأن البدل هنا تابع و ماهو حقيقة التابع؟ الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقا لا بد أن يكون البدل كذلك.

إِذَا اسْمٌ ابْدَلُ مِنْ اسْمٍ يَنْحَلُّ يَعْنِي يعطى إِعْرَابُهُ، إن كان مرفوعا فهو مرفوع و إن كان منصوبا فهو منصوب و إن كان مخفوضا فهو مخفوض و إن كان مجزوما فهو مجزوم لأن الجزم هنا داخل في الفعل و الفعل داخل في البدل، وَالْفِعْلُ أَيضًا يُبَدَلُ ، و الفعل مبتدأ و يبدل الجملة خبر أيضا هذا مفعول مطلق أض يئيض أيضا يعني أض هو الفعل الماضي يئيض هذا الفعل المضارع أيضا هذا المصدر، حينئذ أيضا لا تجدها إلا منصوبة و إعرابها مفعول مطلق أقسامه على المشهور، أقسام البدل أربعة: بالاستقرار و التتبع.

فَإِنْ تُرِدُ إِحْصَاءَهَا يَعْنِي جمعها فَاسْمَعُ الفاء واقعة في جواب الشرط فإن ترد إحصائها يعني جمعها فاسمع لقولي، اللام هذه زائدة للتوكيد وهو زيادة شاذة لأن اسمع فعل متعدي سيتعدى إلى مفعوله مباشرة فإن عدي بحرف نقول هذا شاذ، الفعل المتعدي ينصب مفعوله بنفسه فإن تأخر لا يجوز أن يعدي الفعل بحرف البتة فإن عدي فهو شاذ

يعنى الأصل أنه يكون قبيحا و هذا مثله فاسمع قولي هذا الأصل لكن لو تقدم المفعول به جاز مفعول به إما أن يتقدم و إما أن يتأخر ضربت زيدا، زيدا ضربت، ضربت زيدا، زيدا مفعول به إذا قلت ضربت لزيدا، زيدا هذا مفعول به و اللام هذه زائدة و نقول هذا شاذ يحفظ و لا يقاس عليه و هذا منه زيدا ضربت يجوز أن يتعدى الفعل للمفعول المتقدم بحرف زائد تقول لزيد ضربت "إن كنتم للرؤيا تعبرون" أصلها تعبرون الرؤيا، الرؤيا مفعول به لما تقدم قال للرؤيا إذن إعراب للرؤيا تقول اللام حرف جر زائد و الرؤيا مفعول به مقدم منصوب و نصبه الفتحة المقدرة على آخره، نقول تعبرون فعل و فاعل إذن فاسمع لقولي، نقول هذا اللام زائدة و هي شاذة، تَسْتَفِدُ، فاسمع تَسْتَفِدُ، تستفد هذا مجزوم لوقوعه في جواب الطلب الأول من الأقسام الأربعة:

- فَبَدَلَ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ كَجَا زَيْدٌ أَخُوكَ، بدل الشيء من الشيء هذه عبارة ابن مالك رحمه الله تعالى و المشهور أنه بدل كل من كل و بعضهم بدل الكل من الكل بإدخال ال و فيه شيء من القبح لأن كل لا يدخل عليها ال و إنما يقال بدل كل من كل بدل الكل من الكل على ما اشتهر و إن كان فيه شيء من اللحن الثاني فيه عين الأول يعنى البديل عين المبدل منه هو بعينه أو قل مساويا للأول في المعنى زيد أخوك جاء زيد أخوك جاء فعل ماضي زيد فاعل أخوك بدل، زيد أخوك من أخوك زيد، من زيد أخوك، صح إذن زيد هو عينه أخوك وأخوك هو عينه زيد، إذن الثاني هو عين الأول يسمى ماذا؟ بدل كل من كل أو بدل الشيء من الشيء بأن يكون الثاني مساويا للأول فبدل الشيء من الشيء الفاء هذه فاء الفصيحة كجاء زيد أخوك و جاء لمحمد أبو عبد الله ذا سرور بهجاء الألف للإطلاق و الابتهاج هو السرور و الفرح ذا سرور هذا حال للفاعل زيد، من فاعل جاء و هو زيد، وهو مضاف وسرور مضاف إليه، و السرور بمعنى الفرح و بهجا بمعنى الفرح فإذن هو عينه.

- و بدل البعض من الكل هذا النوع الثاني بدل البعض من الكل يعني أن يكون الثاني جزءا من الأول ليس هو عينه كالسابق بدل الشيء من الشيء تساويا و أما هنا بينهما علاقة وهي البعضية أو شيء تقول الجزئية الثاني جزء من الأول كمن يأكل رغيفا نصفه، أكلت الرغيف، الرغيف يصدق على الرغيف تعرفونه الرغيف كله، فإذا قلت أكلت الرغيف نصفه الثاني بدل من الأول ما العلاقة بين الرغيف و النصف؟ الجزئية الثاني بعض من الأول ليس كله إذن بدل البعض من الكل أن يكون الثاني جزءا من الأول أو قل بعضا من الأول سواء كان مساويا لنصفه أو أكثر أو أقل و قوله البعض بال و كذلك الكل بال هذا فيه ضعف مجاز القياس قالوا على المشهور لا بد في بدل البعض من الكل أن يشتمل على ضمير يعود على المبدل منه.

كَمَنْ يَأْكُلُ رَغِيْفًا نِصْفَهُ يُعْطِ الثَّمَنَ، كمن يعني كقولك من اسم شرط مبني على السكون في محل رفع أو نصب؟ في محل رفع لأن يأكل هذا فعل الشرط رغيفا مفعول به إذن استوفى المفعول هذا مثال لمن استوفى مفعوله حينئذ لما نصب مفعوله تعين أن يكون اسم الشرط مبتدأ من اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مع كون يأكل متعدي لكنه لما استوفى مفعوله حكمنا على اسم الشرط بكونه مبتدأ يأكل فعل مضارع فعل شرط مجزوم بمن و جزمه سكون آخره و الفاعل ضمير مستتر جوازا يعود على من رغيفا مفعول به منصوب بيأكل و نصبه فتحة ظاهرة على آخره نصفه نصف هذا بدل بعض من كل و بدل البعض من الكل بدل المنصوب منصوب حينئذ تبعه في النصب و نصبه فتحة ظاهرة على آخره نصف مضاف و الهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه هنا اشتمل بدل البعض على ضمير يعود على المبتدأ نصفه نصف الرغيف إذن كأنه قال كمن يأكل رغيفا نصف رغيف عاد الكلام.

يُعْطِ الثَّمَنَ، يعطي فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بمن وجزمه حذف حرف العلة يعطي بالياء فاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو، الثمن مفعول به منصوب و نصبه فتحة مقدرة على آخره، هو ليس ظاهرا فلا تقل أعطيك ثمن تكمل الكلام و إنما تقف عليه الثمن إذن تكون الفتحة مقدرة إذن هذان نوعان.

- النوع الثالث أشار إليه بقوله:

وَبَدَلُ اشْتِمَالٍ نَحْوُ رَاقِنِي مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ فَشَاقِنِي

وَبَدَلُ اشْتِمَالٍ، أو بدل الاشتمال، بدل الاشتمال أن يكون بين الأول و الثاني ملابسة بغير الكلية و الجزئية يعني إن لم يكن الثاني عين الأول أو يكن الثاني جزء من الأول فاحكم عليه بأنه بدل اشتمال أن تكون علاقة بين الأول و الثاني بغير الجزئية و الكلية بمعنى أنه كما يقال والحرف علامته عدم العلامة أن لا يقبل علامة الاسم و لا علامة الفعل هنا إذن ينضبط بضابط بدل الشيء من الشيء أو بدل البعض من الكل حينئذ تحكم عليه بأنه بدل اشتمال هذا من باب التقرير أو يكون المبدل منه مشتمالا على البديل. 38:55.....

الضابط الثاني أن يكون البديل منه مشتمالا على البديل بأن يكون دالا عليه بحيث إذا ذكر المبدل منه تشوق النفس و تنتظر البديل راقني مُحَمَّدٌ يأتي السؤال من الذي راقه؟ نقل جماله أعجبني زيد تشوقت النفس من الذي أعجبك في زيد ذاته جماله علمه ماله أيا كان تقل علمه، إذن لما تذكر المبدل منه حينئذ تشوق النفس و يأتي البديل بعده هذا من جهة المعنى إذن بدل الاشتمال نحو رَاقِنِي يعني أعجبني مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ، جماله هذا ليس مستقلا عن مُحَمَّدٌ و إنما هو وصف في المعنى لمحمد حينئذ كأنه قال راقني جمال مُحَمَّدٌ، أعجبني زيد علمه أعجبني علم زيد، فهو وصل للمبدل منه هذا من حيث المعنى راقني، راق فعل ماضي مبني على الفتح المقدر و النون هذه مكسورة أين آخر الفعل؟

القاف راق فعل ماضي مبني على فتح ظاهر و النون هذه ليست داخل الفعل و إنما هي نون الوقاية "وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية" إذن راقني هذا فعل و مفعول به و النون هذه ليست داخله في حيز الفعل و إنما هي زائدة و الياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به مُحَمَّدٌ هذا فاعل راق مرفوع به و رفعه ضمة ظاهرة على آخره جماله هذا بدل اشتمال جمال مرفوع و رفعه ضمة ظاهرة على آخره و هو مضاف و الهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه فشاقني، شاقني حبها هاجني تشوقني يعني من باب التتميم..

-و بدل الغلط هذا الرابع و الأخير، بدل الغلط أي بدل عن اللفظ الذي وقع غلطاً، إذا قلت "ركب زيد حمارة فرسا"، فرسا هذا يعرب بدل غلط لكن هل هو الغلط أم الحمار كلمة الحمار الأولى هي التي وقعت غلطاً إذن بدل الغلط بدل عن اللفظ الذي وقع غلطاً اتضح؟

إذا قلت ركب زيد حمارة أخطأت تريد أن تقول فرسا فقلت حمارة حينئذ رجعت قلت فرسا فالثاني يعرب أنه بدل غلط لكنه بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطاً لا أنه نفسه هو الغلط حينئذ يكون الثاني هو المقصود دون الأول قد ركب زيد حمارة فرسا يبغى اللعب قد حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب ركب فعل ماضي مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغالاً بالمحل بسكون الروي أو **الظرف** و نحو ذلك زيد فاعل مرفوع لركب و رفعه ضمة ظاهرة على آخره حمارة هذا مفعول به منصوب بركب و نصبه فتحة ظاهرة على آخره فرسا بدل غلط و بدل المنصوب منصوب و نصبه فتحة ظاهرة على آخره يبغى اللعب هذا تعليل لزيد يعنى جملة في محل نصب حال يبغى هو اللعب، هذا ما يتعلق بأنواع البدل الأربعة في الاسم هنا قال و الفعل أيضا يبدل و لكن لم يذكر له أمثلة فأما البدل في الفعل فأربعة أيضا، بدل البعض من الكل مثل ماذا؟

"إن تصلي تسجد لله يرحمك" إن تصلي تسجد، إن حرف شرط تصلي فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن و جزمه حذف حرف العلة و الفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت تسجد فعل مضارع بدل، بدل ماذا؟ بدل البعض من الكل لأن الصلاة سجود و زيادة هو أراد أن يقول ماذا؟ إن تسجد لله يرحمك هذا الأصل و لكنه أتى في الكمال ثم جاء بالجزئية إن تصلي تسجد لله يرحمك، يرحمك هو جواب الشرط أما بدل الكل من الكل كقوله "ومن يفعل ذلك يلقى أثاماً يضاعف" يضاعف هذا بدل ليلقى، ومن يفعل ذلك يلقى، من اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ يفعل هذا فعل الشرط هو ذلك مفعول به يلقى جواب الشرط يضاعف هذا بدل كل من كل، بدل الاشتمال "إن علي الله أن تبايعا تؤخذ كرها أو تجيء طائعا"، إن علي الله يعنى و الله منصوب بنزع **الخافض** أن تبايعا تؤخذ اشتملت المبايعه على المؤاخذه كرها و بدل الغلط نحو إن تأتتا تسألنا نعطك، أراد إن

تسألنا نعطك وقال ماذا؟ إن تأتينا فأخطأ حينئذ يكون بدل غلط فتسألنا بدل غلط من تأتينا أراد أن يخبر أولاً بقول تسألنا و سبق لسانه إلى قوله تأتينا إذن البدل نوعان يكون في الاسم و يكون في الفعل ثم كل منها أو منهما إما بدل كل من كل أو بدل بعض من كل أو بدل اشتغال أو بدل الغلط.

المنصوبات من الأسماء

المنصوبات من الأسماء انتهى من المرفوعات الأسماء ثم انتقل إلى النوع الثاني من المنصوبات، المنصوبات جمع منصوب وهو لغة المستقيم و المستوي و اصطلاحا ما اشتمل على علم النصب من الفتحة و ما ناب عنه يعنى الاسم الذي وجد فيه علامة النصب إما الفتحة أو ما ناب عنها و المنصوبات خمسة عشر:

أولها باب المفعول به، و المفعول خمسة أنواع:

المفعول به يعنى المفاعيل محصورة في خمسة : المفعول به و المفعول المطلق و هو أصلها و المفعول فيه المسمى ظرفا و ابن مالك و الرابع المفعول لأجله يقال له والخامس المفعول معه هذه خمسة مفاعيل الأصل فيها المفعول المطلق و لذلك قيل المطلق يعنى عين القيد.

باب المفعول به

يعنى هذا باب بيان حقيقة العلم المسمى بالمفعول به يعنى الذي فعل به الفعل أو شئت قل الذي وقع عليه الفعل، ما حده قال:

فَدَاكَ مَفْعُولٌ فَقُلْ بِنَصْبِهِ	مَهْمَا تَرَى اسْمًا وَقَعَ الْفِعْلُ بِهِ
وَقَدْ رَكِبْتُ الْفَرَسَ النَّجِيْبًا	كَمَثَلِ زُرْتُ الْعَالَمَ الْأَدِيْبًا

مَهْمَا تَرَى اسْمًا وَقَعَ الْفِعْلُ بِهِ ، مهما هذا اسم شرط، ترى اسما إذن مهما في محل رفع مبتدأ لأن ترى استوفى مفعوله متعدد مهما ترى يعنى تعلم اسما إذن خرج به الفعل فلا يكون المفعول به فعلا وخرج به الحرف فلا يكون المفعول به حرفا و بهذا تعلم أن المفعول به من علامات الأسماء كما عده السيوطي و النظائر فإذا قلت بأن هذا العنوان كالفاعل محصور في الاسم و خرج الحرف و الفعل جعلت ذلك علامة على الاسمية و هنا كذلك لا يقع مفعولا به إلا الأسماء فصار علامة للاسم إذن مَهْمَا تَرَى اسْمًا و خرج به الفعل و الحرف وقع الفعل به الباء هنا بمعنى على يعنى عليه أي عليه لماذا؟

لأن به تعلق بقوله وقع و بلسان العرب وقع إنما يتعدى بعلى و قعت على خدم و لا به إذن الباء هنا بمعنى علم أي عليه لأنه مادة الوقوع تتعدى بعلى و قوله وقع الفعل أي صادر من الفاعل و المراد بالوقوع هنا تعلقه بما لا يعقل إلا به يعني أنك إذا قلت ضربت زيدا زيدا هذا اسم وقع عليه فعل الفاعل، يعني الفعل الصادر من الفاعل فالضرب أين محله وقع على من؟

على زيد، ما ضربت زيدا، ما إعراب زيد؟

مفعول به هل وقع عليه الضرب ما وقع عليه الضرب ،هو قال ما ضربت زيدا أنت جعلته مفعولا به، إذن وقع عليه أو لا ما وقع عليه و مع ذلك النحاة بإطباق يسمونه مفعولا به إذن ما المراد بالوقوع؟ المراد ما لا يعقل تصور الحدث إلا بمسماه يعني ما ضربت زيدا الضرب هذا لو صدر ثبت من باب التجوز يقع على من؟

على زيد إذن زيد مفعول به سلبا أو إيجابا فقوله وقع المراد بالوقوع تعلقه بما لا يعقل به حسا أو معنا فذاك المشار إليه الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل في السلب و الإيجاب مفعول يعني به مفعول به.

فَقُلْ بِنَصْبِهِ، يعني حكمه أنه منصوب مطلقا هذا الأصل سواء كان النصب بالفتحة أو بالألف أو بالياء سواء كانت الفتحة ظاهرة أو مقدره فقل بنصبه، و عامل المفعول به إما الفعل و إما الوصف هذا المشهور.

كَمِثْلِ زُرْتُ الْعَالَمِ الْأَدْيِيَا، كمثل الكاف حرف جر و مثل مجرور بها زرت فعل و فاعل و العالم مفعول به، مَهْمَا تَرَى اسْمًا وَقَعَ الْفِعْلُ بِهِ، إذن العالم وقعت عليه الزيارة إذن نقول هذا مفعول به الأديبا، الألف للإطلاق هذا نعت للعالم ، وَقَدْ رَكِبْتُ الْفَرَسَ النَّجِيْبَا، ركبت قد حرف تحقيق ركبت فعل و فاعل و الفرس مفعول به إذن وقع عليه فعل الفاعل و هو الركوب، النجيبا الألف للإطلاق يعني كريما ثم قسم بعدما عرف لك المفعول به و هو ما وقع عليه فعل الفاعل سلبا أو إيجابا قسمه إلى نوعين وَظَاهِرًا يَأْتِي وَيَأْتِي مُضْمَرًا، و ظاهرا

أي واسما ظاهرا يأتي هو ظاهرا حال كونه ظاهرا و يأتي مضمرا يعنى ضميرا و عرفنا الفرق بينهما فيما سبق.

فَأَوَّلُ مِثَالُهُ مَا ذُكِرَا، فَأَوَّلُ الْفَاءِ فَاءُ الْفَصِيحَةِ فَأَوَّلُ مَا هُوَ؟

الظاهر، فأول مثاله ما ذكرا بعد سيأتي فيما يأتي فَأَوَّلُ مِثَالُهُ مَا ذُكِرَا، ما بماذا نفسرها نافية أو موصولة؟

إن قلت نافية يعنى ما ذكر بعد سيدكر و إن قلت موصولة يعنى الذي ذكر سابقا و الثاني هو المراد إذن اللفظ يتحد و المعنى يختلف فَأَوَّلُ مِثَالُهُ مَا ذُكِرَا، يعنى الذي ذكر سابقا من قولنا زرت العالم و ركبت الفرس لأن العالم اسم ظاهر و الفرس اسم ظاهر ذكرا الألف هذه للإطلاق.

وَالثَّانِي الْمَضْمَرُ قُلُّ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ كَرَارِي أَيْ وَإِيَّاهُ أَصِلُّ، يعنى الضمير قد يكون متصلا و قد يكون منفصلا و هذان القسمان للبارز لأن الضمير إما أن يكون مستترا و إما أن يكون بارزا البارز هو الذي له صورة في النطق و اللفظ مثل التاء من قمت تنطق به و أما المستتر فليس له صورة ينطق بها كالمستتر في قولك قم هذا فعل أمر و الفاعل ضمير مستتر هل نطقت بهذا الضمير الجواب لا إذن هذا يسمى مستترا فالذي لا ينطق به فهو المستتر و الذي ينطق به و له صورة في اللفظ نقول هذا بارز، البارز ينقسم إلى نوعين متصل و منفصل المتصل هو الذي لا يستقل بنفسه كالتاء من ضربت و النون من قمنا، التاء لا تنفصل يعنى ما عندك ت يعنى ما تقل ت و إنما تقل أنا و نحن مثلا هذا منفصل و هو محل رفع إذن المتصل هو الذي لا يستقل بنفسه كتاء قمت و المنفصل عكسه هو الذي يستقل بنفسه كأنا و أنت و هو المتصل ينقسم بحسب موقعه في الإعراب إلى ثلاثة أقسام:

مرفوع المحل كتاء قمت و منصوبه منصوب المحل كأكرمك و مخفوضه كغلامه إذن المتصل قد يكون في محل رفع و قد يكون في محل نصب و قد يكون في محل خفض.

المنفصل بحسب موقعه من الإعراب لا يكون إلا في محلين إما رفع و إما نصب و لا يكون في محل خفض البتة إذن فرق بين المتصل و المنفصل، المتصل قد يكون في محل خفض غلامه و أما المنفصل فلا يكون في محل خفض البتة فأما المرفوع فاثنتا عشرة كلمة:

أنا و نحن و أنت و أنت و أنتما و أنتن و أنتم هو هي هما هن **هم** هذا المرفوع في محل رفع و المنصوب اثنتا عشرة كلمة:

إياي و إيانا و إياك و إياك إياكما و إياكم إياكن إياه إياها إياهما إياهم إياهن و الصحيح أن إي هي الضمير و الباقي هذه ملحقات بها .

إن أردت المخاطب قلت إياك أو مذكر أو مؤنث قلت إياك إن أردت الغائب قلت إياه إياها إياهما إياهم إياهن يعني تحفظ إي فقط ثم بعده حينئذ يكون تابعا **54:55.....** و الثاني الضمير قل متصل يعني بعامله إذن المتصل يكون مفعولا به هذا الذي أراد و منفصل و يكون مفعولا به.

زيد أكرمك ،زيد مبتدأ و أكرم هو ك، أكرم فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب وإنما الإعراب يكون باعتبار الجملة إذن أكرمك فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب و الفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود على زيد و الكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به متصل إذن المفعول به قد يكون ضميرا متصلا و الجملة من أكرمك في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو زيد و منفصل مثل إياك نعبد ،أصل نعبدك متصل أريد الاختصاص و القصر فقدم ماحقه التأخير إياك إيا مفعول به ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به و الكاف حرف خطاب و على قول بعض أن إياك كلها ضمير إذن تعرب إياك تقول ضمير منفصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به و نعبد فعل و فاعل.

كَزَارِنِي أَخِي وَإِيَّاهُ أَصِلْ، يعنى كقولك زارني ني مثل راقني إنما النحو قياس يتبع زار فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب و النون نون الوقاية حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب و الياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به و هو ضمير متصل يعنى لا يستقل بنفسه أخي أخ فاعل لي زار مرفوع به و رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهو مضاف و الياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه و إياه أصل إيا ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به و الهاء حرف خطاب مبني على الضم لا محل له من الإعراب و بعضهم يرى أن إياه مضاف و الهاء مضاف إليه.

أصل وصل فعل ماضي أصل فعل مضارع أصله أوصل هذا الأصل فيه أصل هذا فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب و الجازم و رفعه ضمة مقدرة على آخره الضمة ليست هنا ظاهرة كل ما وقفت على ساكن فقدر الحركة سواء كانت ضمة أو فتحة أو خفض إذن وظاهرا يأتي و يأتي مضمرًا و بين أن المضمر يكون متصلًا و منفصلاً و مثل للنوعين بالمثالين و نقف على هذا و الله أعلم و صلى الله و سلم على نبينا مُحَمَّد و على آله و صحبه أجمعين.

بسم اله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على نبينا محمد و على آله و صحبه أجمعين أما بعد .

شرعنا في (المنصوبات من الأسماء) و أخذنا باب المفعول به .

و عرفناه: أنه الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل ، و أن حكمه النصب ، هذا هو الأصل و ينقسم إلى ظاهر و مضمرة و المضمرة ينقسم إلى متصل و منفصل.

باب المفعول المطلق

المطلق : ضد المقيد ، و سمي المفعول بكونه مطلقا ؛ لأنه لم يقيد بحرف ، يقال المفعول به أو لأجله و لا بظرف يقال المفعول معه - المفاعيل خمسة - كما مر معنا ، و كلها مقيدة بحرف جر أو بظرف المفعول معه قيدته بمعه هي ظرف و المفعول لأجله له ، مفعول به ، قيدته بحرف الجر الذي لم يقيد يسمى المفعول المطلق إذن المطلق ضد المقيد عرفه الناظم هنا بقوله:

تَصْرِيْفِ فِعْلٍ وَأَنْتِصَابُهُ بَدَأَ

وَالْمُصَدَّرُ اسْمٌ جَاءَ ثَالِثًا لَدَى

(المصدر) أفعل ، و هو محل صدور الشيء و المصدر عند الصرفين (اسم للحدث الذي هو أحد مدلول الفعل) مر معنا أن الفعل يدل على شيئين :

(١) كلمة دلت على معنى في نفسها

(٢) و اقترنت إذن معنى و اقترنت، المعنى هو الحدث و اقترنت بأحد الأزمنة الثلاث هذا نقول الزمن ، فضرِبَ مثلا يدل على شيئين على حدث وزمن و هو ماض و يضرب يدل على شيئين حدث و زمن و هو الحال أو الاستقبال ، و قَمَّ يدل على شيئين حدث و الزمن المستقبل.

الحدث: الذي دل عليه قام و يقوم و قَمَّ يسمى مصدرا و المصدر : هو اسم الحدث يعنى عندنا اسم و مسمى كما مر معنا الحدث هو الذي يقع اسمه الضرب مثلا الضرب هو الذي تراه هذا المسمى الحدث ، هو عين الحدث مسمى المصدر هو عين الحدث اسمه

الضرب إذن عندنا مسمى الضرب و الضرب الحدث هو عين المسمى المصدر اسم للحدث الذي هو أحد المدلولين الفعل قال هو هنا :

(و المصدر اسم جاء ثالثا لدى - تصريف فعل) هذا على المشهور ما وقع ثالثا في تصريف الفعل فيقال ضرب يضرب ضربا و قام يقوم قياما ، و أكل يأكل أكلا و (أكل) فعل ماض و (يأكل) فعل مضارع و (أكلا) المصدر جاء ثالثا لكنه ليس بلازم يعني يمكن أن يقال أكل أكلا ، يأكل ليس بلازم و إنما مراده التقريب و جرى على ذلك كثير من الصرفيين يذكرون المصدر ثالثا وليس بأول و لا ثانيا (اسم) إذن خرج الفعل (جاء) يعني ورد حالة كونه ثالثا و ليس بقيد و إنما هو لبيان واقع حال كثير من الصرفيين (لدى) بمعنى عند تصريف فعل أي تحويل الفعل من ماضي إلى المضارع ثم يأتي بعد ذلك المصدر.

أراد المصنف هنا (المفعول المطلق) أنه يكون مصدرا بمعنى أنه إذا انتفت المصدرية انتفت المفعولية حينئذ ، كل مفعول مطلق لا بد أن يكون مصدرا فإذا لم يكن مصدرا = حينئذ يأتي بما يسمى النائب عن المفعول المطلق .

(و المفعول المطلق) هو المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه ، و التعريف الذي ذكره المصنف لا يستقيم لا أن يكون تعريفا للمفعول المطلق و إنما هو للمصدر، المصدر عرفنا معنى المصدر اسم، إذن المصدر لا يكون فعلا و لا يكون حرفا (جاء ثالثا لدى تصريف فعل).

(الفضلة) يعني ليس بعمدة ، مفعول مطلق من الفضلات بل المنصوبات كلها من الفضلات ، و المخفوضات من الفضلات .

(العمد) عند النحاة محصور في شيئين فقط لا ثالث لهما المبتدأ و الخبر و الفعل و فاعله ، ماعدا هذا يسمى فضلة إذن ماهي "الفضلة"؟

ما ليس بعمدة حينئذ (كل ما لم يكن عمدة) ما المراد بالعمدة مبتدأ و خبر فعل و فاعل و لذلك مر معنا في أول الأبواب أن المركب المراد به التركيب الإسنادي ، و إذا أردت التقريب جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر و جملة فعلية مؤلفة من فعل و فاعل أو نائبه هذا الذي يسمى عمدة ما عداه فهو فضل ، شاع عند النحاة الفضلة ما يمكن أن يستغنى عنه ،

و هذا غلط لأن بعض الفضلات لا يستغنى عنها ولذلك اتفقوا على أن الحال من الفضلات و في قوله تعالى: "و لا تمش في الأرض مرحا" مرحا هذا حال لو أسقط لا يصح المعنى إذن لا يمكن أن يستغنى عنه "لا تمشي في الأرض مرحا" إذن لا تمش في الأرض نهى عن المشي مطلقا و الحال قيد للعامل ووصف لصاحبه إذن له مفهوم و لذلك هو معتبر عند الأصوليين يعني تثبت فيه الأحكام الشرعية ، " و من يقتل مؤمنا متعمدا " مفهومه أن غير المتعمد له حكم آخر و الحكم هنا منزل على المتعمد إذن متعمد هذا حال و هو فضلة.

و إذا قيل بأنه ما يستغنى عنه = فسد الكلام و الصحيح أنه يقال الفضلة = ما ليس بعمدة يعني ما ليس مبتدأ و لا خبر و لا فعل و لا فاعل ثم قد يستغنى عنه في الكلام و قد لا يستغنى عنه و أما أنه يعرف بأنه يستغنى عنه فهذا غلط إذن الفضلة إذن المصدر قد يكون فضلة و هو المراد هنا في المفعول المطلق و قد يكون عمدة "كلامك كلام حسن"، "كلامك" مبتدأ و كلام حسن هذا خبر وكلاهما مصدر مصدر أو اسم مصدر على خلاف "كلامك" مبتدأ (كلام حسن) هنا وقع المصدر عمدة و ليس بفضلة "جد جده" جده هذا مصدر وقع فاعلا إذن هو عمدة وليس بفضلة المسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه و بهذا يقسم المفعول المطلق كما سيذكر الناظم إلى نوعين:

- ما وافق عامله في اللفظ و المعنى

- و ما وافقه في المعنى دون اللفظ

بهذه القيود نحكم على اللفظ بأنه مفعول مطلق : أولا أن يكون مصدرا ، ثانيا : أن يكون فضلة ليس بعمدة يعني لو وقع المصدر مبتدأ أو خبر لا يكون مفعولا مطلقا البتة ، ثالثا : أن يسلم عليه عامل يعني الذي ينصبه يكون موافقا له في اللفظ و المعنى ضربت زيدا ضربا، ضربا هذا مفعول مطلق وهو المصدر فضلة وافق عامله في اللفظ و المعنى "قعدت قعودا" "جلست جلوسا" و هكذا / هذا وافقه في اللفظ و المعنى حينئذ (ضربا) منصوب بضرب وقعودا منصوب بقعد و جلوسا منصوب بجلس إذن وافقه في اللفظ و المعنى .

فإن وافقه في المعنى دون اللفظ فالمشهور أنه مفعول مطلق كذلك "قعدت جلوسا" "جلست قعودا" هنا قعودا جلست قعودا، قعودا هذا مفعول مطلق هو مصدر وهو فضلة سلط عليه عامل وافقه في المعنى لأن المشهور أن القعود و الجلوس في الجملة بمعنى واحد حينئذ سلط عليه عامل نصبه لكنه ليس من لفظه يعني لم يتحد اللفظ فرق بين أن تقول جلست جلوسا اتحدا في اللفظ و المعنى و أما جلست قعودا فالمعنى واحد لكن اللفظ مختلف هل هذا مفعول مطلق أم لا؟
فيه نزاع عند النحاة و المشهور أنه مفعول مطلق .

(وَالْمَصْدَرُ اسْمٌ جَاءَ ثَالِثًا لَدَى) يعني عند **(تَصْرِيْفٍ)**، يعني تحويله من صيغة إلى صيغة أخرى و كما ذكرنا هذا ضابط و ليس بتعريف، **(وَأَنْتِصَابُهُ بَدَا)** بدا يعني ظهر إذن المفعول المطلق من المنصوبات ولذلك قال و **(انتصابه)** هذا مبتدأ و بدا انتصابه يعني هو و الجملة خبر المبتدأ **(و انتصابه بدا)** يعني ظهر و العامل فيه إما أن يكون فعلا كالأمثلة السابقة و إما أن يكون بمثله يعني بمصدر المصدر قد ينصب المفعول المطلق على أنه مصدر على أنه مفعول مطلق المصدر قد ينصب المصدر على أنه مفعول مطلق، عجبت من ضربك زيدا ضربا شديدا، عجبت هذا ماذا؟ مصدر من ضربك عجبت من ضربك زيدا ضربا، ضربك هذا مصدر و نصب المصدر ضربا إذا المصدر ينصب المصدر على أنه مفعول مطلق كذلك الوصف أنا ضارب زيدا ضربا ،ضارب هذا اسم فاعل وصف حينئذ نصب المصدر على أنه مفعول مطلق، إذن وانتصابه أي المصدر على أنه مفعول مطلق بدا وظهر و العامل فيه إما أن يكون الفعل و إما أن يكون المصدر يعني بمثله و إما أن يكون وصفا.

مَا بَيْنَ لَفْظِيٍّ وَمَعْنَوِيٍّ

وَهُوَ لَدَى كُلِّ فِتَى نَحْوِيٍّ

قسمه إلى قسمين و قد دخل القسمان في الحد السابق سلط عليه عامل من لفظه هذا اللفظ أو من معناه و هذا المعنوي و هو أي المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة **(لدى)** بمعنى عند **(كل فتى نحوي)** و هذا من إطلاق الكل و إرادة الجزء لأن التقسيم هذا ليس

متفقا عليه لأن بعض النحاة يرى أن المعنوي ليس من المفعول المطلق بل النائب عن المفعول المطلق حينئذ نقول هذا من إطلاق الكل وإرادة الجزء (مَا بَيْنَ لَفْظِيٍّ وَمَعْنَوِيٍّ) يعني ما تردد بين قسمين الأول اللفظي و الثاني المعنوي ووجه الحصر على ما ذكرناه سابقا = إما أن يوافق لفظه لفظ عامله الناصب له أو لا؟ يعني المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة إما أن يوافق العامل في المعنى و اللفظ أو لا و فإن لم يوافقه فحينئذ وافقه في المعنى دون اللفظ هذا وجه التفصيل.

كَزُرْتُهُ زِيَارَةً لِفَضْلِهِ

فَدَاكَ مَا وَافَقَ لَفْظَ فِعْلِهِ

(فذاك) الفاء تسمى فاء الفصيحة و بعضها يسميها فاء الفصيحة- عافانا الله و إياكم- الفصيحة فعيلة بمعنى مفعلة يعني مفعلة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر لما ذكر لك القسمين كأنه استحضر سائلا يقول إذا عرفنا أنهما قسمان فما ضابط الأول و ما ضابط الثاني (فذاك) أي الأول و هو اللفظي (ما وافق) لفظ فعل ما يعني مصدر اسم منصوب بمعنى الذي يعني مصدر وافق هو الضمير يعود لما أي المصدر وافق المصدر لفظ فعلة الناصب له يعني في حروفه الأصول و معناه ولو خالفه في حركة عينه يعني الحركات ليست المرادة في الموافقة و إنما المراد المعنى و الحروف "فرح فرحا" فرحا فعلا يأتي المصدر على فعل ففرح فعل ماض عينه مكسورة لأنه على وزن فعل المصدر منه الثلاثي يأتي بفتح عينه على وزن فعل حينئذ هنا وافقه في اللفظ و المعنى ، و لم يوافقه في حركة العين هل خرج عن كونه مفعولا مطلقا لفظيا؟

الجواب لا لماذا لأن الشرط في التطابق و التوافق أن يكونا متطابقين في اللفظ و في الحروف يعني و المعنى و أما حركة العين فليست داخلية في المطابق (كَزُرْتُهُ) يعني كقولك زرت زيدا من الناس زرت زيارته، زرت زرت و فاعل زرت فعل ماض مبني على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع توالي أو كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ لأن العرب تكره أن تأتي لفظة واحدة و أربع أحرف متوالية متحركة هذا ممنوع لا يوجد له نظير إلا فيما لو قدر فيما قدر فيه الانفصال "كشجرة" هذه أربعة أحرف

و الذي سوغ مجيء أربعة متحركات في مثل هذا أن التاء في قوة الانفصال ؛ لأنها ليست حرفاً أصلياً ، و أما الحرف الأصلي هذا لا يصح أن يأتي أربع متحركات فيما هو كلمة واحدة إذن هو مكروه في لسان العرب ؛ لأنه فيه ثقل ولذلك لو قلت ضربت أصله ضرب لو اتصلت به التاء و هي مبنية على الضم لقلت ضربت في ثقل أو لا؟

فيه ثقل ضربت حينئذ سكن آخر الفعل ضربت من أجل التخفيف على اللسان إذن (كزرتة)، زرت فاعل ضمير متصل مبني على التاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل و الهاء ضمير متصل كذلك مبني على الضم في محل نصب مفعول به. (زيارة) مفعول مطلق مصدر نعم مصدر، و هنا يأتيك أهمية الصرف كيف تحكم عليه أنه مفعول مطلق لأنه لا بد أن يكون مصدراً، و إذا ما ضبطت أبواب المصدر حينئذ يأتي الإشكال زيارة هذا مصدر و هو فضلة سلط عليه عامل يعني نصبه عامل من لفظه و معناه لأنه موافق له في الحروف و المعنى لفضله جار و مجرور متعلق بقوله زرتة، زرتة لماذا؟ لفضله إذن متمم لمعنى زيارة لما زرتة؟ لفضله.

وَفَاقٍ لَفْظٍ كَفَرِحَتْ جَذَلًا

وَذَا مُوَافِقٌ لِمَعْنَاهُ بِلَا

(و ذا) أي المعنوي الثاني موافق أي مصدر موافق (لمعناه) الضمير يعود إلى العامل يعني موافق لمعنى عامله الناصب له لفعله أو المصدر أو الوصف بلا وفاق لفظ بلا يعني بغير لا هنا بمعنى غير و لذلك دخلت عليها الباء ولو كانت حرف نفي لما صح أن يدخل الحرف على الحرف إذن (بلا) يعني بغير أو بدون (وفاق لفظ) يعني موافقة لفظه في حروفه وافقه في المعنى دون الحروف و ذا أي المعنوي (موافق) يعني مصدر موافق لمعناه بمعنى عامله أي الفعل الناصب له (بلا وفاق لفظ) يعني من غير موافقة لفظه بل وافقه في المعنى فحسب.

(كفَرِحَتْ جَذَلًا)، الفرح و الجذل بمعنى واحد (كفرحت) يعني كقولك فرحت فعل و فاعل و جذلا هذا مصدر و هو فضلة و سلط عليه عامل وهو فرح هل فرح وجذل متفقان في الحروف ؟ الجواب: لا !

هل هما متفقان في المعنى ؟

الجواب نعم إذن يسمى مفعولا مطلقا و هو معنوي و هذا محل خلاف هل هو مفعول مطلق أو نائب عن المفعول المطلق الصحيح أنه مفعول مطلق إذن المفعول المطلق على نوعين لفظي و معنوي اللفظي ما وافق المصدر عامله في اللفظ و المعنى و المعنوي ما وافقه في المعنى دون اللفظ.

(باب الظرف) و هو يسمى المفعول فيه كما سماه ابن مالك رحمه الله تعالى، الظرف في اللغة الوعاء، الوعاء هو الظرف باب الظرف لا شك أن ظرف نوعان ظرف مكاني و ظرف زماني هنا أراد بالظرف النوعين يعني باب الظرف الزماني و المكاني عرفه بقوله:

زَمَانِيًّا مَكَانِيًّا بَدَأَ يَفِي

الظَّرْفُ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ فِي

(الظرف) الأصل أن يقول -و هو- لكنه أظهر في مقام الإضمار يعني بلاغة إذا قال باب الظرف نقول :

و هو ما يعيده مرة ثانية فيه تكرر حينئذ نقول هذا أظهر من باب الإيضاح للمبتدأ .
(الظرف) قال (منصوب) إذن خرج المرفوع و خرج المجرور، الظرف من المنصوبات إذن لا يكون إلا منصوبا وانتبه هنا المراد بالظرف يعني بقيد هذا مصطلح ليس المراد به اسم الزمان و ليس المراد به اسم المكان فكل ظرف يعني ظرف زمان فهو اسم زمان من غير عكس ، كل ظرف مكان فهو اسم مكان من غير عكس " يوم الجمعة يوم مبارك" يوم الجمعة هذا مبتدأ (يوم مبارك) هذا خبر يوم اسم زمان هل هو ظرف؟
لا لماذا؟

لأنه ليس منصوبا على إضمار فيه إذن وجد "اسم الزمان" و لم يوجد الظرف، وجد اسم الزمان الذي هو "يوم" حيث وقع مبتدأ و خبرا ولم يوجد كونه ظرفا إذن ليس كل اسم زمان يكون ظرفا، و لذلك (أياما معدودات) هذا لا يكون ظرفا (لعلكم تتقون أياما معدودات) أياما هذا ليس ظرفا للتقوى و خرج المجرور "صمت في يوم الخميس" لو جر اسم الزمان بفي ظاهرة خرج عن كونه ظرف زمان صمت في يوم، يوم اسم زمان صمت فعل و فاعل (في يوم) لا تقل ظرف قل جار و مجرور متعلق بصام لماذا؟

لكونه مجرورا و الظرف الذي هو من المنصوبات لا يكون إلا منصوبا إذن الحاصل ليس كل اسم زمان يكون ظرفا بل كل ظرف زمان يكون اسم زمان من غير عكس و كذلك يقال في المكان إذن الظرف منصوب، منصوب بماذا؟ منصوب بعامله و العامل إما أن يكون فعلا و إما أن يكون وصفا، و إما أن يكون مصدرا، يعني كما هو الشأن في المفعول المطلق صمت يوم الخميس،(صمت) فعل و فاعل (و يوم) بالنصب لأنه منصوب على إضمار في يعني على ملاحظة و تقدير معنى في يعني ملاحظة الظرفية في تدل على الظرفية إذا لاحظنا الظرفية و هي الوعاء الصوم وقع في يوم الخميس فيوم الخميس صار وعاء للصوم.

كما أن الكأس وعاء للماء هذا المراد و لذلك قلنا الظرف في اللغة : هو الوعاء إذن الكأس وعاء و ظرف للماء هذه الظرفية الصوم في صمت يوم الخميس اليوم صار وعاء و ظرفا للصوم فهو واقع فيه إذن صمت يوم هذا منصوب على الظرفية و العامل فيه صام أنا صائم يوم الخميس صائم ، هذا اسم فاعل إذن العامل فيه اسم الفاعل عجبت من صومك يوم الخميس كان شديد الحر يعني من صومك الواقع في يوم الخميس إذن يوم هذا في هذه الأمثلة الثلاثة نقول منصوب على الظرفية و العامل فيه إما الفعل و إما الوصف و إما المصدر إذن الظرف منصوب على إضمار يعني على تقدير و ملاحظة في أي في؟

الدالة على الظرفية لأن في قد تأتي سببية و هنا المراد بها الدالة على الظرفية و عرفنا الظرف المراد به الوعاء يعني أن المفهوم من التركيب هو الظرفية و ليس المراد أنك تأتي بالتركيب و تخرج في يعني تظهرها تنطق بها لا ليس هذا المراد لأنك لو نطقت بها لخرج عن كونه ظرفا صمت في يوم الخميس ليس بظرف لماذا؟ لأنه مجرور بفي إذن ما المراد المراد ملاحظة معنى في يعني هذا التركيب حصل فيه شيء من الظرفية و الظرفية من الذي يدل عليه؟ لفظ في هذا مراد النحاة (على إضمار في) الدالة على الظرفية بأن يلاحظ معنى في و إن لم يصرح بلفظها بل قد يتعذر التصريح بلفظها.

(زَمَانِيًا مَكَانِيًا بَدَا يَفِي)، زمانيا يعني قد يكون الظرف اسم زمان حينئذ ينصب على الظرفية و يسمى ظرف زمان و قد يكون الظرف اسم مكان فينصب على الظرفية يعني على ملاحظة معنى في فيكون ظرف مكان واسم الزمان الاسم الدال على الزمان من إضافة الدال إلى المدلول واسم المكان الاسم الدال على المكان من إضافة الدال إلى المدلول يفي بذا بذا يفي يعني يكمل التقسيم للظرف ما بالتميم.

أَمَّا الزَّمَانِيُّ فَنَحْوُ مَا تَرَى	الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ ثُمَّ سَحَرًا
وَعُدْوَةٌ وَبُكْرَةٌ ثُمَّ عَدَا	حِينَآ وَوَقْفَتَا أَمَدًا وَأَبَدًا
وَعْتَمَةٌ مَسَاءً أَوْ صَبَاحًا	فَاسْتَعْمِلِ الْفِكْرَ تَنَلْ نَجَاحًا

(أَمَّا الزَّمَانِيُّ)، أما حرف تفصيل مضمنة معنى الشرط و لذلك جاءت الفاء واقعة بجواب فنحو ما ترى (أما) بعد ف جاءت الفاء واقعة في جواب الشرط المقدر (أما الزماني)، أي ظرف المكان فنحو له أمثلة يعني اسم الزمان و الحكم على اللفظ بكونه اسم زمان أو اسم مكان هذا توقيفي يعني وقوف على السماع ما نطقت به العرب اسم زمان حكمنا بكونه اسم زمان بل اللغة كلها موقوفة على التوقيف السماعي فما حكمت به العرب من حيث النطق للدلالة على معنى معين فهو المعتمد و ما ليس كذلك حينئذ ينفى (فنحو ما ترى) يعني ما يأتيك اليوم و (الليلة ثم سحرا)، اليوم هذا من طلوع الفجر إلى غروب الشمس صمت اليوم، إذن اليوم نقول هذا ظرف زمان منصوب على الظرفية و العامل فيه صمت صام أو صمت يوم الخميس و كلاهما مختص اليوم مختص يعني معين له أول و له آخر و الاختصاص هنا حصل بماذا؟

حصل بال و أما صمت يوما هذا كذلك منصوب على الظرفية لكنه مبهم و ليس بمختص و لذلك اسم الزمان المعين و المبهم كلاهما ينصبان على الظرفية بخلاف اسم المكان كما سيأتي.

إذن اليوم بال و الليلة غروب الشمس إلى طلوع الفجر "اعتكفت الليلة" يعنى في الليلة
 إذن على معنى في و الليلة ظرف زمان يعنى منصوب على الظرفية الزمانية و العامل فيه
 اعتكف ثم للترتيب الذكري، سحر اسم لآخر الليل، آتيك سحرا يعنى في وقت السحر
(و غدوة) بالتونين مع التنكير وهو يطلق من وقت دخول صلاة الصبح إلى طلوع الشمس
 أزورك غدوة يعنى في هذا الوقت **(و بكرة)** هذا أول النهار من الفجر و قالوا إنه غدوة مثل
 أزورك بكرة غدوة من وقت دخول صلاة الصبح إلى طلوع الشمس و البكرة أول النهار من
 الفجر أزورك بكرة أزورك غدوة **(ثم)** تأتي بالذکر **(غدا)**، غدا هذا اسم لليوم الذي بعد يومك
 اليوم الأربعاء غدا يعنى الخميس غدا أزورك غدا يعنى في الغد إذن ملاحظة معنا معنى **في**
(حيناً) اسم لزمان مبهم أنظر الأمثلة السابقة اليوم و الليلة و السحر و الغدوة و البكرة و
 الغد كلها معينة يعنى لها أول و لها آخر و **(حيناً)** هذا ليس له أول و لا آخر و وقتنا هذا مثل
 حين و **(أمدا)** بمعنى أبدا و **(أبدا)** بمعنى أمدا إذن هذه كلها ليست لها أول و لا آخر
 فيسمى مبهما و لذلك اسم الزمان سواء كان مختصا أو مبهما ينصب على الظرفية

(حيناً) اسم لزمان مبهم **(و وقتنا)** مثل حين و أمدا "أمد الدهر" "لا أزورك أمد الدهر" و
 أبدا الزمان المستقبل الذي لا غاية لمنتهاه والأمد و الأبد بمعنى واحد و عتمة هذا اسم لثلث
 الليل الأول تبدأ من مغيب الشفق و منتهاهها ثلث الليل، أزورك **(عتمة)**، أو عتمة ليلة كذا
 و هو زمن معين مساء هذا آخر النهار من الزوال إلى آخر النهار هذا المشهور في لسان
 العرب و هذا المثل ينبني عليه مسألة في الحج مساء أي آخر النهار من الزوال إلى آخر الليل
 آتيك **(مساء)** أو آتيك مساء كذا أو **(صباحا)** أول النهار من الفجر إلى الزوال آتيك
 صباحا **(فاستعمل الفكر)** يعنى فأعمل الفكر الفكر المراد به هنا النظر يعنى تأمل **(تنل)**
(نجاحا) و فلاحا **(تنل)** هذا مجزوم على ما الجازم له؟ وقوعه في الطلب جواب الطلب
(استعمل) **(تنل)** قل تعالوا أتلو هذا مجزوم بوقوعه في جواب الطلب تنل مجزوم لوقوعه في
 جواب الطلب إذن هذه أمثلة لاسم الزمان الذي ينصب على الظرفية الزمانية و جميع أسماء
 الزمان تقبل النصب على الظرفية مبهما كان أو مختصا.

أَمَامَ قُدَّامٍ وَخَلْفَ وَوَرَاءَ	ثُمَّ الْمَكَائِيُّ مِثَالُهُ اذْكُرَا
تِلْقَاءَ ثَمَّ وَهَنَا حِدَاءَ	وَفَوْقَ تَحْتَ عِنْدَ مَعَ إِزَاءَ

(ثُمَّ الْمَكَائِيُّ)، يعنى الاسم الدال على المكان وهنا يأتي التفصيل المكاني قد يكون مختصا و قد يكون مبهما فلا ينتصب من هذه الأسماء أسماء المكان إلا ما كان مبهما يعنى لا ينتصب على الظرفية إلا المبهم و أما المختص فلا لا ينتصب على الظرفية حينئذ لابد من تقييده

أسماء المكان لا ينتصب منها إلا ما كان مبهما يعنى غير مقيد ليس له أول و لا آخر كأسماء الجهات الستة فوق و تحت هذا ليس لها حدود (أمام) ليس له حد منتهى (وراء يمين شمال) ليست لها حد لأنها إلى المنتهى ، و أما أسماء المقادير كالفرسخ والميل والبريد هذه معينة يعنى محدودة لها أول و لها آخر كالكيلو و المتر و نحو ذلك (ثم المكاني) الاسم الدال على المكان و لا يكون إلا مبهما يعنى الذي ينصب على الظرفية وهو الذي ليس له صورة و لا حدود محصورة مثاله عرفنا المثال أنه جزئي يذكر لإيضاح القاعدة أذكرا الألف هذه عن نون التوكيد الخفيفة و ليست للإطلاق قد ذكرت في الشرح السابق أنها تحتمل الإطلاق وهذا ليس بصحيح و الصواب أنها بدل عن النون أذكرا، (أمام) هذا اسم للجهة التي تكون أمام الشخص، جلست أمام المعلم أي قدامه وهذا يحتمل هنا و هناك إلى ما لانهاية و أمام هنا بمعنى قدام و قدام بمعنى أمام إذن أمام قدام يعنى و هذا حد حرف العطف و قدام مرادف لأمام فمعناها متحد و لفظهما مختلف (و خلف) اسم للجهة التي تكون خلف الشخص و هي ضد قدام جلست خلفك ووراء بالمد مرادف لخلف خلف وراء بمعنى واحد "فوق" "فوق كل ذي علم عليم" اسم للمكان العالي "تحت" هذا ضد فوق يعنى يعلن به للضدية ضد فوق اسم للمكان الأسفل عند هذا اسم لما قرب من المكان "و عند" قد تستعمل للزمان باعتبار المضاف إليه جئتك عند صلاة العصر يعنى وقت صلاة العصر يحتمل هذا و هي ملازمة للنصب على الظرفية إن خرجت عن الظرفية حينئذ تجر بمن خاصة .

و عند فيها النصب يستمر لكنها بمن فقط تجر

هكذا قال الحريري في الملحّة .

إذن عند اسم لما قرب من المكان "جلست عند زيد" أي قريبا منه (عند) (مع) يعني ومع كلها على حذف حرف العطف فوق و تحت و عند ومع ،مع بإسكان العين مع و الأصل أنها تفتح مع .

ومع مع فيها قليل

كما قال ابن مالك .

أصل مع بجركتين بفتح الميم و العين حينئذ منصوبة على الظرفية وإذا قيل "مع" فهو تخفيف لها و قيل لغة أخرى مع اسم لمكان الاجتماع يعني في المكان و الزمان "جلست مع زيد"، إذن أي مصاحبا له في المكان و يلزم منه الزمان إذا جلست معه في المكان إذن لازمته في الزمان كذلك (إزاء) بمعنى مقابل جلست إزاء زيد أي مقابله (تلقاء) يعني و تلقاء هذا مرادف لإزاء في المعنى ثم بفتح الثاء و ليست هي ثم ،ثم تلك حرف عطف (و هنا ثم) "و إذا رأيت ثم رأيت" إذن ثم هذه اسم إشارة للمكان البعيد جلست ثم يعني في ثم هذا التقدير يعني و ملاحظة معناه المعنى فيه جلست ثم و هنا هذا اسم إشارة يشار به إلى المكان القريب جلست هنا أي المكان القريب حينئذ هنا و ثم أسماء إشارة حينئذ يكون التقدير يكون الإعراب محليا لأنه مبني فيكون الإعراب محليا.

(حذاء) الألف هذه نائبة عن التنوين وكذلك إزاء يعني حذاء إزاء إلا إذا أضيف و الألف هذه بدل عن التنوين أو للإطلاق حذاء بمعنى تلقاء ممدود جلست حذاء زيد أي قريب منه إذن هذه أمثلة لما ينصب على الظرفية المكانية إذن الظرف نوعان ظرف أزمنة و ظرف أمكنة اسم الزمان إذا قدر فيه معنى في و سلط عليه عامل سواء كان فعل أو وصفا أو مصدرا نصبه على أنه ظرف مكان و كذلك يقال في اسم الزمان.

(باب الحال)

أي هذا باب بيان حقيقة الحال وهو من المنصوبات و لفظ الحال يذكر و يؤنث و يقال حال و حالة باب الحال، الحال في اللغة ما عليه الإنسان من خير أو شر حاله كذا يعني ما كان عليه إنسان من خير أو شر و اصطلاحاً فسرهُ الناظم بقوله:

مِنْهَا مُفَسِّرًا وَنَصْبُهُ اُنْتَمَ	الْحَالُ لِلْهَيْئَاتِ أَي لِمَا اُنْبَهَمَ
وَبَاعَ عَمَرُو الْحِصَانَ مُسْرَجًا	كَجَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا مُبْتَهَجًا
فَعِ الْمِثَالِ وَاعْرِفِ الْمَقَاصِدَا	وَإِنِّي لَقَيْتُ عَمْرًا رَائِدَا
وَفَضْلَةً يَجِيءُ بِاتِّضَاحِ	وَكُونُهُ نَكْرَةً يَا صَاحِ
إِلَّا مُعَرَّفًا فِي الِاسْتِعْمَالِ	وَلَا يَكُونُ غَالِبًا ذُو الْحَالِ

(الحال) حقيقته عند النحاة (للهيئات) هيئات جمع هيئة وهي الصورة لأن الشيء له حقيقة و هي الذات و له صفة تتعلق بالذات فزيد له حقيقة و هي ذاته و له صفة يعني أوصاف تتعلق به و الذات قد تكون مبهمة و الصفات قد تكون مبهمة حينئذ وظيفة الحال أنها تأتي و تكشف و تبين و تفسر هيئة الذات و أما الذات زيد يكون معلوما بخلاف التمييز و هذا الفرق الجوهرى بين النوعين التمييز يأتي يكشف الحقيقة و أما الحال فإنما تتعلق بصفات الحقيقة لا بذات الحقيقة و لذلك قال (الحال للهيئات) قلنا جمع هيئة و هي صورة محسوسة و قد تكون معنوية غير محسوسة "جاء زيد راكبا" جاء زيد فعل و فاعل زيد هذا معلوم عند المخاطب لأنه ذات علم يدل على مشخصه أثبتت له المجيء هذا المجيء يتنوع قد يكون زحفا قد يكون بطائرة و قد يكون راكبا و قد يكون ماشيا و له أنواع حينئذ وقع انبهاً في كيفية مجيء زيد على أي وجه جاء؟

حينئذ جاء زيد إذا قلت راكبا حينئذ انكشف حال زيد لا في ذاته و إنما في كيفية مجيئه و لذلك ضابط الحال أنه يصح أن تقع جواب كيف ثم يراع عند باعتبار من عفا جواب كيف في سؤال من سأل كيف جاء زيد؟

جاء زيد كيف؟

تقل راكبا إذن راكبا هذا حال ما وظيفته كشف لنا حال زيد من حيث الهيئة و هذا شيء محسوس "تكلم زيد صادقا" زيد الكلام قد يقع على وجه الصدق و قد يقع على وجه مخالف و الأغراض تختلف و المشارب تختلف تكلم زيد لأي سبب كيف؟ صادقا إذن صادقا هذا حال كشف هيئة زيد من حيث الكلام لأن الكلام له وجوه من حيث الوقوع إذا قال صادقا تقول هذه حال كشفت هيئة زيد من حيث مايتعلق به محسوسا أو غير محسوس لأن النوايا الصدق محله القلب لا يرى إنما تلتمس الآثار فحسب إذن للهيئات.

(أَي لِمَا أَنْبَهُمْ) (أَي) هذا حرف تفسيري يعنى للهيئات ما المراد الهيئات؟ الهيئات منها واضحة ومنها مبهمة إذن لم تأتى الحال مؤكدة في الأصل حينئذ أي تفسيرية (لِمَا أَنْبَهُمْ) يعنى للذي خفي و استتر منها أي من الهيئات إذن جاء زيد لا تدري كيف جاء زيد راكبا طائرا ماشيا حبوا إذن (لِمَا أَنْبَهُمْ) أي لما للذي انبهم أي خفي و استتر منها أي من الهيئات هذا تفسير لقوله الحال للهيئات مفسر الحال مفسر للهيئات هذا أحسن بالرفع يجوز النصب لكن الرفع أحسن مفسر أي مبين للهيئات جار و مجرور متعلق بقوله مفسر إذن حقيقة الحال الاسم المنصوب المفسر لِمَا أَنْبَهُمْ من الهيئات هكذا عرفه في الأصل.

و عرفه بعضهم بقوله: الحال وصف فضلة يقع في جواب كيف و هذا تعريف ابن هشام و هو جيد وهو وصف فضلة يقع في جواب كيف، وصف عرفنا الوصف بالأمس يعنى مشتقا و هو ما دل على حدث و صاحبه و لذلك الحال في الأصل لا تقع إلا مشتقة بمعنى أنها دالة على حدث و صاحبه و لذلك في الأمثلة السابقة جاء زيد راكبا هذا اسم فاعل تكلم زيد صادقا جاء زيد ضاحكا باع عمر حصانا مسرجا اسم مفعول إذن الأصل في الحال أنها وصف يعنى مشتقة فإذا جاء الحال غير مشتق أول المشتق كما هو الشأن في الجامد المؤول بالمشتق في باب النعت، إذن وصف أي مشتق هو مادل على ذات و صفة و هذا يشمل اسم الفاعل و اسم المفعول الصفة المشبهة أفعال التفضيل أمثله المبالغة.

فضلة لأن الوصف قد يأتي عمدة "زيد ضاحك" ما إعراب ضاحك هنا خبر عمدة أو فضلة؟ عمدة إذن قد يأتي الوصف عمدة إذن الوصف الفضلة يقع في جواب كيف لأن كيف يسأل بها عن الحال ثم يرى عند اعتبار من عفا جواب كيف في سؤال من سأل.

ثم قال المصنف **(وَنَصْبُهُ اُنْحَتَمَ)**، نصبه ضمير يعود إلى الحال و لو قالوا و نصبها يجوز؟

يجوز نعم لأن الحال لفظ الحال نفسه من حيث المعنى يذكر أو يؤنث و قالوا حسنت حال زيد و حسن حال زيد يجوز الوجهان حال لفظ حال يذكر و يؤنث حسن حال زيد ذكرت حسنت أو تحسنت حال زيد يجوز الوجهان و نصبه و نصبها يجوز الوجهان و نصبه أي الحال بالفعل أو شبه الفعل انحتم يعني واجب و الحتم بمعنى الواجب كما هو الشأن عند الأصوليين وهو كذلك في لسان العرب و هذا أمر لازم لأنه لا يكون إلا منصوبا لأنه فضلة و النصب إعراب الفضلات.

(كَجَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا مُبْتَهَجًا)، **(كجاء)** يعني كقولك جاء زيد، جاء فعل ماضي مبني

على الفتح لا محل له من الإعراب زيد فاعل مرفوع بجاء و رفعه ضمة ظاهرة على آخره **(ضاحكا)** هذا حال من الفاعل لزيد نسا كيف نسا؟ لأن الحال قد يأتي في بعض المواضع يحتمل أنه حال من الفاعل أو حال من المفعول لقيت زيدا راكبا هل هو مثل جاء زيد ضاحكا لقيت فعل و فاعل زيدا مفعول به راكبا راكبا هذا باعتمار السامع يحتمل أنه حال من الضمير المتصل الفاعل لقيت أنا راكب و هو ماشي و يحتمل أن راكبا حال من زيد مفعول به إذن هو راكب و أنا ماشي إذن المعنى يختلف فراكبا هنا إذا قيل بأنه حال من الفاعل ليس ناصة لأنها محتملة للمفعول به و العكس بالعكس و هنا جاء زيد راكبا ضاحكا نقول هذا نص في كونه حالا من الفاعل **(مبتهجا)** أي فرحا هذه حال ثانية حال بعد حال تعدد الحال يجوز و عند بعضهم حال من الضمير المستتر في ضاحكا على كل هذا أو ذاك كلاهما صحيح.

(وَبَاعَ عَمْرُوَ الْحِصَانَ مُسْرَجًا)، (باع) فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب أكرر الإعراب من أجل أن يحفظ عمرو فاعل مرفوع و رفعه ضمة ظاهرة على آخره (الحصان) مفعول به منصوب و نصبه فتحة ظاهرة على آخره (مسرجا) حال من الحصان إذا لا يتحمل إذن نسا في المفعول به إذن حال من المفعول به نسا وانظر هنا ضاحكا حال مفسر لِمَا أَنْبَهُمْ من الهيئات وهو كذلك وصف فضلة يقع في جواب كيف يعني نطبق الحد جاء زيد كيف؟ ضاحكا إذن ضاحكا اسم فاعل وهو وصف وهو كذلك يقع فضلة يعني ليس بعمدة ليس بفاعل و لا بفعل و هذا قطعا و ليس مبتدأ و لا خبر إذن وقع فضلة ليس بعمدة يقع في جواب كيف و مثله مسرجا اسم مفعول مسرج مفعول إذن وصف فضلة و لذلك نصب و يقع في جواب كيف كيف باع الحصان؟ مسرجا.

(وَإِنِّي لَقَيْتُ عَمْرًا رَائِدًا)، الرائد هو الذي يرسل في طلب الكأ يسمى رائدا و (إني لقيت عمرا رائدا)، إن حرف توكيد و نصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب و النون هذه نون الوقاية دخولها جائز ليس بواجب لأنها في الأصل إنما تدخل تقي الفعل الكسر إني هذا جائز إني يجوز فيه الوجهان إذن نون الوقاية حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، و الياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم إن، إذن الضمير وقع اسم إن هنا (لقيت) لقي فعل ماض مبني على الفتحة المقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة و لذلك خذ فائدة مجانا: احفظ مثال واحد و قس عليه ما شئت آلاف بالفعل آلاف الأفعال إذا حفظت صيغة واحدة فعل ماض مبني على السكون مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل إلى آخره فقس عليه ما شئت إنما النحو قياس يتبع و به في كل أمر ينتفع، لقي، إذن فعل ماضي مبني على فتح مقدر منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة سطرين أو أقل تحفظها تستريح بدل مايشكل عليك الاعراب ونحن تعبنا ووو و تفر من النحو والنحو صعب النحو ليس بصعب إنما يحتاج إلى ضبط أصول فقط.

(لقيت) و التاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع نصب **(لقيت)** مبني على الضم في محل رفع فاعل لقيت أنا لقيت من عمرا عمرا مفعول به و التاء كذلك هنا ضمير متصل مبني على الضم كل التاء فاعل مبني إذا كان للمتكلم مبني على الضم في محل رفع فاعل ما تأتي لمنصوب و لا مجرور حينئذ تحفظها و تستريح كم يأتيك من الأمثلة الفعل متصل بتاء الفاعل **(عمرا)** مفعول به منصوب بلقي و نصبه فتحة ظاهرة على آخره رائدا حال محتملة ليست لفظا في الفاعل ولا المفعول يعني نرجع إلى نية المتكلم و أما المخاطب فيجعلها محتملة **(رائدا)** حال محتملة لأن تكون من الفاعل أو من المفعول لقيت أنا رائدا عمرا يعني حال كوني رائدا عمرا أو لقيت عمرا حال كونه هو رائدا هذا يحتمل هذا و ذاك.

(فَعِ الْمِثَالُ) إذن ثلاثة أمثلة ذكرها الناظم تأخذ منها أن الحال تجيء من الفاعل وحده كقولك جاء زيد ضاحكا و الحال تأتي من المفعول به وحده باع عمر الحصان مسرجا، و تأتي منهما معا يعني محتملة لواحد منهما و تأتي رابعا لهما معا نصا لقيت عمرا رائدا هذه محتملة لهما يعني هي لواحد لماذا نقول هي لواحد؟ لأن رائدا مفرد و لقيت عمرا هما اثنان فلما لم يثنى علمنا أنه أراد واحدا منها لا بعينه فهي محتملة هذا أولى لكن لو قال لقيت زيدا راكبين، هذه نص في الاثنان لقيت زيدا راكبين الأصل أن يقول و قد قيل به لقيت زيدا راكبا راكبا الحال الأولى للتاء و الحال الثانية للمفعول به بالتاء يعني الفاعل إذن لقيت زيدا راكبين هذه نص في الاثنان.

(فَعِ الْمِثَالُ وَاعْرِفِ الْمَقاصِدَا)، فع وعى يعي عي فعي الفاء هذه عاطفة و ع هذا هو فعل أمر على حرف واحد لأنه لفيف مفروق سيأتي معنا في المقصود إن شاء الله تعالى لفيف مفروق وعى يعي يوعي هذا الأصل أوعي هذا الأصل، فع المثل وعى الحديث يعيه وعيا حفظه مثال حقيقة جزئي يذكر لإيضاح القاعدة و ما الجزئي الذي يذكر لإثبات القاعدة؟ الشاهد الفرق بينهما أن الشاهد لا بد أن يكون مسموعا يعني منقولاً من لسان العرب و الثاني قد يكون مسموعا و لا يشترط فيه و قد يكون مصنوعا يعني من تأليفك

أنت كالأمثلة السابقة (**وَأَعْرِفِ الْمَقاصِدًا**) جمع مقصد يقال قصد الشيء هو إتيان الشيء و بابه ضرر واعرّف المقاصد قصد قصده أي نحى نحوه.

وَفَضْلَةٌ يَجِيءُ بِاتِّضَاحٍ

وَكَوْنُهُ نَكْرَةً يَأْصَاحُ

(و كونه) أي الحال نكرة يعني يشترط في الحال أن يكون نكرة و سبق معنا تعريف النكرة "ومهما ترى اسما شاع شائعا في جنسه" حينئذ ما شاع في جنس موجود أو مقدر فهو نكرة إذن يشترط في الحال أن يكون نكرة وكونه أي الحال لو قال و كونها جاز لماذا؟ لأنه مؤنث من جهة المعنى و هو قابل لهذا و ذاك لا يكون الحال إلا نكرة لأن المقصود بيان الهيئة و هذا حاصل بالنكرة فلا حاجة إلى تعريفه فإذا جاء حينئذ الحال معرفة و جب تأويله بالنكرة "أرسلها العراك" أي معتركة العراك معتركة أولتها بالنكرة جاؤوا الأول فالأول أي مرتبين أو مترتبين اجتهد وحدك أي منفردا فأوله بالنكرة هذا الذي شاع عند النحاة إذن و كونه نكرة يعني يشترط في الحال أن يكون نكرة و إذا جاء معرفة و جب تأويله بالنكرة على ما شاع عند البصريين يا صاح يعني يا صاحبي يا صاحبي هذا يسمى ترخيم.

(وَفَضْلَةٌ يَجِيءُ بِاتِّضَاحٍ)، يعني و يجيء الحال فضلة باتضاح يعني باتضاح صاحب الحال أو باتضاح لكونه فضلة و الفضلة كما مر ما يقع بعد تمام الجملة يعني ليس عمدة ليس مبتدأ و لا خبرا ولا فاعلا و لا فعلا هذا واضح لأن الاسم يختلف عن الفعل إذن ما ليس عمدة أو ما يقع بعد تمام الجملة كما عبر بعضهم لا ما يصح الاستغناء عنه فإنه مردود لقوله تعالى: "و لا تمش في الأرض مرحا" لأنه لو جوز الاستغناء عن الحال لصار النهي عاما لا تمشي في الأرض لا تمشي قف و ليس هذا المراد و إنما المراد أنه نهي عن نوع من أنواع المشي و هو المرح و التبخرت إذن و يجيء فضلة باتضاح.

إِلَّا مُعَرَّفًا فِي الِاسْتِعْمَالِ

وَلَا يَكُونُ غَالِبًا ذُو الْحَالِ

(ذو الحال) عندنا حال و عندنا صاحب الحال، الحال يشترط فيها أن تكون نكرة و صاحب الحال يشترط فيه العكس أن يكون معرفة أو نكرة لكنها بمسوغ، (وَلَا يَكُونُ غَالِبًا ذُو الْحَالِ)، قوله غالبا احترز به من غير الغالب وهو أن يكون نكرة لكن لا بد من مسوغ ذو الحال أي صاحب الحال و من هو صاحب الحال؟

من الحال وصف له في المعنى؟

مثل زيد من قولك جاء زيد ضاحكا الحال عند الأصوليين قيد لعاملها و وصف لصاحبها و لذلك هي من المفهومات المخالفة يعنى تضبط بها الأحكام الشرعية وضبط الحال له علاقة بأصول الفقه إذن جاء زيد راكبا المجيء هذا العامل في الحال لأن الذي رفع زيد هو جاء و الذي نصب ضاحكا هو جاء فالعامل في صاحب الحال و الحال شيء واحد متحد جاء زيد راكبا زيد مرفوع بجاء و راكبا منصوب بجاء و لذلك نقول الفعل اللازم هو الذي لا ينصب مفعولا به و بعضهم يقول أن الفعل اللازم هو الذي لا ينصب هذا خطأ

(جاء زيد راكبا) جاء فعل لازم أو متعدي لازم قطعا جاء فعل لازم وهنا نصب الحال و كيف يقال بأن الفعل اللازم هو الذي لا يتعدى لا ينصب مطلقا نقل لا ليس هذا المراد المراد الفعل اللازم هو الذي ينتفي عنه نصب المفعول به فحسب و أما التمييز فينصبه و أما الحال فينصبه كالمثال الذي معنا و لذلك حتى المفعول معه و المفعول لأجله ينصب بالفعل اللازم و بالفعل المتعدي إذن نقول (جاء زيد)، زيد هذا مرفوع بجاء و زيد هو صاحب الحال لأن الحال وصف له في المعنى و الحال قيد للعامل لأن المجيء يقع على أنواع فلما قال (راكبا) قيده و لذلك العبارة ماهي قيد لعاملها و وصف لصاحبها زيد جاء زيد راكبا وصفت زيد بكونه راكبا و قيدت العامل الذي هو جاء بمجيء معين صاحب الحال لا يكون إلا معرفة لذلك قال إلا معرفا لأنه محكوم عليه في المعنى فلا يكون نكرة إلا بمسوغ في الاستعمال و الاستعمال مر معنا إطلاق اللفظ و إرادة المعنى إذن شرط صاحب الحال

واحد من أربعة أمور:

الأول التعريف "خشعا أبصارهم يخرجون" أين الحال؟ خشعا، خشع هذا مفرد أو جمع؟ جمع ماذا؟ جمع خاشع و خاشع اسم فاعل إذن وصف سواء كان مفردا أو بجمعه يكون حالا و هنا خشعا هذا حال أين صاحب الحال يخرجون الواو هي صاحب الحال معرفة أو نكرة معرفة إذن جاءت الحال هنا من المعنى صاحب الحال هو المعرفة.

الثاني: وهو من المسوغات لكون الحال لصاحب الحال نكرة التخصيص يعنى يجوز أن يقع صاحب الحال نكرة لكن بمسوغ من المسوغات :

التخصيص في "أربعة أيام سواء للسائلين" سواء حال من أربعة و أربعة هنا نكرة لكنه أفاد التخصيص بالإضافة لأن النكرة إذا أضيفت إلى نكرة اكتسبت التخصيص.

ثالثا التعميم "و ما أهلكننا من قرية إلا لها منذرون" قرية من قرية قرية نكرة في سياق النفي فتعم فإذا عمت شملت الكل و إذا شملت الكل صارت في قوة المعرفة لها منذرون منذرون لها، لها منذرون الجملة في محل نصب حال.

الرابع: التأخير عن الحال فيها " قائما رجل " رجل هذا مبتدأ و قائما هذا حال متقدمة على المبتدأ و قد وقع نكرة لكن الذي سوغ ذلك التأخير إن تأخر صاحب الحال عن الحال إذن و لا يكون غالبا ذو الحال إلا معرفا ما المراد بغالبا؟ يعنى ما الذي يفهم منه ماهو غير الغالب؟ غير الغالب النكرة التي وجد معها مسوغ إما التخصيص و إما التعميم و إما التأخير و إلا في الغالب في الاستعمال لا يكون صاحب الحال إلا معرفة من غير الغالب أن يكون لها مسوغ و ليس المراد أنه يكون نكرة مطلقا بدون مسوغ لا ليس هذا المراد و إنما المراد أن يكون نكرة بمسوغ إلا معرفا أو نكرة معها مسوغ لأنه محكوم عليه في المعنى هو مشابه للمبتدأ نقف على هذا و الله أعلم و صلى الله و سلم على نبينا محمد و على آله وصحبه أجمعين .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على نبينا محمد و على آله و صحبه أجمعين
أما بعد .

قال الناظم رحمه الله تعالى :

{ باب التمييز }

أي هذا باب بيان التمييز وهو من المنصوبات ، و لا يكون مرفوعا و قد يكون مجرورا في
بعض الأحوال يعنى ليس كل تمييز يكون منصوبا بل قد يكون مرفوعا.

(التمييز) مصدر ميز يميز تمييزا وهنا من باب إطلاق المصدر و إرادة اسم الفاعل أي
المميز يعنى التمييز هذا معنى مصدري و المعنى المصدري لا ينصف و ليس المراد هنا بهذا
الباب و إنما المراد به المميز ، و لذلك يسميه البعض بالمفتر و المبين كما قال الناظم (اسم
مبين) وهذه مبين أو مفسر من عبارات الكوفيين.

(التمييز) في اللغة يطلق و يراد به الانفصال " و امتازوا اليوم أيها المجرمون " انفصلوا أي
انفصلوا عرفه المصنف بقوله:

مِنَ الدَّوَاتِ بِاسْمِ تَمْيِيزٍ وَاسْمِ

إِسْمِ مُبَيِّنٍ لِمَا قَدْ أَنْبَهُمْ

اسم إذن لا يكون التمييز إلا اسما خرج الفعل فالفعل لا يكون تمييزا و خرج الحرف ، و
الحرف لا يكون تمييزا.

إذن التمييز من خواص الأسماء ، و عليه يكون من علامات الأسماء : أن يقع تمييزا
فإذا جاء اللفظ تمييزا ، حكمت عليه أنه مميز حينئذ يكون من علامات الأسماء ، كما أن
من علامات الأسماء : التنوين و الخفض و ال و كذلك من علامات الأسماء كونه فاعلا و
كونه مفعولا به و كونه تمييزا ؛ لأنه إذا قيل بأن التمييز لا يدخل الفعل و لا الحرف فاخص
بالاسم.

(اسم) إذن خرج به ماعدا خرج به الفعل و الحرف فلا يكونان تمييزاً، (اسم) المراد به الاسم الصريح وهو الذي لا يحتاج لجعله تمييزاً إلى تأويل بخلاف الحال، الحال قد تكون اسماً مؤولاً بالصريح لأن الظرف يقع حالا ، و الجار و المجرور يقع حالا يعني -متعلق بالمحذوف- و الجملة الفعلية و كذلك الجملة الاسمية - تقعان حالين ، حينئذ تؤول بالاسم إذن الحال قد يكون اسماً صريحاً ، و قد يكون اسماً غير صريح ، كالفاعل كما مر معنا .

أما التمييز فلا يكون إلا اسماً صريحاً لأنه لا يقع فعلاً و لا جملة فعلية و لا جملة اسمية .

(اسم مبين) في نسخة مفسر مبين خرج به ماعدا الحال من المنصوبات لأن المفعول لأجله ليس مبيناً في الجملة و كذلك المفعول معه كل المنصوبات خرجت بقوله (مبين) إلا الحال لأن الحال تكون مفسرة مبين خرج به ماعدا الحال من المنصوبات مبين لأي شيء ، (لما قد انبهم من ايش؟ من الذوات) لما يعني لشيء (قد انبهم) أي خفي و استتر من الذوات قلنا (مبين) خرج به ماعدا الحال (إذن الحال شاركت في التمييز في كون كل منهما مبين افترقا في ماذا؟

الحال مبين لما خفي من الهيئات الصفات مع العلم بالذوات و التمييز مبين لما انبهم من الذوات إذن افترقا الحال مبين لما انبهم من الهيئات و التمييز مبين لما انبهم من الذوات . و لذلك قال (من الذوات) هذا جار و مجرور متعلق بقوله انبهم أي خفي و استتر (لما قد انبهم) أي خفي و استتر (من الذوات)، (من الذوات) خرج به الحال لأن الحال يرفع الإبهام و لكن لا عن الذات و إنما يرفعه عن هيئة الذات و هذا من الفوارق بين النوعين .

(باسم تمييز و اسم)، وسم الاسم الواقع السابق لما ذكر (باسم) تمييز يعني سمي اسم تمييز سمي تمييزاً (وسم) بمعنى علم.

إذن التمييز هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات و نزيد -أو النسب- لما انبهم من الذوات أو النسب لأن التمييز نوعان :

(١) تمييز مفرد

(٢) و تمييز مفسر لنسبة .

تمييز مفسر لمفرد و هو : تمييز الذات الذي ذكره الناظم ، و تمييز مفسر لنسبة ، تمييز مفسر لمفرد هذا تمييز الذات وهو: ما رفع إبهام اسم مذكور قبله مجمل الحقيقة ، يعنى يذكر اسم واحد مفرد و يكون مجمل الحقيقة فيأتي التمييز مفكرا له يعنى تقل عندي عشرون، عشرون ماذا؟

عشرون هذا مبهم ما هو المعدود في العشرين -قلمًا كتابا-؟

يحتمل حينئذ يقول " عندي عشرون كتابا " ، كتابا هذا تمييز ورفع إبهام اسم مفرد مجمل مبهم الحقيقة ؛ لأنك إذا قلت "عندي عشرون" ما وضح الكلام يحتاج إلى تفسير عشرون ماذا؟ عشرون مليون عشرون ألف فيحتمل فإذا قلت " عندي عشرون ألفا " حينئذ جاء التمييز ورفع إبهام الذات و هذا له مضان له أماكن يقع بعد المقادير وهي عبارة عن المساحات (عندي جريب) جريب ماذا؟

نحلا إذن نحلا هذا تمييز جريب هذا مجمل و الكيل (عندي صاع) صاع من ماذا؟ قال تمرا إذن تمر هذا تمييز كشف معنى الصاع و كذلك الوزن عندي منوان تثنية منى ، مثل الكيلو هنا (عندي منوان) ماذا؟ عسلا إذن عسلا تمييز كشف الحقيقة بالمنوين .

وكذلك يأتي بعد العدد (إني رأيت أحد عشر) ماذا؟ (كوكبا) إذن كوكبا هذا تمييز رفع الإبهام عن المفرد إذن تمييز الذات : ما رفع إبهام اسم مذكور قبله مجمل الحقيقة وله مضان يقع بعد المقادير و هي المساحات و المكيلات و الموزونات و كذلك بعد العدد إني رأيت أحد عشر كوكبا بالإفراد و النصب و هذا حكم الأعداد من الأحد عشر إلى التسع و التسعين كلها يكون التمييز مفردا منصوبا.

الثاني : هذا مفسر النسبة وهو ما رفع إبهام نسبة في جملة سابقة عليه ، / يعنى لم يتعلق بالمفرد و إنما تعلق بالجملة سواء كانت جملة اسمية أو جملة فعلية (رفع إبهام نسبة في جملة سابقة عليه) و هو نوعان :

(١) المحول

(٢) و غير محول .

يعنى له أصل و لم يكن له أصل هذه كلها ذكرها المصنف بالأمثلة المحول ثلاثة أقسام:

- الأول : محول عن فاعل كقوله تعالى " **اشتعل الرأس شيئا** "، اشتعل الرأس نارا قملا شيئا؟ محتمل فيه إبهام حينئذ لما قال شيئا عرفنا أن الذي اشتعل هو الشيب أصله " اشتعل شيبُ الرأس " اشتعل الرأي شيئا شيئا هذا تمييز أصله قبل أن يكون تمييزا هو فاعل و تقدير الكلام اشتعل شيب الرأس ، حذف المضاف شيب و أقيم المضاف إليه الرأس مقامه ، فارتفع ارتفاعه اشتعل الرأس ثم حصل الإبهام ، فجيء بالمضاف المحذوف فنصب على التمييز قال " **اشتعل الرأس شيئا** " .

- الثاني محول عن المفعول كقوله " **و فجرنا الأرض عيونا** " ، فجرنا الأرض ماذا؟ يحتمل ذا و ذاك و لما قال عيونا حينئذ رفع الإبهام أصله فجرنا عيون الأرض، إذن عيون هذا أصله قبل أن يكون تمييزا أصله - مفعول به- و حذف و أقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه ثم صار إبهام فجرنا الأرض ماذا؟ قال عيونا جيء بالمضاف المحذوف و انتصب على أنه تمييز .
و أي الجملتين أبلغ ؟ ؟ فجرنا عيون الأرض أو فجرنا الأرض عيونا؟ أي المعنيين فيه الثاني يعنى كأن الأرض كلها صارت عيون أما فجرنا عيون الأرض إذن الأرض لها عيون هي التي فجرت و الباقي على حاله لكن لما قال " **وفجرنا الأرض عيونا** " كأن الأرض كلها صارت عيونا.

- الثالث محول عن المبتدأ " **أنا أكثر منك مالا** " ، "أنا" مبتدأ أكثر منك، "أكثر" خبر منك متعلق به "مالا" هذا تمييز أصل مالا مبتدأ التقدير "مالي أكثر منك مالي" حذف المضاف مال الياء لا يكون ضمير رفع حينئذ جيء بضمير رفع و قيل أنا أكثر منك أولادا بيوتا سيارات أيا كان قال مالا

إذن جاء هذا التمييز لرفع الإبهام الواقع في الجملة " أنا أكثر منك " أي شيء ؟
قال " مالا " إذن نقل هذا التمييز محول عن مبتدأ جيء به لكشف الحال عن الجملة

هذا ثلاثة أنواع للمحول

(١) عن فاعل

(٢) عن مفعول

(٣) عن مبتدأ

و هذه مقيسة الثاني : غير المحول سماعي يعني الفضلة محفوظة تحفظ و لا يقاس عليها مثال مشهور ماهو ؟ " امتلاً الإناء ماء " ماء هذا تمييز امتلاً الإناء ماذا؟ خمرا عصيرا؟ ماء إذن هذا صار كاشفا للنسبة الواقعة في الجملة قبله إذن (اسم مبين لما قد انبهم) من الذوات أو النسب ليشمل النوعين لأن الناظم مثل للنوعين (فانصب) إذن ما حكم التمييز النصب فانصب يعني انصب التمييز حذف المفعول به للعلم به و حذف ما يعلم جائز التمييز لا يكون مرفوعا و قد يكون مجرورا.

وَلِي عَلَيْهِ أَرْبَعُونَ فَلَسًا

فَأَنْصَبَ وَقُلْ قَدْ طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا

(فَأَنْصَبَ) وَقُلْ فِي مِثَالِهِ (قَدْ طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)

"قد" حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب، "طاب" فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب زيد فاعل مرفوع و رفعه ضمة ظاهرة على آخره "نفسا" تمييز منصوب و نصبه الفتحة الظاهرة على آخره هذا التمييز محول عن فاعل "طابت نفس زيد" حذف المضاف نفس و أقيم المضاف إليه مقامه زيد قام زيد نكر لأنه مذكر ثم جيء بالمحذوف المضاف و انتصب على التمييز "طاب زيد نفسا" ، " و لي عليه أربعون فلسا " ، (أربعون) مبتدأ و (عليه) أو لي يحتمل كل واحد منهما أنه خبر مقدم فلسا هذا تمييز ما نوعه كاشف عن الذات إذن تمييز مفرد تمييز مفسر لمفرد ؛ لأن الأربعين عدد و عرفنا أن الأعداد إنما هي من المفرد ! إذن أربعون (لي عليه أربعون) ماذا؟

محتمل أشياء متعددة إذا قلت (فلسا) كشفت المراد بالأربعين و " خالد أكرم من عمر

أبا" ما هو التقدير؟

أبو خالد أكرم من عمر هذا محمول عن أبو خالد (هذا) مبتدأ أبو خالد أكرم من عمر هذا الأصل و حذف المضاف من المبتدأ (أبو خالد) مبتدأ أبو مضاف و خالد مضاف إليه حذف المضاف الذي هو أب فأقيم المضاف إليه و هو خالد مقامه فارتفع ارتفاعا صار مبتدأ فقال خالد أكرم من عمر في ماذا؟ أبا يعنى لا علما و لا خلقا و لا غيره و إنما أبا إذن جيء بالمحذوف فانتصب على أنه جميل إذن مثل الناظم بمثالين مثال للمحول -عن الفاعل- و مثال للمحول -عن المبتدأ- و بمثال واحد عن كاشف عن الذات و هو- المفرد-.

ثم قال: **وَكُونُهُ نَكْرَةً قَدْ وَجَبَا**

(**كونه**) أي التمييز (**نكرة**) كونه نكرة (**قد وجبا**) هذه الألف للإطلاق يعنى التمييز كالحال لا يكون إلا نكرة الحال لا تكون إلا نكرة و التمييز كذلك لا يكون إلا نكرة اشتركا في هذا الحكم إذن الحال و التمييز بينهما تشابه و بينهما اجتماع و افتراق يجتمعان في الأول كل واحد منهما اسمٌ ، الحال اسمٌ لكنه قد يكون صريحا و قد يكون غير صريح و التمييز اسمٌ لكنه لا يكون إلا صريحا إذن اشتركا في الاسمية فالحال لا يكون إلا اسما و التمييز لا يكون إلا اسما.

الثاني : فضلة كل منهما فضلة بعد تمام الجملة لماذا؟ لأن الحال ليس بعمدة ، و التمييز ليس بعمدة عرفنا المراد بالفرق بين النوعين.

ثالثا : نكرة كل منهما نكرة كما نص المصنف هنا وهناك.

رابعا : كل منهما منصوب ، و التمييز منصوب في الجملة.

خامسا : كل منهما مفسر لما قبله مبين لما قبله إلا أن الحال مبين = لما انبهم من الهيئات و

التمييز مبين = لما انبهم و خفي و استتر من الذوات و يفترقان :

الأول : الحال تفسير هيئة و التمييز تفسير ذات أو اسما يعنى كل منهما فيه شيء من

الانبهام .

الثاني : الأصل في الحال أن يكون مشتقا و الأصل في التمييز أن يكون جامدا .

هذا من الفوارق بينهما لأن التمييز و الحال ممن يصعب التفريق بينهما عند المعربين قد

يخطئ الحال يقل له تمييز و التمييز أنه حال و إذا عرفنا هذا الفوارق اختفى عندنا التشابه.

باب الإستثناء

خَلَا عَدَا وَحَاشَا الْإِسْتِثْنَا حَوَى	إِلَّا وَغَيْرٌ وَسِوَى سِوَى سَوَا
فَمَا أَتَى مِنْ بَعْدِ إِلَّا يُنْصَبُ	إِذَا الْكَلَامُ تَمَّ وَهُوَ مُوجِبٌ
وَقَدْ أَتَانِي النَّاسُ إِلَّا بَكْرًا	تَقُولُ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا عَمْرًا
فَأَبْدَلْ أَوْ بِالنَّصْبِ جِيءَ مُسْتَثْنِيًا	وَإِنْ بِنَفْيٍ وَتَمَامِ حُلِيًّا
أَوْ صَالِحًا فَهُوَ لِذَيْنِ صَالِحٍ	كَلِمٌ يَقُمُ أَحَدٌ الْأَصَالِحُ
حَسَبِ مَا يَجِيءُ فِيهِ الْعَمَلَا	أَوْ كَانَ نَاقِصًا فَأَعْرَبَهُ عَلَى
عَبَدْتُ إِلَّا اللَّهَ فَاطْرَ السَّمَا	كَمَا هَدَى إِلَّا مُحَمَّدٌ وَمَا
إِلَّا بِأَحْمَدَ شَفِيعَ الْبَشَرِ	وَهَلْ يَلُودُ الْعَبْدُ يَوْمَ الْحَشْرِ
سِوَى سِوَاءٍ أَنْ يُجَرَّ لَا سِوَى	وَحُكْمٌ مَا اسْتَثْنَتْهُ غَيْرٌ وَسِوَى
خَلَا قَدْ اسْتَثْنَيْتَهُ مُعْتَقِدَا	وَأَنْصَبُ أَوْ اجْرُرُ مَا بِحَاشَا وَعَد
وَحَالَةَ الْجَرِّ بِهَا الْحَرْفِيَّةُ	فِي حَالَةِ النَّصْبِ بِهَا الْفِعْلِيَّةُ
أَوْ جَعْفَرَ فَقَسَ لِكَيْمَا تَطْفَرَا	تَقُولُ قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا جَعْفَرَا

أي هذا باب بيان حقيقة الاستثناء، الاستثناء من المنصوبات، يعنى المستثنى المراد بالمستثنى من المنصوبات في بعض أحواله ليس مطلقا و إنما في بعض أحواله = كما هو الشأن في التمييز لأنه قد يكون مجرورا إذن في بعض أحواله.

(**الاستثناء**) مصدر استثنى يستثنى استثناء ، استغفر يستغفر استغفاراً إذن هو مصدر و المراد به هنا مصدر بمعنى اسم مفعول الذي هو المستثنى هذا الذي يراد هنا يعنى ما يقع بعد إن " قام القوم إلا زيدا " زيدا هو المراد بهذا الباب إذن الاستثناء مصدر و فرق بين المصدر و بين ما يقع المصدر عليه و المراد هنا المستثنى.

(**الاستثناء**) في اللغة مأخوذ من الثني وهو العطف ، و قوله " ثنيت الحبل أثنيه " إذا عطفت بعضه على بعض هذا هو المشهور و قيل من " الصرف " ثنيت عن الشيء إذا

صرفته عنه و على المشهور عند النحاة الأصوليين أن البحث هنا مشترك بين الأصوليين و النحاة.

(الإخراج بإلا) حقيقة الاستثناء عندهم الإخراج (بإلا أو إحدى أخواتها ما لولاه) لدخل في الكلام السابق الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها ما لولاه يعني لولا هذا الإخراج بإلا لدخل في الكلام السابق حقيقة ذلك أن يقال قولك " قام القوم إلا زيدا، إلا زيدا " .

(إلا) أداة استثناء حرف استثناء و (زيدا) مستثنى و (القوم) مستثنى منه قام القوم إلى هنا أثبتت القيام لمدلول اللفظ بجميع آحاده فكل ما أو من يصدق عليه أنه من القوم ثبت له القيام ، إذا أردت عدم إثبات هذا المعنى لأحد أفراد القوم حينئذ تخرجه، تخرجه بماذا؟ بأداة من أدوات الاستثناء فتقول " قام القوم إلا " إذن إلا ما بعد إلا يثبت له نقيض الحكم السابق ماهو الحكم السابق؟ القيام ماهو نقيض القيام؟ عدم القيام إذن قام القوم كل القوم قاموا إلا أخرجت زيدا زيد لم يقم ، قام أم لا؟ لم يقم إذن (يثبت للمستثنى بإلا يعني ما بعد إلا نقيض الحكم لما قبلها) فالقيام ثابت للقوم زيد من القوم لكنه لم يقم حينئذ أخرجته بإلا، لولا هذا الاستثناء ب إلا لدخل زيد في القوم فثبت له القيام إذن الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها ما لولاه لدخل في الكلام السابق قال الناظم :

خَلَا عَدَا وَحَاشَا إِسْتِثْنَانَا حَوَى

إِلَّا وَغَيْرٌ وَسَوَى سَوَى سَوَا

(إلا و غير و سوى خلا عدا حاشا) ستة أدوات ذكر لك الناظم ستة أدوات و أدوات الاستثناء ثمانية ، الستة التي ذكرها الناظم رحمه الله تعالى و بقي عليه " ليس و لا يكون "، يعني ليس "قام القوم ليس زيدا" "قام القوم لا يكون زيدا" استثناء حصل بليس و حصل بلا يكون إذن أدوات الاستثناء بالاستقراء و التبع ثمانية ، و هي على النحو التالي لأنها أربعة أقسام من حيث الفعلية و الاسمية و الحرفية.

الأول حرفان : وهما " إلا و حاشا " إلا باتفاق عند الجميع يعني لا خلاف ، و

حاشا عند إمام النحاة سيبويه .

القسم الثاني فعلان باتفاق: (لا يكون) باتفاق و (ليس) به خلاف فعلان و هما ليس و الثاني لا يكون، -ليس- محل خلاف هل هي فعل أم حرف؟! و الصحيح أنها فعل (و لا يكون) فعل باتفاق.

الثالث : مترددان بين الحرفية و الفعلية يعنى تارة مترددان ماهو نوع التردد فيهما؟ يحتمل أو يحتمل ؟ -لا- يعنى في موضع نحكم عليه بأنه فعل و في موضع آخر لاستعمال آخر بطريق آخر نحكم عليه بأنه حرف ليس في الموضع نفسه (مترددان) يعنى تارة يأتي فعلا و تارة يأتي حرفا مترددان بين الحرفية و الفعلية و هما (خلا) عند الجميع و (عدا) عند غير سيبويه.

الرابع : اسمان و هما " غير و سوى " بلغاتها إذن هذه أربعة أقسام قال الناظم:
 (إلا) هذه حرف قدمها لأنها أم الباب (و غير و سوى) هذا الثالث الثاني و الثالث ،
 (سوى سوى) هذه لغتان في سوى إذن ذكر للثالث ثلاث لغات " سوى " بكسر السين و فتح الواو كرضى و هي اللغة الفصحى الشهيرة "وسوى" بضم السين و فتح الواو كهدى مقصورة ، " و سواء " بالمد في الأصل سواء كسماء و فيه لغة كبناء " سواء " ، سوى كرضى وسوى كهدى و سواء بالهمزة كسماء بقي واحدة زدها و هي " سواء " بكسر السين ذكرها ابن مالك كبناء أربعة لغات بقي شيء واحد (خلا عدا حاشا)، خلا و عدا و حاشا الاستثناء حوى على الشيء و استولى عليه يعنى الاستثناء حوى هذه الأدوات لكل واحد من هذه الأدوات أحكام من حيث الاستثناء و النصب و غير ذلك.

فَمَا أَتَى مِنْ بَعْدِ إِلَّا يُنْصَبُ	إِذَا الْكَلَامُ تَمَّ وَهُوَ مُوجِبٌ
وَقَدْ أَتَانِي النَّاسُ إِلَّا بَكْرًا	تَقُولُ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا عَمْرًا

هذا ما يتعلق (بإلا) قلنا بدأ بها ؛ لأنها أم الباب المستثنى ب - إلا - له ثلاث حالات:

الأولى : وجوب النصب .

و الثانية : جوازه يعني لا يجب سواء كان راجحا أو مرجوحا ، على الخلاف .
الثالث : أن يكون على حسب العوامل ثلاث حالات الأولى ما هي؟ وجوب النصب
يعنى لا يجوز غيره الثاني جواز النصب يعنى يجوز غيره وهو الاتباع كما سيأتي ، الثالث
بحسب العوامل بدأ بالحالة كلها نظمها الناظم ليست زيادة كلها نظمها الناظم.

الحالة الأولى قال:

(**إِذَا الْكَلَامُ تَمَّ**) تمام الكلام هنا في باب الاستثناء أن يذكر المستثنى منه يعنى المستثنى منه
قد يحذف و قد يذكر إذا ذكر وصف الكلام بكونه - تاما - فإذا قيل هنا الكلام تام ؟ يعنى
تفهم منه أن " المستثنى منه " المذكورا ما هو المستثنى منه؟ ما قبل إلا .

" قام القوم إلا زيدا " عندنا " قام القوم إلا زيدا " (قام) هذا العامل ، هو الذي نصب
زيدا " القوم " هذا فاعل و يسمى مستثنى منه الذي أخرجنا منه زيد أخرجناه بأي شيء بأي
واسطة ب " إلا " إذن إلا حرف استثناء أو أداة استثناء (زيدا) مستثنى إذن المستثنى يكون ما
بعد إلا و المستثنى منه المخرج منه يكون ما قبل إلا و أداة الاستثناء تكون متوسطة بين المستثنى
و المستثنى منه (قام) هو الذي عمل في المستثنى منه و بالمستثنى معا ، خلاف لابن مالك رحمه
الله تعالى حيث قال :

ما استثنى إلا

يعنى إلا هي التي نصبت و الصحيح : أنه بالفعل و إن قيل بواسطة إلا فلا إشكال ، أما أن
يكون الناصب بإلا فحسب هذا محل نظر .

إذن (**إِذَا الْكَلَامُ تَمَّ**)، هذا الشرط الأول (**و هو موجب**) كلام تام موجب يعنى : لم
يتقدم عليه نفي و لا شبهه .

و المراد بشبه النفي هنا هو : النهي و الاستفهام ، إذن هذان شرطان، الأول : تمام
الكلام و الثاني : أن يكون موجبا يعنى مثبتا غير منفي فرق بين أن تقول " قام القوم " و
بين " ما قام القوم " المراد الأول أم الثاني الأول قام القوم لم يتقدم عليه حرف نفي و لا
شبه النفي .

(فَمَا أَتَى مِنْ بَعْدِ إِلَّا) هذا الشرط الثالث أن يكون الاستثناء بحرف - إلا - على جهة الخصوص فما أتى من بعد إلا ما هو الذي أتى من بعد إلا ؟ - المستثنى - قال (يُنْصَبُ) فما اسم موصول ، بمعنى الذي يعنى " الاسم الذي أتى من بعد إلا ينصب " أو فما أتى أي المستثنى الذي أتى من بعد إلا على جهة الخصوص ينصب وجوبا ، قِيْدُهُ ؛ لأن " يُنْصَب " هذا فعل إخضاع لا يدل على الوجوب و لكن مراد الناظم هنا الوجوب (ينصب) أي وجوبا متى إذا اجتمعت فيه هذه الشروط الثلاثة ما هي؟

أن يكون الكلام تاما يعنى ذكر المستثنى منه لم يحذف أن يكون موجبا أن يكون الاستثناء بإلا حيثئذ وجب النصب هنا و لا يجوز الاتباع البتة (تقول قام القوم إلا عمرا) " قام " فعل ماض " القوم " فاعل "إلا" حرف استثناء "عمرا" منصوب على الاستثناء و هنا القوم المستثنى منه مذكور إذن الكلام تام قام لم يتقدم عليه نفي أو شبهه إذن الكلام موجب الأداة هي حرف إلا إذن يتعين أن يقال إلا عمرا و لا يجوز إلا عمر هنا واجب النصب لوجود هذه الشروط الثلاثة .

(و قد أتاني الناس إلا بكراً) هذا مثال آخر تأكيد على ما سبق (و قد أتاني الناس) أتى فعل ماضي و (قد) حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب (أتى) فعل ماضي مبني على الفتح المقدر و النون للوقاية و ياء مفعول به (و الناس) فاعل (إلا بكرا) حرف استثناء و (بكرا) منصوب على استثناء حكم النصب الوجوب لأنه كلام تام قد أتاني لم يتقدمه نفي و لا شبهه الناس هو المستثنى منه و هو مذكور إذن و استثناء بإلا إذن بكرا يجب نصبه الحال الثاني أن يكون تاما و بإلا لكن يفقد شرط واحد وهو الإيجاب إذا الكلام تم ، تم هو الحال موجب جاء نقيضه وهو أن يكون منفيًا و لذلك قال:

وَأَبْدَلْ أَوْ بِالنَّصْبِ جِيءَ مُسْتَثْنِيًا	وَإِنْ بِنَفْيٍ وَتَمَامٍ حُلِّيًّا
أَوْ صَالِحًا فَهَوَ لِذَيْنِ صَالِحٍ	كَلِمٌ يَثْمُ أَحَدُ الْأَصَالِحِ

إذن الحالة الثانية (جواز الوجهين) و هما النصب و الإبدال ، و قد قلنا فيما سبق جواز النصب يعنى مع جواز خلاف النصب ، يعنى عدم النصب (و إن بنفي) أو نهي أو

استفهام و إنما نص على النفي لوضوحه بنفي يعنى تقدم الجملة نفي حينئذ ليست الجملة مثبتة ليست موجبة بل هي منفية إذن فقد شرطا من الشروط الثلاثة، الشرطان الباقيان كما هما يعنى تمام مع إلا تمام يعنى أن يذكر المستثنى منه مع إلا يعنى تكون أداة الاستثناء هي إلا.

(وَإِنْ بِنْفِي وَتَمَامٍ حُلِيًّا) يعنى تم الكلام و ذلك بذكر المستثنى منه حليا يعنى (حلي)

الكلام بالمذكورين بنفي و تمام حلي الألف هذه نائبة عن الفاعل لأن " حليا " هذا مغير الصيغة و الألف هذه نائبة عن الفاعل ترجع إلى ماذا؟ إلى النفي و التمام و هو التمام ، يقال حلاها تحلية ألبسها حليا أو وصفها و نعتها، (فَأَبْدِلْ أَوْ بِالنَّصْبِ) أصلها فأبدل بإسكان اللام ، لأنه فعل أمر مبني على السكون = لكن لما خففت أو بإسقاط الهمزة و لا تسقط الهمزة إلا إذا سكنت ، و إلقاء حركتها إلى ما قبلها / - أو - بفتح الهمزة إذن (فَأَبْدِلْ أَوْ) الفتحة هذه من أين جاءت هي فتحة الهمزة لما أريد تخفيفها أو همزتها همزة قطع إذن لا تسقط و إنما سقطت هنا لضرورة الوزن و لما أراد ذلك حينئذ بدل من أن يقال التخلص من التقاء الساكنين قد يقال حينئذ = نقول هذه الفتحة ألقيت عن الهمزة التي كانت على الهمزة و أريد تخفيفها بحذفها.

(فَأَبْدِلْ أَوْ بِالنَّصْبِ جِيءُ مُسْتَثْنِيًّا)، يعنى جيء مستثنيا المستثنى إيت به - إما بدلا - مما

قبله و حينئذ قد يكون منصوبا و قد يكون مرفوعا و النوع الثاني بالنصب و الشاهد هنا بقوله - بالنصب - يعنى جاز النصب و لم يتعين إذا قلت كما مثل الناظم هنا (كَلِمَ يَقُمُ أَحَدُ الْأَصَالِحِ)، ما قام القوم إلا صالحا قام القوم إلا صالحا واجب؟ "قام القوم إلا صالحا" واجب " ما قام القوم إلا صالحا" يجوز في " صالحا" وجهان الوجه الأول النصب على الاستثناء كالمثال المنطوق به " ما قام القوم إلا صالحا" ، صالحا بالنصب على أنه مستثنى و يجوز أن يكون بدلا من المستثنى منه و المستثنى منه هنا مرفوع " قام " ما قام القوم إذن بالرفع ما قام القوم إلا صالح على أنه بدل بعض من كل فجاز فيه الوجهان لماذا؟ لكونه منفيا (وَإِنْ بِنْفِي وَتَمَامٍ حُلِيًّا)، فأبدل ما بعد إلا مما قبلها فيأخذ حكمها حينئذ يكون من أي أنواع البدل؟ بدل البعض من الكل ، أو بالنصب على الأصل لأن الأصل في المستثنى أن ينصب لكن الشهير في لسان

العرب ، في مثل هذا المقام وهو النفي ، - تمام مع إلا- أن الإتياع أكثر و لذلك نصوا على أن الإتياع أجود من النصب في هذا المقام لماذا؟ لكثرة السماع **(فَأَبْدِلْ أَوْ بِالنَّصْبِ)** -أو- للتخيير يعني أنت مخير إما أن تقول ما قام القوم إلا صالحا و لك أن تقول إلا صالحٌ يجوز الوجهان سواء نطقت بهذا أو بذاك لا تلام لكن الأجود أن تقول إلا صالحٌ بالرفع لأنه الكثير في لسان العرب.

(فَأَبْدِلْ أَوْ بِالنَّصْبِ جِيءَ مُسْتَثْنِيًا)، يعني ايت بالاستثناء بعد إلا إما بالبدل أو بالنصب كقولك **(لم يقيم أحد)** ، -أحد- هو المستثنى منه وهو مذكور حينئذ الكلام = يكون تاما وهو منفي ؛ لأنه سبق بلم و هي حرف نفي إلا أداة استثناء صالح أو صالحا يعني قل هذا أو ذاك **(فهو)** أي المستثنى لِذَيْنِ أي النصب و البدلية صَالِحٌ ، صالح الأول ماهو؟ ك **(لم يقيم أحد إلا صالح أو صالحا فهو لِذَيْنِ صالح)** صالح ما الفرق بينهما؟ **(فهو لِذَيْنِ صالح)** صالح هذا ليس بعلم و إنما هو وصف و صالح الأول هذا علم إلا صالح كلم يقيم أحد إلا صالح هذا علم مثل إلا زيد أو صالحا هذا علم **(فهو لِذَيْنِ صالح)**.

الحالة الثالثة : أن يكون بحسب موقعه من الإعراب يعني بحسب العوامل الكلام في المستثنى بإلا **(أو كان ناقصا)** يعني أو كان الكلام ناقصا ؛ لأن الوصف بالتمام ، و النقص إنما هو للكلام يعني -لم يذكر المستثنى منه- .

إن ذكر المستثنى منه في اللفظ فالكلام تام

إن حذف المستثنى منه فالكلام ناقص

- أو- للتنويه - كان - أي الكلام - ناقصا- و حينئذ لا يكون إلا منفيا إذا كان غير تام لم يذكر فيه المستثنى منه حينئذ لا يكون إلا منفيا ؛ لأن الإثبات المتعذر " ما ضربت إلا زيدا " هذا نقص " ما ضربت إلا زيدا " ما حرف نفي ضربت فعل و فاعل إلا أداة استثناء حرف استثناء ملغاة زيدا مفعول به ليس مستثنى إنما مستثنى من جهة المعنى أما إعرابا فلا نقول إلا أداة استثناء ملغاة يعني لا أثر لها " زيدا " نقول هذا مفعول به و لا نعربه على أنه منصوب على الاستثناء حينئذ نقول أين المستثنى منه؟

- لم يذكر في الكلام ما ضربت أحدا إلا زيدا هذا الأصل لكنه في المعنى ، هذا الكلام بهذا التركيب قالوا لا وجود له إلا منفي ؛ لأنه لو جاء مثبتا ، لفسد المعنى لو قلت " ضربتُ إلا زيدا " يعني - ضربت كل الناس الذين على وجه الأرض إلا زيدا - ممكن؟ لا يمكن إذن ضربت كل الناس نقول ما يمكن ، - ما رأيت إلا زيدا- رأيت إلا زيدا يعني رأيت كل الناس إلا زيدا هذا متعذر ، إذن -النقص - بحذف مستثنى منه لا يكون إلا منفيا لتعذر الإيجاب في صدقه / إن كان كاذبا هذا شيء آخر . المراد به الصدق .

- (أو كان ناقصا) حينئذ (فأعربه) على حسب ما يجيء فيه العمل يعني على حسب العوامل فإن ركب مع عامل يقتضي الرفع رفع على أنه فاعل " ما قام إلا زيد " (ما) حرف نفي (قام) فعل ماضي إلا أداة استثناء ملغاة (زيد) فاعل ، ما رأيت إلا زيدا (زيدا) مفعول به ما مررت إلا بزید أعدت الحرف بعد إلا إذن (فأعربه على حسب ما يجيء فيه العملا) فأعربه يعني يعطى ما يستحقه لو لم توجد إلا كأن إلا ملغاة و لذلك نعرب إلا بأنها أداة استثناء ملغاة يعني لا عمل لها البتة (فأعربه على حسب ما يأتي فيه) يعني في المستثنى أو في الذي بعد إلا (العملا) الألف هذا للإطلاق و هذا يسمى استثناء مفرغا من التفرغ يعني ما قبل إلا تفرغ للعمل فيما بعد إلا .

كَمَا هَدَىٰ إِلَّا مُحَمَّدٌ وَمَا	عَبَدْتُ إِلَّا اللَّهَ فَاطِرَ السَّمَا
وَهَلْ يَلُودُ الْعَبْدُ يَوْمَ الْحَشْرِ	إِلَّا بِأَحْمَدَ شَفِيعِ الْبَشْرِ
وَحُكْمُ مَا اسْتَشْنَتْهُ غَيْرُ وَسْوَى	سُوَى سَوَاءٍ أَنْ يُجْرَّ لَا سُوَى
وَأَنْصَبَ أَوْ اجْرُرْ مَا بِحَاشَا وَعَدَا	خَلَا قَدِ اسْتَشْنَيْتُهُ مُعْتَقِدَا

(كما) كقولك ما نفي (هدى) فعل ماض (إلا) أداة استثناء ملغاة مُجَّد (هدى) مُجَّد يعني ابتداء مُجَّد فاعل هدى أين إلا؟ نقول لا أثر لها البتة فهي ملغاة كأنها لم تكن (و ما) وما نفي عبدت فعل و فاعل إلا الله يعني عبدت الله هذا مفعول به و إلا أداة استثناء ملغاة (فاطر) هذا نعت للفظ الجلالة و هو مضاف السماء مضاف إليه إذن هذا

هو النوع الثالث من حالات المستثنى بإلا .

الحالة الأولى : وجوب النصب و ذلك إذا اجتمع الشروط الثلاثة السابقة تمام الكلام أن يكون موجبا أن يكون الاستثناء بإلا وجب النصب .

الحال الثانية : جواز النصب مع جواز غيره و هو البدلية و هذا فيما إذا كان الكلام تاما لكنه منفي و الاستثناء كذلك بـ إلا ، و الحالة الثالثة الذي هو الاستثناء المفرق .

إِلَّا بِأَحْمَدَ شَفِيعِ الْبَشْرِ

وَهَلْ يَلُودُ الْعَبْدُ يَوْمَ الْحَشْرِ

هذا مثال لأي شيء؟ قلنا (و إن بنفي أو شبهه) و هو الاستفهام أو النهي (وهل) حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يلوذ) هذا فعل مضارع من لاذ به لجأ إليه و عاذ به و بابه قال يعني يأتي على يفعل. يلوذ فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب الجازم و رفعه ضمة ظاهرة على آخره (العبد) هل يلوذ العبد فاعل يلوذ مرفوع به و رفعه ضمة ظاهرة على آخره (يوم الحشر) ظرف منصوب على الظرفية في يوم إذن على معنى في يوم منصوب على الظرفية متعلق بقوله (يلوذ) و هو مضاف و (الحشر) مضاف إليه مجرور بالمضاف و جره كسرة ظاهرة على آخره (إلا) حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب (بأحمد شفيع البشر) (إلا) أداة استثناء (بأحمد) الباء حرف جر و (أحمد) اسم مجرور بالباء و جره الفتحة نيابة عن الكسرة لماذا؟ لأنه ممنوع من الصرف و المانع له وزن الفعل و العلمية (شفيع) نعت لأحمد و نعت المجرور مجرور وجره كسرة ظاهرة على آخره (شفيع) مضاف و البشر مضاف إليه مجرور بالمضاف وجره كسرة ظاهرة على آخره و هنا أين الشاهد هل المستثنى منه مذكور؟

أين هو؟

حدِّدوا (هل يلوذ العبد) أي عبد؟ ما هو مذكور ما هو التقدير؟ هل يلوذ أحد العبد؟
كيف يأتي هذا؟ -أل- هنا للجنس ، هل يلوذ العبيد يوم الحشر إلا بأحمد؟ نلاحظ هنا استثناء مفرق و هل يلوذ العبد بأحد إلا بأحمد .

سُوَى سَوَاءً أَنْ يُجْرَّ لَا سِوَى

وَحُكْمُ مَا اسْتَثْنَتْهُ غَيْرُ وَسِوَى

هذا الاستثناء (بغير وسوى) يعنى ماعدا (إلا) قلنا أدوات الاستثناء ثمانية أم الباب إلا ماعدا إلا حينئذ فيه تفصيل أدوات الاستثناء ثلاثة أقسام غير إلا : (١) ما يخفض دائما يعنى المستثنى لا يكون إلا مجرورا الثاني ما يخفض تارة و ينصب أخرى الثالث و هذا يمكن أن يكون متفرعا عن الثاني .

ما ينصب دائما وهو " ما عدا و ما خلا "

و ما يخفض تارة و ينصب أخرى " عدا و خلا و حاشا "

ما يخفض دائما " غير و سوى " و لذلك قلنا المستثنى في بعض أحواله من المنصوبات

ليس دائما و إنما في بعض الأحوال

(وَحُكْمُ مَا اسْتَثْنَتْهُ غَيْرُ وَسِوَى) سُوَى سَوَاءً (حَكْمُهُ أَنْ يُجْرَّ) ما الذي يجر

المستثنى إذن نائب الفاعل يعود إلى المستثنى يجر بماذا؟ بإضافة غير و سوى إليه لا سوى يعنى لا غير إذن لا يكون المستثنى بغير و سوى إلا مجرورا ، لا غير يعنى لا يكون إلا مجرورا ، كما أن المستثنى بإلا بعد تمام الكلام الموجب لا يكون إلا منصوبا ؛ كذلك الاستثناء " بغير و سوى " لا يكون إلا مخفوضا نقول " قام القوم غير زيد " أين المستثنى منه؟ القوم أين المستثنى " زيد " مخفوض خفضته لماذا؟ لأنه مضاف إليه - و غير - ملازمة ، للإضافة / إذن (غير) مضاف و (زيد) مضاف إليه غير حركتها كيف تنطق بها؟ تعطي غير و المثال لا يكون إلا بغير لأن السؤال لا يظهر عليه الإعراب تعطي (غير) الحركة التي أعطيتها المستثنى بعد إلا .

فما وجب النصب بعد إلا - بعد تمام الكلام الموجب = حينئذ تنصب غيره ، و إذا جاز الوجهان جوزته في " غير " و إذا تعين الإعراب بحسب العوامل كذلك في غير حينئذ = نقول ماذا؟ (قام القوم غير) بالنصب (غير زيد) ، زيد انتهينا منه مجرور لأنه مضاف إليه الكلام في غير (قام القوم غير زيد) هنا يتعين النصب لماذا؟ لأنك تعطي حق غير حركة

المستثنى بعد إلا فيما إذا كانت كلاما تاما موجبا " قام القوم إلا زيدا " وجب النصب لزيد
 " قام القوم إلا زيدا " وجب النصب لزيد/ إذن " قام القوم " كلام تام موجب " غير "
 بالنصب وواجب النصب لماذا؟

لأن المستثنى بعد إلا في كلام تام موجب يجب نصبه .

واضح ؟

" ما قام القوم غيرُ زيد " و غيرَ زيد " يجوز فيه الوجهان إذن غير زيد على البدلية و غير
 زيد بالنصب على الاستثناء و قيل على الحال فيه قولان إذن " غير " حركة الراء من أين
 تأتي بها حركة المستثنى بعد إن فإن كان واجب النصب حينئذ تعين نصب غير.

و إن جاز فيه المستثنى بعد إلا الوجهان فيما إذا كان بعد كلام تام غير موجب حينئذ
 جاز الوجهان في لفظ غير " ما قام غيرُ زيد" ما قام غيرَ زيد " يصح الوجهان؟ حسب
 العوامل إذن يتعين الرفع " ما قام غير " فاعل ليس له حال أخرى كما إذا قلت " ما قام إلا
 زيدٌ " بالرفع قولاً واحداً لأنه فاعل " ما قام غير زيد " بضم غير لأنه فاعل ما رأيت غير زيد
 مفعول به " ما مررت بغير زيد " لأنه اسم مجرور بالباء إذن (غير و سوى) يستثنى بهما
 المضاف إليه هو المستثنى فيكون مجرورا و أما إعراب (غير و سوى) يعنى حركة الراء و الألف
 إنما يعطى "غير و سوى" حركة المستثنى بعد إلا بأحواله الثلاث السابقة.

وَأَنْصَبَ أَوْ اجْرُزْ مَا بِحَاشَا وَعَدَا	خَلَا قَدْ اسْتَثْنَيْتَهُ مُعْتَقِدًا
فِي حَالَةِ النَّصْبِ بِهَا الْفِعْلِيَّةُ	وَحَالَةِ الْجَرِّ بِهَا الْحَرْفِيَّةُ

(عدا و حاشا و خلا) هذه يجوز النصب بها و يجوز الخفض يعنى ما يخفض تارة و
 ينصب أخرى تقول " قام القوم عدا زيدا " قام القوم عدا زيد "يجوز الوجهان، لكن إذا
 نصبت نويت " أن عدا و خلا و حاشا " أفعال لأن الفعل في الأصل هو الذي ينصب و
 إذا خفضت حينئذ نويت بأن هذه " عدا و خلا و حاشا " حروف جر و الذي يجر هو

حرف الجر إذن (وانصب) على المفعولية ، (أو) للتنوية (اجرر) يعنى جره (ما) الذي (بجاشا) هذا الأول و (عدا) هذا الثاني و (خلا) هذا الثالث، قد استثنيت أي المستثنى حال كونك (معتقدا) بقلبك في حالة النصب بهذه المذكورات (بها) هذا متعلق بالنصب الفعلية إذا نصبت فهي أفعال و حالة الجر يعنى في حالة الجر (بها) بهذه الأفعال الحرفية تعتقد أنها حروف " قام القوم " فعل و فاعل " عدا " فعل ماض مبني على الفتح المقدر ، و الفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره هو يعود على بعض المفهوم مما سبق زيدا مفعول به " قام القوم عدا زيد " قام القوم فعل و فاعل " عدا " حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب " زيد " اسم مجرور بعدا و جره كسرة ظاهرة على آخره إذن الاستثناء بعدا و خلا و حاشا فيه وجهان إما الاستثناء من جهة المعنى لأن فيه إخراجا فيه وجهان إن نصبت بها ما بعدها فهي أفعال و إن جررت ما بعدها فهي حروف و في كلا الحالين حصل الإخراج بها لأن الاستثناء هو الإخراج.

أَوْ جَعْفَرٍ فَقَسَ لِكَيْمًا تَظْفَرًا

تَقُولُ قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا جَعْفَرًا

(تقول) مثال حاشا " قام القوم " فعل و فاعل " حاشا " فعل ماض مبني على السكون لا محل له من الإعراب والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم لما قبله و " جعفرًا " بالنصب مفعول به بجاشا أو " جعفر " حاشا جعفر أو بالتنوين حاشا حرف جر و جعفر اسم مجرور بجاشا و جره كسرة ظاهرة على آخره (فقس) إنما النحو قياس يتبع ، قس إذن أمرك الناظم بأن تقيس على ما ذكر (لكيما تظفرا) " ما " زائدة و كي هنا سبقتها اللام حينئذ تظفرا الألف هذه للإطلاق و (جعفرًا) الألف للإطلاق جعفرًا نائب عن التنوين ليس إطلاق تظفرا هذه مدّة للفتحة (تظفرا) فعل مضارع منصوب بماذا؟ فيه أقوال لكيما تظفرا، تظفرا فعل مضارع منصوب أكمل الفراغ ... بكي لما قلنا بكي لما لم تكن أن مضمرة؟ لأن كي هنا مصدرية و ضابطها (هي التي يسبقها اللام لفظا أو تطبيقا) إذن (عدا و حاشا و خلا) " عدا و خلا " قد يتعين بهما النصب إذا

سبقت كل واحد منهما " ما " يعنى إذا قلت " قام القوم ماعدا زيدا " تعين النصب هنا لماذا؟ لأن ما هذه مصدرية و " ما " المصدرية لا تدخل إلا على الأفعال ، إذن تعين أن تكون " عدا " فعلا و إذا كانت عدا فعلا حينئذٍ وجب النصب بها إذن " قام القوم ماعدا زيدا " و لا يصح ماعدا زيد إلا في لغة ضعيفة أشار إليها ابن مالك :

وانجرأُ قد يرد

لكن المشهور في فصيح الكلام أنه إذا سبقت " ما " (عدا) أو (خلا) حينئذٍ يتعين النصب بهما لماذا؟ لأنها في هذه الحالة صارت أفعالا إذن يجوز الوجهان النصب و الحذف في عدا و خلا ما لم يتقدمها ما المصدرية ونصينا على عدا و خلا دون حاشا لأن حاشا لا تصحبها كما قال ابن مالك :

ولا تصحبها

يعنى لا تتقدم عليها ما المصدرية و قد قيل به و هو ضعيف إذن هذا ما يتعلق بأدوات الاستثناء.

باب لا

مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا أَفْرَدَتْ لَا	إِنْصَبْ بِلَا مُنْكَرًا مُتَّصِلًا
وَمِثْلُهُ لَا رَبِّبَ فِي الْكِتَابِ	تَقُولُ لَا إِيمَانَ لِلْمُرْتَابِ
لَهَا إِذَا مَا وَقَعَ انْفِصَالُ	وَيَجِبُ التَّكْرَارُ وَالْإِهْمَالُ
شُحٌّ وَ لَا بُحْلٌ إِذَا مَا اسْتُقْرِي	تَقُولُ فِي الْمِثَالِ لَا فِي عَمْرٍو
إِعْمَالُهَا وَأَنْ تَكُونَ مُهْمَلَةً	وَجَازَ إِنْ تَكَرَّرَتْ مُتَّصِلَةً
نَدَّ وَمَنْ يَأْتِ بِرَفْعٍ فَاقْبَلَا	تَقُولُ لَا ضِدَّ لِرَبَّنَا وَ لَا

يعنى " لا " النافية للجنس و المراد بلا النافية هنا الباب في الأسماء المنصوبة و لا هذه تعمل عمل إن .

عمل إن اجعل لِّلا

و ماهو عمل إن؟

نصب الاسم و رفع الخبر ، إذن من الذي يدخل معنا هنا ؟

(اسم لا) لأن البحث في المنصوبات إذن { **باب لا أي اسم لا** } ؛ لأنه هو الذي من المنصوبات لا خبرها لأن خبر هنا ليس خبرها يعنى لأن الخبر يكون مرفوعا (**باب لا**) أي نافية للجنس و عرفنا الجنس فيما مضى أنه (ما لا يمنع تعقله من وقوع الشركة فيه) و لذلك هو معنى النكرة الجنس هو النكرة و لذلك تقول " لا رجل في الدار " نفيت الجنس هنا يعنى جنس الرجال منفي كينونة ، ليس جنس الرجال يعنى لا يوجد رجل لا و إنما كينونة الرجال أو الرجل في البيت منفية باب لا قال الناظم:

مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا أَفْرَدَتْ لَا	إِنْصَبْ بِلَا مُنْكَرًا مُتَّصِلًا
وَمِثْلُهُ لَا رَبِّبَ فِي الْكِتَابِ	تَقُولُ لَا إِيمَانَ لِلْمُرْتَابِ

(**انصب**) محلا أو لفظا (**انصب**) محلا " لا رجل " رجل هذا اسم لا مفرد ، و هو مبني معها على الفتح كيف نقول انصب ؟ لكننا نقول " لا رجل " رجل اسم لا مبني

على الفتح في محل نصب إذن نصب هنا حصل ماذا؟
في المحل لا في اللفظ " لا طالعا جبلا " لا طالب علم كسلان " باب التفاؤل لا طالب علم .

إذن نقل هنا حصل نصب ظاهرا ، إذن (انصب) محلا أو لفظا ، و حكم النصب لقوله (إذا أفردت لا) يكون واجبا (أفردت لا) يعني لم تكررهما قلت " لا رجل في الدار " و إذا لم تفردهما إذا كررتها (لا رجل في الدار و لا امرأة).

إذا تكررت لا = جاز النصب و عدمه فيجوز الوجهان " لا رجل في الدار و لا امرأة إذا تكررت لا ، وبالبناء على الفتح ، يجوز الوجهان متى يجب " إذا أفردت لا " يعني إذا لم تكررهما و إنما ذكرتها مرة واحدة إذن انصب وجوبا بلا إذن " لا " هي الناصبة بنفسها منكرة إذن بلا النافية للجنس و هذا هو الشرط الأول في إعمالها أن تكون نافية للجنس (منكرا) أطلق هنا قوله منكرا فيطلق على الاسم و الخبر نحن نريد أن نلصق الشروط بالنظم - من أجل أن تحفظ - إذن انصب وجوبا لماذا وجوبا؟ لقوله في آخر البيت (إذا أفردت لا) قيده بلا النافية للجنس هذا الشرط الأول .

لأن " لا " تنوع تكون ناهية ، تكون زائدة ، تكون بمعنى ليس ، و المراد هنا أن تكون نافية للجنس هي التي تعمل عمل إن منكرة أطلق الناظم حينئذ يشترط في إعمال لا أن يكون اسمها (منكرا) أن يكون اسمها نكرة و أن يكون خبرها نكرة إذن معمولاها نكرتان فإذا كان معرفة حينئذ = نقول لا تعمل " لا " لا تنصب يعني ، (متصلا) يعني لا يفصل بين اسمها و بين لا فاصل فإن فصل امتنع النصب (لا فيها غول) لا غول فيها، فصل بينهما فوجب الرفع و التكرار .

(متصلا) يعني مباشر النكرة لا مباشرة للنكرة بأن لم يفصل بينهما وبين اسمها فاصل ، و لو ظرفا أو جارا و مجرورا ولو ظرفا أو جرا أو مجرورا ، (من غير تنوين) و هذا إنما يكون في ماذا؟

في المضاف لأنه لا ينون تنصبه " لا طالب علم " دون نصب (من غير تنوين) يعني انصبه وجوبا (من غير تنوين) و هذا عندما يكون في المضاف و مع التنوين في الشبيه

بالمضاف و أما المفرد كما سيأتي و هذا عندما يكون مبنيًا على ما ينصب به لو كان معرباً ؛ لأنه ركب مع لا تركيب الخمسة خمسة عشر على رأي الجمهور ، (إذا أفردت لا) يعني الحكم السابق انصب إلى آخره إذا أفردت لا يعني لا المفردة و هي التي لم تتكرر إذن شروط لا نافية للجنس :

أولاً : أن تكون نافية للجنس .

ثانياً : أن يكون معمولاً بها نكرتين .

ثالثاً : اتصالها باسمها أن لا يفصل بينهما فاصل .

و من الفاصل / أن لا يتقدم الخبر عليها إذا تقدم بمعنى أنه فصل بين لا و اسمها سواء كان بأجنبي أو بخبر لا حينئذ نقول مطلقاً لا لا تعمل إذا وجدت هذه الشروط الثلاث أو الأربعة = حينئذ مع أفراد لا تعين النصب (إذا أفردت لا) .

و عليه : يقال إذا استوفت الشروط حينئذ لا يخلو اسم لا :

إما أن يكون مضافاً ، أو شبيهاً بالمضاف ، أو مفرداً .

إما أن يكون مضافاً مضاف و مضاف إليه يعني و إما أن يكون شبيهاً بالمضاف ليس مضافاً و مضاف إليه و إنما هو شبيه به و إما أن يكون مفرداً .

فإن كان مضافاً أو شبيهاً به ظهر النصب فيه إذن (انصب) قلنا محلاً أو لفظاً هذا تفسير لما ذكرناه.

إن كان اسم لا مضافاً ظهر النصب ، و ليست مبنية ليس اسمها مبنيًا ، " لا صاحب علم ممقوت " (لا) نافية للجنس حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب " صاحب علم " اسم لا نكرة ، و إن أضيف إلى نكرة فهو نكرة ما خرج عن التنكير (صاحب علم) اسم لا منصوب بها و نصبه فتحة ظاهرة على آخرها صاحبها مضاف و علم ضاف إليه ممقوت بالرفع خبر لا و هي العاملة فيه إذن هذا هو المضاف .

(لا صاحب جود مذموم) كالسابق ، الشبيهة بالمضاف وليس بمضاف لكنه شبيهة بالمضاف من حيث إنه منون و قد عمل فيما بعده و لو حذف التنوين لأضفته لما بعده مثل

ماذا؟

(لا طالعا جبلا مذموماً) و طالعا جبلا (طالعا) هذا اسم فاعل و هو منون عمل فيما بعده طالعا ، هو جبلا (جبلا) مفعول به و العامل فيه طالعا حينئذ نقول هذا عمل في لا = إذن اتصل به شيء من تمام معناه لو حذف التنوين لأضفته قلت " لا طالع جبل " إذن أشبه المضاف من حيث كونه منونا و هو قابل لحذف التنوين و إضافته لما بعده .

إذن ضابط الشبيه بالمضاف = ما اتصل به شيء من تمام معناه ، يعنى عمل فيما بعده إما مرفوع به كقول " لا قبيحا فعله ممدوح " أو منصوب " لا طالعا جبلا حاضر " أو مخفوض بخافض يتعلق به " لا خير من زيد عندنا " .

إذن أن يكون اسم لا منونا و عمل فيما بعده هذا يسمى ماذا ؟ شبيها بالمضاف ، هذا حكمه النصب و يكون النصب ظاهرا إذن المضاف و الشبيه بالمضاف يكونان منصوبين و النصب يكون ظاهرا إلا أن المضاف لا ينون على القاعدة و الشبيه بالمضاف هو المنون بقي ماذا؟

أن يكون اسم لا مفردا ، و المفرد هنا غير المفرد في باب الإعراب ، و غير المفرد في باب المبتدأ و الخبر .

قلنا هناك المفرد (ما ليس جملة و لا شبيه بالجملة)

و المفرد في باب الإعراب (ما ليس مثني إلى آخره)

و هنا المفرد (ما ليس مضافا و لا شبيها بالمضاف)

ما ليس مضافا عرفنا المضاف و لذلك قدمناه و ليس شبيها بالمضاف إذن ماذا بقي ؟ بقي المفرد الذي دل على واحد أو واحدة و دخل فيه المثني و دخل فيه الجمع ، بأنواعه فهو مفرد في هذا الباب (لأنه ليس مضاف و لا شبيها بالمضاف) = حينئذ حكمه إن كان مفردا (يبني) إذن مبني و ليس معربا المضاف و الشبيه بالمضاف معربان و هنا المفرد يكون مبنيا يبني على ماذا؟ على ما ينصب به لو كان معربا .

" لا رجل في الدار " (رجل) لو عربته بالنصب تنصب بمماذا؟ بالفتحة إذن تبنيه هنا على الفتح تقول " لا رجل في الدار " رجلا لو نصبته تنصبه بالياء إذن تبنيه في باب لا " لا رجلين

في الدار " رجال لو نصبته بالفتحة إذن " لا رجال في الدار " .

هكذا (كل ما أعرب نصبا سواء كان بالفتحة أو بما ينوب عنها حينئذ يبنى عليه) تقول مبني على الفتح مبني على الياء و هكذا = إذن إن كان مفردا فإنه يبنى على ما يوصف به لو كان معربا ، فإن كان مفردا أو جمع تكسير بني على الفتح تقل " لا رجل " و تقول " لا رجال " رجل اسم لا مبني على الفتح في محل نصب لا رجال مبني على الفتح في محل نصب مع كون مفرد و رجال جمع تكسير و كل منهما لو نصب لنصب بالفتحة على الأصل و إن كان مثني أو جمع تصحيح ، فإنه يبنى على الياء .

" لا رجلين بالدار " " لا مسلمين عندي " (لا رجلين) (رجلين) اسم لا مبني على الياء في محل نصب " لا مسلمين عندي " أو في الغرب مثلا تقل لا مسلمين مسلمين اسم لا مبني على الياء في محل نصب، لما بني على الياء ؟

لأنه لو نصب فيما لو أعرب لنصب بالياء نيابة عن الفتحة (جمع المؤنث السالم يبنى على الكسر لا مسلمات في الدار و قد يبنى على الفتح يعنى فيه قولان يبنى على الكسر و قد يبنى الفتح) إذن هذه أحوال اسم لا (١) إما أن يكون مضافا (٢) أو شبيها بالمضاف (٣) أو مفردا المضاف و الشبيه بالمضاف منصوبان معربان و المفرد و هو ما ليس مضافا و لا شبيها بالمضاف هذا يكون مبنيا يبنى على ماذا؟ على ما ينصب عليه لو كان معربا قال الناظم:

(تَقُولُ لَا إِيمَانَ لِلْمُرْتَابِ)، (لا) نافية للجنس مبني على السكون لا محل له من الإعراب **(إيمان)** اسم لا مبني معها على الفتح في محل نصب لماذا بني على الفتح لما بني أولا لتركبه مع لا تركيب خمسة عشر هذا المشهور عند سيويوه و الجمهور لما بني على الفتحة أو على الفتح لأنه مفرد في هذا المقام و لو أعرب نصبا لنصب بالفتحة **(للمرتاب)** جار و مجرور متعلق بالمحذوف الخبر لا و مثله **(لا ريب في الكتاب) (لا)** نافية للجنس (ريب) اسمها مبني معها على الفتح في محل نصب في الكتاب جار و مجرور متعلق محذوف خبر لا .

لَهَا إِذَا مَا وَقَعَ انْفِصَالٌ

وَيَجِبُ التَّكْرَارُ وَالْإِهْمَالُ

يعنى إذا لم تتصل " لا " بالاسم بأن فصل - بينهما فاصل - ما العمل ؟ قال

(**وجب الإهمال**) ما هو الإهمال ؟ يعني ترك إعمالها لا تعمل .

ثم وجب على رأي البعض النحاة = وجب (**التكرار**) يعني تكرر لا حينئذ إذا قلت (لا فيها رجل و لا امرأة) وجب التكرار يعني لا يصح أن تقول (لا فيها رجل) و تقف!! لا ! لا بد أن تكررهما مرة أخرى (**و يجب التكرار و الإهمال**) الإهمال المراد به الرفع عن الابتداء يعني يرفع لضعفها في الفاصل و يجب (**التكرار**) يعني وجب تكرر لا مرة أخرى ليست هي المفردة عند غير المبرد وابن كيسان ؛ إشعارا بالغاؤها (**لها**) يعني لـ (**إذا ما**) يا طالبا خذ فائدة - - ما بعد إذا زائدة.

(**إذا ما وقع انفصال**) بينها و بين اسمها .

أو دخلت على معرفة (لا مُجَدَّ زارني و لا بكر) لا مُجَدَّ (مُجَدَّ) هذا معرفة و الأصل في لا النافية للجنس تدخل على النكرة إذن تخلف شرط / فإذا تخلف شرط وجب التكرار (لا مُجَدَّ زارني و لا بكر) وجب الإعادة و وفيها خلاف.

إذن و يجب التكرار يعني (**تكرار لا و الإهمال**) يعني عدم إعمالها ، و إذا لم تُعمل " لا " حينئذ رفع الاسم بعد سواء (كان معرفة أو نكرة) رفع على الابتداء (**لها**) أي ، لـ (**إذا ما وقع انفصال**) تقول في المثال مثال جزئي ينكر لإيضاح القاعدة - نحن نكرر من أجل الحفظ - .

(**لَا فِي عَمْرٍو شَحٌّ وَ لَا بُخْلٌ إِذَا مَا اسْتَقْرِي**) ، يعني إذا ما طلب منه الضيافة أقرى و استقرى طلب ضيافته الأصل " لا شَحٌّ في عمر و لا بَخْلٌ " ، قدمت الخبر ، و فصل بين " لا و اسمها نكرة " لا في عمر " إذن ما دخلت على النكرة حينئذ (**وجب الإهمال و تكرار لا**) و لا بخل كررتها مرة أخرى - لا في عمر شَحٌّ و لا بَخْلٌ - ثم قال:

وَجَارَ إِنْ تَكَرَّرَتْ مُتَّصِلَةٌ	إِعْمَالُهَا وَأَنْ تَكُونَ مُهْمَلَةٌ
--------------------------------------	--

السابق التكرار مع الانفصال -!-

و هنا : متصلة (لا رجل في الدار) قلنا متى يجب النصب (لا رجل في الدار) متى

يجب النصب؟

إذا أفردت لا يعنى إذا لم تكررهما ، لم تفصل بين لا و اسمها و قلت لا رجل في الدار و لا امرأة ماذا صنعت هنا؟ هل حصل فصل بين لا و اسمها؟ الجواب لا ماذا حصل؟
كررتها إذن انتفى " الشرط الرابع أو الثالث " الذي ذكره في قوله (إذا أفردت لا) إذن لما انتقض هذا الشرط و هو كونك لم تفرد لا بمعنى أنك كررتها مع الاتصال مع بقية الشروط حينئذ = جاز الإعمال و جاز الإهمال .

فتقول (لا رجل في الدار و لا امرأة) بإعمال لا الأولى في النكرة رجل و إعمال لا الثانية ، و يجوز لك أن تقول (لا رجل في الدار و لا امرأة " يعنى في الدار لا رجل في الدار (رجل) مبتدأ لا نافية للجنس ملغاة و رجل مبتدأ مرفوع بالابتداء .

• و الذي سوغ الابتداء بالنكرة هنا كونه في سياق النفي -

إذن تقدمه نفي (رجل) مبتدأ (في الدار) خبر إذن صارت الجملة عادت لأصلها مبتدأ و خبر و (لا امرأة) (واو) حرف عطف و (لا) ملغاة أو زائدة (و امرأة) هذا مبتدأ مرفوع بالابتداء و رفعه ضمة ظاهرة على آخره و الخبر يكون محذوفاً لدلالة ما سبق عليه .

إذن (و جاز) يعنى لغة (إن تكررت) لا (متصلة) حال كونها متصلة (إن تكررت لا) حال كونها متصلة باسمها (جاز إعمالها) جاز فعل ماضي و إعمالها هذا فاعل جاز إعمالها أي لا و أن تكون مهملة (تقول) في المثال: (لا ضِدًّا لِرَبَّنَا وَ لا نِدًّا وَمَنْ يَأْتِ بِرَفْعٍ فَاقْبَلًا)

(ضد) هذا نكرة و دخلت عليه لا ، وهو متصل بها " و لا ند " (ند) هذا نكرة و دخلت عليه " لا "

حينئذ = جاز الإعمال و لذلك تقول " لا ضد " هذا اسم لا مبني معها على الفتح في محل نصب .

" و لا ند " ند اسم لا مبني معها على الفتح في محل نصب ، و يجوز أن تقول " لا ضِدًّا " بالرفع على أنه مبتدأ " و لربنا " خبر " و لا ند " بالرفع على أنه مبتدأ و خبر محذوف .

(و من يأتِ برفع -- لا ضدُّ لربنا و لا ندُّ فاقبلا) الألف هذه مبدلة عن نون التوكيد الخفيفة .

إذن جاز = إن تكررت حال كونها متصلة إعمالها ، و أن تكون مهملة ، يعني لا تنصب و لا يُبنى معها الاسم المفرد ، و إنما يجوز فيها الوجهان الإعمال على الأصل ، و الإهمال على أنه مبتدأ و الله أعلم و صلى الله و سلم على نبينا مُجَّد و على آله و صحبه أجمعين .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على نبينا محمد و على آله و صحبه أجمعين أما

بعد:

(باب المنادى)

قال الناظم رحمه الله تعالى : { باب المنادى } .

أي هذا باب بيان حقيقة المنادى، منادى اسم مفعول من نودي ينادى منادات، منادى هو النداء مأخوذ من النداء و هو الطلب سواء كان بحرف أو بغيره طلب مطلقا سواء كان بحرف أو " يا زيد " هذا نداء " أدعو زيدا " هذا نداء " أنادي زيدا " هذا يسمى نداء ليس خاصا بالحرف و قد يكون بالحرف و بالفعل .

و المنادى في الاصطلاح : أو النداء في الاصطلاح ، : هو الطلب بـ يا أو إحدى أخواتها إذن النداء هو الطلب مطلقا بحرف أو بغيره هذا في المعنى اللغوي.

و أما في اصطلاح النحاة / أرادوا به الطلب بـ يا أو إحدى أخواتها إذن هو خاص.

أما المنادى : فهو المطلوب إقباله مطلقا يعنى سواء كان باللفظ أو بالإشارة مثلا المنادى في الحقيقة هو قسم من أقسام المفعول به ؛ و لذلك ابن هشام في قطر الندى لما ذكر المفعول به قال (و منه المنادى) أي من المفعول به المنادى إذن هو قسم من أقسام المنادى لأن " يا زيد " أصلها " أدعو زيدا " مثل أضرب زيدا إذن هو مفعول به إذن المنادى من أقسام المفعول به الذي حذف عامله وجوبا وهو هنا أدعو و ناب عنه أحرف النداء .

حَمْسَةُ أَنْوَاعٍ لَدَى النَّحَاةِ	إِنَّ الْمَنَادَى فِي الْكَلَامِ يَأْتِي
أَعْنِي بِهَا الْمُقْصُودَةَ الْمَشْتَهَرَةَ	الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ ثُمَّ النَّكْرَةُ
ثُمَّ الْمِضَافُ وَالْمِشَبَّهُ بِهِ	ثُمَّ ضِدُّ هَذِهِ فَانْتَبِهْ
أَوْ مَا يَنْوُبُ عَنْهُ يَا ذَا الْفَهْمِ	فَالأَوْلَى أَنْ ابْنِيَهُمَا بِالضَّمِّ
وَالْبَاقِي فَانصِبْنَاهُ لِأَعْيُرٍ	تَقُولُ يَا شَيْخُ وَيَا زُهَيْرُ

(إن المنادى خمسة أنواع) " إن " حرف توكيد و نصب المنادى اسم إن " خمسة أنواع " هذا خبر و إن وما أكثر ما يأتي بها الناظم و هي حشو ، كل المواضع التي مرت معنا فيه " إن " في التعاريف فهي حشو لأن إن إنما يؤكد بها للمتعدد و الممكن أما خالي الذهن هذا لا يؤكد له هذه قاعدة و محل وفاق عندهم ، إلا إذا نزل خالي الذهن منزلة المتعدد أو الممكن.

فإن تخاطب خالي الذهن من - - - حكم و من ترددٍ فلتغتن (عن المؤكدات)
 (فإن تخاطب خالي الذهن من حكم و من تردد فلتغتن) أي : لستغتن ، عن المؤكدات ، هكذا قال السيوطي في " عقود الجمان " .

إذن " إن " حشو (المنادى في الكلام) إذن ، (المنادى يقع في الكلام) المراد به زيد " يا زيد " هل هو كلام ؟

أقل ما يتألف منه الكلام اسمان أو اسم و فعل ، " اسمان " مبتدأ و خبر أو اسم و فعل و " يا زيد " هذا قد قيل به مذهب علي الفارسي .

أن الكلام قد يتألف من حرف و اسم لكنه رد عليه و هو أن العبرة بالأصل لا بالفرع إذ أصل يا زيد ، أدعو زيدا ، و أدعو زيدا هذا مؤلف من فعل و اسم ، إذن العبرة بالأصول لا بالفروع (في الكلام يأتي خمسة أنواع لدى النحاة) أي عند النحاة .

أَعْنِي بِهَا الْمُقْصُودَةَ الْمَشْتَهَرَةَ	المُفْرَدُ العَلْمُ ثُمَّ النَّكْرَةُ
ثُمَّ المِضَافُ وَالمِشَبَّهُ بِهِ	ثُمَّ ضِدُّ هَذِهِ فَانْتَبِهْ

(المفرد العلم) و المراد به المفرد العلم : هنا ما ليس مضافا و لا شبيها به (ثم النكرة) هو أراد أن يعدد الأنواع الخمسة ثم يبين حكمها من حيث البناء و الإعراب المفرد المفرد ما إعرابه؟

مفرد بالرفع (إن المنادى في الكلام يأتي خمسة أنواع المفرد) إعراب المفرد " بدل مفصل من مجمل " ، إذن بدل من خمسة المفرد العلم و المفرد هنا في باب المنادى " كالمفرد في باب لا النافية للجنس " = ما ليس مضافا و لا شبيها بالمضاف ، عرفنا المراد بالشبيه بالمضاف (ثم) للترتيب الذكري (النكرة) و عرفنا أنها ما شاع في جنس الموجود أنه مقدر و النكرة في باب المنادى نوعان:

- نكرة مقصودة ، و نكرة غير مقصودة

قال : (ثُمَّ النَّكْرَةُ أَعْنِي بِهَا الْمُقْصُودَةَ الْمَشْتَهَرَةَ)، نحو " يا رجل " و هذه عدت عند بعض النحاة النكرة المقصودة عدت من المعارف و لذلك سبق أن المعارف قيل خمسة و قيل ستة بزيادة النكرة المقصودة لماذا؟ لأنك إذا أقبلت على المنادى فقد عينته إذا قلت " يا رجل " ناديته حينئذ نقول هذا تعيين و حصل التعيين بالقصد و الإقبال.

إذن (أعني) أتى بالعناية هنا ، و الظاهر أنها في غير موضعها (النكرة) هذا مفرد و في استعمالهم عند الشراح والمحشيين : أنه إذا أراد أن يفسر المفرد أتى " بأي " أي التفسيرية.

و إذا أراد أن يفسر المركب قال " يعني أعنى " . إذا أراد حكاية المعنى الذي دل عليه الكلام أو الجملة قال " أعنى أو يعني " و لذلك يرد معك في الحواشي :

{ و أتى بالعناية هنا من أجل كذا و كذا } بالعناية يعني لفظ " أعنى أو يعني " حينئذ هذا المقام ليس مقام هذا اللفظ و إنما الأصل ثم النكرة أي المقصودة لأن " أي " }

إنما يؤتى بها للتفسير تفسير المفردات ، " اشتريت عسجدا " أي : ذهباً " أي " حرف تفسير هنا مبني على السكون. لا محل له من الإعراب.

(أعنى بها) أي (النكرة) السابقة (المقصودة) أعنى (المقصودة) بالنصب مفعول أعنى (المشتهرة) إذا صارت معرفة و تعريفها عارض بسبب القصد و الإقبال و قيل بال المحذوفة نابت عنها ياء يعنى قولان المهم أنها معرفة.

ثُمَّ الْمِضَافُ وَالْمِشَبَّهُ بِهِ

ثُمَّ ضِدُّ هَذِهِ فَانْتَبِهْ

(ثمت) هي ثم و زيدت عليها التاء لكنها مفتوحة :

و لقد أمر على اللئيم يسبني - - - فمضيت ثمت قلت لا يعنيني فهي حرف " ثم " هي حرف و الأصل فيها " ثم " و قد تزال في لغة عليها التاء و تكون مفتوحة و قد تسكن إذن (ثمت) هذه لغة في ثم (ضِدُّ هَذِهِ فَانْتَبِهْ) ما هو المشار إليه النكرة المقصودة ضدها غير المقصودة إذن النكرة هنا نوعان نكرة مقصودة و نكرة غير مقصودة.

(ثمت ضِدُّ هَذِهِ فَانْتَبِهْ) ، كقول الأعمى " يا رجلا خذ بيدي " يا رجلا ما عين شخصا أو في قول الخطيب " يا غافلا عن ربه " أمامه جمع و لم يعين شخصا بعينه = حينئذ نقول " يا غافلا " غافل هذا نكرة هل هي مقصودة أم لا ليست مقصودة لماذا؟

لأنه لم يعين مدلوله بمعنى أنه لم يخصصه و أما إذا قال " يا رجلا " و " يا رجل " و أراد به شخصا معين حينئذ صارت مقصودة، (ثمت ضِدُّ هَذِهِ فَانْتَبِهْ) ، " ثم " أتى بها على أصلها للترتيب الذكر المضاف و المشبه به عرفنا المشبه بالمضاف و هو : ما اتصل به شيء من تمام معناه إما مرفوعا و إما منصوبا و إما تعلق به جار و مجرور كم هذه المفرد العلم الأول النكرة المقصودة الثاني ضد النكرة المقصودة الثالث المضاف الرابع المشبه به إذن أنواع المنادى خمسة:

- إما مفرد علم و إما نكرة مقصودة و إما نكرة غير مقصودة و إما مضاف و إما شبيه بالمضاف ما أحوالها قال:

فَالأَوَّلَانِ ابْنَهُمَا بِالضَّمِّ	أَوْ مَا يَنْوِبُ عَنْهُ يَا ذَا الْفَهْمِ .
--------------------------------------	--

(فالأولان) الفاء فاء الفصيحة (الأولان) تثنية أول وليس هو مثنى حقيقة بل هو ملحق بالمثنى لأنه لو فُكَّ لم يعطف مثله عليه بل تقل " الأول و الثاني " الأول و الثاني لأنه قصد بالأولين المفرد العلم و النكرة المقصودة على الترتيب (فالأولان) أي المفرد العلم و النكرة المقصودة ما حكمهما قال (ابنهما) يعني هما مبنيان لا معربان و على خلاف في علة البناء ، على كلِّ السماع هو الحجة هنا.

فالمنادى : (المفرد العلم مبني و النكرة المقصودة) كذلك مبني على ماذا؟ (ابنهما بالضم أو ما ينوب عنه) إذن يبني على ما يرفع به لو كان معربا.

المفرد العلم : يبني على ما يرفع به لو كان معربا ، النكرة المقصودة تبني على ما يرفع بها لو كانت معربا .

" يا رجل " (يا) حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب (رجل) منادى مبني على الضم في محل نصب من أين جاء المحل النصب هذا؟ لأنه في الأصل مفعول به إذن قدمنا فيما سبق أن المنادى (مفعول به) حينئذ يكون في محل نصب ؟ من أين جاء - أدعو زيدا أدعو رجلا - هذا الأصل حينئذ لما حذف أدعو و أقمت يا مقامه حينئذ بني رجل و بقي ملاحظة الأصل و هو النصب قيل " يا رجل " ، رجل منادى مبني على الضم في محل نصب لما بني ؟ لأنه علم مفرد لما بني على الضم ؟ لأنه لو أعرب لكان إعرابه في الرفع بالضم (يا جبال أوبي) جبال؟ نكرة غير مقصودة أو علم؟ و " يا رجل " نحن قلنا مفرد علم هو رجل و جبال (إذن غلط رجل مفرد علم) وإنما يقال - يا زيد يا زيد زيد - هذا مفرد علم يا رجل هذا نكرة مقصودة يا نوح نوح هذا علم مفرد إذن مبني على الضم في

محل نصب مفعول به إذن .

(فالأولان) الذي هو (المفرد العلم و النكرة المقصودة) (ابنهما) على ما يرفعان به لو كان معربا (بالضم أو ما ينوب عنهما) بالضم و ذلك فيما إذا كان مفردا و فيما إذا كان جمعا يعنى جمع تكسير (أو ما ينوب عنه) و هو الألف في المثني يا رجلا و كذلك الواو في الجمع يا مسلمون مثلا حينئذ نقول الألف أو نقول المنادى هنا مبني على الألف لماذا؟ لأنه لو أعرب ، لأعرب رفعا بالألف يا زيدان يا زيدون الأول مبني على الألف و الثاني مبني على الواو (أو ما ينوب عنه) عن الضم يعنى الضمير في (عن) يعود على الضم الألف في المثني و الواو في الجمع يا زيدان و يا زيدون و يا نوح و يا جبال يا ذا الفهم يعنى (يا صاحب الفهم) الفهم هو إدراك معاني الكلام (تقول يا شيخ) يا حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب و (شيخ) هذا منادى مبني على الضم في محل نصب و هو (نكرة مقصودة) إذا عينت الشيخ و (يا زهير) زهير هذا منادى مبني على الضم في محل نصب لأنه مفرد علم إذن يستحق المنادى البناء بأمرين:

إفراده ، و تعريفه.

و المراد (بتعريفه) أن يكون مرادا به معين سواء كان معرفة قبل النداء كزيد أو معرفة بعد النداء بسبب القصد و الإقبال عليه كرجل تريد به معين.

(والباقى فأنصبته لا غير)، الباقي ماهو الباقي؟ نكرة غير المقصودة و المضاف و الشبيه بالمضاف (فانصبته) وجوبا بمعنى أنه يجب نصبه و فيكون النصب ظاهرا لا محلا و الباقي يعنى الذي بقي بعد المفرد العلم و بعد النكرة المقصودة فانصبته (لا غير) يعنى لا يجوز فيها غير النصب لا غير و ليس غير غير حذف المضاف إليه و نوي معناه لا غير النصب.

و ناصبه (الفعل المقدر) و قيل حرف نداء لسده مسد الفعل إذا قلت " يا طالعا جبلا " يا طالعا جبلا طالعا ما لناصر له؟ قيل ياء و قيل الفعل الذي ناب عنه ياء و كذلك " يا طالب علم " منصوب على أنه مضاف نصب ظاهر هنا و كذلك " يا غافلا " منصوب و

النصب له أذعو و قيل ياء إذن هذا ما يتعلق بأنواع المنادى الخمسة اثنان مبنيان على الضم أو ما ينوب عنه و ثلاثة تكون منصوبة و نصبها ظاهر.

باب المفعول لأجله

يقال لأجله و من أجله و المفعول له يعنى له أسماء متعددة **باب المفعول لأجله** يعنى باب الشيء الذي فعل من أجله شيء آخر قال الناظم:

وَهُوَ الَّذِي جَاءَ بَيِّنَاتًا لِسَبَبٍ	كَيْنُونَةَ الْعَامِلِ فِيهِ وَأَنْتَصَبُ
كَقَمْتُ إِجْلَالًا لِهَذَا الْحَبْرِ	وَزُرْتُ أَحْمَدَ ابْتِغَاءَ الْبِرِّ

عرف المفعول لأجله بقوله (وهو) أي المفعول لأجله (الذي) اسم منصوب و خبر مبتدأ هو مبتدأ الذي خبره الذي يصدق على ماذا؟ على المصدر يعنى لا يكون إلا اسما و الاسم أعم من المصدر حينئذ نعينه بقولنا المصدر و لذلك عرفه ابن هشام بقوله:

(المصدر المعلن) إذن لا بد أن يكون مصدرا حينئذ (الذي) أي المصدر و إذا كان مصدرا حينئذ يكون اسما و إذا اشترطنا الاسمية حينئذ خرج الفعل فلا يكون الفعل مفعولا لأجله و خرج الحرف فلا يكون الحرف مفعولا لأجله حينئذ من علامات الأسماء أن يقع مفعولا لأجله هذه من علامات إذن (الذي) نقول المراد به المصدر فخرج الفعل و الحرف فلا يقع كل منهما مفعولا لأجله الذي (جاء بيانا لسبب كينونة العامل فيه) (جاء) أي هذا المصدر يعنى ورد (بيانا لسبب كينونة العامل) يعنى المفعول له أو لأجله يأتي في الكلام ليبين السبب الحامل للفاعل على الفعل، قمت لما؟

و لذلك من ضوابطه أنه كما نقول بأن الحال ضابطها أن تقع جواب كيف؟

كذلك المفعول لأجله يقع جوابا لما؟

قمت لما؟

إجلالا إذن إجلالا بين السبب الذي من أجله فعل الفاعل القيام (جاء بيانا) بسبب كينونة العامل فيه لما وقع العامل فيه من أجل كذا؟ إذن هو مصدر معلم أراد بهذه الجملة

أن يبين أن المصدر إنما جيء به للتعليل تعليل ماذا؟ فعل الفاعل لماذا قمت لماذا زرت إلى آخر ما يذكر (كينونة العامل فيه) إذن اشترط المصنف هنا شرطين الأول:

أن يكون المفعول لأجله مصدرا ، فلو جاء غير مصدر حينئذ لا يصح نصبه على أنه مفعول لأجله جئتك السمن قالوا لا يصح السمن هذا ليس مصدرا حينئذ وجب جره جئتك بالسمن يعني من أجل السمن علل المجيء هنا لأجل أخذ السمن ، و السمن هذا ليس مصدرا حينئذ وجب ذكر اللام جئتك للسمن لأنه ليس مصدرا إذن أن يكون مصدرا فلا يصح جئتك السمن بل يجب جره باللام.

الثاني : أن يكون معللا بمعنى أنه جيء به لبيان السبب الذي من أجله فعل الفاعل الفعل.

الثالث : أن يكون قلبيا فلا يصح جئتك قراءة يعني لأجل القراءة جئتك قراءة نقل لا يصح بل تقل جئتك للقراءة يجب جره باللام لماذا؟ لأن القراءة ليست بعمل قلبي بخلاف **إجلالا و ابتغاء البر** و هذا يعتبر عملا قلبيا و هذا محل خلاف في اشتراطه .

الثالث : أن يتحد مع عامله في الوقت و كذلك في الفاعل نجعلهما شرطين :

أن يتحد مع عامله في الوقت جئتك طلوع الشمس يعني وقت طلوع الشمس ، إذا اتحدا = حينئذ نقول هذا مفعول لأجله أما (جئتك اليوم بالإكرام غدا) نقول هذا لا يكون مفعولا لأجله لعدم اتحاد الفاعل أن يتحدا في الفاعل أن يكون مفيدا للتعليل و هذا ذكرناه أن يتحدا في الوقت كالمثال السابق الذي ذكرته جئتك اليوم للإكرام غدا هذا لا يصح لأن المجيء وقع اليوم و الإكرام الذي هو المصدر يقع غدا إذن افترقا.

إذن نعيد الشروط :

- أن يكون مصدرا

- أن يكون قلبيا

- أن يتحد مع عامله بالوقت

- أن يتحد مع الفاعل جاء زيد لإكرام عمر له هذا لا يجوز

- أن يكون مفيدا للتعليل

حينئذ إذا وجدت هذه الشروط قال **(و انتصب)** يعني المفعول لأجله يكون منصوبا هل هو واجب النصب؟ نقول لا هذه الشروط **مجوزة** للنصب و ليست **موجبة** للنصب بل يجوز مع توفر الشروط ووجودها يجوز النصب و يجوز الجر باللام الدالة على التعليل ك **(قمت)** يعني كقولك قمت **(إجلالا)** لهذا الخبر إجلالا هذا مصدر و هو قلبي و اتحد مع عامله في الوقت يعني القيام و الإجلال في وقت واحد ليس مفترقين واتحدا في الفاعل الفاعل في الإجلال هو عينه الفاعل القيام و إجلالا هذا وقع معللا قمت لما؟ إجلالا لهذا الخبر = حينئذ نقول **(إجلالا)** هذا منصوب على أنه مفعول لأجله و يجوز جره باللام و هذا يكون مجردا من ال و الإضافة كما يأتي :

(وَزُرْتُ أَحْمَدَ ابْتِغَاءَ الْبِرِّ)، قل انظر إجلالا هذا غير مضاف و ابتغاء البر هذا مضاف و بقي حالة واحدة و هي أن يكون (محلا بأل) و لذلك المفعول لأجله له ثلاثة أحوال:
- أن يكون مجردا من أل و الإضافة ك - إجلالا - هذا يجوز فيه الوجهان لكن النصب أرجح من الجر يجوز أن تقول قمت لإجلالٍ - باللام و اللام هذه التعليل و يجوز إجلالا و هو أرجح.

- الثاني أن يكون محلا بأل حينئذ يكون العكس الأرجح هو الجر باللام (ضربت إني للتأديب) يعني للتأديب يجوز الوجهان التأديب بالنصب على أنه مفعول لأجله و - للتأديب- جار و مجرور حينئذ نقول الثاني أرجح من الأول.

الثالث : أن يكون مضافا زرت أحمد ابتغاء البر هذا مضاف مضاف إليه وهو كذلك مصدر إلى آخر الشروط المتوفرة فيه حينئذ نقول يجوز فيه الوجهان على السواء يعني لا يترجح أحدهما على الآخر يجوز أن تقول لابتغاء البر و يستوي معه ابتغاء البر كلاهما **سيان** إذن يترجح النصب فيما إذا كان مجردا من ال و الإضافة و يترجح الجر فيما إذا كان محلا بأل و يستوي الأمران في المضاف إذن هذان مثالان لما ذكرهما الناظم رحمه الله تعالى.

باب المفعول معه

يعنى الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل المصاحبة أي المذكور لبيان الذات التي فعل
الفاعل الفعل بمصاحبتها عرفه في قوله و ذكر الضوابط فيه:

وَهُوَ اسْمٌ انْتَصَبَ بَعْدَ وَاوٍ	مَعِيَّةٍ فِي قَوْلِ كُلِّ رَاوِي
نَحْوُ أَتَى الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ قُبَا	وَسَارَ زَيْدٌ وَالطَّرِيقَ هَارِبًا

(وهو) أي المفعول معه (اسم) صريح يعنى لا يقع مؤولا للصريح (فضلة) لا بد أن
يكون فضلة بل المنصوبات كلها فضلات انتصب إذن هو المنصوب و هنا الناظم أدخل
الحكم في الحد و هو معيب عند أهل النظر كما يقال :
و عندهم من جملة المردود - - أن تذكر الأحكام في الحدود.

(انتصب) إذن باب المفعول معه المفعول على الأصل و ناصبه الفعل
المذكور قبله على رأي جمهور البصريين (انتصب بعد واو معية) إذن المفعول معه يقع بعد
الواو و هذه الواو تفيد المعية و ليس حسب المعية فقط و إنما أريد بها التنصيص على المعية
لأن الواو التي هي لمطلق الجمع السابقة جاء زيد و عمر أما قلنا لا تدل على ترتيب و لا
معية وإنما هي لمطلق الجمع و هي محتملة للمعية.

إذن الواو هنا للمعية لكنها على جهة (الاحتمال)

و التي ينصب المفعول معه بعدها إنما تكون نصا في المعية بمعنى أنها لا تحمل إلا المعية
و لذلك نقول بعد (واو واو معية) أريد بها التنصيص على المعية أما إذا كانت محتملة فلا
يتعين بل يجوز الوجهان كما سيأتي.

(مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه و معناه) يعنى أن تسبق هذه الواو بالفعل (سرت و
النيل) النيل هذا اسم انتصب بعد واو معية أريد بها التنصيص على المعية سرت و النيل و
سبقت هذه الواو بماذا؟ بالفعل أو باسم فيه حروف الفعل و معناه.

(أنا سائر و النيل) النيل بالموضعين نقول هذان مفعولان معه و الناصب في الأول الفعل و الناصب الثاني هو الوصف و ليست الواو .
 إذن (معية في قول كل راوي) هذا من إطلاق الكل و إرادة البعض إذن يشترط في المفعول معه أن يكون اسما و الفعل المضارع مر معنا أنه ينصب بعد واو المعية لا تأكل السمك و تشرب اللبن هل تشرب هذا مفعول معه الجواب لا لماذا؟ لأن المفعول معه اصطلاح يخص به الاسم.
 و أما الفعل المنصوب بعد واو و لو أريد بها التنصيص على المعية نقول هذا ليس مفعولا معه بل لا بد من واو أريد بها النصب على المعية و أن يكون بعدها اسم فلو صرح بي معه نفسها جئتك مع طلوع الشمس نقول هذا ليس مفعولا معه لأن الواو غير موجودة .

وَسَارَ زَيْدٌ وَالطَّرِيقَ هَارِبًا

نَحْوُ أَتَى الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ قُبَا

(أتى) فعل ماضي الأمير فاعل و (الجيش) الواو هذه واو المعية (الجيش) اسم فضلة انتصب بعد واو معية و سبقت بالفعل أتى إذن نقول هو مفعول معه منصوب و نصبه فتحة ظاهرة على آخره (قبا) هذا مفعول به لأتى (و سار زيد و الطريق هاربا) سار زيد فعل و فاعل و الطريق يعنى مع الطريق و كذلك السابق أي مع أفادت الواو التنصيص على المعية و الطريق هنا يتعين النصب و الجيش هذا يجوز فيه الرفع و النصب مثل هنا بمثالين ليبين لك أن المفعول معه بعد الواو قد يتعين النصب و قد يترجح.

يتعين النصب إذا كان لا يصح العطف و جب النصب - سار زيد و الطريق هل يصح

أن تقول سار زيد و الطريق يسير مع زيد أو زيد فقط زيد إذن هنا و جب النصب .

(أتى الأمير و الجيش) يجوز أن يأتي الجيش يجوز إذن يجوز فيه الوجهان كلما صح العطف على العامل جاز فيه الوجهان بمعنى أنه يجوز النصب على المعية و يجوز العطف أتى الأمير و الجيش الواو حرف عطف و الجيش معطوف على الأمير و المعطوف على المرفوع مرفوع يجوز الوجهان و إنما يترجح النصب إذن مثل بمثالين إشارة لأن المفعول معه قد يجوز

تعاطفه كما في المثال الأول ، و قد لا يجوز كما في المثال الثاني إذن الطريقة يتعين النصب "هاربا" هذا حال من زيد و مثل الثاني " استوى الماء و الخشبة " على المثال المشهور .

المخفوقات من الأسماء:

كَمَثَلِ زُرْتُ ابْنَ أَبِي قُحَافَةَ	الْحَفْضُ بِالْحَرْفِ وَبِالإِضَافَةِ
وَقُرِّرْتُ أَبْوَابَهَا وَفُصِّلَتْ	نَعَمْ وَبِالتَّبَعِيَّةِ الَّتِي حَلَّتْ
تَقْدِيرُهُ بِمَنْ وَقِيلَ أَوْ بِفِي	وَمَا يَلِي المِضَافَ بِالإِلَافِ بِفِي
وَنَحْوُ مَكْرٍ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ	كَأَنِّي اسْتَفَادَ خَاتَمِي نُضَارِ

قال الناظم رحمه تعالى (المخفوقات من الأسماء) هذا النوع الثالث من أنواع الأسماء قال (مرفوعات الأسماء) (و منصوبات الأسماء) و مخفوقات الأسماء و المقصود هو ما اشتمل على علم الحفض يعنى الكسرة و ما ناب عنها كما قلنا في المرفوع و المنصوب المخفوقات من الأسماء .

(الحفض) من خصائص الأسماء فلا يوجد في الأفعال حينئذ قوله من الأسماء هذا لبيان الواقع ليس للاحتراز .

باب الإضافة

المخفوض : (١) إما أن يكون مخفوضا بحرف (٢) و إما أن يكون مخفوضا بالمضاف على الصحيح فليل الإضافة و قيل الحرف المقدر و الصواب أنه المضاف قال هنا **باب الإضافة** أطلق المصدر و أراد اسم المفعول أي المضاف المطلق يعنى : ما يشمل المضاف و المضاف إليه .

الإضافة في اللغة : مطلق الإسناد .

و أما في الاصطلاح : فهي نسبة تقييدية بين اسمين توجب جر الثاني منهما (نسبة)

أي ارتباط بين شيئين و معاني النسبة يأتيان في شرح السُّلَم إن شاء الله تعالى .
 (نسبة) أي ارتباط و تعلق بين شيئين و هنا قال (نسبة تقييدية) لأن أحدهما يقيد الآخر
 غلام زيد غلام هذا مطلق نكرة أضفته إلى زيد فقيدته إذن بكونك أضفت الأول إلى الثاني
 قيدته لأن غلام هذا نكرة مطلق يحتمل أنه غلام زيد و غلام عمر إلى آخره - فإذا قلت
 غلام زيد حينئذ تعرف - فاستفاد النكرة غلام من المضاف إليه التعريف إذن (نسبة تقييدية
 بين اسمين توجب جر الثاني منهما) أبدا يعنى المضاف حكمه بحسب العوامل الداخلة عليه
 و لا نظر للنحاة في هذا الباب بالمضاف لأنه داخل فيما سبق :
 إما أن يكون فاعلا ، و إما أن يكون نائب فاعل ، و إما أن يكون اسم إن أو خبر إلى
 آخره.

أنت تقول (غلام زيد شقي) غلام زيد جعلته مبتدأ (جاء غلام زيد) (إن غلام زيد)
 بحسب العوامل الداخلة عليه هذا المضاف .
 و أما المضاف إليه الكلمة الثانية هذه لا تكون إلا مجرورة (و الثاني اجرر) يعنى مطلقا
 و هو الذي نعنيه هنا إذن توجب جر الثاني منهما أبدا قال الناظم هنا:

كَمِثْلِ زُرْتُ ابْنَ أَبِي قُحَافَةَ

الْحَفْضُ بِالْحَرْفِ وَبِالإِضَافَةِ

(كمثل أكرم بأبي قحافة) في بعض النسخ (الحفض) للاسم (بالحرف) يعنى الحرف
 يكون خافضا كما مر معنا بحروف الجر و لذلك سميت (حروف الحفض) لأنها تعمل
 الحفض و سميت حروف الجر لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء فالحفض باعتبار العمل و
 الجر قيل باعتبار العمل و قيل باعتبار المعنى.

(الحفض بالحرف) قدمه هنا لأنه الأصل (و بالإضافة) يعنى الحفض كذلك يكون
 بالإضافة يعنى إضافة اسم حينئذ العامل فيه الإضافة فإذا قلت - غلام زيد - على المشهور
 عند النحاة أن (غلام) هو المضاف و زيد مضاف إليه و قيل بالعكس غلام مضاف إليه و
 زيد مضاف و قيل كل منهما مضاف و مضاف إليه لكن المشهور عند الجمهور هو أن
 (غلام هو مضاف و زيد مضاف إليه) .

= حينئذ قلت "غلام زيد" غلام عرفنا أنه باعتبار العوامل " زيد " ما الخافض له

المضاف على الصحيح أنه المضاف و قيل : الإضافة الإضافية التي هي النسبة التقييدية التي عرفناها في السابق و هي عامل معنوي و قيل الحرف المقدر غلام لزيد إذن ثلاثة أقوال.
و الصحيح هو الأول : أن الغلام هو العامل في زيد لأن المعنى ضعيف يعني نسبة التقييدية التي توجب بين اسمين توجب جر الثاني منهما أبدا هذا عامل معنوي و العامل المعنوي ضعيف حينئذ نقول لا يعوّل على عامل معنوي متى ما أمكن تعليق الحكم بالعامل اللفظي هذا هو الأصل.

(كَمِثْلِ زُرْتُ ابْنَ أَبِي قُحَافَةَ)، كمثل (زرت) فعل و فاعل (ابن) هذا مفعول به وهو مضاف (و أبي) مضاف إليه ما لعامل في أبي؟ لفظ ابن هو الذي جره و على كلام الناظم الإضافة أبي مضاف و (قحافة) مضاف إليه و العامل في قحافة أبي إذن المضاف إليه يكون مجرورا بالمضاف و قد يكون هو مضافا فيجر ما بعده.

وَقُرِّرْتُ أَبْوَابَهَا وَفُصِّلَتْ

نَعَمْ وَبِالتَّبَعِيَّةِ الَّتِي حَلَّتْ

(نعم) هذا حرف جواب مبني على السكون لا محل له من الإعراب و لا عمل له و من معانيه أنه حرف توكيد إذا صدر بها الكلام يعني هنا ليست جواب أين السؤال ؟ ما وقعت جوابا لكنها في الأصل هي الجواب
و إذا صدر بها الكلام ووقعت في أول الكلام حينئذ نقول هي حرف توكيد حرف توكيد إذا صدر بها الكلام نعم إنك طالب مجتهد، نعم إنك طالب علم و نحو ذلك (نعم و بالتبعية) تبّ بإسكان الباء للوزن يعني العامل الثالث الذي يعمل الخفض كما أن الحرف يخفض و الإضافة كذلك التبعية فالتبعية المراد بها ما مر معنا هناك = حينئذ تكون خافضة و التبعية كذلك عامل معنوي (نعم و بالتبعية) للمخفوض و هو قول ضعيف و الحق أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}، بسم الله اسم مجرور بالباء و هذا واضح اسم مضاف و لفظ الجلالة مضاف إليه باسم الله و جره أو العامل فيه لفظ اسم (الرحمن) نعت بلفظ الجلالة ما الجار له على هذا القول التبعية كونه تابعا لما قبله

كونك أوقعته نعنا لسابقه هو الذي جره بالكسرة .
 و الصحيح : أن العامل في المتبوع هو العامل في التابع فلفظ الجلالة الله جر باسم حينئذ هو الذي جر لفظ الرحمن و **(بالتبعية)** للمخفوض و هو قول ضعيف و الحق أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع **(التي خلت)** يعنى سبقت الأبواب السابقة **(و قررت أبوابها)** يعنى استقرت القرار في المكان الاستقرار فيه أبوابها السابقة **(و فصلت)** يعنى فصل بعضها عن بعض بالأبواب من باب التتميم و التكميل.

تَقْدِيرُهُ بِمِنْ وَقِيلَ أَوْ بِفِي	وَمَا يَلِي الْمُضَافَ بِاللَّامِ يَفِي
وَنَحْوُ مَكْرِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ	كَأَنِّي اسْتَفَادَ خَاتَمِي نُضَارِ

إذن عرفنا المضاف و المضاف إليه و المضاف على حسب العوامل السابقة عليه و المضاف إليه إنما يكون مجرورا أبدا .

عند النحاة أن الإضافة " النسبة التقييدية بين اسمين تكون على معنى حرف من حروف الجر " يعنى لا بد أن يكون الذي علّق بين المضاف و المضاف إليه " معنى حرف " ليس مرادا أن يصرح بالحرف لا و إنما يفسر بحرف كما فسرنا الحال هناك باللفظ في و على معنى في ، و ذكرنا كذلك التمييز و على معنى من و ذكرنا كذلك الظرف الزماني على معنى في إذن الإضافة هنا كذلك تكون على معنى حرف من حروف الجر.

و المشهور عند الجمهور : أن اللام هي التي تكون ملاحظة المعنى بين المضاف و المضاف إليه وزيد (من) و هذان قولان مشهوران و أضاف ابن مالك :

و قلة قال به حرف في ...

و هذا الذي ذكره الناظم هنا.

(**وَمَا يَلِي الْمُضَافَ بِاللَّامِ يَفِي**)، وفي يفي يعنى يكمل معناه المضاف و المضاف

إليه بتقدير اللام و ما يلي يعنى و الذي يلي يعنى يتبع المضاف الذي يتبع المضاف يعنى يأتي بعد المضاف مباشرة اللام يفي يعنى معنى اللام حينئذ تقدر اللام بين المضاف و المضاف إليه و هذه اللام أطلقها الناظم هنا و المراد بها الدالة على الملك أو الدالة على الاختصاص.

(غلام زيد) غلام مملوك لزيد إذن كأنه قال لأنه في بعض المواضع يصح الفصل و إدخال اللام و بعضها لا يصح (غلام زيد) أصله غلام لزيد و اللام هذه لام الملك .
 = إذن نفسر الإضافة هنا (غلام زيد) على معنى اللام التي للملك باب الدار يعني (باب للدار) إذن على معنى اللام لكنها هل هي ملك لا و إنما (للاختصاص) و الفرق بينهما أن اللام التي للملك تقع بين ذاتين و تدخل على من يملك يعني من يصح منه الملك كالإنسان الذي يعقل و لام الاختصاص تقع بين ذاتين و تدخل على من لا يملك باب الدار / الباب للدار هل الدار يملك الباب أو أنه مختص به ؟ مختص به ، لا يملك لأنه ليس بعقل إذن (و ما يلي) يعني الذي يتبع المضاف باللام يفي (يُفي) باللام باللام جار و مجرور متعلق بقوله يفي حينئذ يكمل معناه بتقدير اللام (تقديره بمن) يعني و تقديره بمن أو يفي تقديره بمن لا إشكال فيه و المراد بـ " من " هنا بيانية و لها ضابط بخلاف اللام لها ضابط : و هو أن يكون المضاف إليه جنسا للمضاف و يصح الإخبار به عنه.

مثاله (خاتم حديد) خاتم يكون من حديد و يكون من غيره إذن (الحديد جنس للخاتم) و يصح الإخبار عنه، هذا خاتم حديدٌ إذن (خاتم من حديد) إذا قلت خاتم حديد بالإضافة حينئذ يكون على معنى من خاتم من حديد أو بفي إذا كان المضاف إليه ظرفا بالمضاف { بل مكر الليل } يعني مكر في الليل إذن إذا عرفنا ضابط من و ضابط في إذا تخلف شرط من ضوابط الحرفين .

= حينئذ تكون الإضافة على (معنى اللام) إذن تنظر في معنى من هل المضاف إليه جنس للمضاف و يصح الإخبار به عنه أو لا ؟ إن كان حينئذ فهي على معنى من إن لم يكن حينئذ تنظر هل للمضاف إليه ظرفا للمضاف أو لا ؟ إن كان فهي على معنى في إن لم يكن مباشرة تحكم عليه على أنه على معنى اللام.

و لا يلزم فيما هو بمعنى اللام : أن يصح التصريح بها ، بل يكفه أفادت الاختصاص الذي هو مدلول اللام لأنَّ يوم الأحد يوم الأحد عند النحاة هذه الإضافة لامية لأن الأحد ليس جنس لليوم و ليس ظرفا حينئذ يوم الأحد لا نستطيع أن نقول يوم للأحد ليس ك

(غلام زيد و باب الدار) صح أن تفك الإضافة و تدخل اللام لكن بعض المواضع ما يصح = حينئذ المراد هنا ملاحظة المعنى فقط يوم الأحد يوم للأحد علم الفقه الإضافة لامية علم للفقه لا يقال هكذا هذا لحنٌ وركّة ، (شجر الأراك) كذلك حينئذ تقوم بمعنى اللام لا يصح إظهار اللام فيه.

وَنَحْوُ مَكْرِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ

كَأَنِّي اسْتَفَادَ خَاتَمِي نَضَارِ

(نضار) بالضم و النضير هو الذهب خاتمي نضار أين المضاف؟ خاتمي كيف جاء خاتمي هو خاتم واحد اثنان كيف اثنان؟ خاتمين حينئذ حذفت النون للإضافة .

نونا تلي الإعراب أو تنوينا -- مما تضيف احذف كطور سينا

(خاتمي نضار) أصلها خاتمين و حذفت النون لأنها عوض عن التنوين على قول مشهور كما تقول (غلامٌ زيدٌ)، غلام زيد حذفت التنوين كذلك ما أنيب ما ناب التنوين و هو النون حينئذ تحذف خاتمي نضار، على معنى من لم ؟ لأن نضار مضاف إليه جنس لأنه الذهب المراد به لأن الخاتم يكون من ذهب و يكون من غيره إذن نضار الذهب هذا جنس للمضاف و يصح الإخبار به حينئذ نقول إضافة على معنى منه.

(وَنَحْوُ مَكْرِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) أي مكر النهار كذلك مكر في الليل و مكر في النهار

قال رحمه الله تعالى:

خاتمة

خاتمة لغة آخر الشيء و اصطلاحاً : عندهم اسم لألفاظ مخصوصة دالة على معاني مخصوصة جعلت آخر كتاب أو باب:

قَدْ تَمَّ مَا أُتِيحَ لِي أَنْ أَنْشِئَهُ	فِي عَامِ عِشْرِينَ وَأَلْفٍ وَمِائَةٍ
بِحَمْدِ رَبِّنَا وَحُسْنِ عَوْنِهِ	وَرَفْدِهِ وَفَضْلِهِ وَمَنِّهِ
مَنْظُومَةً رَائِقَةً الْأَلْفَاظِ	فَكُنْ لِمَا حَوْتُهُ ذَا اسْتِحْفَازِ
جَعَلَهَا اللَّهُ لِكُلِّ مُبْتَدِي	دَائِمَةَ النَّفْعِ (بِحُبِّ أَحْمَدِ)
صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَا	وَأَلِهِ وَصَحْبِهِ تَكْرُمَا

قَدْ تَمَّ مَا أُتِيحَ لِي أَنْ أَنْشِئَهُ فِي عَامِ عِشْرِينَ وَأَلْفٍ وَمِائَةٍ بِحَمْدِ رَبِّنَا ، قد حرف تحقيق للتحقيق هذا إذا ذكرها بعد نهاية الكتاب قبل التحقيق (تم) و كمل ما الذي تم و كمل؟

(ما أُتِيحَ لِي أَنْ أَنْشِئَهُ) يعني الذي أُتِيحَ لِي إنشائه أُتِيحَ هذا فعل ماي مغير الصيغة أتاح أُتِيحَ إذن هو فعل ماض مغير الصيغة (أَنْ أَنْشِئَهُ) أَنْ و ما دخلت عليه في التأويل مصدر و أنشأ هذا فعل مضارع دخلت عليه أَنْ حينئذ نقول هذا في تأويل مصدر إعرابه نائب فاعل {قل أوحى إلي أنه استمع نفر} أوحى استماع هذا نائب فاعل إذن أَنْ و ما دخلت عليه في تأويل مصدر نائب فاعل لأتِيحَ (أَنْ أَنْشِئَهُ) متى قال (فِي عَامِ عِشْرِينَ وَأَلْفٍ وَمِائَةٍ) ألف مئة و عشرين يعني أرخ لك تاريخ هذا النظم على عادة أهل العلم بِحَمْدِ رَبِّنَا، بحمد جار و مجرور متعلق بقوله تم قد تم بحمد يعني حمد الله تعالى في الافتتاح .

و الله في كل الأمور أحمد

و كذلك حمد في الاختتام كما هو شأن أهل العلم ، **(بحمد ربنا)** متعلق بتم و مر معنا معنى الحمد و **(حسن عونه)** يعنى عونه الحسن من إضافة الصفة إلى الموصوف و العون هو الظهير على الأمر و الجمع الأعوان.

(وَرَفِدِهِ وَفَضْلِهِ وَمَنِّهِ) كلمات ثلاث متقاربة الرfid بكسر الراء هو العطاء و الصلة و يُقال رfده أي أعطاه ورفده أعانه و الإرفاد الإعطاء و الإعانة و **فضله** الإفضال و الإحسان و منه يقال من عليه ذا أنعم عليه **(منظومة)** هذا إعرابه؟ هذا حال من فعل تم قد تم منظومة، منظومة يعنى مشتقة من النظم النظم معروف و هو التأليف نظم شيء إلى شيء آخر و المراد به هنا شعر الدليل هو الكلام الموزون قصدا عرفنا أن أهل العلم يجعلون المنشورات منظومات من أجل تسهيل الحفظ .

تسهيل منشور **ابن آجروم ..**

و صار من عادة أهل العلم -- أن يعتنوا في سبر ذا بالنظم

لأنه سهل للحفظ كما -- يروق للسمع ويشفي من ظما .

و النظم له ثلاثة **(منظومة رائقة الألفاظ)** وصفها بكونها بكون ألفاظها رائقة **رائقة**

الألفاظ أي الألفاظ إضافة الصفة إلى المنصوب راقه الشيء إذا أعجبه.

(فَكُنْ لِمَا حَوْتَهُ ذَا اسْتِحْفَازٍ) فكن أيها الطالب هذه نصيحة من الناظم فكن لما حوته

يعنى بما جمعته من الألفاظ و كذلك المعاني **(ذا)** أي صاحب هذا خبر كن لما حوته **(كن)**

أنت كن فعل أمر ناقص مبني على السكون لا محل له من الإعراب و اسم كن أنت أيها

الطالب ذا هذا خبر خبر **(ذا استحفاظ)** يعنى صاحب استحفاظ أي حافظا لها مظهرها

لها عن ظهر قلب و هذا هو الأصل في المنظومات من لم يحفظ فلا يتعنى النظم يعنى يدرس

النسخ لا يدرس النظم ليس المراد لا يدرس.

(جَعَلَهَا اللَّهُ لِكُلِّ مُبْتَدِي) جعلها الله أي المنظومة لكل مبتدي وهو من أخذ و شرع في مسائل الفن مبتدي و متوسط و منتهي هذه كانت سنة عند أهل العلم و هدمت الآن فضيحت الطلاب فصار الطلاب الآن مشتركون و كذلك في الدروس فالمبتدئ هو الذي أخذ و شرع في مسائل الفن متوسط هو الذي تصور المسائل بأدلتها فإن فهم و استطاع أن يرجح حينئذ هو المنتهي .

(دَائِمَةُ النَّفْعِ)، النفع ضد الضر يقال من نفع بكذا من انتفع به و الاسم المنفعة أي النفع الدائم يعني مستمرة النفع **(بجاء أحمد)** يعني توسل إلى الله تعالى بأن يجعلها لكل مبتدئ دائمة النفع و هذا توسل بمحبة النبي صلى الله عليه و سلم و هو توسل مشروع و في الأصل **(بجاه أحمد)** هكذا عبارة المصنف لكي أبدلتها ؛ لأن الأول لا يحفظ ، البدعة لا تكرر = يعني يجب إصلاح البيت ما تريد إصلاحه تجاوزه و احفظ ما بعده و أما أنك تقول بجاه أحمد صباح مساء !!! و تحفظ ! نقول هذا غط تصير كالبيغاء أي نعم.

بجاء أحمد ما أردت إصلاحه حينئذ تجاوزه لا تحفظه و الأصل **(بجاه أحمد)** و هو توسل محدث و حبه عليه الصلاة والسلام عمل صالح و التوسل بالأعمال الصالحة جائز فإذا أصلحنا البيت كما ترى .

(صلى عليه ربنا و سلما) يعني هذا مُحَمَّدٌ صلى الله عليه و سلم **صلى** عليه عرفنا معنى الصلاة **ربنا** فاعل صلى عليه على أحمد و **سلم** هنا سلم الناظم في الخاتمة و لم يسلم في الابتداء إما أنه بناء على أنه لا كراهة و هو الصحيح و إما أنه اكتفاء بالخاتمة يعني ترك السلام في الأول مقدمة بناء على أنه سوف يسلم في الخاتمة و سلما الألف للإطلاق و هو التحية على قول و آله يعني على آله صلى عليه و على آله عرفنا معنى الآل و صحبه تكرما منه جلي و على .

و بهذا انتهى كلام المصنف رحمه الله تعالى في الأصل و الخاتمة و الحمد لله أولا و آخرا
و هذا تعليق مختصر تجاوزنا فيه التعليل بما أمكن و الله أعلم و صلى الله و سلم على نبينا
مُحَمَّد و على آله و صحبه أجمعين.

نجيب على ما يتعلق بالدرس:

-لم أعرب الرحمن نعت مع أنه جاء بعد معرفة؟

الجواب : معرفة معرفة لا إشكال و هي لفظ الجلالة الله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
(الرحمن) قيل بدل و قيل نعت المشهور أنه نعت و من قال إنه بدل وأظنه ابن هشام رجح
هذا - فرارا - بكون الأعلام لا ينعت بها يعنى قاسوا أعلام الرب جل و علا / على أعلام
البشر بكونها لا ينعت بها و هذا غلط لأن القاعدة هنا العقدية في باب أسماء الله تعالى أنها
أعلام و أوصاف حينئذ يصح أن ينعت بها من جهة كونها وصفا فيعرب على الأصل أنه
نعت بسم الله الرحمن هذا نعت ، الرحيم هذا نعت بعد نعت و لك أن تجعله نعتا للرحمن لا
بأس.

العلم ينعت حينئذ ينعت من جهة وصفه و ينعت به من جهة وصفه ينعت لا إشكال
فيه لأن الأعلام تنعت لكن ينعت به نقول من جهة الوصف.

-ما هو الضابط الذي يفرق بين أل الجنسية و العهدية و الاستغراقية؟

ذكرناه مرارا أحيلك على المطولات.

-ما هو تعريف المعرفة بالتفصيل؟

ما وضع ليستعمل في معين .

هل يخالف المنعوت لما قبله في التذكير و التأنيث؟

إن كان حقيقيا فلا بد من المطابقة ، و إن كان سببيا حينئذ يكون التذكير و التأنيث
باعتبار الاسم المرفوع الذي بعده.

- هل يصح أن يقال " جاء زيد كله " إذا كان معه بعض الأغراض أو الحاجات؟
لا ، كله الذات يعني لا يصح جاء زيد كله لا يصح.
- ما المقصود بالفعل الذي استوفى مفعوله؟
يعنى الذي أخذ مفعوله ، بمعنى أنه نصب المفعول ، و إذا لم يذكر المفعول حينئذ لم يستوفى مفعوله فتنصب ما قبله على أنه كذلك.
- ما نوع البدل هنا من يشكر ربه يسجد له يغفر؟
بدل بعض من كل.
- ما الفرق بين عطف البيان و البدل؟
هل يجوز عطف الاسم على الجملة أو بالعكس؟؟
اسأل عم ذكرناه
- قلت في قول المصنف هذه ألفاظه كما ترى؟
- - النفس و العين - أنها نعت و الأولى بالكسر و الثانية بالضم، الله يزوجك ، (هذه) مبنية على الكسر (ألفاظه) هذه معربة فرق بينهما.
- أنت الطالب أتقن المسموع ؛ الآن الطلاب و الله المستعان اعتادوا شيء ليس لهم
يعنى يتكلم الشارح في ساعة ساعة و نصف ، ثم الإشكالات في أشياء لم يذكرها ، أو أنه يذهب إلى أشياء تخيلات عقلية ، فيورد الإرادات و الاستشكالات أنت اضبط الموجود أولاً اجعله أصلاً ، ثم الإشكالات هذه اتركها.
- يعنى ليس كل ما أشكل عليك تسعى وراءه ، إذا ما فهمت العبارة تسأل عنها ما فهمت هذه الكلمة ، هذا كان مبتدئ = حينئذ يسأل عم أشكل عليه من لفظ المعلم أما ما أشكل عليه من الإرادات التي تقع لديه هذه لا يبحث وراءها ؛ لأنها ما تنتهي ، و يشغل نفسه و يشغل المدرس .
- **تفتاً تذكر -** يعنى لا تفتاً ، حرف النفي قد يكون منفيًا ، (تفتاً) أنت هذا اسم تفتاً
تذكر يوسف الجملة خير تفتاً
- **(لقد كان في قصصهم عبرة)** أين اسم كان؟

- عبرة

- (حتى تنكح زوجا غيره) كيف نفرق بين الظرف و اسم الزمان؟ العلاقة؟

- كل ظرفٍ اسمٌ زمان و ليس كلُّ اسم زمان يكون ظرفا ، إذا نصب على معنى -في- فهو ظرف و إلا فهو -اسم زمان يوم الجمعة يوم مبارك (و اتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله)، يوما مفعول به لأنك لو أعربته ظرف زمان لقلت و اتقوا يوما إذا التقوى ليس مأمورا بها في هذا الدنيا و إنما في يوم الآخر فسد المعنى .

- في عدا و خلا و حاشا - كيف نقدر الفاعل وجوبا و الضمير هو و المعروف أن هو

قدر جوازا راجع المسألة

هل يلوذ العبد يوم الحشر؟

الظاهر أنه استثناء مفرغ لقلت ماذا؟

لا لا! ، مفرغ (بأحد إلا بأحمد) .

ما الشرح المناسب لمنظومة المقصود؟

يأتي في وقته إن شاء الله